
The Ohio State University
3 2435 07663251 2
فخر الدين الرازي
الرياض المونقة
في آراء أهل العلم
تحقيق
أسعد جمعة
منشورات
كلية الآداب
والعلوم الإنسانية
بالقيروان
مركز النشر الجامعي

سلسلة

نصوص

نشر مشترك

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان

مركز النشر الجامعي

التصفيف الالكتروني

مصلحة النشر في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان

تصميم الغلاف

محمد الصحبي العلاني

مارس 2004



فخر الدين الرازي

الرياض المونقة في آراء أهل العلم

تحقيق

الأسعد جمعة

التّصدير

التّصدير

1 – تحقيقنا لهذا الكتاب:

لقد اعتمدنا أساسًا في تحقيقنا لهذا الأثر الذي يُنشر هاهنا لأوّل مرّة والذي أفرده فخر الدّين الرّازي (المتوفّى سنة 606 هـ . – 1209 م) للنّظر في الفرق على نسخة خطّية مودعة بدار الكتب الوطنيّة بتونس تحت رقم ن 1168 (13400) وحاملة لعنوان *الرّياض المونقة في استقصاء مذاهب أهل العلم*. ويقع هذا المخطوط في 66 ورقة، وهو مبتور بآخره. ولنا أن نقدّر حجم النصّ السّاقط من نسختنا هذه بالرّجوع، من جهة، إلى آثار المؤلّف المفردة لذات الموضوع، و، من جهة أخرى، إلى المؤلّفات الكلاميّة –والأشعريّة منها خاصّة– المخصّصة للغرض والمُعتمدة من قبل الفخر الرّازي بمثابة المصادر في أكثر من موضع من كتابه هذا.

كما استأنسنا في تحقيقنا بنسخة خطّية ثانية مودعة أيضًا بدار الكتب الوطنيّة بتونس تحت رقم م. 26 (746) وحاملة لعنوان *الرّياض المونقة*. وتقع هذه النّسخة الخطّية الثّانية في المرتبة الرّابعة ضمن مجموع من الورقة 19 إلى الورقة 26 تضمّنت كلّ ورقة منها فيما بين 15 و 16 سطرًا مسطرها 15.5 على 11 سم. وقد كتبت بخطّ مشرقيّ يسير القراءة.

2 – صحّة نسبة الكتاب لفخر الدّين الرّازيّ:

لم يذكر حاجّي خليفة[1] ولا ابن خلّكان[1] ولا العماد الحنبلي[2] ولا كارل بروكلمان[3] *الرّياض المونقة* ضمن قائمة المؤلّفات التي أثبتوا نسبتها لفخر الدّين الرّازي، وذكره ابن أبي أصيبعة[4]، وأورده جمال الدّين القفطي[5] هكذا: *الرّياض المونقة في الملل والنّحل*.

[1] انظر: للمؤلّف، *كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون*. في جزأين. بعناية وكالة المعارف. القاهرة. 1941-1943.

أمّا في الدّراسات الحديثة المفردة للفخر ولمدوّنته، فلا نكاد نقف على آيّة إشارة إلى كتابنا هذا، عدا ما ذكره مصطفى بك عبد الرّازق في المقدّمة التي صدّر بها تحقيقه لكتاب *اعتقادات فرق المسلمين والمشركين*[6]، حيث أحصى أثرنا هذا ضمن قائمة مؤلّفات الفخر، أو ما ألمح إليه الأب قنواتي في دراسته التي أفردها للرّازي[7]، مشيرًا إلى كتابنا هذا بقوله: *الرّياض المونقة في الملل والنّحل*[8].

وممّا هو عاضد لصحّة نسبة هذا الكتاب للفخر الرّازي: أنّ مؤلّف المخطوط الذي نروم تحقيقه لم يكتف بذكر والده في أكثر من مناسبة، كما هو الحال في الصّفحة 175: "والمناظرة الأخيرة التي جرت بينهما هي التي حكى شيخي ووالدي -رحمه اللّه- في بعض كتبه" أو في الصّفحة 116: "وكان والدي -رحمه (اللّه)- يقول به" فحسب، بل أنّ صاحب *الرّياض المونقة* قد فصّل القول في نسبه عند ذكره لوالده في موضع آخر: "ووالدي وشيخي الإمام أبي حفص عمر بن الحسين المكّي، وهو الذي من بحريه اغترفت وبأنواره اهتديت وبعلمه انتفعت، وهو -رحمه اللّه- كما كان أبي في الولادة، كان أبي في الإفادة، جزاه اللّه وجميع أئمّة الإسلام خيرا"[9].

---

[1] انظر: للمؤلّف، *وفيات الأعيان*، ج 4 – ص 248 إلى ص 252. في ثمانية أجزاء. تحقيق إحسان عبّاس. دار الثّقافة. بيروت. د. ت.

[2] انظر: للمؤلّف، *شذرات الذّهب في أخبار من ذهب*، ج 5 – ص 21. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1350 هـ. - 1351 هـ.

[3] انظر: للمؤلّف، ذيل كتاب *دراسات في الأدب العربيّ* ، ج 1 – ص 920 إلى ص 924.

[4] انظر: للمؤلّف، *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء*، ج 2 – ص 32. في جزأين. المطبعة الوهبيّة. القاهرة. 1300 هـ. (أعيد طبعه في بيروت سنة 1956).

[5] انظر: للمؤلّف، *تاريخ الحكماء*. تحقيق جوليوس ليبرت. ليبسك. 1903.

[6] انظر: للمؤلّف، المرجع المذكور، ص 30.

[7] انظر: للمؤلّف، *فخر الدّين الرّازي: تمهيد لدراسة حياته ومؤلّفاته*. دار المعارف. مصر. 1962.

[8] انظر: المرجع المذكور، ص 209.

[9] انظر: ص 184 من تحقيقنا لهذا الكتاب.

كما أنّ صاحب *الرّياض المونقة* قد أحال القارئ في أكثر من مناسبة إلى آثاره الأخرى، وكلّها من وضع الفخر الرّازي. فممّا يُستشفّ من قول المؤلّف الوارد في الصّفحة 241 من كتاب *الرّياض المونقة*: " على ما لخّصنا الكلام فيها في *المحصول*" أنّ صاحب هذا القول هو فخر الدّين الرّازي مؤلّف المحصول. والأمر لا يعدو مغايرًا عند ذكر مؤلّف نصّنا هذا لأثر آخر من وضعه –أعني: كتاب *الإيجاز في الإعجاز*– قائلاً في الصّفحة 237: "والكلام في تفصيل هذه الأقسام وتحصيلها طويل، وقد لخّصناه في كتاب *الإيجاز في الإعجاز*" وممّا هو مجمع عليه لدى المهتمّين بمدوّنة الفخر الكلاميّة أنّ الشكّ لا يرقى إلى صحّة نسبة كتاب *الإيجاز في الإعجاز* إلى فخر الدّين الرّازي.

3 – المؤلّف:

هو[1] أبو عبد اللّه محمّد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن عليّ التّيمي البكري الطّبرستاني الأصل الرّازي المولد، الملقّب فخر الدّين، المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشّافعي. فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل. له التّصانيف المفيدة في فنون عديدة، منها *تفسير القرآن الكريم* لم يكمله؛ ومنها في علم الكلام *المطالب العالية*، *ونهاية العقول*، وكتاب *الأربعين*، *والمحصّل*، وكتاب *البيان والبرهان في الردّ على أهل الزّيغ والطّغيان*، وكتاب *المباحث العماديّة في المطالب المعادية*، وكتاب *تهذيب الدّلائل وعيون المسائل*، وكتاب *تحصيل الحقّ*، وكتاب *الزّبدة*، و *المعالم*...؛ وفي أصول الفقه : *المحصول*، *والمعالم* ؛ وفي الحكمة: *الملخّص*، وشرح *الإشارات* لابن سينا، وشرح *عيون الحكمة*...؛ وفي الطّلسمات: *السرّ المكتوم*، وشرح *أسماء اللّه الحسنى*. ويقال إنّ له شرح *المفصّل* في

---

[1] حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج 4/ص248 إلى ص252؛ *طبقات السّبكي*، ج5/ص33؛ *ذيل الرّوضتين*، ص68؛ *مختصر ابن العبري*، ص240؛ *الوافي*، ج 248/4؛ ابن أبي أصيبعة، ج2/ص23؛ *لسان الميزان*، ج4/ص246؛ *طبقات الحسيني*، ص82؛ عبر الذّهبي، ج5/ص18؛ *الشّذرات*، ج5/ص21.

النّحو للزّمخشري، وشرح *الوجيز* في الفقه للغزالي، وشرح *سقط الزّند* للمعرّي، وله مختصر في الإعجاز، ومؤاخذات جيّدة على النّحاة، وله طريقة في الخلاف، وله في الطبّ شرح الكلّيات للقانون، وصنّف في علم الفراسة، وله مصنّف في مناقب الشّافعي.

وكان مبدأ اشتغاله على والده إلى أن مات؛ ثمّ قصد الكمال السّمناني، واشتغل عليه مدّة؛ ثمّ عاد إلى الرّيّ، واشتغل على المجد الجيلي؛ ولمّا طلب المجد الجيلي إلى مراغة ليدرّس بها صحبه فخر الدّين المذكور إليها، و قرأ عليه مدّة طويلة علم الكلام والحكمة؛ ثمّ قصد خوارزم، وقد تمهّر في العلوم؛ فجرى بينه وبين أهلها كلام فيما يرجع إلى المذهب والاعتقاد؛ فأخرج من البلد؛ فقصد ما وراء النّهر، فجرى له أيضا هناك ما جرى له في خوارزم؛ فعاد إلى الرّيّ، وكان بها طبيب حاذق له ثروة ونعمة، وكان للطّبيب ابنتان، ولفخر الدين ابنان، فمرض الطّبيب وأيقن بالموت، فزوّج ابنتيه لولدي فخر الدّين، ومات الطّبيب فاستولى فخر الدّين على جميع أمواله، فمن ثمّ كانت له النّعمة، ولازم الأسفار، وعامل شهاب الدّين الغوري صاحب غزنة في جملة من المال، ثمّ مضى إليه لاستيفاء حقّه منه، فبالغ في إكرامه والإنعام عليه، وحصل له من جهته مال طائل، وعاد إلى خراسان، واتّصل بالسّلطان محمّد بن تكش المعروف بخوارزم شاه، وحظي عنده، ونال أسنى المراتب، و لم يبلغ أحد مترلته. وذكر فخر الدّين في كتابه الذي سمّاه *تحصيل الحقّ* أنّه اشتغل في علم الأصول على والده ضياء الدّين عمر. وأمّا اشتغاله في المذهب، فإنّه اشتغل على والده. وكانت ولادة فخر الدّين في الخامس و العشرين من شهر رمضان سنة 544 هـ، وقيل 543 هـ، بالرّيّ. وتوفّي يوم الإثنين سنة 606 هـ بمدينة هراة. ودفن آخر النّهار في الجبل المصاقب لقرية مزداخان.

قال ابن خلّكان ورأيت له وصيّة أملاها في مرض موته على أحد تلامذته تدلّ على حسن العقيدة.

4 – مضمون الكتاب:

خصّص الفخر الرّازيّ *الرّياض المونقة* للبحث في الفرق والنّظر في الملل، فتوسّع في نظره أكثر ممّا فعل في كتاب *اعتقادات فرق المسلمين*. فصدّر كتابه بتوطئة عنونها "ذكر الاختلافات في العلوم الضّروريّة والنّظريّة"، وأفرد ما يناهز الخمسين صفحة للغرض. وخصّص الباب الأوّل من *الرّياض المونقة* إلى ذكر الاختلافات في المسائل، ويقع هذا الباب في طبعتنا فيما لا يقلّ عن 115 صفحة. والباب الثّاني الذي عنونه "في شرح أقوال أهل السّنّة والجماعة"، فهو يمسح 15 صفحة من نشرتنا هذه. وباب ذكر المعتزلة الذي سمّاه "شرح فرق المعتزلة" يغطّي 135 صفحة من تحقيقنا. في حين يمتدّ الباب الرّابع "في فرق الشّيعة" إلى ما يناهز 140 صفحة بإخراجنا لكتاب *الرّياض*. أمّا الباب الخامس، وقد خصّصه المؤلّف للنّظر في فرق الخوارج، فهو لا يتضمّن إلاّ 15 صفحة من طبعتنا هذه، باعتبار أنّ المخطوط مبتور الآخر.

صورة الصفحة الأولى من نسخة

كتاب *الرياض المونقة في آراء أهل العلم* لفخر الدين الرازي الخطيّة

المودعة بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 13400

مثلا من عيينة فجعل يقول [illegible] ويحتج الى ان ذكر [illegible] فقال
ابن عباس انا وجدنا الحكومة في كتاب الله تعالى قال الله تعالى فابعثوا
حكما من اهله وحكما من اهلها وقال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم
فقالت الخوارج وقالوا كان عمرو بن العاص عندنا من القاسطين
وانت تعلم انه كان راسا في الجاهلية وذنبا في الاسلام وحضروا الاشعث
بن القيس فقال ابن عباس ان عمرا لم يكن حكما انما يحتجون به
علينا انه حكما لمعاوية وقد اراد امير المؤمنين ان يبعث [illegible] حكما
فابيتم وقلتم قد رضينا بابي موسى الاشعري ولقد كان ابو موسى رضي
في نفسه وحجته واسلامه وسابقته غير انه خدع ولا يلومنا في
خديعة عمرو شيء فقالت الخوارج يا ابن عباس نحن لا نثق بك [illegible]
فارجع اليه فقل له يخرج الينا فنسمع كلامه ويسمع كلامنا فرجع
ابن عباس واخبر بما كانوا عليه فاستوى علي على فرسه وركب الى
القوم في مائة حتى وافاهم [illegible] فلما بلغ الخوارج ذلك ركب اليه عبد
الله بن الكوا في مائة رجل من اصحابه فقال له علي يا ابن الكوا ابرز الي
من اصحابك [illegible] قال ابن الكوا وانا امن من سيفك قال علي نعم فخرج
ابن الكوا في عشرة من اصحابه فدنا منه علي وذكر اليوم الذي رفعت فيه
المصاحف وقال الم اقل لكم ذلك اليوم ان اهل الشام يريدون ان
يخدعوكم لانه عضهم السلاح [illegible]
القوم دعونا الى كتاب الله فاجيبهم اليه [illegible]
[illegible] ثم اردت ان اجعل ابن عمي عبد الله بن عباس حكما فابيتم
وحملتموني بابي موسى الاشعري [illegible]

صورة من الصفحة الأخيرة من نسخة

كتاب *الرياض المونقة في آراء أهل العلم* لفخر الدين الرازي الخطيّة

المودعة بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 13400

صورة من الصفحة الأولى من نسخة

كتاب *الرياض المونقة في آراء أهل العلم* لفخر الدين الرازي الخطية

المودعة بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم م. 26 (746)

صورة من الصفحة الأخيرة من نسخة

كتاب *الرياض المونقة في آراء أهل العلم* لفخر الدين الرازي الخطيّة

المودعة بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم م. 26 (746)

فخر الدّين الرّازي

الرّياض المونقة في آراء أهل العلم

[أ=2ظ] بسم الله الرّحمان الرّحيم
ربّ يسّر وأعين

الحمد لله منير الحقّ ومشيّده ومبير الباطل ومبيده
والصّلاة على نبيّ الرّحمة محمّد وآله

وبعد، فهذا مختصر مشتمل على أحوال العلماء الباحثين عن الأمور الإلهيّة. ونسأل الله أن يوفّقنا لإتمامه بمنّه وكرمه.

اعلم أنّ أهل العالم[1] إمّا أن يكونوا قابلين بالنبوّة أو [أن] لا يكونوا كذلك. والأوّلون: إمّا [أن] يقولوا بنبوّة النّبيّ، وهم المسلمون[2] واليهود[1] والنّصارى[2]، وقد يلتحق

هم أيضا عند الشّهرستاني: أهل العالم (انظر: *الملل والنّحل*. المجلّد الأوّل. ص12. تحقيق محمّد سيّد كيلاني. دار المعرفة. بيروت. 1961.). وقارن بالتّقسيم الرّباعي الذي أورده الشّهرستاني، حيث قال في المقدّمة الأولى التي وضعها في *بيان تقسيم أهل العالم جملة مرسلة*:
ولكن بدا لنا تأثّر المؤلّف بكتاب *الملل والنّحل* واضحا، فإنّه قد بلغ حدّا في مواضع أخرى جعل النّصّين متشابهين كلمة بكلمة.

[2] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج1/ص40-ص41): "فرق في التّفسير بين الإسلام والإيمان. والإسلام قد يرد بمعنى الاستسلام ظاهرا، ويشترك فيه المؤمن والمنافق. قال الله تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾ (سورة الحجرات آية 13)، ففرّق التّنزيل بينهما. فإذا كان الإسلام بمعنى التّسليم والانقياد ظاهرا موضع الاشتراك، فهو المبدأ؛ ثمّ إذا كان الإخلاص معه بأن يصدّق بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، ويقرّ عقدا بأنّ القدر خيره وشرّه من الله تعالى، بمعنى أنّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ كان مؤمنا حقّا. ثمّ إذا جمع بين الإسلام والتّصديق، وقرن المجاهدة بالمشاهدة، وصار غيبه شهادة؛ فهو الكمال. فكان الإسلام مبدأ والإيمان وسطا والإحسان كمالا، وعلى هذا شمل لفظ المسلمين: النّاجي والهالك".

المجوس[3] بهم، لأنّ لهم شبهة كتاب؛ وإمّا أن يقولوا بنبوّة المتنبّي كالمانويّة[1] وغيرهم. وإمّا أن ينكروا النّبوّة؛ فإمّا أن يقولوا بالفاعل المختار أو [أن] لا يقولوا به. والأوّلون: منهم مَن

---

[1] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنحل* (ج2/ص210 إلى ص219): "هاد الرّجل: أي رجع وتاب. وإنّما لزمهم هذا الاسم لقول موسى -عليه السّلام-: "إنّا هدنا إليك": أي رجعنا وتضرّعنا. وهم أمّة موسى -عليه السّلام- وكتابهم التّوراة، وهو أوّل كتاب نزل من السّماء... واليهود تدّعي أنّ الشّريعة لا تكون إلاّ واحدة، وهي ابتدأت بموسى -عليه السّلام- وتمّت به، فلم تكن قبله شريعة إلاّ حدود عقليّة وأحكام مصلحيّة... ومسائلهم تدور على جواز النّسخ ومنعه، وعلى التّشبيه ونفيه، والقول بالقدر والجبر، وتجويز الرّجعة واستحالتها... وأشهر فرق اليهود هي: العنانيّة، العيسويّة، المقاربة واليوذعانيّة، السّامرة"

[2] المعهود في عصرنا استعمال لفظ: مسيحيّ. ولكنّ النّصوص القرآنيّة والحديثة لا تذكر غير لفظ: نصرانيّ، نصارى. وقد اختلف كثيرا في معرفة إذا كانت مشتقّة أو منقولة عن صفة أو معرّبة. فأرجعها البعض إلى "ناصريّ" نسبة إلى ناصرة، أو إلى "أنصاري"، باعتبار أنّ الحواريّين أنصار الله كما جاء في القرآن الكريم، وأرجعها آخرون -كالزّمخشري- إلى نصران ونصرانة، بمعنى أنّهم نصروا المسيح. وفي *موسوعة الدّين والأخلاق* (ج3/ص574) لفظة "نصرانيّة" و"نصارى" تطلق في العربيّة على أتباع المسيح. يرى بعض المستشرقين أنّها من أصل سريانيّ هو: نصرويو Nosroyo ونصرايا Nasraya. ويرى البعض الآخر أنّها من Nazarenes التّسمية العبرانيّة التي أطلقها اليهود على من اتّبع ديانة المسيح.

انظر: *تفسير الرّازي*، ج3/ص105؛ *المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام* لجواد علي، ج6/ص586؛ قاموس Hughes الإسلامي، ص431؛ *الموسوعة المختصرة للإسلام* بإشراف هـــ. جب، ص440 إلى ص444.

[3] في *موسوعة الإسلام المختصرة* (ج /ص 298): "اللّفظة مرّت قبل وصولها إلى اللّغة العربيّة بنقل من اللّغة الفارسيّة إلى الآراميّة". واللّفظة وردت في القرآن الكريم في الآية 17 من سورة الحجّ. وفي *تاج العروس* (ج4/ص245): "المجوسيّة دين قديم، وإنّما زرادشت جدّده وأظهره وزاد فيه، قاله شيخنا، قال: هو معرّب أصله منج كوش معرّب مجوس". ومسائل المجوس، كما يذكر الشّهرستاني في *الملل* (ج1/ص232) تدور على قاعدتين اثنتين : أوّلهما: بيان سبب امتزاج النّور بالظّلمة؛ وثانيهما: بيان خلاص النّور من الظّلمة. وجعلوا الامتزاج مبدأ والخلاص معادا. وقد قسّمها إلى ثلاث جماعات:

أثبت معبودًا متوسّطًا، وهم الصّابئة[2] وعبدة الأصنام[1]. ومنهم مَن أباه، وهم البراهمة[2] الخلّص. وأمّا منكرو الفاعل المختار، منهم مَن أثبت علّة موجبة، وهم الفلاسفة الإلهيّون[3]؛ ومنهم مَن نفاها، وهم الدّهريّة الخلّص[4] الطّبيعيّون.

الكيومرتيّة: الذين أثبتوا أصلين: يزدان وأهرمن، والأوّل أزليّ والثّاني محدث. والزّروانيّة: قالوا: إنّ الله أبدع أشخاصا من نور كلّها روحانيّة نورانيّة ربّانيّة، ولكنّ الشّخص الأعظم الذي اسمه زروان شكّ في شيء من الأشياء، فحدث أهرمن الشّيطان، يعني إبليس. والزّرادشتيّة.

[1] هو دين استحدثه ماني من النّصرانيّة والمجوسيّة. وهو ماني بن فاتك – أو فتّق –، ولد في مسّين ببابل سنة 215 م أو 216 م. وظهر في زمان سابور بن أزدسير أو أردشير، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور سنة 279 م. وينتسب إلى أسرة إرانيّة عريقة، فأمّه وأبوه من العائلة الأشكانيّة (انظر: *إيران في عهد السّاسانيّين* لكرستنسن، ص171). وقال ماني بأصلين قديمين: النّور والظّلمة. وقيل إنّه أخذ عن المسيحيّة قولها بالتّثليث. فالإله عنده مزيج من " العظيم الأوّل" و"الرّجل" و"أمّ الحياة". وفي النّصوص التي حفظت عن المانويّة عبارات مأخوذة عن الأنجيل (انظر: نفس المرجع، نفس الصّفحة). ويقول ماني بالتّناسخ أيضا. وقد أطنب ابن النّديم في ذكر تفاصيل مذهبه. كما وضع الشّهرستاني جدولا للمقارنة بين الشرّ والخير في الجوهر والنّفس والفعل والحيّز والأجناس والصّفات.

انظر: الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص244 و(بدران) ج1/ص234؛ *التبصير*، ص136؛ *التنبيه* للملطي، ص90؛ *المنية*، ص60؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص194؛ *الفهرست*، ص391؛ *تاريخ الفلسفة اليونانية*، ص258 إلى ص260؛ *مروج الذّهب*، ج1/ص250- ص251.

[2] قد وردت هذه اللّفظة في القرآن الكريم ثلاث مرّات: في سورة البقرة آية رقم 62، وفي سورة المائدة، آية رقم 69، وفي سورة الحجّ الآية رقم 17. "صبأ" همزه الجمهور إلاّ نافع. فمن همزه جعله من صبأت النّجوم إذا طلعت. ومن لم يهمزه جعله من صبا يصبو إذا مال. فالصّابئ في اللّغة من خرج أو مال من دين إلى دين. ولهذا كانت تقول العرب لمن أسلم قد صبأ. فالصّابئون قد خرجوا من دين أهل الكتاب (انظر: *تفسير الطّبري*، ج3/ص370). وفي *التّفسير الكبير* للإمام الرّازي (ج3/ص105): وللمفسّرين في تفسير مذاهبهم أقوال: أحدها: قال مجاهد والحسن: هم طائفة من المجوس واليهود لا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم. وثانيها: قال قتادة: هم قوم يعبدون الملائكة ويصلّون إلى الشّمس كلّ يوم خمس صلوات. وثالثها، وهو الأقرب: أنّهم قوم يعبدون الكواكب". وهم قوم يقولون: إنّ مدبّر هذا العالم وخالقه هذه الكواكب السّبعة والنّجوم. فهم، على هذا، عبدة الكواكب. ويذكر

سامي النّشّار نقلا عن البيروني أنّ الصّابئة تسمّوا باسم الصّابئة آيّام المأمون "بفتوى شيخ فقيه من أهل حرّان حتّى ينجوا من القتل". فقد تنبّه البيروني أنّ هؤلاء الحرّانيّة ليسوا هم الصّابئة على وجه الحقيقة، بل هم المسمّون في الكتب "بالحنفاء الوثنيّة". ويذكر البيروني أنّ اسمهم مشتقّ من هارون بن ترح أخي إبراهيم -عليه السّلام-، وأنّ إبراهيم النّبيّ قد ظهر فيهم. أمّا الصّابئة على وجه الحقيقة، فإنّهم هم الذين تخلّفوا ببابل من حملة الأسباط في آيّام كورش ووضعوا مذهبا ممتزجا من اليهوديّة والمجوسيّة ويشبّهم بالسّامرة في فلسطين، ويحدّد أماكنهم في واسط وسواد العراق، ويقرّر أنّهم يخالفون الحرّانيّة ويهاجمون مذهبهم ولا يوافقونهم إلاّ في أشياء قليلة. إذن هناك مذهبان: الحرّانيّة والصّابئة الحقيقيّة. وقد لاحظ البيروني أنّ الحرّانيّين يتّجهون في صلاتهم تجاه القطب الجنوبي، والصّابئة تجاه القطب الشّمالي. وقد بادت الفرقة الأولى وبقيت الثّانية". وقد قابل الشّهرستاني بين آراء الصّابئة وآراء الحنفيّة في *حوار الحنفيّة* في حوار طويل بين الفرقتين، واعتبر الحرنانيّة من الصّابئة وعرض لآرائهم.

انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني)، ج2/ص5 إلى ص57، و(طبعة بدران) ص6 إلى ص61؛ *التّبصير والمنية*، ص67؛ *مروج الذّهب*، ج1/ص223؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص213 إلى ص219؛ *الفهرست*، ص383 إلى ص391؛ *الموسوعة المختصرة للإسلام*، ص477-ص478.

[1] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص259 إلى ص262): "اعلم أنّ الأصناف التي ذكرنا مذاهبهم يرجعون في آخر الأمر إلى عبادة الأصنام، إذ كان لا يستمرّ لهم طريقة إلاّ بشخص حاضر، ينظرون اليه ويعكفون عليه. وعن هذا اتّخذ أصحاب الرّوحانيّات والكواكب أصناما زعموا أنّها على صورها... لكنّ القوم لمّا عكفوا على التّوجّه إليها، كان عكوفهم ذلك عبادة، وطلبهم الحوائج منها إثبات إلهيّة لها، وعن هذا كانوا يقولون: "ما نعبدهم إلاّ ليقرّبونا إلى الله زلفى"، فقد كانوا مقتصرين على صورها في اعتقاد الرّبوبيّة والإلهيّة لما تعدّوا عنها إلى ربّ الأرباب. ومن أشهر فرق عبدة الأصنام: المهاكاليّة، البركسهيكيّة، الدّهكينيّة، الجلهكيّة (أي عبّاد الماء)، الأكنواطريّة (أي عبّاد النّار).

[2] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص251 إلى ص252): "من النّاس من يظنّ أنّهم سمّوا براهمة لانتسابهم إلى إبراهيم -عليه السّلام-، وذلك خطأ. فإنّ هؤلاء هم المخصوصون بنفي النّبوّات أصلا ورأسا، فكيف يقولون بإبراهيم -عليه السّلام-؟ والقوم الذين اعتقدوا نبوّة إبراهيم -عليه السّلام- من أهل الهند فهم الثّنويّة منهم القائلون بالنّور والظّلمة على رأي أصحاب الاثنين... وهؤلاء البراهمة إنّما انتسبوا إلى رجل منهم يُقال له براهم، وقد مهّد لهم نفي النّبوّات أصلا، وقرّر استحالة

وغرضنا من هذا الكتاب أن نأتي على شرح أقوال هذه الفرق. وقبل الخوض فيه لا بدّ من ذكر الاختلافات في العلوم الضّروريّة والنّظريّة في فصول.

ذلك... ثمّ إنّ البراهمة تفرّقوا أصنافا، فمنهم أصحاب البددة، ومنهم أصحاب الفكرة، ومنهم أصحاب التّناسخ".

[1] راجع ما يقوله الشّهرستاني بشأن الفلاسفة الإلهيّين في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص3).

[2] مذهب الدّهريّة من زرفان، زروان=دهر، الذي صار، كما في الأخبار المأثورة، دينا ظاهرا يجاهر النّاس بالاعتراف به في عهد يزدجرد الثّاني من الدّولة السّاسانيّة (438-457 م)، هو أعظم من ذلك تأثيرا في المفكّرين الذين لا يتّصل تفكيرهم بالدّين. في هذا المذهب ألغيت النّظرة الاثنينيّة للكون، وذلك بأن جعل الزّمان الذي لا نهاية له هو المبدأ الأسمى، واعتبر هو عين القدر أو الفلك الأعظم أو حركة الأفلاك؛ وقد نال هذا المذهب الجديد إعجاب أهل النّظر الفلسفي، فتبوّأ مكانا بارزا في الأدب الفارسي وفي الآراء الشّعبيّة تحت ستار الإسلام أو من غير ستار؛ ولكنّ متكلّمي الإسلام أنكروه إنكارهم للمادّية والكفر بالله الخالق وما إليهما. ويسمّى أصحاب الدّهر بالمادّيين أو الحسّيين أو منكري الخالق أو أهل التّناسخ أو نحو ذلك من الأسماء، ولكنّا لا نعرف عن آرائهم شيئا أدقّ من هذا. يقول الغزالي في *المنقذ من الضّلال* عند كلامه عن أصناف الفلاسفة إنّ الدّهريّين: "طائفة من الأقدمين جحدوا الصّانع المدبّر العالم القادر، وزعموا أنّ العالم لم يزل موجودا كذلك بنفسه لا بصانع، ولم يزل الحيوان من النّطفة، والنّطفة من الحيوان، كذلك كان وكذلك يكون أبدا؛ وهؤلاء هم الزّنادقة". أمّا الشّهرستاني (*الملل*، ص74 من الجزء الثّاني من طبعة القاهرة 1347 هـ. على هامش *الفصل* لابن حزم)، فهو في إحصائه لأهل الأهواء والنّحل المقابلين لأهل الدّيانات يقول عن طائفة يسمّيهم الطّبيعيّين الدّهريّين إنّهم معطّلة لا اعتقاد لهم بشيء ولا يؤمنون بالمعاد وينكرون كلّ ما وراء المحسوس، ولا يثبتون معقولا، وإن كان يقول في موضع آخر (ص76) إنّ الطّبيعيّين الدّهريّين يقولون بالمحسوس و ينكرون المعقول، على حين أنّ الفلاسفة الدّهريّين يقولون بالمحسوس والمعقول وينكرون الحدود والأحكام، وأقدم كلام عن الدّهريّة ما يقوله الجاحظ في كتاب *الحيوان* (ج7/ص5-ص6 من طبعة القاهرة 1324 هـ.-1906 م) من أنّهم ينكرون الخالق والنّبوّات والبعث والثّواب والعقاب، ويردّون كلّ شيء إلى فعل الأفلاك، ولا يعرفون خيرا ولا شرّا سوى اللّذّة والمنفعة.

انظر: مادّة "دهريّة" في *دائرة المعارف الإسلاميّة*؛ الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، المجلّد الثّاني، ص3-ص4. تحقيق محسن سيّد كيلاني. دار المعرفة. بيروت. 1961.

الفصل الأوّل

في أقاويل السّوفسطائيّة[1]

أظهر الأشياء عندنا أمران:

- [أحدهما:] البديهيّات: بأنّ كلّ شيء إمّا أن يكون، وإمّا أن لا يكون.

- وثانيهما: العلم بالمحسوسات، وتلتحق به الوجدانيّات، كما نجده في أنفسنا من الجوع والشّبع، والحزن والفرح.

واختلف فيهما النّاس على أربعة أقوال، لأنّهم إمّا أن يعترفوا بهما، أو بالبديهيّات دون الحسّيات، أو بالعكس؛ أو [أن] لا يعترفوا بواحد منهما[2].

أمّا الفريق الأوّل، فيُقال لهم: السّوفسطائيّة. والبحث عن أحوالهم من وجوه:

---

[1] السّوفسطائيّة جملة من النّظريّات أو المواقف العقليّة المشتركة بين كبار السّفسطائيّين كبروتاغوراس وغورجياس وبروديكوس وهيبياس وغيرهم. وأصل لفظ السّفسطة في اليونانيّة سوفيسما، وهو مشتقّ من لفظ سوفوس، ومعناه الحكيم والحاذق. والسّفسطة عند الفلاسفة هي الحكمة المموّهة، وعند المنطقيّين هي القياس المركّب من الوهميّات. والغرض منه تخليط الخصم وإسكاته. وتطلق لفظة السّفسطائيّة أيضا على كلّ فلسفة ضعيفة الأساس، متهافتة المبادئ، كفلسفة الرّيبيّين الذين ينكرون الحسّيات والبديهيّات وغيرها، وتنقسم إلى ثلاث فرق: اللاّأدريّة، والعناديّة، والعنديّة.
انظر: *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا، ج 1/ ص 658 إلى ص 660؛ *كشّاف اصطلاحات الفنون* للتّهانوي.

[2] أضاف النّاسخ في الهامش: "**لعلّه هكذا كما يريد السّياق: "إمّا لا يعترفوا بهما، أو بالبديهيّات دون الحسّيات، أو بالعكس؛ أو يعترفوا بهما**".".

الأوّل : بشرح[1] فرقهم:

فنقول: الذي لا يعترف بوجود البديهيّات والحسّيات إمّا أن يدّعي العلم بعَدَمهما أو لا يدّعي العلم بعَدَمهما، كما لا يدّعي العلم بوجودهما، لكنّه يتوقّف فيهما. فالأوّلون ملقّبون بالعناديّة[2]، لأنّ قوله: "لا علم" مناقضة. والثّانون[3] ملقّبون باللاّ أدريّة[4] والمتشكّكة[5] وأصحاب الحيرة؛ ومدار قولهم على أمرين:

– أحدهما: القدح في المحسوسات: وهو من وجهين:

* الأوّل: أنّ النّائم قد يجزم في نومه بما يشاهده ثمّ يتبيّن[6] له في اليقظة كذب [أ-3و] ذلك الجزم[7]. وإذا جاز ذلك، فلِمَ لا يجوز مثله في اليقظة؟

* الثّاني: أنّ النّظر قد يدرك الكبير صغيرًا، كالجسم العظيم إذا بَعُدَ[8]؛ ونرى[9] الصّغير كبيرًا، كما نرى[1] (نار)[2] السّراج عظيمة إذا قربت[3]؛ وكما نرى العنبة في الماء كالإجّاصة؛

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] هي إحدى المدارس السّفسطائيّة. والعناديّون هم الذين يعاندون ويدّعون أنّهم جازمون بأن لا موجود أصلا، كأن الحقائق عندهم سراب يحسبه الظّمآن ماء وليس لها ثبوت.

انظر : *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا، ج1/ص660؛ *كشّاف اصطلاحات الفنون* للتّهانوي.

[3] في الأصل: **الثّاني**.

[4] في الأصل: **الادريه**. وهي إحدى المدارس السّفسطائيّة. واللاّأدريّون هم القائلون بالتوقّف في الوجود كلّ شيء وعلمه.

انظر: *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا، ج1/ص660؛ *كشّاف اصطلاحات الفنون* للتّهانوي.

[5] في الأصل: **المتشكّلة**.

[6] في الأصل: **يبيّن**.

[7] في الأصل: **الحزم**.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] في الأصل: **تر**.

كالإجّاصة؛ وكما إذا قرّبنا[4] حلقة الخاتم إلى العين، فإنّا نراها كالفوار؛ وكما نرى الجسم الصّغير في الضّباب عظيمًا، كالشّمس فإنّا نراها عند طلوعها وغروبها أعظم. وقد يُدرَك الواحد اثنين، كما إذا غمزنا بإحدى العينين ونظرنا إلى القمر، فإنّا نراه قمرين. وقد ننظر في الماء، فنرى (فيه)[5] قمرًا عند طلوع القمر، وعلى السّماء آخر، مع أنّ الموجود ليس إلاّ واحدًا. وقد نرى الأشياء شيئًا واحدًا، كالرّحاء إذا أخرجنا من مركزها إلى محيطها خطوطا كبيرة بألوان مختلفة، فإذا استدارت سريعًا، رأيناها لونًا واحدًا، كأنّه ممتزج من كلّ تلك الألوان. وكذلك يشتبه علينا الخطاب باللّحية حتّى نراهما[6] شيئًا واحدًا. وقد نرى المعدوم موجودًا كالسّراب، وكالكثير ممّا يفعله أصحاب خفّة اليد. وكما نرى القطرة النّازلة كالخطّ المستقيم، والنّقطة التي تُدار بسرعة كالدّائرة، وكالصّور التي يتخيّلها المرضى، بل الصّور التي يتخيّلها الصّحيح الخائف في الظّلمة. ونرى المتحرّك ساكنًا كالسّفن؛ والسّاكن متحرّكًا كراكب السّفينة، فإنّه يرى ما قرب منه من الشّطّ متحركًا إلى خلاف جهته، وما بَعدَ عنه إليها ساكنًا. وقد نرى المتحرّك إلى جهته متحرّكًا إلى خلاف تلك الجهة[7]. فإنّ المتحرّك إلى جهة يرى الكواكب متحرّكة إليها. وقد نرى القمر كالسّائر إلى العالي[8]، وإن كان سائرًا إلى غير جهته؛ ونرى المستقيم معوجًّا كالأشجار التي تكون على طرق الماء وقائماها[9] منكوسة. ولا ندرك الكواكب نهارًا عند طلوع الشّمس، وندركها إذا كنّا[1] في

---

[1] في الأصل: ترى.

[2] أضاف النّاسخ كلمة النّار في الهامش.

[3] في الأصل: بَعدت.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] أضاف النّاسخ كلمة فيه في الهامش.

[6] في الأصل: نراها.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

بئر عميقة. وندرك الهيئات التي في البيوت إذا وقع الضّوء في بعض ثقبها[2]، وإن كنّا لا نراها في الضّوء الخالص والظلّ الخالص؛ ونرى الوجه طويلاً عريضًا (معوجًّا)[3] بحسب اختلاف الجسم المتقبّل الذي ينظر إليه.

وكلّ ذلك يدلّ على أنّه لا يجوز التعويل على مجرّد الحسّ.

– **ثانيهما[4]: القدح في البديهيّات: وذلك من وجهين:**

* الأوّل: أنّ هاهنا قضايا يدّعي بعض الفرق أنّها بديهيّة[5]، ويدّعي الآخرون أنّها كاذبة. وكذلك يقتضي وقوع الخلاف في الضّروريّات. فإذا كان [ذلك] كذلك، لم يمكن الاعتماد في تصحيحها على مجرّد شهادة الفكر[6]، لأنّها [أ=3ظ] حاصلة في القضايا الكاذبة، بل لا بدّ من تمييز الحقّ فيها عن الباطل بالنّظر؛ لكنّ النّظر هو موقوف على الضّروريّ، فيلزم الدّور.

* الثّاني: أنّهم وجدوا مسائل تعارضت الأدلّة فيها نفيًا وإثباتًا، كمسألة الجزء[7] والزّمان والمكان، فإنّ في كلّ طرفي النّقيض أدلّة قويّة لا يمكن القدح فيها، ولا بدّ وأن يكون ذلك لكذب شيء[8] من المقدّمات التي عنها تركيب تلك الأدلّة، مع أنّا نجد الاعتقاد الضّروريّ حاصلاً في صحّتها. وذلك يقتضي ارتفاع الثّقة عن الضّروريّات. فهذا هو المأخذ لهؤلاء.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت كلمة: **معوجًا** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل: **ثانيها**.

[5] في الأصل: **بديهة**.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] هكذا في الأصل، ولعلّها: **الحدّ**.

[8] غير مقروءة في الأصل.

وهاهنا للسّوفسطائيّة فرقة ثالثة، وهي التي زعمت أنّه ليس للأشياء حقيقة واحدة في أنفسها، بل حقيقتها عند كلّ قوم على حسب ما يعتقدونها؛ كالخلّ الذي تعيش[1] فيه دودة، فإن طرح فيه غيرها ماتت؛ واللّيل يبصر فيه الخفّاش دون سائر الحيوانات، والنّهار بالعكس؛ والبيش تغتذي به الفأرة ويموت به غيرها؛ والنّار يعيش فيها السّمندل دون غيره.

الوجه الثّاني:

اختلف المتكلّمون في أنّ هؤلاء السّوفسطائيّة هل كانوا موجودين أم لا؟ فمنهم مَن أنكر وجودهم، وقوم زعموا أنّه يستحيل أن[2] يشكّ الإنسان العاقل في وجوده، ووجود أحواله من ألمه ولذّته. وكيف يمكن أن يكون شاكًّا في هذه الأشياء مع ما يشاهده من كونه طالبًا للمنافع وهاربا عن المضارّ، ويميّز بين الأمرين؟ بل هذه المقالة مقدّرة مفروضة، فرضها أصحاب النّظر ليعرفوا ما يمكن أن يُقال فيها وعليها.

ومنهم مَن قال إنّهم موجودون. حكى يحيى النّحويّ[3] في تفسير *إيساغوجي*[1] أنّ قومًا جحدوا العلم والمعرفة. وقال القاضي عبد الجبّار بن أحمد[2]: هؤلاء لا ينكرون اعتقادهم في وجود الأشياء، لكنّه اشتبه عليهم العلم وغلبه[3] الظّنّ، فظنّوا أنّ العلوم التي لهم ظنون.

---

[1] في الأصل: يعيش.

[2] في الأصل:أنّه.

[3] يقول عنه ابن النّديم في *الفهرست*: "كان يحيى تلميذ بسوارى وكان أسقفا في بعض الكنائس بمصر، ويعتقد مذهب النّصارى اليعقوبيّة، ثمّ رجع عمّا يعتقده النّصارى في التّثليث، فاجتمعت الأساقفة وناظرته، فغلبهم، واستعطفته وأنسته وسألته الرّجوع عمّا هو عليه وترك إظهاره، فأقام على ما كان عليه وأبى أن يرجع فأسقطوه وعاش إلى أن فتحت مصر على يدي عمرو بن العاص، فدخل إليه وأكرمه ورأى له موضعا. وقد فسّر كتب أرسطوطاليس. وله من الكتب، بعد ذلك، كتاب *الرّدّ على برقلس*، ثماني عشرة مقالة؛ كتاب *في أنّ كلّ جسم متناهي فقوّته متناهيّة*؛ كتاب *الرّدّ على أرسطوطاليس* ستّ مقالات؛ كتاب *تفسير ما قال أرسطوطاليس*؛ مقالة يردّ فيها على نسطورس؛

الوجه الثّالث :

اختلفوا في أنّهم هل يُناظَرون[4] أم لا؟

كتاب يردّ فيه على قوم لا يعترفون، مقالتان ومقالة أخرى يردّ فيها على قوم آخر؛ وله تفسير شيء من كتب جالينوس في الطبّ. وذكر يحيى النّحوي في المقالة الرّابعة من تفسيره لكتاب *السّماع الطّبيعي* في الكلام في الزّمان مثلا قال فيه: "مثل سنتنا هذه، وهي سنة 443 هـ. لدقلطيانوس القبطي". وقد يجوز أن يكون فسّر هذا الكتاب في صدر عمره، لأنّه كان في أيّام عمرو بن العاص.

حول ترجمته انظر: المرجع المذكور، ص354–ص355. بيروت. د. ت.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] هو القاضي عبد الجبّار بن أحمد الهمداني الأسد أبادي، وهو الذي تلقّبه المعتزلة قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللّقب على سواه. كان شافعيّا. وقد تنقّل بين الريّ وبغداد والبصرة، وفيها تحوّل عن مذهب الأشاعرة إلى مذهب الاعتزال. عيّنه الصّاحب قاضيا للقضاة منذ عام 367 هـ، و بقي به حتّى عزله فخر الدّولة بعد وفاة الصّاحب عام 385 هـ. وصودرت أمواله. أخذ الحديث عن جمع، وشيوخه في الاعتزال: أبو إسحاق ابن عيّاش وأبو عبد الله الحسين بن علي البصري. توفّي سنة 415 هـ. ودفن في داره بالريّ. له مؤلّفات تشكّل أهمّية كبرى في دراسة الفكر الاعتزالي، منها: *تثبيت دلائل النّبوّة*، و*العمد*، و*المغني*، و*تنزيه القرآن عن المطاعن*، و*المحيط بالتّكليف*، و*شرح الأصول الخمسة*، و*طبقات المعتزلة*... إلخ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد*، ج11/ص113 إلى ص115؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ ص91؛ *طبقات الشّافعيّة* للسّبكي، ج3/ص219–ص220؛ *شذرات الذّهب*، ج3/ص203؛ *مرآة الجنان*، ج3/ص29؛ *كشف الظّنون*، ص1107؛ *هديّة العارفين*، ج1/ ص484 إلى ص498 ؛ *في علم الكلام*، ج1/ص332 إلى ص347؛ *معجم المؤلّفين*، ج5/ص78؛ *لسان الميزان*، ج3/ص376 إلى ص413.

[3] في الأصل: يغلبه.

[4] في الأصل: ينظرون.

قال مولانا أفضل العالم -رضي الله عنه- محمّد بن عمر الرّازي[1]: "عندي أنّهم لا يُناظَرون، لأنّ الاستدلال حاصله يرجع إلى استخراج مجهول من معلوم؛ فمَن أنكر المعلوم

---

[1] هو أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن عليّ التّيمي البكري الطّبرستاني الأصل الرّازي المولد، الملقّب فخر الدّين، المعروف بابن الخطيب، الفقيه الشّافعي. فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات وعلم الأوائل. له التّصانيف المفيدة في فنون عديدة، منها *تفسير القرآن الكريم* لم يكمله؛ ومنها في علم الكلام *المطالب العالية*، *ونهاية العقول*، وكتاب *الأربعين*، *والمحصّل*، وكتاب *البيان والبرهان في الردّ على أهل الزّيغ والطّغيان*، وكتاب *المباحث العماديّة في المطالب المعاديّة*، وكتاب *تهذيب الدّلائل وعيون المسائل*، وكتاب *تحصيل الحقّ*، و كتاب *الزّبدة*، و *المعالم*...؛ وفي أصول الفقه : *المحصول*، *والمعالم* ؛ وفي الحكمة: *الملخّص*، وشرح *الإشارات* لابن سينا، وشرح *عيون الحكمة*...؛ وفي الطّلسمات: *السرّ المكتوم*، وشرح *أسماء الله الحسنى*. ويقال إنّ له شرح *المفصّل* في النّحو للزّمخشري، وشرح *الوجيز* في الفقه للغزالي، وشرح *سقط الزّند* للمعرّي، وله مختصر في الإعجاز، ومؤاخذات جيّدة على النّحاة، وله طريقة في الخلاف، وله في الطبّ شرح الكلّيات للقانون، وصنّف في علم الفراسة، وله مصنّف في مناقب الشّافعي.

وكان مبدأ اشتغاله على والده إلى أن مات؛ ثمّ قصد الكمال السّمناني، واشتغل عليه مدّة؛ ثمّ عاد إلى الرّيّ، واشتغل على المجد الجيلي؛ ولمّا طلب المجد الجيلي إلى مراغة ليدرّس بها صحبه فخر الدّين المذكور إليها، و قرأ عليه مدّة طويلة علم الكلام والحكمة؛ ثمّ قصد خوارزم، وقد تمهّر في العلوم؛ فجرى بينه وبين أهلها كلام فيما يرجع إلى المذهب والاعتقاد؛ فأخرج من البلد؛ فقصد ما وراء النّهر، فجرى له أيضا هناك ما جرى له في خوارزم؛ فعاد إلى الرّيّ، وكان بها طبيب حاذق له ثروة ونعمة، وكان للطّبيب ابنتان، ولفخر الدين ابنان، فمرض الطّبيب وأيقن بالموت، فزوّج ابنتيه لولدي فخر الدّين، ومات الطّبيب فاستولى فخر الدّين على جميع أمواله، فمن ثمّ كانت له النّعمة، ولازم الأسفار، وعامل شهاب الدّين الغوري صاحب غزنة في جملة من المال، ثمّ مضى إليه لاستيفاء حقّه منه، فبالغ في إكرامه والإنعام عليه، وحصل له من جهته مال طائل، وعاد إلى خراسان، واتّصل بالسّلطان محمّد بن تكش المعروف بخوارزم شاه، وحظي عنده، ونال أسنى المراتب، و لم يبلغ أحد منزلته. وذكر فخر الدّين في كتابه *تحصيل الحقّ* أنّه اشتغل في علم الأصول على والده ضياء الدّين عمر. وأمّا اشتغاله في المذهب، فإنّه اشتغل على والده. وكانت ولادة فخر الدّين في 25 من شهر رمضان سنة 544 هـ -وقيل

أصلاً، كيف يمكن الإثبات عليه؟ بل لا يُستبعَد لهم، لو كان لهم شكوك، نسعى في حلّ شكوكهم".

أمّا الفريق الثّاني، وهم المعترفون بالبديهيّات لا بالحسّيات فقط، فقد نقل الحسن [أ-4و] بن موسى[1] عن أفلاطون[2]، وأرسطوطاليس[1]، وبطليموس[2]، وجالينوس[3] أنّ اليقينيّات

---

543 هـ- بالرّيّ. وتوفّي يوم الاثنين سنة 606 هـ بمدينة هراة. ودفن آخر النّهار في الجبل المصاقب لقرية مزداخان.

قال ابن خلّكان : ورأيت له وصيّة أملاها في مرض موته على أحد تلامذته تدلّ على حسن العقيدة.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج 4/ص248 إلى ص252؛ *طبقات* السّبكي، ج5/ص33؛ *ذيل الرّوضتين*، ص68؛ *مختصر* ابن العبري، ص240؛ *الوافي*، ج 248/4؛ ابن أبي أصيبعة، ج2/ص23؛ *لسان الميزان*، ج4/ص246؛ *طبقات* الحسيني، ص82؛ *عبر* الذّهبي، ج5/ص18؛ *الشّذرات*، ج5/ص21.

1 هو أبو محمّد الحسن بن موسى النّوبختي. برز في علوم الفلك والفلسفة والكلام والطّبيعة والإلهيّات. ومن أهمّ كتبه *فرق الشّيعة*، وله نقوض على بعض كتب المعتزلة. عاش في القرن الثّالث وأدرك أوائل الرّابع.

حول ترجمته راجع: مقدّمة كتاب *فرق الشّيعة* للنّوبختي.

2 يقول ابن النّديم في *الفهرست*: "من كتاب فلوطرخس: أفلاطون بن أرسطن، و معناه: الفسيح. وذكر ثاون أنّ أباه يقال له أسطرن، وأنّه كان من أشراف اليونانيّين. وكان في قدم أمره يميل إلى الشّعر، فأخذ منه بحظّ عظيم، ثمّ حضر مجلس سقراط فرآه يثلب الشّعر فتركه، ثمّ انتقل إلى قول فيثاغورس في الأشياء المعقولة. وعاش فيما يقال إحدى وثمانين سنة. وعنه أخذ أرسطوطاليس وخلفه بعد موته. وقال إسحاق أنّه أخذ عن بقراط. وتوفّي أفلاطون في السّنة الّتي ولد فيها الإسكندر، وهي السّنة الثّالثة عشر من ملك لاوخوس وخلفه أرسطوطاليس، وكان الملك في ذلك الوقت بمقدونية فيلبس أبو الإسكندر. من خطّ إسحاق: عاش أفلاطون ثمانين سنة. ما ألّفه من الكتب، على ما ألّفه ثاون ورتّبه، كتاب *السّياسة*، كتاب *النّواميس* . قال ثاون : و أفلاطون يجعل كتبه أقوالا يحكيها عن قوم، و يسمّي ذلك الكتاب باسم المصنّف له. فمن ذلك قول سمّاه *تاجيس* في الفلسفة، قول سمّاه *لاخس* في الشّجاعة، قول سمّاه *خرميدس* في العفّة، قولان سمّاهما القيبادس في الجميل...

حول ترجمته راجع: *المرجع المذكور*، ص245-ص246. بيروت. د. ت.

[1] في الأصل: أرسطاطاليس.

وهو الفيلسوف اليوناني المشهور عند فلاسفة الإسلام باسم المعلّم الأوّل. ولد سنة 384 ق. م. وتوفّي سنة 322 ق. م. من مصنّفاته: *المقولات والعبارة والقياس والبرهان والجدل والأغاليط والسّماع الطّبيعي والميتافيزيقا* (ما بعد الطّبيعة) *والأخلاق إلى نيقوماخوس والخطابة والشّعر*...

كان صاحب مدرسة فلسفيّة في الأنطولوجيا، والمعرفة، والأخلاق، والسّياسة، ظلّ تأثيرها حتّى قيام الفلسفة الحديثة مع ريني ديكارت.

حول ترجمته راجع: *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* ليوسف كرم، *تاريخ الفكر الفلسفي* لمحمّد علي أبو ريّان؛ *أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي؛ *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا.

[2] هو صاحب كتاب *المجسطي*، عاش في أيّام أدريانوس وأنونينوس، وفي زمانهم رصد الكواكب، ولأحدهما عمل كتاب *المجسطي*. وهو أوّل من عمل الإسطرلاب الكريّ والآلات النّجوميّة والمقاييس والأرصاد. ويقال إنّه رصد النّجوم قبله جماعة منهم أبرخس، وقيل إنّه أستاذه وعنه أخذ، والرّصد لا يتمّ إلاّ بآلة، فالمبتدئ بالرّصد هو صانع الآلة. والكلام على كتاب *المجسطي*. وأوّل من عني بتفسيره وإخراجه إلى العربيّة: يحيى بن خالد بن برمك، ففسّره له جماعة فلم يتقنوه؛ ولم يرض ذلك، فندب لتفسيره أبا حسّان وسلم صاحب بيت الحكمة فأتقناه واجتهدا في تصحيحه بعد أن أحضرا النّقلة المجوّدين، فاختبرا نقلهم وأخذا بأفصحه وأصحّه. وقد قيل أنّ الحجّاج بن مطر نقله أيضا. وله من الكتب بعد ذلك كتاب *الأربعة*، كتاب *المواليد*، كتاب *الحرب والقتال*، كتاب *في الأسراء والمحبوسين*، كتاب *في أسر السّعود واصطناعها*، كتاب *المرض وشرب الدّواء*، كتاب *اقتصاص أحوال الكواكب*...

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص267- ص268. بيروت. د. ت.

[3] ظهر جالينوس بعد ستّمائة وخمس وستّين سنة من وفاة بقراط، وانتهت إليه الرّئاسة في عصره. وهو الثّامن من الرّؤساء الذين أوّلهم أسقليبيلدس مخترع الطبّ. وكان معلّم جالينوس: أرمينيوس الرّومي. وأخذ عن أغلوقن، وله إليه مقالات، وبينهما مناظرات. وقيل: كان جالينوس في أيّام ملوك الطّوائف في أيّام قباذ بن سابور بن أشغان. وكان جالينوس وجيها عند الملوك كثير الوفادة عليها، كثير التّنقّل في البلدان، وأكثر أسفاره إلى مدينة روميّة. وكان جالينوس كثيرا ما يلتقي مع الإسكندر الأفروديسي. وكان الإسكندر يلقّبه برأس البغل لعظم رأسه. وقد نقل إلى العربيّة أكثر من سبعين كتابا لجالينوس على حدّ الكشف الذي حدّده ابن النّديم في الفهرست .وتوفّي جالينوس أيضا في أيّام ملوك الطّوائف،

هي المعقولات لا المحسوسات. وكذلك زعم أرسطو في كتاب *البرهان* أنّه لا حدّ للفاسدات ولا برهان عليها.

توجيه هذه المقالة من ثلاثة[1] أوجه:

* الأوّل: أنّ الأغلاط المذكورة في الحواسّ لا يتميّز الحقّ فيها عن الباطل إلاّ بغير الحسّ. فإذن[2] لا اعتماد على الحسّ السّاذج.

* الثّاني: أنّ المحسوسات متغيّرة، وإنّما لا يشعر[3] الحسّ بتلك التّغييرات لكثرتها واستمرارها. ومتى كانت في أنفسها متغيّرة، لم يكن الاعتقاد فيها باقيًا.

* الثّالث: المقدّمات المستعمَلة في العلوم: الكلّيّات، والحسّ لا يعطيها[4]، لأنّ الحسّ لا يخبر[5] إلاّ عن حال المحسوس، والمحسوس لا بدّ وأن يكون شيئًا معيّنًا. فالحسّ يخبر أنّ صفة النّار: [أنّها] حارّة؛ فأمّا أنّ كلّ نار حارّة، فالحسّ لا يخبر عنه؛ بل، لو حصل، فإنّما يحصل بواسطة قوّة أخرى.

أمّا الفرقة الثّالثة، وهم الذين اعترفوا بالمحسوسات لا بالعقليّات، فقد احتجّوا بوجهين:

وبين المسيح وبينه سبع وخمسون سنة، المسيح -عليه السّلام- أقدم منه. وقد نقل إلى العربيّة أكثر من سبعين كتابا لجالينوس على حدّ الكشف الذي حدّده ابن النّديم في الفهرست.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص 289 . بيروت . د. ت.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **فإذا**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **يعطها**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

* الأوّل: أنّ الحسّ أصل العقل، ولذلك فإنّ مَن فقد حسًّا فقد علمًا. وجمهور الخلق مضطرّون[1] إلى العلم بهذه المحسوسات. فأمّا العلوم البديهيّة، فممّا لا يخطر إلاّ نادرًا ببال الأوّلين.

* الثّاني: أنّ أجلى البديهيّات: العلم بأنّ الشّيء لا يخلو من النّفي والإثبات، وأقلّ ما في هذه القضيّة من الصّعوبة أنّ هذا الحكم لا تصحّ معرفته إلاّ بعد معرفة أصل العدم؛ لكنّ النّاس تحيّروا في أنّ العدم كيف يُعرف، لأنّ العلوم لا بدّ وأن تتميّز عن عينه[2]، والعدم الصّرف لا تعيّن له ولا تميّز أصلاً. فكيف يتمكّن العقل من الإشارة إليه؟

أمّا الفرقة الرّابعة، وهم المعترفون بالبديهيّات والمحسوسات، فهم الدّهماء من أهل العلم. واختلفوا في أيّهما أقدم: إمّا أن يكون بالزّمان أو بالرّتبة. فيشبه[3] أن يكون الاتّفاق[4] حاصلاً على أنّ العلم بالمحسوسات سابق على العلم بالبديهيّات. فإنّ الطّفل، حال كونه طفلاً، يميّز بين الحارّ والبارد، والمضيء والمظلم، مع أنّه لا يخطر بباله أنّ الشّيء لا يخلو من النّفي والإثبات إلاّ بعد حين. ولمنازع أن ينازع، فيقول: الطّفل لمّا ميّز بين البياض والسّواد، فلا بدّ أن يكون قد عرف كون أحدهما مخالفًا للآخر، ولا معنى للمخالفة إلاّ أنّ أحدهما ليس هو الآخر. فذلك يقتضي كونه عالمًا بمنافاة الوجود للعدم[5]. بل [أنّ] هذه المقدّمة ممّا لا يخطر بباله [إلاّ] على هذا التّقدير[6]، وذلك ممّا لا [أ-4ظ] يضرّنا في هذا المقصود.

وأمّا التّقدّم بالرّتبة، فقد اختلفوا فيه: منهم مَن قدّم الحسّيّات على العقليّات، لأنّ مَن فَقَد حسًّا فَقَد علمًا، كالأكمه الذي لا يتصوّر حقائق الألوان، والعنين الذي لا يتصوّر لذّة

---

[1] في الأصل: **مظطرّون**.

[2] في الأصل: **عينه**.

[3] في الأصل: **فيشتبه**.

[4] في الأصل: **الالتفات**.

[5] في الأصل: **والعدم**.

[6] في الأصل: **التحرير**.

الجماع. ومنهم مَن قدّم البديهيّات على الحسّيّات، لأنّ أغلاط الحسّ لا تُعرف إلاّ بالعقل. ومنهم مَن أغنى كلّ واحد منهما عن الآخر.

الفصل الثّاني

في أنّ النّظر هل يفيد العلم أم لا؟

اختلفوا في أنّه هل يمكن التّأدّي من هذه العلوم الضّروريّة إلى العلوم النّظريّة أم لا؟

فمنهم مَن أباه، وهم السّمنيّة[1]؛ ومنهم مَن أثبته مطلقًا، وهم الجمهور الأعظم من أهل العالم؛ ومنهم مَن فصّل فيه، فقال: النّظر في الحسابيّات والعدديّات وأشباههما يفيد العلم، وأمّا النّظر في الأمور الإلهيّة لا يفيده[2] أصلاً.

ثمّ هؤلاء فريقان:

* الأوّل: الذين منعوا تحصيل[3] العلم بالأمور الإلهيّة[4] حكى النّصيبيني[5] عن أرسطوطاليس[1] أنّه قال: "المقصد الأقصى في الأمور الإلهيّة: الأخذ بالأوْلى والأخلق، فأمّا الجزم[2] فممّا لا سبيل إليه".

---

[1] قال ابن النّديم في *الفهرست* (طبعة بيروت، ص345): "قرأت بخطّ رجل من أهل خراسان قد ألّف أخبار خراسان في القديم وما آلت إليه في الحديث، وكان هذا الجزء يشبه الدّستور، قال: "نبيّ السّمنيّة بوداسف، وعلى هذا المذهب كان أكثر أهل ما وراء النّهر قبل الإسلام وفي القديم. ومعنى السّمنيّة منسوب إلى سمنى، وهم أسخى أهل الأرض والأديان. وذلك أنّ نبيّهم بوداسف أعلمهم أنّ أعظم الأمور التي لا تحلّ ولا يسع الإنسان أن يعتقدها ولا يفعلها قول "لا" في الأمور كلّها، فهم على ذلك قولا وفعلا. وقول عندهم من فعل الشّيطان، ومذهبهم دفع الشّيطان".".

[2] في الأصل: يفيد.

[3] في الأصل: تحصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] في الأصل: النّصبي.

وهو أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ النّصيبي. وهو كذلك عند الحاكم الجشمي، وهو أبو إسحاق النّصيبي عند ابن المرتضى. قرأ على أبي عبد الله البصري. عدّه الحاكم الجشمي وابن المرتضى ضمن الطّبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة. وهو بذلك يكون معاصرا للقاضي عبد الجبّار.

* الثّاني: الذين يقولون: يمكن تحصيل معرفة الإلهيّات، لكن لا من النّظر بل من الإمام المعصوم.

وهاتان الفرقتان اشتركتا في (أنّ)[3] العقل لا يستقلّ بمعرفة الحقّ في الأمور، ثمّ انفرد كلّ واحد منهما بما تفرده[4] [به] خصوصيّة[5] قوله.

أمّا الشّبه[6] في القدر المشترَك، ففي[7] أنّ اليقين هو الاعتقاد الجازم[8] الذي لا يكون فيه احتمال النّقيض بوجه أصلاً. ومتى كان [ذلك] كذلك استحال التّفاوت في اليقينيّات؛ ثمّ أنّ كلّ مَن له ذوق في العلم ومارس شيئًا من مسائل الهندسة والحساب، وشيئًا من المسائل الإلهيّة، عرف أنّه ليس جزمه بأحدهما كجزمه بالآخر. ولذلك، فإنّ أهل الحساب والهندسة قلّ ما يخالف بعضهم بعضا في مباحثهم؛ وإن اتّفق ذلك نادرًا، فإنّ[9] الحقّ يظهر عن قريب. وأمّا أصحاب العلوم الإلهيّة، فقلّ ما نرى[10] إنسانين يتوافقان على رأي واحد، بل قلّ ما نرى[11] إنسانًا واحدًا باقيًا على الرّأي الواحد في مدّة عمره، لأنّ مَن عرف شرائط

حول ترجمته راجع: الحاكم الجشمي، شرح *العيون*، (ضمن كتاب *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة*)؛ كتاب *المنية والأمل في شرح الملل و النحل*، ص196.

[1] في الأصل: أرسطاطاليس.

[2] في الأصل: **الجرم**.

[3] وردت كلمة: **أنّ** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل: **تفرد**.

[5] في الأصل: **خصوصيّه**.

[6] في الأصل: **الشّبهة**.

[7] في الأصل: **في**.

[8] في الأصل: **الجزم**.

[9] في الأصل: **لكنّ**.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] في الأصل: **يرى**.

المقدّمات في العلوم النّظريّة وكيفيّة ترتيبها، علم أنّ الوفاء بها في المباحث الإلهيّة نادر[1] (جدًّا)[2]. فالنّظر إمّا أن لا يفيد العلم في المطالب الإلهيّة أو، إن أفاد، فإنّه[3] لا يفيده إلاّ نادرًا. فهذا هو القدر المشترَك[4] من [أ=5و] الشّبه.

وأمّا الذين لا يقولون بالإمام المعصوم، فهم جمع من الفلاسفة، وجمع من متكلّمي الإسلام.

أمّا الفلاسفة، فهم الذين لا يقنعون بالأشبه.

وأمّا الإسلاميّون، فهم الذين استرذلوا ذلك، وانسلخوا عن بقيّة[5] الأديان والمذاهب في الأمور الإلهيّة، وتوافقوا في جميع تلك المباحث. والمتظاهرون بهذه المقالة: عمر بن زياد البصري، المعروف بأبي حفص الحدّاد[6]، بعد رجوعه عن النّبوّة؛ وأبي سعيد الحسن بن عليّ البصري، المعروف بالحصري[7]؛ وعبد الله بن محمّد النّاشي[1]. واحتجّوا على قولهم بأنّ النّاس من النّظر والاستدلال حاصلون[2] ممّا يُقدَر.

---

[1] في الأصل: نادرا.

[2] وردت كلمة: جدًا مضافة في الهامش.

[3] في الأصل: لكنّه.

[4] في الأصل إضافة لحرف العطف: و.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] هو أبو حفص الحدّاد الصّوفي النّيسابوري. قال الحاكم: اسمه عمرو بن مسلم، وقيل: اسمه غير ذلك. وتوفّي سنة خمس وستّين ومائتين. وكان من أرباب الطّبقات العالية.
حول ترجمته راجع: *اللّباب في تهذيب الأنساب*، ج1/ص346.

[7] هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري أبو سعيد. ولد في المدينة سنة 21 هـ/642 م. وانتقل إلى البصرة. وكان من خيار التّابعين. يقال إنّه عرف سبعين من رجال موقعة بدر. وروى عن أنس ابن مالك -رضي الله عنه-، وكان أخذ عن الصّحابي الجليل سمرة بطريق الكتابة. توفّي في البصرة سنة 110 هـ/728 م. وقد نسب ابن النّديم إليه من الكتب: *تفسير القرآن*، وكتاب إلى عبد الملك بن مروان في الرّدّ على القدريّة.

وأمّا الاستفادة من النّبيّ والإمام فباطلة من وجهين:

* الأوّل: أنّ معرفة كون النّبيّ محقًّا موقوفة على معرفة الإله –تعالى– بذاته وصفاته؛ ولو استفدناها منهم، لزم الدّور.

* الثّاني: وهو الذي حكاه النّوبختي[3] عنهم: أنّا وجدنا الملل مبنيّة على أمور فاسدة، فوجدنا المجوس من التّخليط ما لا يقول به عاقل من قولهم بالقديمين، والحرب التي كانت[1]

حول ترجمته راجع: *طبقات* ابن سعد، ج7/ص156–ص178؛ *المعارف*، ص440–ص 441؛ *تهذيب التهذيب*، ج2/ص263–ص270؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ص527؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص203؛ *الفهرست*، ص202؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص160–ص161؛ *غاية النّهاية في طبقات القرّاء*، ج1/ص235؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص242؛ *تاريخ التّراث العربي*.

[1] هو أبو العبّاس عبد الله محمّد الأنباري ابن شريس، المتوفّي سنة 302 هـ. بمصر، معتزليّ يعدّ ضمن من الطّبقة الثّامنة من طبقات المعتزلة، يعرف باسم النّاشئ الكبير. ألّف كتابا على الخليل ابن أحمد، حيث أخذ عليه ما خرج فيه عن تقليد العرب إلى باب التّعسّف والنّظر ونصب العلل على أوضاع الجدل؛ وله أيضا قصيدة واحدة من أربعة آلاف بيت في قافية واحدة نونيّة منصوبة يذكر فيها أهل الآراء والنّحل والمذاهب والملل؛ وله أشعار كثيرة ومصنّفات واسعة في أنواع من العلوم (انظر: المسعودي. طبعة باريس، ج7/ص88–ص89). و ذكر صاحب *تنبيه الكذب المفتري* أنّ الأشعري ألّف كتابا على النّاشئ المذكور في مذهبه على الأسماء و الصّفات. وذكر المسعودي أنّ وفاته كانت سنة 293 هـ.

حول ترجمته راجع: جولدزيهر في .Z.D.M.G ، العدد 56–سنة 1911، ص301. *الوفّيات* لابن خلّكان (طبعة إيران)، ج1/ص386 إلى ص390 ؛ مكس هرتان، *المذاهب الإسلاميّة للمتكلّمين في الإسلام*، ص348.

[2] في الأصل: **خاصل**.

[3] الاسم غير منقوط في الأصل.

وهو الحسن ابن عليّ النّوبختي، ابن أخت أبي منهل إسماعيل ابن عليّ بن نوبخت. كان متكلّما فيلسوفا فاضلا على مذهب الشّيعة. وكان جمّاعة للكتب، نسخ بخطّه شيئا كثيرا. وله مصنّفات وآثار في الكلام والفلسفة منها: كتاب *الآراء و الدّيانات*، *والردّ على أصحاب التّناسخ*، *والتّوحيد*،

بين الله -تعالى- وبين الشّيطان إلى أن وقع الصّلح بينهما إلى أمد معلوم. وقول بعضهم: الشّيطان تولّد من فكرة الله. ثمّ ما هم عليه من الشّرائع التي ذكروا أنّ زرادشت[2] وضعها لهم من نكاح الأمّهات، والتّطهير بالأبوال، وتطهير الموبذ[3] للنّفساء، وما لهم من الخرافات.

ووجدنا المانويّة على أشرّ[4] من ذلك، وهو قولهم بقديمين حيّين قادرين سميعين بصيرين، وأنّهما متضادّان: أحدهما خير، والآخر شرّ؛ وتخليطهم[1] الفاحش في سبب

وحدوث العالم، واختصار الكون والفساد لأرسطو، والاحتجاج لمعمر بن عبّاد ونصرة مذهبه، وكتاب الإمامة ولم يتمّه. وتوفّي في سنة 300 هـ. تقريبا.

حول ترجمته راجع: الوافي بالوفيات، ج /ص280؛ الفهرست، ص265؛ لسان الميزان، ج2/ص258؛ أعيان الشّيعة، ج23/ص333.

[1] في الأصل: الذي كان.

[2] عاش زردشت في منتصف القرن السّابع قبل المسيح، وتوفّي على الأرجح سنة 582 ق. م. ولد في أذربيجان، وولادته تشبه إلى حدّ بعيد ولادة المسيح. انتقل إلى فلسطين، واستمع إلى بعض أنبياء بني إسرائيل من تلاميذ النّبيّ أرميا، ثمّ عاد إلى أذربيجان، ولم تطمئنّ نفسه إلى اليهوديّة، فبدأ يدرس الأديان الفارسيّة القديمة. وحين بلغ ثلاثين سنة زعموا أنّه بعثه الله نبيّا ورسولا إلى الخلق. ونسبت إليه معجزات كإحياء الموتى وردّ البصر. وأهمّ كتاب نسب إليه هو الأبستا (أو الأفستا) وشرحه الزّند أفستا. ويظهر أنّ مذهبه الثّنوي في إرجاع أصل العلم إلى النّور والظّلمة يعود إلى مبدإ خلقي الخير والشرّ. فمذهبه الوجودي متّصل بالمشكلة الخلقيّة الأنطولوجيّة. فمن امتزاج النّور بالظّلمة وجدت الأشياء وحدثت الصّور من التّراكيب المختلفة. وصراع النّور والظّلمة ينتهي بتغلّب النّور، وتخلّص الخير إلى عالمه وانحطاط الشرّ إلى عالمه. وقد أورد الشّهرستاني محاورات بين زرادشت وأومرزد، وفيه نزعة تشبيهيّة وعضويّة صريحة.

حول ترجمته راجع: الملل للشّهرستاني (طبعة كيلاني) ج1/ص236 و(طبعة بدران)، ج1/ص216؛ التبصرة، ص105؛ المنية، ص64؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج1/ص191-ص192؛ قاموس الفلسفة، ص343؛ مروج الذّهب، ج1/ص229-ص230.

[3] في الأصل: المويذ.

[4] في الأصل شرّ.

الامتزاج والخلاص؛ وحماقاتهم في هيئة[2] العالم، وأنّ الله -تعالى- إنّما خلق الجبال[3] من جلود الشّياطين، والنّار من دمائهم.

ووجدنا اليهود على مثل ذلك في زعمهم أنّ الله -تعالى- خلق آدم على صورته. وفي بعض كتب أنبيائهم: "رأيت الله قديم الأيّام، أبيض الرّأس واللّحية"؛ وأنّ الله -تعالى- قال: "إنّي أنا النّار المحرقة والجمر الأكله، أنا الذي آخذ الأبناء بذنوب الآباء". وما في التّوراة من أنّ بنات لوط سقينه (الخمر)[4] حتّى سكر وزنى بهنّ؛ وحملن منه وولدن. وما فيها من أنّ موسى ردّ الرّسالة على الله مرّتين حتّى اشتدّ غضب الله عليه؛ وأنّ قارون صنع العجل الذي عبده بنو إسرائيل؛ وأنّ موسى -عليه السّلام- لمّا أظهر المعجزة لفرعون، فَعلتْ السّحرة مثلها؛ وأنّ يعقوب صارع الله، فصرعه وأخذ ساقه، فأراد الله أن ينفلت من يعقوب [أ=5ظ]، فلم يقدر عليه، إلى أن قال له: "إنّي أنا ربّك"، فتركه، فسُمّي لذلك إسرائيل؛ وإصرارهم على امتناع السّبح[5]؛ وما صنعه أنبياؤهم من إباحة القتل الكثير وتخريب المدن. وإذا قرأ الإنسان كتبهم، ووقف على أقاصيصهم وجد لهم من التّخليط، علم أنّهم أكثر الأمم تخليطًا.

ووجدنا النّصارى على أشرّ[6] من ذلك في حكاياتهم من الأناجيل ما فعلت اليهود بإلههم؛ وقولهم بأنّ الواحد ثلاثة، والثّلاثة واحد؛ وتخليطهم في تفسير الأقانيم في كيفيّة الاتّحاد، حتّى أنّ تلك الأقوال لولا علمنا بأنّ أمّة عظيمة قالت بها، وإلاّ ليعجب القائل من أنّه كيف يجوز خطورها ببال العقلاء.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: الحيال.

[4] وردت كلمة: الخمر مضافة في الهامش.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: شرّ.

ووجدنا المسلمين أيضًا كذلك في تعظيمهم الحجر الذي لا يضرّ ولا ينفع؛ وسفكهم دماء الحيوانات للتّقرّب إلى الله؛ واختلافهم العظيم في ذات الله -تعالى-، وصفاته، وأفعاله، والقضاء والقدر؛ ثمّ اختلافهم الفاحش في أمر الإمامة، مع أنّ توفّر الدّواعي على نقل أمر الإمامة أكثر من توفّرها على نقل غيره؛ فإذا لم يسلم[1] ذلك نقلاً[2] معلومًا، فكيف الطّمع في نقل غيره؟ واختلافهم في الأصول التي يُستفاد منها الشّرع؛ ورواياتهم الأخبار المتناقضة[3].

وأمّا الفلاسفة، فهم، مع الادّعاء العظيم للتّوغّل في المعقولات، لا نراهم يذكرون في الأمور الإلهيّة إلاّ كلمات مظلمة وعبارات هائلة[4]؛ فمتى فتّشت عن حقائقها، انكشفت لا عن طائل.

قالوا: "ولمّا رأينا أحوال أهل العالم على هذه الجملة، وعلمنا يقينًا أنّ قوّة الإنسان الواحد لا تزيد على قوّة كلّ مَن مضى من الخلق على اختلاف أمزجتهم، علمنا أنّه لا طريق إلى تحصيل اليقين في شيء من هذه المباحث".

أمّا القائلون باستفادة الدّين من الإمام المعصوم، فقد قالوا: "إنّا لا نقول إنّ مجرّد قول الإمام يفيد العلم، وأنّه لا حاجة إلى العقل والنّظر والاستدلال، بل نقول: إنّ نظر العقل وحده لا يكفي، بل لا بدّ من الإمام المعصوم لينبّه على الدّليل والشّبهة، والعقل وحده غير مستقلّ بذلك لنقصانه. وإذا وجد المعلّم الصّادق، أرشد المتعلّم إلى الدّليل، وأجاب عن الشّبهة. فحينئذ يدرك المتعلّم بعقله صحّة الحقّ وفساد الباطل. وليس لأحد أن يقول لنا: التّمييز بين المعلّم المحقّ والمعلّم المبطل لا يتأتّى إلاّ بالنّظر، وذلك يوجب عليكم الاعتراف

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: المناقضة.

[4] غير مقروءة في الأصل.

به؛ لأنّا نقول: إنّا لا ننازعكم في أنّه لا [أ=6و] بدّ من النّظر، لكنّا نقول إنّ النّظر وحده لا يكفي، والإنسان وحده لا يمكنه أن يميّز بين الحقّ والباطل؛ وإنّما إذا وجدنا المعلّم المعصوم، فإنّه يرشده إلى الدّلائل الدّالّة على امتياز المعصوم عن غير المعصوم. فحينئذ يتمكّن المتعلّم من التّمييز بين المحقّ والمبطل".

قالوا: "ولو كان مجرّد قول المعلّم كافيًا، لكان خلْق العقل عبثًا، ولكانت البعثة إلى غير العقلاء كالبعثة إلى العقلاء؛ ولو كان مجرّد العقل كافيًا، لكانت البعثة ضائعة[1]، لأنّا نعلم أنّ المقصد الأقصى من بعثة الأنبياء: معرفة الله -تعالى- وذاته وصفاته، وإلاّ فأيّة[2] فائدة في تعريف هذه العبادات الشّرعيّة، مع أنّه[3] ليس فيها فائدة أصلاً لأحد؟". ثمّ اعلم أنّ هؤلاء، وإن قرّروا[4] قولهم على هذا الوجه، لكنّ حاصل قولهم في التّحقيق يرجع إلى المقالة الأولى، لأنّهم، لمّا أحوجوا[5] إلى الإمام، ثمّ لم يُر لهذا الإمام الذي ذُكر عين ولا أثر، كانوا بالحقيقة وقّفوا الدّين على شرط[6] متعذّر؛ والموقوف على الشّرط عدم عند عدمه؛ ولا جرم يرجعون عند التّحقيق إلى رفض الشّرائع والأديان وسوء الاعتقاد في جميع المذاهب والملل.

ولمّا فرغنا من هذه المقدّمة، فلنشرع الآن في تعديد فرق العقلاء.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **أيّ**.

[3] في الأصل: **أنّ**.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

القسم الأوّل

في فرق المسلمين[1]

والكلام فيه (في)[2] مقدّمة وفنون.

أمّا المقدّمة، فاعلم أنّ أسامي فرق الإسلاميّة، منها ما تكون[3] بحسب الأقوال، ومنها ما تكون[4] بحسب القائلين.

أمّا التي بحسب الأقوال، فقد يكون السّبب فيها مسألة واحدة، وقد تكون مجموع مسائل. وعلى التّقديرين، فالاِسم إمّا أن يكون اِسم ذمّ أو اِسم مدح. أمّا التي لا يكون لأجل المسألة الواحدة، فكالشّيعة[5]، والخوارج[1]، والمشبّهة[2]، والمجسّمة، والصّفاتيّة[3]، والعدليّة[4]، والمرجئة[5]، والوعيديّة[6].

---

[1] قارن بما يقوله الشّهرستاني في المقدّمة الثّانية التي وضعها في *تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلاميّة*. (انظر: المرجع المذكور، ص14–ص15). وممّا هو خليق بالملاحظة أنّ المؤلّف يبتعد بشأن هذه المسألة عن التّقسيم الوارد في كتاب *الملل والنّحل*، ناقدا إيّاه في الصّفحة 38 من هذا الكتاب.

[2] ورد حرف الجرّ: في مضافا في الهامش.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: يكون.

[5] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص146 إلى ص147): "الشّيعة هم الذين شايعوا عليّا -رضي الله عنه- على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصّا ووصيّة، إمّا جليّا وإمّا خفيّا؛ واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت، فبظلم يكون من غيره أو بتقيّة من عنده. وقالوا ليست الإمامة قضيّة مصلحيّة تناط باختيار العامّة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضيّة أصوليّة، وهي ركن الدّين، لا يجوز للرّسل -عليهم الصّلاة والسّلام- إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامّة وإرساله. يجمعهم القول بوجوب التّعيين والتّنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمّة وجوبا عن الكبائر والصّغائر، والقول بالتّولّي والتّبرّي قولا وفعلا وعقدا، إلاّ في حال التّقيّة. ويخالفهم بعض الزّيديّة في ذلك، ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير... وهم خمس فرق: كيسانيّة، وزيديّة،

وإماميّة، وغلاة، وإسماعيليّة. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنّة، وبعضهم إلى التّشبيه".

انظر: *المرجع المذكور*، ج1/ص146-ص147.

[1] يعرّف الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (طبعة كيلاني، ج1/ص114) الخوارج تعريفا عامّا بقوله: "كلّ من خرج على الإمام الحقّ الذي اتّفقت الجماعة عليه يسمّى خارجيّا، سواء كان الخروج في أيّام الصّحابة على الأئمّة الرّاشدين أو كان بعدهم على التّابعين بإحسان والأئمّة في كلّ زمان". يعني هذا أنّ هذا الاصطلاح منشؤه سياسيّ، وقد ورد في الحديث الشّريف: "من خرج من الطّاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهليّة"، رواه مسلم وأحمد والنّسائي عن أبي هريرة. والذي يظهر أنّه اصطلاح أطلق عليهم من قبل أهل السنّة، ويخصّون به الذين خرجوا على عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- في معركة صفّين وبعد التّحكيم المعروف. إلاّ أنّه صار علما على فرقة معيّنة لها آراء سياسيّة في الخلافة، من أهمّها: إنكار شرط القرشيّة، وآراء أخرى في عليّ ومعاوية والصّحابة، وآراء سياسيّة وفقهيّة في مرتكب الكبيرة".

[2] مسألة التّشبيه والتّجسيم في العقائد من المسائل الدّقيقة التي أدّى الخوض فيها إلى خلاف كبير بين الفرق وبين من يسمّون "أهل السنّة والجماعة"، بل إلى تكفير الفرق لبعضها البعض. وذلك لأنّ هذه المسألة صار يتطلّب الخوض فيها حلّ عدّة مشكلات:

أوّلا: معنى التّشبيه في الذّات أو الصّفات أو غير ذلك. ويقابله معنى التّتريه. ثانيا: التّأويل: ضوابطه، جوازه، وجوبه؛ ارتباطه بالنصّ أو بالعقل أو بهما معا. ثالثا: تحديد ماهيّة النصّ المحكم والنصّ المتشابه. رابعا: الموقف الواجب اتّخاذه أمام النّصوص التي توهم التّشبيه والتّجسيم، التّفويض، التّأويل النصّي المترّه، التّأويل العقلي المترّه، إثبات التّشبيه بمعنى من المعاني. و قد جرّت هذه المسألة ويلات على المسلمين وزادت في تفرقتهم.

انظر: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص257، و(طبعة ريتر)، ص207؛ *الفرق بين الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص225، و(طبعة آفاق) ص214؛ *التبصير*، ص119؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص103، و(طبعة بدران) ج1/ص95 إلى ص99؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، الفصل الأوّل من الباب الرّابع، ص285 إلى ص296؛ *إلجام العوامّ عن علم الكلام للغزالي*.

[3] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج1/ص92-ص93): "اعلم أنّ جماعة كثيرة من السّلف كانوا يثبتون لله -تعالى- صفات أزليّة من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسّمع، والبصر،

والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعزّة، والعظمة. ولا يفرّقون بين صفات الذّات، وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سوقا واحدا. وكذلك يثبتون صفات خبريّة مثل اليدين والوجه، ولا يؤوّلون ذلك، إلاّ أنّهم يقولون: هذه الصّفات قد وردت في الشّرع، فنسمّيها: صفات خبريّة. ولمّا كانت المعتزلة ينفون الصّفات والسّلف يثبتون، سمّي السّلف: صفاتيّة، والمعتزلة: معطّلة. فبالغ بعض السّلف في إثبات الصّفات إلى حدّ التّشبيه بصفات المحدثات واقتصر بعضهم على صفات دلّت الأفعال عليها وما ورد به الخبر... ثمّ إنّ جماعة من المتأخّرين زادوا على ما قاله السّلف، فقالوا: لا بدّ من إجرائها على ظاهرها، فوقعوا في التّشبيه الصّرف، وذلك على خلاف ما اعتقده السّلف... وأمّا السّلف الذين لم يتعرّضوا للتّأويل، ولا تهدفوا للتّشبيه فمنهم: مالك بن أنس -رضي الله عنهما-، إذ قال: الاستواء معلوم، والكيفيّة مجهولة، والإيمان به واجب، والسّؤال عنه بدعة. ومثل أحمد بن حنبل -رحمه الله-، وسفيان الثّوري، وداود بن عليّ الأصفهاني، ومن تابعهم. حتّى انتهى الزّمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي، وأبي العبّاس القلانسي، والحارث ابن أسد المحاسبي، وهؤلاء كانوا من جملة السّلف إلاّ أنّهم باشروا علم الكلام، وأيّدوا عقائد السّلف بحجج كلاميّة، وبراهين أصوليّة. وصنّف بعضهم ودرس بعض حتّى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسألة من مسائل الصّلاح والأصلح فتخاصما. وانحاز الأشعري إلى هذه الطّائفة، فأيّد مقالتهم بمناهج كلاميّة، وصار ذلك مذهبا لأهل السّنّة والجماعة، وانتقلت سمة الصّفاتيّة إلى الأشعريّة. ولمّا كانت المشبّهة والكراميّة من مثبتي الصّفات عددناهم فرقتين من جملة الصّفاتيّة".

[1] هو اسم من أسماء المعتزلة. انظر ما يقوله الشّهرستاني بشأنهم في كتاب *الملل والنّحل* (طبعة كيلاني، ج1/ص43).

[2] يذكر الشّهرستاني للإرجاء معان أربعة: إعطاء الرّجاء، والتّأخير، وقيل: تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، وقيل: تأخير عليّ -رضي الله عنه- عن الدّرجة الأولى إلى الرّابعة. وهم أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدريّة، ومرجئة الجبريّة، والمرجئة الخلّص. ويحاول البعض أن يرجع بذور الإرجاء إلى عصر الصّحابة، بل إلى نصوص القرآن نفسه، كقوله تعالى: "وآخرون مرجون لأمر الله" (السّورة ، الآية). وهم يقولون: لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة . قال الصّفدي بشأن المرجئة في كتاب *الوافي بالوفيات* (ج12/ص213-ص214): "قلت: والمرجئة جنس لأربعة أنواع: الأوّل: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدريّة، ومرجئة الجبريّة، والمرجئة الصّالحة. والإرجاء يشتقّ من الرّجاء، لأنّهم يرجون لأصحاب المعاصي الثّواب من الله -تعالى-، فيقولون: "لا يضرّ مع

أمّا الشّيعيّ، فهو الذي يقول بوجوب طاعة عليّ بن أبي طالب[2] بعد موت الرّسول. وكلّ مَن قال بذلك فهو شيعيّ، كيف [ما] كان في سائر الأصول. ولذلك قد كان في الشّيعة مَن كان قائلاً بالاتّحاد، والحلول، والجسميّة، والمكان، والأعضاء؛ ومنهم مَن قال بالتّتريه[3] المطلق. وقد كان فيهم مَن قال بالجبر، ومَن قال بالقدر. وكان فيهم مَن قال بالوعيد، ومَن قال بالإرجاء. وقيل: الشّيعيّ في العصر الأوّل هو كلّ مَن [أ-6ظ] قال بتفضيل عليّ على عثمان[4]

الإيمان معصية، كما أنّه لا ينفع مع الكفر طاعة". و قيل: الإرجاء هو تأخير حكم أصحاب الكبائر إلى الآخرة في الدّنيا، ولا يقضى عليهم بأنّهم من أهل الجنّة".

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص240.

[1] الوعيديّة داخلة في الخوارج، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النّار. انظر ما يقوله الشّهرستاني بشأنهم في كتاب *الملل والنّحل* (ج1/ص114).

[2] واسم أبي طالب عبد المناف بن عبد المطّلب. ويكنى عليّ أبا الحسن. وأمّه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف بن قصيّ. وكان له من الولد الحسن والحسين وزينب الكبرى وأمّ كلثوم الكبرى. وأمّهم فاطمة بنت الرّسول. لمّا قتل عثمان بويع لعليّ بن أبي طالب بالمدينة يوم الجمعة 13 ذي الحجّة 35 هـــ. توفّي مقتولا بالكوفة في شعبان سنة 38 هـــ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ الخلفاء للسّيوطي*، ص185 إلى ص211.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] هو أمير المؤمنين عثمان بن عفّان -رضي الله عنه- أبو عمرو الأموي. وهو من جمع الأمّة على مصحف واحد بعد الاختلاف، ومن افتتح نوّابه إقليم خراسان وإقليم المغرب. زوّجه رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- بابنتيه رقيّة وأمّ كلثوم. هاجر إلى الحبشة، ثمّ إلى المدينة. وروى جملة كثيرة من العلم. روى عنه بنوه عمرو وأبان وسعيد ومولاه حمران وأنس بن مالك وأبو إمامة بن سهل والأحنف بن قيس وسعيد بن المسيب وأبو وائل وطارق بن شهاب وأبو عبد الرّحمان السّلمي وعلقمة بن قيس ومالك ابن أوس بن الحدثان وخلق سواهم. هاجت رؤوس الفتنة والشرّ وأحاطوا به وحاصروه ليخلع نفسه من الخلافة وقاتلوه، فصبر وكفّ نفسه وعبيده حتّى ذبح صبرا في داره والمصحف بين يديه وزوجته نائلة عنده. وقتله سودان بن حمران يوم الجمعة ثامن عشر ذي الحجّة سنة خمس وثلاثين.

ثمّ لهم اسم ذمّ وهم الرّافضة[1]. وإنّما لحقهم هذا الاسم لأنّهم لمّا اجتمعوا على زيد بن عليّ[1] وحرّضوه على قتال بني أميّة، ثمّ تركوه، فقال زيد لهم: "رفضتموني[2]"؛ فبقي عليهم هذا الاسم.

وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة، وعاش بضعا وثمانين سنة. كان من أقران النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- وأبي بكر الصدّيق. وكان أكبر من عليّ بثمان وعشرين سنة أو أكثر. وكان ممّن جمع بين العلم والعمل.

حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص8 إلى ص10.

[1] أو الرّوافض. وإنّما سمّوا بالرّوافض لأنّ زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- خرج على هشام بن عبد الملك، فطعن عسكره في أبي بكر، فمنعهم من ذلك فرفضوه، ولم يبق معه إلاّ مائتا فارس. فقال لهم -أي زيد بن علي- : "رفضتموني"، قالوا : "نعم"، فبقي عليهم هذا الاسم. وهم أربع طوائف: الزّيديّة، الإماميّة، الكيسانيّة، الغالية. وفي *مقالات الإسلاميّين* للإمام الأشعري سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أنّ النّبيّ -صلّى الله عليه وسلم- نصّ على استخلاف عليّ بن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأنّ أكثر الصّحابة ضلّوا بتركهم الإقتداء به بعد وفاة النّبيّ -صلّى الله عليه و سلّم-، وأنّ الإمامة لا تكون إلاّ بنصّ وتوقيف، وأنّها قرابة، وأنّه جائز للإمام في حال التّقيّة أن يقول إنّه ليس بإمام... (ص17 من طبعة ريتر). وفي *تاج العروس* للزّبيدي: فرق من الشّيعة. قال الأصمعي: سمّوا بذلك لأنّهم تركوا زيد بن عليّ، كذا نصّ الصّحاح. وفي اللّسان والعباب قال الأصمعي: كانوا بايعوا زيد بن علي بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رحمهم الله تعالى-، ثمّ قالوا له: "تبرّأ -وفي بعض النّصوص: ابرأ- من الشّيخين نقاتل معك"، فأبى وقال : "كانا وزيري جدّي -صلّى الله عليه وسلّم، فلا أبرأ منهما"، وفي بعض النّسخ: "أنا مع وزيري جدّي"، فتركوه وأرفضوا عنه... فسمّوا رافضة... (ج5/ص34). وفي *فرق الشّيعة* للنّوبختي: لمّا توفّي أبو جعفر -عليه السّلام- افترقت أصحابه فرقتين: فرقة منهما قالت بإمامة محمّد بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، الخارج بالمدينة المقتول بها؛ وزعموا أنّه القائم، وأنّه الإمام المهدي، وأنّه قتل؛ وقالوا إنّه حيّ لم يمت، مقيم بجبل يقال له العلميّة... وكان المغيرة بن سعيد قال بهذا القول لمّا توفّي أبو جعفر محمّد بن عليّ وأظهر المقالة بذلك، فبرئت منه الشّيعة أصحاب عبد الله جعفر بن محمّد -عليهما السّلام- ورفضوه، فزعم أنّهم رافضة، وأنّه هو الذي سمّاهم بهذا الاسم..." (ص62-ص63). ويستعمل الأشعري والبغدادي والإسفراييني والملطي لفظ الرّوافض بالمعنى العامّ

للفظ الشّيعة، ويعدّون من فرقتهم الزّيديّة والإماميّة والكيسانيّة وغلاة... وهكذا يكون معنى رافضة وأسباب تسميتهم لها يدور على عدّة تفسيرات: الأولى: رفض زيد أن يتبرّأ من الشّيخين، وهو يعني أنّ الرّافضة هم الزّيديّة، ولعلّه أطلق على الشّيعة عموما هذا اللّقب من باب إطلاق الجزء على الكلّ (رأي الرّازي، وقد سبق أن ذكره الأشعري في *المقالات*). الثّانية: أنّهم سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر (رأي الأشعري). الثّالثة: أنّ الذين سمّوا رافضة هم فرقة من الشّيعة (رأي النّوبختي). وقد نقل عن الطّبري أنّ الشّيعة سمّوا بالكوفة بالرّافضة لكونهم رفضوا زيد بن عليّ.

انظر أيضا مادّة رافضة في *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص466.

[1] هو زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب. ولد سنة 80 هـ. روى عن أبيه وأخيه محمّد بن عليّ وأبان بن عثمان. وروى عنه جعفر الصّادق والزّهري وشعبة و غيرهم. ويرى الدّكتور النّشّار أنّ زيدا لم يكن شيعيّا على الإطلاق و لم تكن حركته للشّيعة. ومن آرائه: أنّ لا وصيّة ولا نصّ على الخلافة، وأنّ الأئمّة غير معصومين، وأنّه يجوز خروج إمامين يستجمعان خصال الإمام، ويكون كلّ واحد منهما واجب الطّاعة. وأمّا في علم الكلام، فيذكر ابن المرتضى أنّ زيدا كان لا يخالف المعتزلة إلاّ في المنزلة بين المنزلتين. وقد قالت الزّيديّة بأنّ الصّفات ليس معان زائدة على الذّات، وهو أصل معتزليّ؛ وقالت بخلق القرآن؛ وأنّ الله لا يجبر العباد على المعاصي؛ وأنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص. وعدّه ابن سعد ضمن الطّبقة الثّالثة من طبقات المعتزلة. ولمّا وفد زيد على هشام بن عبد الملك، فرأى منه جفوة، فكانت سبب خروجه وطلبه الخلافة. وسار إلى الكوفة فقام إليه منها شيعة، فظفر به يوسف بن عمر الثّقفي فقتله وصلبه وحرقه. وصلبوه بالكناسة سنة ثلاث وعشرين ومائة، وله أربع وأربعون سنة، ثمّ أحرقوه بالنّار. وقيل: لم يزل مصلوبا إلى سنة ستّ وعشرين، ثمّ أنزل بعد أربع سنين.

حول ترجمته راجع: الكتبي، *فوات الوفيات*، ج2/ص35 إلى ص38؛ *طبقات المعتزلة*، ص17؛ ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج5/ص122، ج6/ص110؛ *تهذيب التهذيب*، ج3/ص419، *الحور العين*، ص188؛ الشّهرتاني، *الملل والنحل*، (طبعة كيلاني) ج1/ص154–ص157، (طبعة بدران) ص137–ص140؛ البغدادي، *الفرق بين الفرق*، ص30 إلى ص37؛ *مختصر الفرق*، ص33؛ ابن عساكر، *التهذيب*، ج6/ص15؛ *نشأة الفكر الفلسفي* للدّكتور النّشّار، ج2/من ص121 إلى ص 137؛ محمّد أبو زهرة، *الإمام زيد*؛ عرفان عبد الحميد، *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة*، ص 65–ص66؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد)، ج1/ص129–ص132، (طبعة

وأمّا الخوارج، فقاعدة قولهم: أنّ مرتكب الكبيرة كافر، وأنّه يجوز الخروج عليه بالسّيف. ولمّا اعتقدوا صدور المعصية عن عليّ، وعثمان، وطلحة[2]، والزّبير[3]، وعائشة[4]، كفّروهم. فذلك هو الأصل، وهذا هو الفرع. لكنّ هذا الإسم ما لحقهم لذلك الأصل، بل لاعتقادهم الخروج؛ فإذن كلّ مَن خرج على الإمام سُمّي به.

وهذه الطّائفة لها أسماء[5]، بعضها اسم مدح، وبعضها اسم ذمّ. أمّا اسم المدح، فهم الشّراة[6]، لاعتقادهم أنّهم شروا الآخرة بالدّنيا. والحروريّة[1]، لاجتماعهم في أوّل الأمر

ريتر)، ص65-ص66؛ أبو زهرة، *المذاهب الإسلاميّة*، ص72-ص78؛ محمّد حسن الزّين، *الشّيعة في التّاريخ*، ص70-ص76؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص206-ص209؛ ابن النّديم، *الفهرست*، ص226؛ *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص651-ص652؛ كامل مصطفى الشّيبي، ص169-ص177.

1 غير مقروءة في الأصل.

2 هو طلحة بن عبيد الله، أحد الصّحابة العشرة. توفّي سنة ستّ وثلاثين، وسنّه أربع وستّون سنة. حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيات*، ص10.

3 هو الزّبير بن العوامّ، أحد الصّحابة العشرة. توفّي في سنة ستّ وثلاثين، وسنّه وستّون سنة. حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيات*، ص 10.

4 هي عائشة بنت أبي بكر الصدّيق. تزوّجها الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- قبل الهجرة بثلاث سنين. وكان لها يوم تزوّجها ستّ سنين، فكان لها عند موته ثمان عشرة سنة. وتوفّيت هي في خلافة معاوية سنة 58 هـ، ولها 67 سنة، ودفنت بالبقيع.

حول ترجمتها راجع: *طبقات* ابن سعد، ج8/ص58؛ *الاستيعاب*، ص1881؛ *أسد الغابة*، ج5/ص501؛ *الإصابة*، ج8/ص139؛ *حلية الأولياء*، ج2/ص43؛ *تهذيب التهذيب*، ج12/ص433؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص6.

5 في الأصل: أسماء.

6 غير مقروءة في الأصل.

وسمّوا شراة لأنّهم قالوا: "شرينا أنفسنا من الله، نقاتل في سبيل الله فنقتل ونقتل". وذهبوا في ذلك إلى قول الله عزّ و جلّ: ﴿إنّ الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنّة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون﴾ (سورة التّوبة الآية 111). وقوله: ﴿ومن النّاس مَن يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله﴾

بموضع يُسمّى حروراء. وأمّا اسم الذّمّ: فالخوارج المارقة[2]، لقوله -عليه السّلام - لعليّ: "ستقابل النّاكثين والقاسطين والمارقين". وقوله لذي الخويصرة: "يخرج من ضئضئ[3] هذا الرّجل أقوام يمرقون من الدّين كما يمرق السّهم".

(سورة البقرة الآية 207). ويُقال إنّ أوّل من شرى رجل من بني يشكر جاء منكرا للتّحكيم، فقتل رجلا من أصحاب أمير المؤمنين -صلوات الله عليه- غيلة، فوثب عليه قوم من همدان فقتلوه. وواحد الشّراة: شاري. ومعنى شرى نفسه من الله أي باعها. وهذا تأويل قول الخوارج: "نحن الشّراة". وهم يتبجّحون بهذا اللّقب. وقد قالوا في ذلك شعرا كثيرا.

انظر: أبو حاتم أحمد بن حمدان الرّازي، *كتاب الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة*، القسم الثّالث، ص281-ص282.

[1] يُقال لهم الحروريّة لأنّهم نزلوا بحروراء، وهو موضع بالنّهروان، واجتمعوا هناك، فناظرهم أمير المؤمنين -صلوات الله عليه-، فرجع منهم ألفان، فقال أمير المؤمنين: ما أسميكم، أنتم الحروريّة لاجتماعكم بحروراء. و يُقال في النّسب إلى حروراء حروراوي، وكذلك كلّ ما جاء في آخره ألف التّأنيث الممدودة، ولكنّه نسب إلى البلد فحذفت الزّوائد، فقيل: حروري.

انظر: أبو حاتم الرّازي، *كتاب الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة*، القسم الثّالث، ص279.

[2] المارقة خمسة ألقاب، يقال لهم: المارقة والشّراة والخوارج والحروريّة والمحكّمة. فأمّا اللّقب القديم الذي جاءت فيه الأخبار عن النّبيّ -صلوات الله عليه وآله- فهو المارقة. قال: حدّثني إبراهيم بن محمّد التّيمي، قاضي البصرة، بإسناد له أنّ عليّا -صلوات الله عليه- وجّه هديّة من اليمن إلى رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم-، فقسّمها أرباعا، فأعطى الأقرع بن حابس المجاشعي ربعا، وزيد الخيل الطّائي ربعا، وعلقمة بن علاثة الكلابي ربعا، وعيينة بن حصن الفزاري ربعا. فقام إليه رجل مضطرب الخلق غائر العينين ناتئ الجبهة، فقال: "لقد رأيت قسمة ما أريد بها وجه الله". فغضب النّبيّ -صلّى الله عليه وآله- حتّى تورّد خدّاه، ثمّ قال: "يأتمني الله على أهل الأرض ولا تأتمنوني!"، فقام عمر فقال: "ألا نقتل يا رسول الله؟"، فقال: "إنّه يكون من ضئضئ هذا قوم يمرقون من الدّين كما يمرق السّهم من الرّمية، فينظر في قذذه فلا يوجد فيه شيء، ثمّ ينظر في نصله فلا يوجد فيه شيء، قد سبق الفرث والدّم أيتهم رجل أسود أحد ثدييه مثل ثدي المرأة مثل البضعة تدردر".

انظر: *الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص276 إلى ص278.

[3] غير مقروءة في الأصل.

وأمّا المجسّم، فهو القائل بكون الله -تعالى- جسمًا، وفي المكان، والجهة، كيف [ما] كان مذهبه في سائر المسائل. ولهم اسم ذمّ، وهو المشبّهة.

واختلف[1] النّاس أنّ المجسّم[2] هل هو مشبّه أم لا؟ فالأكثرون من المتكلّمين أوجبوه، لأنّ كلّ ما كان جسمًا، كان مشاركًا لهذه الأجسام الحادثة في تمام الحقيقة، لأنّ الجواهر متماثلة. ومنهم مَن أنكره، لأنّ التّشبيه يقتضي كون الشّيأين[3] بحيث يشبه أحدهما الآخر. وكلّ مَن قال بكون الله جسمًا، لم يقل بأنّه بحيث يشتبه بغيره، اللّهمّ إلاّ قوم من أغمار اليهود والمسنمين، حيث قالوا إنّه على صورة شيخ أو أمرد[4].

والصّفاتيّ، وهو القائل إنّ علم الله -تعالى- وقدرته[5] معان قائمة به، كيف [ما] كان قوله في سائر الأصول.

وأمّا العدليّ، فهو الذي يقول: الله (-عزّ وجلّ- غير موجد لأفعال العباد.

والجبريّ، فهو الذي يقول: الله)[6] -تعالى- هو الموجد لها. وأصحاب هذا قلّ ما يرضون باسم الجبر. ولأجل هذه المسألة لهم اسم آخر، وهو اسم ذمّ بالاتّفاق، وهو القدريّ، لقوله -عليه السّلام- : "القدريّة مجوس[7] هذه الأمّة". وكلّ واحد من الخصمين يجعله اسم خصمه.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: الجسم.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] لعلّها: فقدرته.

[6] وردت عبارة: -عزّ وجلّ- غير موجد لأفعال العباد. والجبريّ، فهو الذي يقول: الله مضافة في الهامش.

[7] وردت كلمة: مجوس مضافة في الهامش.

وأمّا المرجئة، فقد اختلفوا في معناه. فزعم الكعبيّ[1] في مقالته أنّهم مرجئة لتركهم القطع بعقاب مَن لم يتب عن الكبيرة حتّى مات. وهذا منه خطأ، لأنّ الذين [أ-7و] يرجون لأهل الكبائر من أهل هذه الأمّة المغفرة يُقال لهم[2]: رجائيّة لا مرجئة. وإنّما المرجئة: الذين أخّروا العمل عن الإيمان. قال الله تعالى: ﴿أرجه[3] وأخاه﴾[4]، أي أخّره. وروي عنه -عليه السّلام- أنّه قال: "لَعَنَ الله المرجئة على لسان سبعين نبيًّا". قيل: "يا رسول الله، ومَن المرجئة؟" قال: "الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل".

وبالجملة، فالقاطعون[5] بأنّ الله يغفر لصاحب الكبيرة هم المرجئة، والقاطعون بأنّه لا يغفر له[6] هم الوعيديّة، والمتوقّفون في الأمرين الذين يرجون رحمة الله هم الرّجائيّة.

وكلّ مَن قال بهذه الأقوال اتّصف بهذه الأسامي، كيف [ما] كان مذهبه في سائر المسائل.

وإذا عرفتَ هذا، ظهر أنّ الذي يقوله المصنّفون في هذا الباب: إنّ المسلم إمّا شيعيّ، وإمّا خارجيّ، أو صفاتيّ، أو جبريّ، أو قدريّ، تقسيم باطل لتداخل بعضها في بعض.

---

[1] هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، المتوفّي سنة 319. أقام ببغداد مدّة طويلة، ثمّ عاد إلى بلخ وتوفّي بها. من آثاره: *المقالات*، *تفسير القرآن*، *أوائل الأدلّة في أصول الدّين*، وله كتاب في الطّعن على المحدثين.

حول ترجمته راجع: *لسان الميزان*، ج3/ص255-ص256؛ *تاريخ بغداد*، ج9/ص384؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص444؛ *معجم المؤلّفين*، ج3/ص31؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص407-ص408؛ *الفهرست*، ص219.

[2] في الأصل: له.

[3] في الأصل: أرجئه.

[4] سورة الأعراف (7) الآية 111.

[5] وردت كلمة: **فالقاطعون** مضافة في الهامش.

[6] في الأصل: يغفره.

فأمّا الاسم الذي يخصّ القول [في] مجموع مسائل <...>[1] الأصول: فالسنّيّ والمعتزليّ، على ما سيأتي شرحه.

وأمّا الأسماء الحاصلة بسبب أرباب المذاهب، فذلك ممّا لا يمكن ضبطه وحصره لازديادها عند حدوث الرّجال. وأمّا العامّة، فقد اختلف المصنّفون فيهم في هذا الباب، فمنهم مَن جعلهم فرقة من فرق المسلمين، ومنهم مَن أهمل ذكرهم؛ ومنهم مَن زعم أنّ المكلّف إمّا أن يكون عالمًا بأدلّة المسائل على التّفصيل، وإمّا أن لا يكون كذلك لكنّه يكون عالمًا بأصول الأدلّة، ويسمّونه: صاحب الجملة؛ ومنهم مَن لا يعلم شيئًا من ذلك، وهو المقلّد الصّرف.

ولقائل أن يقول: "الإنسان إمّا أن يكون عالمًا بالدّليل بتمامه، فهو صاحب التّفصيل؛ وإمّا أن لا يكون كذلك، فهو مقلّد. وأمّا المتوسّط الذي ذكرتموه، وهو صاحب الجملة، فغير معقول". بيانه: أنّ الدّليل إذا كان مركّبًا من مقدّمات، فصاحب الجملة إمّا أن يكون عالمًا بكلّ واحدة[2] من تلك المقدّمات علمًا يقينيًّا، وبصحّة تركيبها، وإمّا أن لا يكون. فإن كان الأوّل، كان صاحب التّفصيل، ويستحيل أن يكون لصاحب التّفصيل مزيد عليه، لأنّ الزّائد على ذلك الدّليل لا يكون جزءًا منه. وإن كان الثّاني، كان مقلّدًا في بعض تلك المقدّمات، ولا فرق بين أن يكون الإنسان مقلّدًا في المذهب وبين أن يكون مقلّدًا في بعض مقدّمات دليل المذهب، بل إنّه[3] أُريد بصاحب الجملة: العالم بالدّليل الواحد على [أ-7ظ] التّفصيل التّامّ، وبصاحب[4] التّفصيل: العالم بالأدلّة الكثيرة. وباختلاف المذاهب في المسألة، كانت الواسطة معقولة.

---

[1] في الأصل إضافة لحرف الجرّ: من، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: واحد.

[3] في الأصل: إن.

[4] في الأصل: لصاحب.

ولنضرب لِمَا ذكروه من صاحب الجملة مثالاً: قالوا: مَن عرف الحادث فاستدلّ به على الله -تعالى-، كان صاحب الجملة. فيُقال لهم: الاستدلال بالحادث على المحدث إمّا أن يكون ضروريًّا أو نظريًّا. فإن كان ضروريًا استحال أن يكون لصاحب التّفصيل[1] فيه مزيد على صاحب الجملة. فإن كان ضروريًّا، فصاحب الجملة، إن اعتقده للدّلالة لم يكن بينه وبين صاحب التّفصيل فرق، وإلاّ كان معتقدًا للشّيء من غير ضرورة ولا نظر، ولا معنى للتّقليد إلاّ هذا. وأيضا فهب أنّ العلم بافتقار الحادث إلى المحدِث قد حصل، لكنّ العلم بأنّ ذلك المحدث ليس إلاّ الله —سبحانه-، ليس علمًا ضروريًّا، فلا بدّ فيه من إقامة الدّلالة على استحالة صدوره من غير الله -تعالى-. وذلك ينبني على نفي العقول والنّفوس التي يقول[2] بها[3] الفلاسفة، وأنّه ليس الفاعل لهذه الحوادث أحد من الملائكة والجنّ والشّياطين والكواكب والأفلاك. فقبل قيام الدّلائل على فساد هذه الأقسام، كان الاعتقاد[4] أنّ الفاعل لهذه الحوادث ليس إلاّ الله -تعالى-، اعتقادًا تقليديًّا، لأنّ اعتقاده حصل من غير ضرورة ولا نظر.

وإذا عرفتَ فساد القول بهذه الواسطة، فنقول: اختلف النّاس في أنّ المقلّد هل هو مؤمن أم لا؟ فإن قلنا: إنّه مؤمن، فلا شكّ أنّهم فرقة من فرق الإسلام. وإن لم يكونوا مؤمنين، كان الكلام فيه كالكلام في الكافر المُتأوِّل.

---

[1] في الأصل: **التفضيل**.

[2] في الأصل: **تقول**.

[3] في الأصل: **بهما**.

[4] في الأصل: **اعتقاد**.

الفصل الثّالث

في الأصول و الفروع

الاختلاف بين المسلمين إمّا في الأصول أو في الفروع. ولا بدّ من تفسير الأصل والفرع.

فالأصل: كلّ ما ينبني عليه غيره، وكلّ ما لا يمكن إثبات شرع محمّد -عليه السّلام- إلاّ بعد إثباته، فهو من أصول الدّين؛ نحو العلم بأنّ للعالم صانعًا مختارًا يصحّ منه الإرسال.

فهذا يقتضي بأن لا يكون البحث عن أحكام الجواهر والأعراض من علم الأصول، بل وأن لا يكون البحث عن الصّفات والرّؤية، والوعد والوعيد، والأسماء والأحكام، والإمامة، من الأصول؛ لأنّا نقول: إنّ إطلاق اسم الأصول على هذه المسائل على سبيل تسمية الشّيء باسم أشرف أجزائه، لافتقار تلك الأصول عند المحافظة العميقة إلى هذه المباحث.

ومن النّاس مَن أطلق اسم الأصول على جميع [أ-8و] المباحث التي يمكن التّوصّل إليها بالعقل؛ والفرع، على ما لا يمكن التّوصّل إليه إلاّ بالشّرع. ويلزمه أن يجعل الهندسة والحساب من الأصول، وأن يجعل العلم بوجوب الصّلوات الخمس وأمثاله من الفروع.

فإذا عرفتَ ذلك، فنقول: الاختلاف بين[1] أمّة محمّد -عليه السّلام- إمّا أن يكون في الأصول أو الفروع. وغرضنا هاهنا: ذكر الاختلافات التي بينهم في الأصول.

---

[1] في الأصل: من.

الفصل الرّابع

في أوّل شبهة وقعت في الخلق

قال[1] محمّد بن عبد الكريم[2] الشّهرستاني[3] في كتابه الموسوم[4] بـ*الملل والنّحل*[5]: من الشّبهات: شبهات[6] إبليس، وهي مسطورة في شرح الأناجيل الأربعة، ومذكورة في التّوراة متفرّقة على شكل مناظرة بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسّجود. قال إبليس للملائكة[7]:

---

[1] إضافة في ب 25 و – س 7 : الإمام.

[2] في الأصل: الحكم، وفي ب 25 و – س 7 كما أثبتناه.

[3] هو أبو الفتح محمّد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشّهرستاني، المتكلّم على المذهب الأشعري. كان فقيها متكلّما. تفقّه على أحمد الخوافي وعلى أبي القاسم القشيري وغيرهما. وقرأ الكلام على أبي القاسم الأنصاري وتفرّد به. وصنّف كتبا منها: كتاب *نهاية الإقدام في علم الكلام*، وكتاب *الملل والنّحل*، *والمنهج والبيانات*، وكتاب *المضارعة*، *وتلخيص الأقسام لمذاهب الأنام*. ودخل بغداد سنة عشر وخمسمائة وأقام بها ثلاث سنين، وظهر له قبول كثير عند العوامّ. وسمع الحديث من علي بن أحمد المديني بنيسابور ومن غيره. وكانت ولادته سنة سبع وستّين وأربعمائة بشهرستان. وقال ابن السّمعاني في كتاب الذّيل: سألته عن مولده، فقال: في سنة تسع وسبعين وأربعمائة. وتوفّي بشهرستان في أواخر شعبان سنة ثمان وأربعين وخمسمائة؛ وقيل سنة تسع وأربعين، والأوّل أصحّ.
حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج4/ص273 إلى ص275؛ *الوافي بالوفيات*، ج3/ص278؛ *الشذرات*، ج4/ص149؛ *طبقات السّبكي*، ج4/ص78؛ *لسان الميزان*، ج5/ص263؛ معجم *البلدان*، مادّة: *شهرستان*؛ عبر الذّهبي، ج4/ص13.

[4] الموسوم ساقطة من ب 25 و – س 7.

[5] على الرّغم من الصّيغة التي استعملها المؤلّف، والتي تنذر بأنّه سيورد شاهدا من كتاب *الملل والنّحل*، فإنّ عبارته اختلفت بعض الشّيء عن قول الشّهرستاني إلاّ بداية من قوله في الصّفحة 17: "قال شارح الإنجيل..." إلى قوله في نفس الصّفحة: "إلاّ أنا لا أسأل عمّا أفعل". (قارن بالشّهرستاني، المرجع المذكور، ص16 إلى ص18).

[6] في ب 25 و – س 8 شبهة.

[7] بعد الأمر بالسّجود . قال إبليس للملائكة ساقطة من ب 25 و – س 9.

"إنّي أسلّم أنّ لي إلهًا هو خالقي وموجدي، وهو خالق الخلق، لكن لي على حكمة[1] الله أسئلة سبعة:

أ ـــ[2] ما الحكمة في الخلق، لا سيما و[قد] كان عالمًا أنّ الكافر لا يستوجب عند خلقه إلاّ الألم[3].

ب ـــ[4] ثمّ ما له فائدة[5] في التّكليف، مع أنّه لا يعود منه إليه نفع ولا ضرر[6]. وكلّ ما يعود إلى المكلّفين فهو قادر على تحصيله لهم من غير واسطة التّكليف.

ج ـــ[7] هب أنّه كلّفني بمعرفته[8] [ب=25ظ] وطاعته، فلماذا كلّفني بالسّجود لآدم؟

د ـــ[9] ثمّ ولّما عصيته في ترك السّجود لآدم، فلِمَ لَعَنَنِي وأوْجَبَ عقابي، مع أنّه لا فائدة له ولا لغيره فيه، ولي أعظم المضرّة فيه؟

هـــ ـــ[10] ثمّ لّما فعل ذلك، فلِمَ مكّنني من الدّخول في الجنّة ووسوسة آدم؟

و ـــ[11] ثمّ لّما فعل ذلك، فلِمَ سلّطني على أولاده ومكّنني من إغوائهم وإضلالهم[12]؟

---

[1] في ب 25 و - س 11 حكمة.

[2] في ب 25 و - س 11 الأوّل.

[3] في ب 25 و - س 12 الأمَ.

[4] في ب 25 و - س 12 2.

[5] في ب 25 و - س 13 فائدة.

[6] في ب 25 و - س 13

[7] في ب 25 و - س 13 3.

[8] في أ: لمعرفته وفي ب 25 و - س 15 كما أثبتناه.

[9] في ب 25 ظ - س 1 4.

[10] في ب 25 ظ - س 3 : 5.

[11] في ب 25 ظ - س 3 : 6.

[12] في ب 25 ظ - س 6 : ضلالهم.

ز ـ[1] ثمّ لمّا استمهلته المدّة الطّويلة في ذلك، فلِمَ أمهلني ومعلوم أنّ العالم لو كان خاليًا من الشّرّ لَكَان ذلك خيرًا[2]؟".

قال شارح الإنجيل: فأوْحَى الله[3] إلى الملائكة -عليهم السّلام[4]-: "قولوا له إنّك في تسليمك الأوّل إلى إلهك وإله الخلق غير صادق ولا مخلص، إذ لو صدّقتَ إنّي إله العالمين ما تحكّمتَ عليَّ بلِمَ، فأنا الله الذي لا إله إلاّ أنا، لا أُسْألُ عمّا أفعلُ وهم يُسْألون لِمَ"[5].

زعم الشّهرستاني أنّ منشأ ضلال الخلق عند تحقيق هذه الشّبهات السّبعة، وليس الأمر كما زعم، لأنّها بأسرها منشأة من قاعدة التّعديل والتّحوير. فأمّا الشّبهات الواقعة في حدوث العالم وإثبات الصّانع والصّفات، فهي بأسرها خارجة عنه. وكان إمام الحرمين أبو المعالي الجويني[6] -رحمة الله عليه- يقول: "كما يمتنع اختلاف [أ-8ظ] العلماء في الضّروريّات، فكذا يمتنع اتّفاقهم على النّظريّات".

---

[1] في ب 25 ظ - س 6 : 7.

[2] في ب 25 ظ - س 8 : خيرا.

[3] إضافة في ب 25 ظ - س 8 : تعالى.

[4] عليهم السّلام ساقطة من ب 25 ظ - س 9.

[5] لم ساقطة من ب 25 ظ - س 12.

[6] هو أبو المعالي عبد الملك، ابن الشّيخ أبي محمّد عبد الله بن أبي يعقوب يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمّد بن حيّويه الجويني، الفقيه الشّافعي الملقّب ضياء الدّين، المعروف بإمام الحرمين. تفقّه على والده أبي محمّد. ولمّا توفّي والده قعد مكانه للتّدريس، وإذا فرغ منه مضى إلى الأستاذ أبي القاسم الإسكافي الإسفراييني بمدرسة البيهقي حتّى حصّل عليه علم الأصول؛ ثمّ سافر إلى بغداد ولقي بها جماعة من العلماء؛ ثمّ خرج إلى الحجاز وجاور بمكّة أربع سنين، وبالمدينة يدرّس ويفتي و يجمع طرق المذهب؛ فلهذا قيل له إمام الحرمين. ثمّ عاد إلى نيسابور في أوائل ولاية السّلطان ألب أرسلان السّلجوقي، والوزير يومئذ نظام الملك، فبنى له المدرسة النّظاميّة بمدينة نيسابور، وفوّض إليه أمور الأوقاف. وبقي على ذلك قريبا من ثلاثين سنة. وصنّف في كلّ فنّ: منها كتاب *نهاية المطلب في دراية المذهب*، *والشّامل في أصول الدّين*، *والبرهان في أصول الفقه*، *وتلخيص التّقريب*، *والإرشاد*، *والعقيدة النّظاميّة*، *ومدارك العقول* لم يتمّه، وكتاب *تلخيص نهاية المطلب* لم يتمّه، *وغياث الأمم في الإمامة*،

ومغيث الخلق في اختيار الأحقّ، وغنية المسترشدين في الخلاف... ومولده في ثامنْ عشر المحرّم سنة تسع عشرة وأربعمائة. ولّما مرض حمل إلى قرية من أعمال نيسابور، يقال لها بشتنقان، فمات بها ليلة الأربعاء وقت العشاء الآخرة الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربعمائة، ونقل إلى نيسابور تلك اللّيلة ودفن من الغد في داره؛ ثمّ نقل بعد سنين إلى مقبرة الحسين، فدفن بجنب أبيه.

حول ترجمته راجع: *المنتظم*، ج9/ص18؛ *تبيين كذب المفتري*، ص278؛ *طبقات السّبكي*، ج3/ص249؛ عبر الذّهبي، ج3/ص291؛ *الشّذرات*، ج3/ص358؛ ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج3/ص167 إلى ص170.

الفصل الخامس

في أوّل شبهة وقعت في الإسلام[1]

البحث إمّا أن يكون عن الاختلاف الذي وقع في زمان حياة النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم-، أو في وقت مرضه، أو بعد وفاته.

أمّا الأوّل:

فإمّا أن يكون من الكفّار أو من المنافقين.

أمّا من الكفّار، فالذين كانوا يخالفونه -عليه السّلام- أصناف:

* فالأوّل: الدّهريّة الذين كانوا يقولون: "وما يهلكنا إلاّ الدّهر".

* الثّاني: الذين يقولون بقدم العالم، والله -تعالى- ردّ عليهم بتغيير الأحوال من حال إلى حال.

* الثّالث: أصحاب المتوسّطات؛ ثمّ منهم مَن كان يثبت متوسّطًا علويًّا، وهم الذين كانوا يعبدون الكواكب، والله -تعالى- ردّ عليهم بقوله -تعالى-: ﴿لا أحبّ الآفلين﴾[2]؛ ومنهم مَن كان يثبت متوسّطًا سفليًّا، وهم عبدة الأصنام.

* الرّابع: البراهمة الذين كانوا ينكرون بعثة الرّسل، كما قال -تعالى- مُخبرًا عنهم: ﴿أبعث الله بشرًا رسولا﴾[3].

---

[1] هذا الفصل اقتبسه المؤلّف بشيء من الاقتضاب والتّلخيص من المقدّمة الرّابعة التي وضعها الشّهرستاني لكتاب *الملل والنّحل*، والتي خصّصها لـــ: " بيان أوّل شبهة وقعت في الملّة الإسلاميّة، وكيفيّة انشعابها، ومن مصدرها، ومن مظهرها " (قارن بالمرجع المذكور، من ص21 إلى ص27).

[2] سورة الأنعام (6) الآية 76.

[3] سورة الإسراء (17) الآية 94.

* الخامس: الذين كانوا ينكرون الحشر والنّشر، كما أخبر الله عنهم في قوله -تعالى-: ﴿مَن يحيي العظام وهي رميم﴾[1]؟

* السّادس: اليهود والنّصارى، ولقد كان رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- مشغولا من مبدإ مبعثه إلى وقت الهجرة بالمحاجّة والمناظرة. ولمّا ظهر لجاجهم وتبيّن أنّهم لا ينقادون للحقّ، أمره الله -تعالى- بالهجرة إلى المدينة، ثمّ بالمحاربة معهم. ولذلك أنّ أكثر الآيات الدّالّة على التّوحيد، والنّبوّة، والردّ على هؤلاء المخالفين، مكّيّة؛ وأكثر الآيات الدّالّة على الشّريعة والأحكام، مدنيّة.

وأمّا من المنافقين، فكما نُقل عن ذي الخويصرة[2] التّميمي، إذ قال: "اعدل يا محمّد، فإنّك لم تعدل"، حتّى قال رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: "إن لم أعدل، فمَن يعدل؟". فعاود وقال: "هذه قسمة ما أُريد بها وجه الله"، فقال -عليه السّلام-: "سيخرج من ضئضئي[3] هذا الرّجل قوم يمرقون من الدّين، كما يمرق السّهم من الرّمية"[4]. وفي أقوال المنافقين، وهي كثيرة، مذكورون في كتب التّفسير والحديث.

وأمّا الاختلافات الواقعة في مرضه، فقد رَوى البخاري[5] بإسناده عن ابن[1] عبّاس[2]، قال: "لمّا اشتدّ بالنّبيّ -عليه السّلام- مرضه الذي مات فيه، قال: "ائتوني بدواة وقرطاس

---

[1] سورة يس (36) الآية 78.

[2] في الأصل: **الخويصه**، وفي شرح *قصيدة ابن القيّم*، ج2-ص66: **الخويص**، وفي *الملل والنحل*، ص21: **الخويصة**؛ وفي *الإيمان* 1، ج1-ص137: **ابن ذي الخويصرة التّميمي**.

[3] مطموسة في الأصل، وصوابها ما أثبتناه بالرّجوع إلى كتاب *الملل والنحل*، ص21.

[4] هذه الحادثة مرويّة بنفس الصّيغة التي أوردها عليها المؤلّف في كتاب *الملل والنحل*، ص21 وفي شرح *قصيدة ابن القيّم*، ج2-ص66 وفي *الإيمان* 1، ج1-ص137.

[5] هو أبو عبد الله محمّد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف يزذبه الجعفي بالولاء، البخاري الحافظ الإمام في الحديث، صاحب الجامع الصّحيح والتّاريخ. رحل في طلب الحديث إلى أكثر محدّثي الأمصار، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق والحجاز والشّام ومصر، ثمّ قدم بغداد. ونقل عنه محمّد بن يوسف الفربري أنّه قال: "صنّفت كتابي الصّحيح لستّ عشرة سنة، خرّجته من

أكتب لكم كتابًا لا تضلّوا بعدي"، فقال عمر بن الخطّاب[3]: "إنّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– قد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله". وكثر اللّغط، [أ–9و] فقال –عليه

ستّمائة ألف حديث، وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله عزّ وجلّ". وكانت ولادته يوم الجمعة بعد الصّلاة، لثلاث عشرة، وقيل لاثنتي عشرة ليلة خلت من شوّال سنة أربع وتسعين ومائة. وقال أبو يعلى الخليلي في *كتاب الإرشاد*: إنّ ولادته كانت لاثنتي عشرة ليلة خلت من الشّهر المذكور. وتوفّي ليلة السّبت بعد صلاة العشاء، وكانت ليلة عيد الفطر؛ ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظّهر، سنة ستّ وخمسين ومائتين بخرتنك. وكان خالد بن أحمد بن خالد الذّهلي أمير خراسان قد أخرجه من بخارى إلى خرتنك.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص189 إلى ص191؛ *تاريخ بغداد*، ج2/ص4 إلى ص36 ؛ *طبقات السّبكي*، ج2/ص2؛ *طبقات الحنابلة*، ج2/ص271؛ *الوافي بالوفيات*، ج3/ص232؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص555؛ *تهذيب التهذيب*، ج9/ص47؛ *الشذرات*، ج2/ص134.

[1] في الأصل: بن، وهكذا في *الملل والنّحل*، ص22.

[2] هو أبو العبّاس عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف مناف، ابن عمّ رسول الله –صلّى الله عليه و سلّم– وله ثلاث عشر سنة. وكان –صلّى الله عليه وسلّم– دعا له، فقال: "اللّهمّ فقّهه في الدّين وعلّمه التّأويل". وأخذ الفقه عن ابن عبّاس جماعة منهم عطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وعبد الله بن عبد الله بن مسعود وأبو الشّعثاء جابر بن زيد وابن أبي مليكة وعكرمة وميمون بن مهران وعمرو بن دينار وغيرهم. ومات ابن عبّاس بالطّائف في فتنة ابن الزّبير وبلغ سبعين سنة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص62 إلى ص64 ؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص40؛ *غاية النّهاية*، ج1/ص425؛ *العقد الثّمين*، ج5/ص190؛ *نكت الهميان*، ص180؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص2؛ *البدء والتّاريخ*، ج5/ص131–ص132؛ البغدادي، *الفرق بين الفرق*، ج2/ ص242–ص243؛ *مختصر الفرق*،ص37؛ الشّهرستاني، *الملل والنّحل*،ص112وص114–ص115.

[3] هو أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب –رضي الله عنه–، أبو حفص العدوي الفاروق، وزير رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. وهو الذي سنّ المحدّثين التّثبّت في النّقل، وربّما كان يتوقّف في خبر الواحد إذا ارتاب. وقد كان عمر أمر الصّحابة أن يقلّوا الرّواية عن نبيّهم ولئلاّ يتشاغل النّاس بالأحاديث عن

السّلام-: " قوموا عنّي، لا ينبغي[1] عندي التّنازع". قال ابن[2] عبّاس: "الرّزيّة، كلّ الرّزيّة، ما حال بيننا وبين رسول الله" [3].

* الثّاني: أنّه في مرضه -عليه السّلام- قال: "جهّزوا جيش أسامة[4]، لعن الله من تخلّف عنه". وقال قوم: "يجب علينا امتثال أمره". وأسامة قد برز من[5] المدينة. وقال[6] قوم: "[قد][7] اشتدّ مرض النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- فلا يسعنا[8] مفارقته، والحالة هذه، حتّى ننظر[9] أيّ شيء يكون من أمره"[10]

فأمّا بعد وفاته ، فأمور:

* الأوّل: اختلفوا في موته، فقال عمر: "مَن قال إنّ محمّدًا قد مات قتلته بسيفي هذا، وإنّما رُفع إلى السّماء كما رُفع عيسى بن مريم[11] -عليه السّلام-". فقال أبو بكر[1]: "مَن

حفظ القرآن. استشهد أمير المؤمنين عمر في أواخر ذي الحجّة من سنة ثلاث وعشرين، وعاش نحوا من ستّين سنة، وقيل إنّه عاش خمسين سنة، والأرجح أنّه عاش ثلاثا وستّين سنة.

حول ترجمته راجع: الذّهبي، *تذكرة الحفّاظ*، ج1/ص5 إلى ص8.

1 غير منقوطة في الأصل، وفي *الملل والنّحل*، ص22: **نبتغي**.

2 في الأصل: **بن**، وهكذا في *الملل والنّحل*، ص22.

3 هذه الحادثة مرويّة بنفس الصّيغة الواردة هاهنا في كتاب *الملل والنّحل*، ص22.

4 هو أسامة بن يزيد. توفّي سنة ثمان وخمسين.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيات*، ص15.

5 في الأصل: **عن**، وهكذا في *الملل والنّحل*، ص23.

6 في الأصل: **فقال**، وهكذا في *الملل والنّحل*، ص23.

7 ساقطة من الأصل ومثبتة في *الملل والنّحل*، ص23.

8 في *الملل والنّحل*، ص23: "**فلا تسع قلوبنا**".

9 في *الملل والنّحل*، ص23: "**فنصبر حتّى نبصر**".

10 هذه الحادثة مرويّة بنفس الصّيغة الواردة هاهنا في كتاب *الملل والنّحل*، ص22.

11 **بن مريم** ساقطة من *الملل والنّحل*، ص23.

كان يعبد محمّدًا فإنّ محمّدا قد مات. ومَن كان يعبد إله محمّد، فإنّه[2] حيّ لا يموت[3]"، وقرأ: ﴿وما محمّد إلاّ رسول قد خلت من قبله الرّسل، أ فأين مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم؟﴾[4]، فرجع القوم إلى قوله". وقال عمر: "كأني ما سمعت هذه الآية".

* الثّاني: اختلفوا في موضع دفنه، وما زال الاختلاف إلاّ عندما روى أبو بكر[5] -رضي الله عنه- أنّه -عليه السّلام- قال: "الأنبياء يدفنون حيث يموتون".

* الثّالث: الاختلاف الواقع في الإمامة يوم السّقيفة، وهو مشهود، وحصل لذلك من المسائل الخلافيّة أربعة:

- أوّلها: مَن الإمام؟
- الثّانية: كيف ينبغي أن يكون الإمام؟
- الثّالثة[6]: ما الذي يصير به الإمام إمامًا؟

---

[1] هو أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة -و اسمه عثمان- بن عامر، من ولد تيم ابن مرّة -تيم قريش-. كان اسمه في الجاهليّة عبد الكعبة، فسمّاه رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- عبد الله، ولقبه عتيق، لقّب به لجمال وجهه -رضي الله عنه-، وسمّي صدّيقا لتصديقه خبر المسرى. وأمّه سلمى وتكنى أمّ الخير بنت صخر، وهي بنت عمّ أبيه. بويع له يوم الاثنين الذي توفّي فيه رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-، وتوفّي بالسلّ ليلة الثّلاثاء، وقيل يوم الجمعة، لتسع ليال بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ، وسنّه ثلاث وستّون سنة. وكانت خلافته سنتين وثلاثة أشهر وتسعة أيّام، وصلّى عليه عمر -رضي الله عنه-. ودفن في حجرة عائشة ورأسه بين كتفي رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-.
حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج3/ص64 إلى ص71؛ *الرّياض النضرة*؛ الذّهبي، *تذكرة الحفّاظ*؛ *غاية النّهاية*.

وفي *الملل والنّحل*، ص23: **وقال أبو بكر بن أبي قحافة -رضي الله عنه-.**

[2] في *الملل والنّحل*، ص23: **فإنّ إله محمّد.**

[3] في *الملل والنّحل*، ص23: **لم يمت و لن يموت.**

[4] سورة آل عمران (3) الآية 144.

[5] غير مقروءة في الأصل

[6] في الأصل: **الثّالث.**

- الرّابعة[1]: هل يجوز وجود إمامين أم لا؟

أمّا الأنصار، فعيّنوا سعدًا[2] للإمامة، وجوّزوا الإمامة من غير قريش، وجوّزوا في البيعة أن تكون[3] طريقًا إلى الإمامة. وأمّا أكثر المهاجرين، عيّنوا أبا بكر لها، و لم يجوّزوا الإمامة لغير قريش، وجوّزوا أن تكون البيعة طريقًا [للإمامة].

وأمّا بنو هاشم، فقد وافقوا المهاجرين في أنّ الإمام لا يجوز أن يكون قرشيًّا، وخالفوهم في الحكمين الباقييْن. والكلّ خالفوا الأنصار في جواز وجود إمامين، ثمّ بقيت هذه الأقوال إلى يومنا هذا.

* الرّابع: أنّ فاطمة[4] -عليها السّلام- طلبت الميراث، فلمّا روى لها أبو بكر: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"، تركت الدّعوى. وادّعت أيضًا نخل فدك[5]، فلمّا طالبها أبو بكر بالشّاهدين و لم تقدر عليهما، تركته.

* الخامس: اختلفوا في مانعي الزّكاة[6]، وبتقيّد[7] جيش أسامة، واستقرّ رأي أبي بكر على قتالهم، وبتقيّد[1] جيش أسامة، ورجع [أ-9ظ] الباقون إلى قوله.

---

[1] في الأصل: الرّابع.

[2] هو سعد بن أبي وقّاص مالك. أحد الصّحابة العشرة وآخرهم وفاة. توفّي سنة خمس وخمسين، وسنّه أربع وثمانون سنة.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيات*، ص10.

[3] في الأصل: يكون.

[4] هي فاطمة بنت رسول الله -صلّى الله عليه و سلّم-. توفّيت بعد الرّسول -عليه السّلام- بستّة أشهر، وقيل بثمانية؛ علما بأنّه توفّي -عليه الصّلاة والسّلام- في ضحى يوم الاثنين الثّمن من شهر ربيع الأوّل -وقيل: الثّاني عشر منه- سنة إحدى عشرة من الهجرة لمباركة.

حول ترجمتها راجع: ابن قنفد، *الوفيات*، ص9.

[5] كذا في الأصل، و لم نقف على المكان المُشار إليه هاهنا .

[6] في الأصل: الزّكوة.

[7] غير منقوطة في الأصل.

* السّادس: تنصيص أبي بكر على عمر بالخلافة، ونازع فيه أقوام ثمّ رضوا به، ثمّ لم يقع في زمان عمر خلاف في شيء من الأصول، بل كان الاختلاف واقعًا في الفروع.

* السّابع: الخلاف الذي كان في الشّورى[2]، إلى أن استقرّت الخلافة على عثمان.

* الثّامن: تغيّر بعض الصّحابة على عثمان، وانتهاء ذلك آخرًا إلى قتله.

* التّاسع: المخالفة التي[3] وقعت بين عليّ وبين طلحة والزّبير، وبينه وبين معاوية[4].

* العاشر: المخالفة التي وقعت بينه وبين الخوارج، وأكثر الفرق اختلافًا واضطرابًا: الشّيعة والخوارج، وهم إنّما ظهروا بسبب عليّ -رضي الله عنه-.

ولنقتصر من هذه المقدّمة على هذا القدر.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: الذي.

[4] هو معاوية بن أبي سفيان، الخليفة. توفّي سنة ستّين.
حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيات*، ص15.

الباب الأوّل

في ذكر الاختلافات في المسائل

الباب الأوّل

في ذكر الاختلافات في المسائل

التي هي الأصول في المبدإ والمعاد على المطالب:

- معرفة الله -تعالى- بذاته وصفاته؛
- ومعرفة النّبوّة؛
- ومعرفة الدّار الآخرة؛
- ومعرفة الطّريق الذي به يُتوصّل إلى تحصيل هذه المعارف.

ومجموع هذه المطالب عشرة:

[الموضع] الأوّل

الطّريق الذي [به] يُتوصّل إلى معرفة الله -تعالى-. وفيه مذهبان:

الأوّل:

قول أصحاب المعارف: وهو أنّ معرفة الله -تعالى- ضروريّة غير مكتسبة. فمَن حصلت المعرفة له وجبت العبادة عليه، وإلاّ فلا. وبالجملة، فمعرفة الله -تعالى- كنصاب الزّكاة. فمَن ملك النّصاب وجبت الزّكاة عليه، وإلاّ فلا يجب عليه تحصيل المال؛ فهكذا هاهنا. ثمّ هؤلاء اختلفوا على قولين:

- **الأوّل**: قول الجاحظ[1]: إنّ هذه المعارف حاصلة للكفّار بأسرهم، وأنّهم مقلّدون مكابرون.

---

[1] هو أبو عثمان عمرو بن عمر بن بحر بن محبوب الجاحظ، الأديب والمتكلّم الشّهير، وصاحب المؤلّفات الكثيرة والمعتمدة في مصادر الأدب العربي. و لد بالبصرة، وسمع من أبي عبيدة و الأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وأخذ النّحو عن الأخفش أبي الحسن، وأخذ الكلام عن النّظّام، وتلقّف الفصاحة من المغرب شفاها. وأقام مدّة ببغداد. من تصانيفه: *الحيوان*، *البيان والتّبيين*، *رسالة التّربيع والتّدوير*، *البخلاء*...

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص208 إلى ص212؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص212 إلى ص220؛ *وفيات الأعيان*، ج1/ص490 إلى ص492؛ *معجم الأدباء* لياقوت الحموي، ج16/ص73 إلى ص114؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص237-ص238؛ *لسان الميزان*، ج4/ص 355 إلى ص357 ؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج16/ص111؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص156 وص162 إلى ص166؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص802-ص803؛ *معجم المؤلّفين*، ج8/ص7 إلى ص9؛ *الانتصار*، ص21 وص23 إلى ص27 وص98 إلى ص103... إلخ؛ *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري؛ *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي، *مقالات الإسلاميّين* للأشعري (فهارس طبعة ريتر).

- [الثّاني:] وزعم أبو بكر بن لوقا من المعتزلة[1] أنّها غير حاصلة، وهم معذورون في ذلك ولا يستحقّون العذاب أصلاً.

الثّاني:

الذين يقولون إنّ معرفة الله -تعالى- مكتسَبة. ثمّ ذكروا في كيفيّة ذلك الاكتساب قا ثلاثة[2]:

فالأوّل[3]: الصّوفيّة[4]: إنّ معرفة الله -تعالى- بتخلية النّفس [ب=26و] عن العلائق سمانيّة وتحليتها[1] بالنّفوس الرّوحانيّة. وما خلت أمّة من الأمم عن مَن يدّعي هذه المقالة، ساميهم مختلفة بحسب اختلاف الأوقات[2].

---

[1] حول نشأة هذه الفرقة راجع الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345 – ص 346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25؛ *الأنساب* للسّمعاني؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة؛ *وفيات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201؛ مقال كارلو نللينو في *التراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التّنبيه* للملطي، ص40-ص41؛ *التّبصير* للإسفراييني، ص 68؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص152؛ *التّنبيه والرّدّ* للملطي، ص40-ص41؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج1/ص377-ص378؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآن الكريم.

في ب 25 ظ - س 12 إلى س 14: **"معرفة الله: قيل الطّريق إليها ضروريّ غير مكتسب، كمن ملك النّصاب تجب الزّكاة عليه. وقيل مكتسب، وله ثلاث طرق".**

[3] في ب 25 ظ - س 15: **طريق.**

[4] يصادفنا في تعريف هذا الاصطلاح مشكلتان: الأولى: في اشتقاقه ونشأته تاريخيًا. الثّاني : في مدلوله وتعريفه. يرى فريق من العلماء أنّ أصله يعود إلى لبس الصّوف: شعار الأنبياء والأصفياء، كالطّوسي

وابن خلدون. ويرى آخرون أنّه نسبة إلى أهل الصّفة وإلى الصّفوف معا، كالكلاباذي. بينما يرى القشيري أنّ الكلمة جامدة وأنّها تجري على غير قياس، وأنّه لا يشهد لهذا الاسم اشتقاق من جهة العربيّة ولا قياس، ولهذا فالأظهر أنّه كاللّقب. وهناك تفسيرات اشتقاقيّة أخرى كالصّوفانة: بقلة صحراويّة، أو صوفة قوم كانوا يقومون على خدمة الكعبة، أو صوفة القفا أي الشّعرات التي تنبت في متأخّرة أمن الصّفاء. وهناك تفسير ذكره البيروني في *تحقيق ما للهند من مقولة*، وهو أنّ الصّوفيّة هم الحكماء، لأنّ سوفيا باليونانيّة هي الحكمة. و لم يخل رأي من هذه الآراء من النقّد. أمّا بالنّسبة لمدلول هذه اللّفظة، فلها عدّة تعريفات، منها: التّخلّق بالأخلاق الإلهيّة (القاشاني)، الوقوف مع الآداب الشّرعيّة ظاهرا وباطنيّا، وهي الأخلاق الإلهيّة (محيي الدّين بن عربي والجرجاني)، "قطع عقبات النّفس والتّنزّه عن أخلاقها المذمومة وصفاقا الخبيثة، حتّى يتوصّل بها إلى تخلية القلب عن غير الله -تعالى- وتحليته بذكر الله" (الغزالي)، "هو علم يعرف به كيفيّة ترقّي أهل الكمال من النّوع الإنسانيّ في مدارج سعادقم والأمور العارضة لهم في درجاقم بقدر الطّاقة البشريّة" (حاجّي خليفة والقنوجي) ... إلى غير ذلك من التّعريفات التي قدّمها الصّوفيّة أنفسهم للتّصوّف. وما تعدّد هذه التّعريفات وتضاربها فيما بينها إلاّ دليلا قاطعا على استحالة حدّ هذا المفهوم حدّا منطقيّا عقلانيّا مضبوطا.

انظر: *التعرّف لمذهب أهل التّصوّف*، ص21 إلى ص26؛ *تلبيس إبليس* لابن الجوزي، ص161 إلى ص163؛ *المنقذ من الضّلال* للغزالي، ص35؛ *مقدّمة* ابن خلدون، ص863 إلى ص882؛ *تحقيق ما للهند من مقولة* للبيروني، ص24–ص25؛ *الرّسالة القشيريّة* بشرحي الأنصاري والعروسي، ج4/ص2 إلى ص4؛ *التّصوّف في الأدب والأخلاق* لزكي مبارك، ج1/ص41 إلى ص55؛ *تاريخ التّصوّف الإسلامي* لعبد الرّحمان بدوي؛ *الحياة الرّوحيّة في الإسلام* لمصطفى حلمي، ص102 إلى ص112؛ *نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام* لسامي النشّار، ج3/ص36 إلى ص42؛ *التّصوّف في الإسلام* لعمر فرّوخ؛ *نشأة التّصوّف الإسلامي* لإبراهيم بسيوني، ص17 إلى ص32؛ *مدخل التّعريفات* للجرجاني، ص61-ص62؛ *اصطلاحات الصّوفيّة* للقاشاني، ص156؛ *عوارف المعارف* للسّهروردي، ص53 إلى ص64؛ *كشف الظّنون*، ج1/ص413–ص414؛ *أبجد العلوم* لصدّيق بن حسن القنوجي، ج2/ص152 إلى ص164؛ مادّة تصوّف في *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا، ج1/ص282 إلى ص284.

[1] في ب 26 و – س 1: تحلّيها.

– **الثّاني**[2]: قول مَن قال[3]: معرفة الله لا تُستفاد[4] إلاّ من السّمع. وهؤلاء فريقان:

* الأوّل: التّعليميّة[5]: ومذهبهم أنّ معرفة الله لا تُستفاد[6] إلاّ من المعصوم، سواء كان رسولاً أو إمامًا.

* الثّاني: الحشويّة[7] من أهل الحديث[8] الذين[1] يقولون: [أ=10و] "الاعتماد في معرفة الله -تعالى- على الكتاب والسّنّة، وأمّا النّظر والاستدلال به مذموم[2]، والجدل مُنهى عنه".

---

[1] "**وما خلت أمّة من الأمم عن من يدّعي هذه المقالة. وأساميهم مختلفة بحسب اختلاف الأوقات**" ساقطة من ب 26 و – س 2.

[2] إضافة في ب 26 و – س 2: **الطّريق**.

[3] "**قول من قال**" ساقطة من ب 26 و – س 2. وإضافة: **إنّ**.

[4] في ب 26 و – س 2: **يستفاد**.

[5] لقّبوا بذلك لأنّ مبدأ مذهبهم إبطال الرّأي وإفساد تصرّف العقول ودعاء الخلق إلى التّعليم من الإمام المعصوم وأنّه لا يدرك العلوم إلاّ بالتّعليم.

انظر: عبد الله سلوم السّامرائي، *الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص107؛ ابن الجوزي، *تلبيس ابليس*، ص108 إلى ص112.

[6] "**إلاّ من السّمع. وهؤلاء فريقان: الأوّل: التّعليميّة: ومذهبهم أنّ معرفة الله لا تُستفاد**" ساقطة من ب 26 و – س 2.

[7] لقّب أهل الحديث بالحشويّة لاحتمالهم كلّ حشو روي من الأحاديث المختلفة المتناقضة، حتّى فيهم بعض الملحدين: "يروون أحاديث ثمّ يروون نقيضها. ولروايتهم أحاديث كثيرة ممّا أنكره عليهم أصحاب الرّأي وغيرهم من الفرق في التّشبيه وغير ذلك.

انظر: أبو حاتم الرّازي، *كتاب الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة*، القسم الثّالث/ص267.

[8] سمّوا بذلك لأنّهم أنكروا الرّأي والقياس، وقالوا: "علينا أن نتّبع ما روى لنا عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- الصّحابة والتّابعين، وما جاء عنهم من الحديث في الفقه والحلال والحرام؛ ولا يجوز لنا أن نقيس بآرائنا"؛ فقيل لهم: أصحاب الحديث وأصحاب الأثر. وهم يجتمعون على أنّ الإيمان قول وعمل، والقرآن غير مخلوق؛ وكفّروا من قال بخلق القرآن.

انظر: أبو حاتم الرّازي، *كتاب الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة*، القسم الثّالث/ص267.

عنه". قال أبو محمّد الحسين بن مسعود[3] البغوي[4] في كتاب شرح *السّنة*[5]: "اتّفق علماء السّلف على النّهي عن الجدال[6] والخصومات في الصّفات، والزّجر عن الخوض في علم الكلام وتعلّمه. [7]سأل رجل عمر بن عبد العزيز[8] عن شيء من الأهواء، فقال: "اِلزمْ دين الصّبيّ في الكتاب والإعرابيّ، والْهُ عمّا سوى ذلك". وقال أيضًا: "مَن جعل دينه عرضًا

---

[1] في ب 26 و – س 3 – س 4: "**الطّريق الثّالث: أصحاب الحديث" عوضا عن: "الثّاني: الحشويّة من أهل الحديث الذين**".

[2] في ب 26 و – س 5: **فمذموم** .

[3] "أبو محمّد الحسين بن مسعود" ساقطة من ب 26 و – س 6.

[4] هو أبو محمّد الحسين بن مسعوْد بن محمّد، المعروف بالفرّاء البغوي، الملقّب ظهير الدّين، الفقيه الشّافعي، المحدّث، المفسّر. أخذ الفقه عن القاضي حسين بن محمّد. وصنّف في تفسير كلام الله – تعالى–، وأوضح المشكلات من قول النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–، وروى الحديث، ودرّس. وصنّف كتبا كثيرة، منها: كتاب *التّهذيب* في الفقه، وكتاب *شرح السّنة* في الحديث، و*معالم التّنزيل* في تفسير القرآن الكريم، وكتاب *المصابيح*، و*الجمع بين الصّحيحين*... توفّي في شوّال سنة عشر وخمسمائة بمروروذ. وذهب عبد العظيم المنذري والسّبكي في *طبقاته* إلى أنّه توفّي في سنة ستّ عشرة وخمسمائة. ودفن عند شيخه القاضي حسين بمقبرة الطّالقان.
حول ترجمته راجع: *طبقات السّبكي*، ج4/ص214؛ ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج2/ص136–ص137؛ *تهذيب تاريخ ابن عساكر*، ج4/ص345.

[5] "في كتاب شرح *السّنة*" ساقطة من ب 26 و – س 6.

[6] في ب 26 و – س 6: **الجدل**.

[7] إضافة في ب 26 و – س 7: و.

[8] توفّي عمر بن عبد العزيز يوم الجمعة، وقيل الأربعاء، لخمس ليال بقين من رجب سنة إحدى ومائة، بدير سمعان، وقيل إنّه مات لعشر بقين من رجب من السّنة نفسها، وهو ابن تسع ة ثلاثين سنة وأشهر، وقيل إنّه مات بخناصرة. وأمّه أمّ عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطّاب.
حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج6/ص301؛ الطّبري، ص1362؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص263 إلى ص281.

للخصومات[1]...". وقال الزّهريّ[2]: "من الله الرّسالة، وعلى الرّسول البلاغ، وعلينا التّسليم". وقال مالك بن أنس[3]: "إيّاكم والبدع". قيل: "وما البدع؟". قال: "أهل البدع: الذين يتكلّمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عمّا سكت عنه

---

[1] "وأله عمّا سوى ذلك". وقال أيضا: "من جعل دينه عرضا للخصومات" ساقطة من ب 26 و - س 9.

[2] هو أبو بكر محمّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة الزّهري، أحد الفقهاء والمحدّثين والأعلام التّابعين بالمدينة. رأى عشرة من الصّحابة –رضوان الله عليهم–. وروى عنه جماعة من الأئمّة: منهم مالك بن أنس، وسفيان بن عيينه، وسفيان الثّوري. كان قد حفظ علم الفقهاء السّبعة. وكان يزيد بن عبد الملك قد استقضاه. توفّي الزّهري ليلة الثّلاثاء لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة أربع و عشرين و مائة، وقيل ثلاث و عشرين، و قيل خمس وعشرين ومائة، وهو ابن اثنتين –وقيل ثلاث– وسبعين سنة. وقيل مولده سنة إحدى وخمسين للهجرة. ودفن في ضيعة أدامي.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج4/ص177 إلى ص179؛ *المعارف*، ص472 ؛ *حلية الأولياء*، ج3/ص360؛ *طبقات الشّيرازي*، ص63 ؛ معجم المرزباني، ص345؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص77؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص40؛ *تهذيب التهذيب*، ج9/ص445؛ *غاية النّهاية*، ج2/ص262؛ *الشّذرات*، ج1/ص162.

[3] "بن أنس" ساقطة من ب 26 و - س 10.

وهو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرون بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث. ولد سنة 93 هـ. وهو مؤسّس المذهب المالكي. ومن أشهر تآليفه *الموطّأ*. وله عدى هذا الكتاب عدّة رسائل، منها رسالته المشهورة إلى هارون الرّشيد في الآداب والمواعيظ. توفّي مالك – رحمه الله– في يوم الأحد في ربيع الأوّل سنة 179 هـ. ودفن بالمدينة.

حول ترجمته راجع: *الأعلام*، ج6/ص128؛ *الانتقاء*، ص9؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج1/ص187؛ *تهذيب الأسماء*، ج2/ص75؛ *تهذيب التهذيب*، ج10/ص5؛ *الدّيباج*، ج1/ص82؛ *الفهرست*، ج1/ص198؛ كحالة، ج8/ص168؛ *مفتاح السّعادة*، ج2/ص12؛ *النجوم الزّاهرة*، ج2/ص96.

الصّحابة والتّابعون لهم بإحسان". وروى عبد الرّحمان بن مهدي[1] عن مالك: "لو كان الكلام علمًا لتكلّم فيه الصّحابة والتّابعون، كما تكلّموا في الأحكام والشّرائع، ولكنّه باطل يدلّ على باطل[2]". وسُئل سفيان الثّوريّ[3] عن الكلام، فقال: "دعْ الباطل إذا بحثت[4] عن الحقّ اتّبع السنّة ودع البدعة". وقال: "وجدتُ الأمر الإتّباع". وقال: "عليكم بمَا عليه

---

[1] هو عبد الرّحمان بن مهدي بن حسّان، الحافظ، أبو سعيد البصري مولى الأزد، وقيل: مولى بني عنبر. مولده سنة خمس وثلاثين ومائة. سمع أيمن بن نابل وهشام الدّستوائي ومعاوية بن صالح وأبا خلدة وشعبة وسفيان. وحدّث عنه ابن المبارك وأحمد وإسحاق وابن المديني وبندار وعبد الرّحمان رسته ومحمّد بن يحيى وعبد الرّحمان بن محمّد بن منصور الحارثي وغيرهم. وكان عبد الرّحمان فقيها بصيرا بالفتوى. مات في جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائة، وورثه بنوه وأبوه مهدي وكان عاميا.

حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ص329 إلى ص332.

[2] "**وروى عبد الرّحمان بن مهديّ عن مالك: "لو كان الكلام علما لتكلّم فيه الصّحابة، كما تكلّموا في الأحكام والشّرائع؛ وكنّه باطل يدلّ على باطل".**" ساقطة من ب 26 و – س 13.

[3] هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهبة بن أبي عبد الله بن منقذ بن نصر بن الحكم بن الحارث بن ثعلبة بن ملكان ابن ثور بن عبد مناة بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، الثّوري الكوفي. ولد سنة 95 هـ. أو 96 هـ. كان إماما في علم الحديث وغيره من العلوم. وهو أحد الأئمّة المجتهدين. ويقال إنّ الشّيخ أبا القاسم الجنيد كان على مذهبه. سمع سفيان الثّوري الحديث من أبي إسحاق السّبيعي والأعمش ومن طبقتيهما. وسمع منه الأوزاعي وابن جريج ومحمّد بن إسحاق ومالك وتلك الطّبقة. توفّي بالبصرة أوّل سنة 161 هـ. متواريا من السّلطان.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج2/ص386 إلى ص391؛ *الفهرست*، ص225؛ *طبقات الشّيرازي*، الورقة 23؛ *طبقات* ابن سعد، ج6/ص371؛ *المعارف*، ص497؛ *الجواهر المضية*، ج1/ص250؛ *حلية الأولياء*، ج6/ص356؛ *تهذيب التهذيب*، ج4/ص111؛ *تاريخ بغداد*، ج9/ص151؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص203؛ *رجال ابن حبان*، ص169.

[4] في الأصل: أين أنت.

الجاهلون و[1] النّساء في البيوت والصّبيان في الكتّاب[2] من الإقرار والعمل". وقال الرّبيع[3] عن الشّافعي[4]: "لئن[5] يلقى[6] الله العبد [ب-26ظ] بكلّ ذنب، ما خلى الشّرك، خير له من أن يلقاه بشيء من الأهواء". وقال يونس بن عبد الأعلى[7] عن الشّافعي: "لئن يبتلي الله المرء بما

---

[1] "الجاهلون و" ساقطة من ب 26 و - س 15.

[2] "الرّبيع عن" ساقطة من ب 26 و - س 16.

[3] هو أبو محمّد الرّبيع بن سليمان بن عبد الجبّار بن كامل المرادي بالولاء، المؤذّن المصري، صاحب الإمام الشّافعي. وهو الذي روى أكثر كتبه. وقال الشّافعي في حقّه: "الرّبيع راويتي". والرّبيع هو آخر من روى عن الشّافعي بمصر. وتوفّي الرّبيع يوم الاثنين لعشر بقين من شوّال سنة 270 هـ. بمصر، ودفن بالقرافة.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج2/ص291-ص292؛ *طبقات* الشّيرازي، ص98؛ *طبقات* السّبكي، ج1/ص259؛ *تهذيب التهذيب*، ج3/ص245.

[4] هو الإمام أبو عبد الله محمّد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان بن شافع بن السّائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطّلب بن عبد مناف القرشي المطّلبي الشّافعي. وهو أوّل مَن تكلّم في أصول الفقه، وهو الذي استنبطه مؤسّسًا بذلك أحد المذاهب الأربعة، نعني: المذهب الشّافعي. وكان مولده سنة 150 هـ. بمدينة غزّة. وحُمل من غزّة إلى مكّة وهو ابن سنتين، فنشأ بها. ووصل إلى مصر -بعد حلّ وترحال- سنة 199 هـ.، ولم يزل بها إلى أن توفّي يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة 204 هـ، ودُفن بالقرافة الصّغرى.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج4/ص163 إلى ص169؛ *طبقات* السّبكي، ج1؛ *طبقات* الشّيرازي، ص71؛ *معجم الأدباء*، ج17/ص281؛ *حلية الأولياء*، ج9/ص63؛ *تاريخ بغداد*، ج2/ص56؛ *طبقات الحنابلة*، ج1/ص280؛ *الفهرست*، ص209؛ *الدّيباج*، ص227؛ *ترتيب المدارك*، ج1/ص382؛ *طبقات* ابن هداية الله، ص2؛ *حسن المحاضرة*، ج1/ص121؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص361؛ *تهذيب التهذيب*، ج9/ص25؛ *غاية النّهاية*، ج2/ص95؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص140.

[5] في الأصل: **لأن**.

[6] في الأصل: **يلقي**.

[7] هو أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة بن حفص بن حيّان، الصّدفي المصري، الفقيه الشّافعي؛ أحد أصحاب الشّافعي والمكثرين في الرّواية عنه والملازمة له. وكان علاّمة في علم الأخبار

نهى الله عنه، خلى الشّرك بالله، خير له من أن يبتليه بالكلام[1]". وقال أبو ثور عن الشّافعي -رحمه الله-: "ما أريد من أحد بالكلام وأفلح[2]". وقال الحسن بن محمّد: "سمعتُ الشّافعي -رضي الله عنه- يقول[3]: "حُكمي في أصحاب الكلام: أن يُضرَبوا بالحديد ويُحملوا على الإبل ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: هذا جزاء مَن ترك الكتاب والسّنّة وأخذ في الكلام"."[4]. وقال الرّبيع عن الشّافعي: "لو أنّ رجلاً أوصى بكتبه من العلم لأحد لا يدخل فيها كتب الكلام، لأنّها ليس من العلم". وقال: "لو أوصي لأهل العلم، لا يدخل أهل الكلام".

والصّحيح والسّقيم. وأخذ يونس القراءة عرضا عن ورش وسقلاب بن شيبة ومعلى بن دحية عن نافع، وعن عليّ بن أبي كيسة عن سليم عن حمزة بن حبيب الزّيّات؛ وسمع سفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب المصري. وروى القراءة عنه مواس بن سهل ومحمّد بن الرّبيع وأسامة بن أحمد ومحمّد بن إسحاق بن خزينة ومحمّد ابن جرير الطّبري، وغيرهم. ولد يونس في ذي الحجّة سنة 170، وتوفّي يوم الثّلاثاء ليومين بقيا من شهر ربيع الآخر سنة 264 هـ. وكانت وفاته بمصر، ودفن بمقابر الصّدف، وقبره مشهور بالقرافة.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج7/ص249 إلى ص254؛ *تهذيب التهذيب*، ج11/ص440؛ *غاية النّهاية*، ج2/ص406؛ *طبقات* السّبكي، ج1/ص279؛ *الانتقاء*، ص111؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص176؛ *طبقات* الشّيرازي، ص99؛ *طبقات* العبادي، ص18؛ ابن قاضي شهبة، ص46؛ الأسنوي، ج1/ص33؛ *العبر*، ج2/ص29؛ الحسيني، ص8؛ *الشّذرات*، ج2/ص149؛ *اللّباب* (الصّدفي).

[1] في ب 26 ظ / س 2: "**وفي رواية عنه: من الكلام**" عوضا عن: "**وقال يونس بن عبد الأعلى عن الشّافعي: "لئن يبتلي الله المرء بما نهى الله عنه، خلى الشّرك بالله، خير له من أن يبتليه بالكلام"**.

[2] "**وقال أبو ثور عن الشّافعي -رحمه الله-:"ما أريد من أحد بالكلام وأفلح"** ساقطة من ب 26 ظ / س 2.

[3] في ب 26 ظ/ س2 : "**وقال مرّة**" عوضا عن: "**وقال الحسن بن محمّد: "سمعت الشّافعي -رضي الله عنه- يقول:"**.

[4] نهاية ب في 26 ظ / س 4.

وإلى هاهنا [انقضى] كلام صاحب شرح *السّنّة*.

وأقول: حسن الظنّ بأفاضل السّلف الصّالح، والأكابر منهم، واجب. وإذا كان ذلك كذلك، وجب أن لا تكون هذه المبالغات محمولة على العلم المشتمِل على إقامة الدّلالة على حدوث العالم، وإثبات الصّانع، ومعرفة صفاته، والردّ على أصناف الملحدين والمبطلين؛ فإنّ أكثر القرآن مشتمِل على ذلك؛ ولأنّا لو لم نعرف بالعقل هذه المباحث، فكيف [أ-10ظ] نعرف الله؟ ونعرف صدق الرّسول؟ وما لم نعرف ذلك، فكيف يمكننا الاشتغال بالفقه؟ وهذا أظهر من أن يجوز ذهابه على المبتدئين، فكيف على أولئك الأفاضل؟

ومن العجب العجيب أن يحاول العاقل إثبات صانع العالم، وكونه حيًّا فاعلاً مختارًا، وصدق الرّسول، بالآيات والأخبار. ولو قيل: "إنّ مَن جوّز ذلك لم يكن كامل العقل"، لكان حقًّا. فالواجب حمل تلك المبالغات على الأقوام الذين يحاولون بتعلّم الكلام إلقاء الشّبهات في القلوب وإثارة الفتن. وحينئذ يكون الكلام صحيحًا، لكنّه لا يكون مختصًّا بالكلام. فإنّ مَن تعلّم الفقه لاستخراج الوجوه البعيدة من أقاويل الفقهاء والحيل المسقطة للتّكاليف وإبطال الحقوق، كان ضالاً مضلاً، بل المضرّة هاهنا أكثر ممّا في الأوّل. ولكنّ ذلك يدلّ على علوّ قدر هذا العلم، لأنّ الخطأ فيه مفسدة عظيمة في الدّين والدّنيا، فلا جرم بولغ في الزّجر عنه.

* الثّالث: قول مَن قال: الطّريق إلى معرفة الله -تعالى-: النّظر والاستدلال.

فحصل لنا من التّقسيم المذكور: أقوال خمسة:

أ - قول أصحاب المعارف.

ب - قول الصّوفيّة.

ج - قول التّعليميّة.

د - قول الحشويّة.

هـ - قول أصحاب النّظر، وهو قول الجمهور الأعظم من أهل العلم، وتندرج فيه الفلاسفة، والصّابئة، والبراهمة، وأكثر أرباب الكتب والأديان[1].

[1] انظر ما أورده الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل*، المجلّد الأوّل، ص208 إلى ص255 (تحقيق محمّد سيّد كيلاني . دار المعارف . د. ت.) في: الباب الثّاني : أهل الكتاب، وفي: الباب الثّالث : من له شبهة كتاب.

الموضع الثّاني
في حدوث العالم

اختلف أهل العالم قديمًا وحديثًا. والوجوه الممكنة في هذه المسألة لا تزيد على خمسة، لأنّ العالم: إمّا أن يكون مُحدَث الذّات والصّفات، (أو قديم الذّات والصّفات، أو قديم الذّات مُحدَث الصّفات، أو بالعكس، أو يُتوقّف في كلّ هذه الأقسام.

أمّا القسم الأوّل:

فهو قول الجمهور أرباب الملل والنّحل من المسلمين، واليهود، والنّصارى، والمجوس.

أمّا القسم الثّاني:

وهو مذهب أرسطوطاليس[1] وأصحابه مثل ثاوفرسطس[2]، وثامسطيوس[1]، والإسكندر الإفرقديسي[2]، وبرقلس[3]، وفرفوريوس[4]؛ ومن المتأخّرين: قول أبي نصر الفارابي[5] وأبي عليّ بن سينا[6]. وذكر يحيى النّحوي في كتابه عن برقلس أنّ أرسطو أوّل مَن قال بهذا القول.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **أوفرسطس**.

وهو أحد تلاميذ أرسطوطاليس وابن خالته، وأحد الأوصياء الذين أوصى إليهم أرسطوطاليس، وخلفه على دار التّعليم بعد وفاته. ولثاوفرسطس من الكتب: *كتاب النّفس* (مقالة)، *كتاب الآثار العلويّة* (مقالة)، *كتاب الأدلّة* (مقالة)، *كتاب الحسّ أو المحسوس* (أربع مقالات)، *كتاب ما بعد الطّبيعة* (مقالة)، *كتاب أسباب النّبات*، *تفسير كتاب قاطيغورياس* (وقيل إنّه منحول إليه)، *كتاب إلى دمقراط* (في التّوحيد)، *كتاب في المسائل الطّبيعيّة* .

حول ترجمته راجع: عيون *الأنباء* لابن أبي أصيبعة؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص252.

[1] في الأصل: **ياسطيوس.**

وهو ثامسطيوس الرّومي (توفّي نحو 390 م.) من المشّائين أتباع أرسطو والمتأخّرين في الزّمن. كان من أهل قسطنطينيّة. وقد بقي على دينه القومي ولم يعتنق النّصرانيّة. ولعلّ هذا الذي دعا يوليانس المرتدّ إمبراطور القسطنطينيّة (361 م-363 م) إلى اتّخاذه كاتبًا. ومع أنّ ثامسطيوس قد اشتهر بتفاسيره لعدد من كتب أرسطو أو اختصارها، فإنّه لم يكن ذا اتّجاه أرسطوطاليسي خالص، بل غلب عليه شيء من آراء أفلاطون؛ وكان يحاول التّوفيق بين أرسطو وأفلاطون.

حول ترجمته راجع: عمر فرّوخ، *تاريخ الفكر العربي إلى أيّام ابن خلدون*، ص136.

(أو الأفروديسي) وكان في أيّام ملوك الطّوائف بعد الإسكندر، ورأى جالينوس واجتمع معه، وكان يلقّب جالينوس برأس البغل، وبينهما مشاغبات ومخاصمات. وقد شرح كتب أرسطوطاليس. وله من الكتب: *كتاب النّفس* (مقالة)، *كتاب الرّدّ على جالينوس في التّمكّن* (مقالة)، *كتاب الرّدّ عليه في الزّمان والمكان* (مقالة)، *كتاب مبادئ الكلّ على رأي أرسطوطاليس*، *كتاب في أنّ الموجود ليس بجانس للمقولات العشر*، *كتاب العناية* (مقالة)، *كتاب الفرق بين الهيولى والجنس*، *كتاب الرّدّ على من قال إنّه لا يكون شيء إلاّ من شيء*، *كتاب في أنّ البصار لا تكون إلاّ بشاعات تنبّث في العين والرّدّ على من قال بانبثات الشّعاع* (مقالة)، *كتاب الفصل على رأي أرسطوطاليس* (مقالة)، *كتاب الماليخوليا* (مقالة).

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص252-ص253.

[3] هو ديدوخس برقلس، من أطاطرية، الأفلاطوني. وله من الكتب: *كتاب حدود أوائل الطّبيعيّات*، *كتاب الثّماني عشرة مسألة التي نقدها يحيى النّحوي في المقالة الأولى من النّقض عليه أنّه كان في زمان دقلطيانوس القبطي بل على رأس ثلاثمائة من ملكه هذا الصّحيح*، *كتاب شرح قول أفلاطون أنّ النّفس غير مائتة* (ثلاث مقالات)، *كتاب الثّالوجيا وهي الرّبوبيّة*، *كتاب تفسير وصايا فيثاغورس الذّهبيّة*، *كتاب الجواهر العالية*، *مقالة كتاب برقلس* (ويسمّى ديادوخس أي عقيب أفلاطون في العشر مسائل)، *كتاب الحيّز الأوّل*، *كتاب المسائل العشر المعضلات*، *كتاب الجزء الذي لا يتجزّأ*، *كتاب في المثل الذي قاله أفلاطون في كتابه المسمّى غورغياس*، *كتاب تفسير المقالة العاشرة في السّير*، *كتاب برقلس الأفلاطوني الموسوم بسطوخوسيس الصّغرى*، *كتاب برقلس في تفسير فادن في النّفس*.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص252.

[4] في الأصل: فوريوس.

وهو ملخوس السّوري، الملقّب بفورفوريوس، أظهر تلاميذ أفلوطين. ولد في مدينة صور سنة 233 م. وعرف أفلوطين في روما سنة 263 م.، فلزمه واتّبع طريقته. وله شرح على محاورات أفلاطون الكبرى، وشرح على كتب أرسطو: *المقولات والأخلاق والطّبيعة والإلهيّات*. ووضع *كتاب المدخل إلى المقولات* و مشهور بكتاب *إيساغوجي* (أي المدخل إلى مقولات أرسطو). وكتب أيضا ضدّ النّصرانيّة، ودافع عن السّحر والعرافة والتّنجيم. وتوفّي سنة 305 م.

حول ترجمته راجع: *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* ليوسف كرم، ص298؛ *أخبار العلماء بأخبار الحكماء* للقفطي، ص169-ص170 ؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص313.

[1] هو أبو نصر محمّد بن محمّد بن طرخان بن أوزلغ الفارابي التّركي، الحكيم المشهور، صاحب التّصانيف في المنطق والموسيقى وغيرها من العلوم. وكان رجلا تركيّا ولده في بلده ونشأ؛ ثمّ خرج من بلده وتنقّلت به الأسفار إلى أن وصل إلى بغداد، وهو يعرف اللّسان التّركي وعدّة لغات غير العربي، فشرع في اللّسان العربي فتعلّمه وأتقنه غاية الإتقان، ثمّ اشتغل بعلوم الحكمة. ولمّا دخل بغداد كان بها أبو بشر متّى بن يونس الحكيم المشهور، وكان يقرأ النّاس عليه في المنطق، وهو يقرأ كتاب أرسطوطاليس في المنطق و يملي على تلامذته شرحه، فكتب عنه في شرحه سبعون سفرا. فأقام أبو نصر كذلك برهة، ثمّ ارتحل إلى مدينة حرّان وفيها يوحنّا بن حيلان الحكيم النّصرانيّ، فأخذ عنه طرفا من المنطق أيضا؛ ثمّ إنّه قفل راجعا إلى بغداد وقرأ بها علوم الفلسفة، وتناول جميع كتب أرسطوطاليس وتمهّر في استخراج معانيها والوقوف على أغراضه فيها. ويقال إنّه وجد كتاب النّفس لأرسطوطاليس وعليه مكتوب بخطّ أبي نصر الفارابي: "إنّي قرأت هذا الكتاب مائتي مرّة". ونقل عنه أنّه كان يقول: "قرأت *السّماع الطّبيعي* لأرسطوطاليس الحكيم أربعين مرّة، وأرى أنّي محتاج إلى معاودة قراءته". ويروى عنه أنّه سئل: "من أعلم النّاس بهذا الشّأن أنت أم أرسطوطاليس؟" فقال: لو أدركته لكنت أكبر تلاميذه". و لم يزل أبو نصر ببغداد منكبّا على الاشتغال بهذا العلم والتّحصيل له إلى أن برز فيه، وألّف بها معظم كتبه؛ ثمّ سافر منها إلى دمشق، و لم يقم بها؛ ثمّ توجّه إلى مصر، وقد ذكر أبو نصر في كتابه الموسوم بالسّياسة المدنيّة أنّه ابتدأ بتأليفه في بغداد وأكمله بمصر؛ ثمّ عاد إلى دمشق وأقام بها، وسلطانها يومئذ سيف الدّولة بن حمدان، فأحسن إليه. وأجرى عليه سيف الدّولة كلّ يوم من بيت المال أربعة دراهم، وهو الذي اقتصر عليها لقناعته. و لم يزل على ذلك إلى أن توفّي في سنة تسع وثلاثين وثلثمائة بدمشق، وصلّى عليه سيف الدّولة في أربعة من خواصّه، وقد ناهز ثمانين سنة، ودفن بظاهر دمشق خارج باب الصّغير.

وأمّا القسم الثّالث :

وهو أنّ العالم قديم في ذاته مُحدَث في صفاته، فهذا القول يحتمل وجهين:

– [الاحتمال] الأوّل: أنّ الأجسام قديمة، ولكنّها ما كانت مركّبة على الشّكل الذي عليه العالم، [أ=11و] ثمّ تركّبت، فحدث هذا العالم بسماواته وكواكبه؛ وهو مذهب جميع الفلاسفة الذين تقدّموا أرسطو، كباليس[2] الملطي[3]، وأنكساغورس[1]، وأنكسامايس[2]،

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج5/ص153 إلى ص157؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص263؛ *تاريخ الحكماء*، ص277؛ *طبقات صاعد*، ص53؛ *عبر الذّهبي*، ج2/ص251؛ *تاريخ* ابن العبري، ص170؛ *الوافي*، ج1/ص106؛ *عيون الأنباء*، ج2/ص136.

[1] هو الشّيخ الرّئيس، شيخ الفلاسفة والأطبّاء أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي ثمّ البخاري. ولد بخرميشن في بخارى سنة 370 هـ. وتوفّي بهمذان سنة 428 هـ. وكانت له رحلات كثيرة. ومصنّفاته عديدة مشتهرة سواء الطبّيّة منها أو الفلسفيّة: منها *القانون*، و*الشّفاء*، و*النّجاة*، و*عيون الحكمة*، و*منطق المشرقيّين*.

حول ترجمته راجع: *عيون الأنباء* لابن أبي أصيبعة، ج2/ص2 إلى ص20؛ *تاريخ الحكماء* للقفطي، ص268 إلى ص278؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص25–ص26؛ *لسان الميزان*، ج2/ص291 إلى ص293؛ *شذرات الذّهب*، ج3/ص233 إلى ص237؛ *تاريخ الفلسفة في الإسلام* لدي بور، ص53 إلى ص66؛ *تاريخ فلاسفة الإسلام* لمحمّد لطفي جمعة، ص53 إلى ص66؛ *تاريخ الفلسفة العربيّة* لجميل صليبا، ص201 إلى ص280؛ *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص474 إلى ص578؛ *تاريخ الفلسفة العربيّة* لحنّا الفاخوري وخليل الجرّ، ج2/ص157 إلى ص235؛ *تاريخ الفلسفة الإسلاميّة* لهنري كوربان، ص254 إلى ص265؛ *موسوعة الفلسفة* لعبد الرّحمان بدوي، ج1/ص40 إلى ص67؛ *معجم المؤلّفين*، ج4/ ص20 إلى ص23؛ مجلّة *التّراث العربي*، عدد5–6 (عدد خاص بمناسبة ألفيّة ابن سينا).

[2] كذا في الأصل، وصوابه: **طاليس**.

[3] أوّل فيلسوف بحث في أصل الكون وطبيعته هو طاليس الملطي المتوفّي حوالي سنة 547 ق. م. الذي قال إنّ الماء هو أصل كلّ شيء. وليس المهمّ في ذلك ردّه الأشياء إلى الماء، إنّما المهمّ أنّه:

ولنبدقلس[3]، وفيثاغورس[4]، وسقراط[1]؛ وهو مذهب جميع الثّنويّة[2] كالمانويّة، والدّيصانيّة[3]، والمرقيونيّة[4]، والماهنيّة[5]، والمزدكيّة[6]؛ ثمّ اختلف هؤلاء في موضعين:

1-كان أوّل من عبّر عن أفكاره بعبارات منطقيّة معقولة، فهو لم يفسّر الكون بالخرافات والأساطير، ولا بالقوى الخفيّة وقوى الآلهة، بل على أساس عقليّ علميّ معلّل يرتبط فيه المعلول بالعلّة ارتباطا وثيقا.

2-كان أوّل من أرجع الكون كلّه إلى عنصر واحد. فلقد رأى من تعدّد صور الأشياء وتباينها وحدة شاملة تكمن وراءها، إليها ترتدّ جميع الأشياء، وعنها صدرت. فتعدّد الأشياء الظّاهر للحسّ أمر سطحيّ لا قيمة له، إنّما المهمّ ما يكمن وراءه. إنّ طاليس لا يهمّه تنوّع الكائنات والأشياء، إنّما يعنيه الغوص على الحقيقة البسيطة الواحدة التي تضرب في الأعماق، دون نظر إلى ما يبدو للحسّ الظّاهر. وسواء فشلت محاولته هذه أم تفشل، فهي المحاولة الفلسفيّة الأولى التي تنظر إلى الكون نظرة كلّيّة شاملة وتضع له تفسيرا واحدا يستوعب جميع جزئيّاته.

حول ترجمته راجع: *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص86 – ص 87.

[1] (أو أنكساغوراس) وهو يرى أنّ أصل الكون هو عدد لا نهاية له من العناصر أو البذور يحرّكها عقل رشيد حكيم بصير. توفّي سنة 428 ق. م.

حول ترجمته راجع: *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص87.

[2] (أو أنكسمينس) وهو يرى أنّ أصل الكون هو الهواء. توفّي حوالي سنة 580 ق. م.

حول ترجمته راجع: *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص87.

[3] (أو أمبيذوقليس) وهو يعتبر أنّ أصل الكون هو العناصر الأربعة جميعا، أي الماء والهواء والتّراب والنّار. توفّي حوالي سنة 435 ق. م.

حول ترجمته راجع: *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص87.

[4] (أو بيثاغورس) قال أبو الخير بن الخمّار بحضرة أبي القاسم عيسى بن عليّ، وقد سئل عن أوّل من تكلّم في الفلسفة، فقال: "زعم فرفوريوس الصّوري في *كتاب التّاريخ*، وهو سريانيّ، أنّ أوّل الفلاسفة السّبعة: ثالس بن مالس الإمليسي. وقد نقل من هذا الكتاب مقالتين إلى العربي، فقال أبو القاسم: كذا هو وما أنكره. وقال آخرون إنّ أوّل من تكلّم في الفلسفة بيثاغورس. وهو بيثاغورس بن ميسارخس من أهل ساميا. وقال فلوطرخس إنّ بيثاغورس أوّل من سمّى الفلسفة بهذا الاسم، وله رسائل تعرف

بالذهبيّات. وإنّما سمّيت بهذا الاسم، لأنّ جالينوس كان يكتبها بالذّهب إعظاما لها وإجلالا. والذي رأينا لبيثاغورس من الكتب: *رسالته في السّياسة العقليّة*، *رسالته إلى متمرّد سقّلية*، *رسالته إلى سيفانس في استخراج المعاني*. وقد تصاب هذه الرّسائل بتفسير امليخس.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص245.

[1] هو سقراط بن سقراطيس، من أهل مدينة أثينا. وقد تكلّم سقراط على الفلسفة بكلام لم يدروا منه كثير شيء. والذي خرج من كتبه: *مقالة في السّياسة*، وقيل إنّ رسالته في السّيرة الجميلة له صحيح. وسقراطيس معناه ماسك الصحّة. وكان زاهدا خطيبا حكيما، وقتله اليونانيّون لأنّه خالفهم. وكان الملك الذي تولّى قتله: أرطاخشت. ومن أصحاب سقراط: أفلاطون. وقال إسحاق بن حنين: عاش سقراط قريبا ممّا عاش أفلاطون، وقد عاش أفلاطون ثمانين سنة.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص245.

[2] الفرق بين الثّنويّة والمجوس أنّهم -أي الثّنويّة- يقولون بقدم الأصلين، وأنّ النّور والظّلمة عندهم أزليّان.

[3] هم أتباع رجل اسمه ديصان، سمّي باسم نهر ولد عليه قبل ماني. وهم يقولون كالمانويّة بالنّور والظّلمة. والفرق بينهم وبين المانويّة أنّ المانويّة يقولون: إنّ النّور والظّلمة حيّان، والدّيصانيّة يقولون: إنّ النّور حيّ والظّلمة ميّتة. وحول اختلاط النّور بالظّلمة اختلفت الدّيصانيّة فرقتين: فرقة زعمت أنّ النّور خالط الظّلمة باختيار منه ليصلحها، فلمّا حصل فيها ورام الخروج عنها، امتنع ذلك عليه. وفرقة زعمت أنّ النّور أراد أن يرفع الظّلمة عنه، لمّا أحسّ بخشونتها ونتنها، شابكها بغير اختيار... إلخ. وقد نسب ابن النّديم لديصان من الكتب: *النّور والظّلمة*، وروحانيّة *الحقّ*، *والمتحرّك والجماد*...

انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص250، و(طبعة بدران) ج1/ص230؛ *المنية والأمل*، ص63؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص194؛ *الفهرست*، ص402.

[4] هم أصحاب مرقيون من كبار الغنوصيّين العرفانيّين المسيحيّين. وقد أثبتوا أصلين قديمين متضادّين: النّور والظّلمة، وأثبتوا أصلا ثالثا هو المعدّل الجامع، وهو سبب المزاج؛ وهو دون النّور في المرتبة وفوق الظّلمة. وقد رأى مرقيون وباسيليدس وفالنتيوس أنّ الإله في العهد القديم إله قاس جبّار منتقم، وإله العهد الجديد إله طيّب محبّ خيّر. الأوّل رئيس الملائكة الأشرار والثّاني رئيس الملائكة الأخيار. والأوّل صانع العالم المحسوس، والثّاني صانع العالم المعقول. ويذكر ابن النّديم أنّ المرقيونيّة، وهم قبل الدّيصانيّة، هم طائفة من النّصارى أقرب من المنانيّة والدّيصانيّة... وللمرقيونيّة كتاب يختصّون به،

يكتبون به دياناتهم، ولمرقيون كتاب إنجيل خاصّ به. ولأصحابه عدّة كتب غير موجودة إلاّ حيث يعلم الله، وهم يتستّرون بالنّصرانيّة؛ وهم بخراسان كثير، وأمرهم ظاهر كظهور المنانيّة.

انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص252، و(طبعة بدران) ج1/ص332؛ *الملل والأمل*، ص63؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص188؛ *الفهرست*، ص402؛ *تاريخ الفلسفة اليونانيّة*، ص256–ص257.

[1] طائفة من المرقيونيّة يخالفونهم في شيء ويوافقونهم في شيء. فممّا يوافقون المرقيونيّة في جميع الأحوال إلاّ في النّكاح والذّبائح، ويزعمون أنّ المعدّل بين النّور والظّلمة هو المسيح. ولا يعرف من أمرهم غير هذا.

انظر: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت، ص339).

[2] في الأصل: مزدقيّة. وهم أتباع مزدك بن نا ان. كان موبد موبذان في زمن قباذ بن فيروز والد أنوشروان العادل، ثمّ ادّعى النّبوّة وأظهر دين الإباحة. وانتهى أمره إلى أن ألزم قباذ إلى أن يبعث إمرأته ليتمتّع بها غيره. فتأذّى أنوشروان من ذلك الكلام غاية التّأذّي، وقال لوالده: "أترك بيني وبينه لأناظره، فإن قطعني طاوعته، وإلاّ قتلته. فلمّا ناظر مع أنوشروان انقطع مزدك، وظهر عليه أنوشروان فقتله وأتباعه. وفي *التّنبيه* للملطي: وهم صنف من الزّنادقة. وذلك أنّهم زعموا أنّ الدّنيا خلقها الله خلقا واحدا، وخلق لها خلقا واحدا، وهو آدم، جعلها له يأكل من طعامها، ويشرب من شرابها، ويتلذّذ بلذائذها، وينكح نساءها. فلمّا مات آدم جعلها ميراثا بين ولده بالسّويّة ليس لأحد فضل في مال ولا أهل. فمن قدر على ما في أيدي النّاس، وتناول نساءهم بسرقة أو خيانة أو مكر أو خلابة أو بمعنى من المعاني، فهو له مباح سائغ؛ وفضول ما في أيدي ذوي الفضل محرّم عليهم حتّى يصير بالسّويّة بين العباد سواء. وحكى الشّهرستاني أنّ مزدك يقول كالمانويّة في الكونين والأصلين، إلاّ أنّ مزدك كان يقول: إنّ النّور يفعل بالقصد والاختيار، والظّلمة تفعل عن الخبط والاتّفاق؛ والنّور عالم حسّاس، والظّلام جاهل أعمى؛ وأنّ المزاج كان على الاتّفاق والخبط، لا بالقصد والاختيار؛ وكذلك الخلاص إنّما يقع بالاتّفاق دون الاختيار. ومذهبه في الأصول والأركان أنّها ثلاثة: الماء، والأرض، والنّار؛ ولمّا اختلطت حدث عنها مدبّر الخير ومدبّر الشرّ؛ فما كان من صفوها، فهو مدبّر الخير، وما كان من كدرها، فهو مدبّر الشرّ... وقد افترقت المزدكيّة إلى: كوذيّة وأبي مسلميّة وماهانيّة والأسبيدخامكيّة".

* أحدهما: الجسم الذي تركّب منه العالم أيّ جسم هو؟ فزعم باليس الملطي أنّه الماء، لأنّه قابلٌ لكلّ صورة. وزعم أنّه إذا انجمد صار أرضًا، وإذا لطف صار هواءً؛ ومن صفوة الهواء تكوّنت النّار، ومن الدّخان تكوّنت السّماوات. ويُقال إنّه أخذ ذلك من التّوراة، لأنّه جاء في السّفر الأوّل منه أنّ الله -تعالى- خلق جوهرًا، ثمّ نظر إليه نظر الهيبة، فذابت أجزاؤه وصارت ماءً؛ ثمّ ثار من الماء بخار كالدّخان، فخَلق منه السّماوات؛ وظهر على وجه الماء زبد مثل زبد البحر، فخَلق منه الأرض، ثمّ أرساها بالجبال. وزعم أنكسامايس أنّه الهواء، وكوّن النّار من لطافته، والماء والأرض من كثافته. وزعم أبوكلنطيس أنّه النّار، وكوّن الأشياء عنها بالتّكاثف. وزعم آخرون أنّه الأرض، وكوّن الأشياء عنها بالتّلطّف. وزعم أسفيدوس أنّه النّار، وكوّن الهواء ثمّ النّار عنه بالتّلطّف، والماء والأرض بالتّكاثف. وحكى أرسطو عن أنكساغورس أنّ أصل الأشياء هو الخليط الذي لا نهاية له، وهو أجسام غير متناهية، وفيه من كلّ نوع أجزاء صغيرة على طبيعة متلاقية كلّها أجزاء على طبيعة اللّحم وأجزاء على الخبز. فإذا اجتمع من تلك الأجزاء شيء كثير، وصار بحيث يحسّ به ويرى، ظنّ أنّه حدث وبنى عليه إنكار المزاج والاستحالة، وقال بالكمون والظّهور. وحكى أفلوطرخس[1] عن أنكساغورس أنّه زعم أنّ ذلك الخليط كان ساكنًا في الأزل، ثمّ أنّ الله -تعالى- حرّكه، فتكوّن منه هذا العالم. وزعم دمقراطيس أنّها أجزاء صغيرة كرويّة الشّكل، قابلة للقسمة <...>[2]، متحرّكة لذواتها حركات دائمة؛ ثمّ اتّفق في تلك الأجزاء

انظر: الشّهرستاني. (طبعة كيلاني) ج1/ص249، و(طبعة بدران) ج1/ص229؛ *التنبيه*، ص91؛ *المنية والأمل*، ص63؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص197؛ *الفهرست*، ص406؛ *مروج الذّهب*، ج1/ص263.

[1] له من الكتب: *كتاب الآراء الطّبيعيّة*، ويحتوي على آراء الفلاسفة في الأمور الطّبيعيّات، وهو خمس مقالات، ونقله قسطا بن لوقا البعلبكّي؛ *كتاب إلى موريليا فيما دلّه عليه من مداراة العدوّ و الانتفاع به*؛ *كتاب الغضب*؛ *كتاب الرّياضة* (مقالة-سرياني)؛ *كتاب النّفس* (مقالة).

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّدم، ص254.

[2] وردت في الأصل كلمة غير مقروءة.

أن تصادمت على وجه خاصّ، فحصل من تصادمها على ذلك الوجه هذا الشّكل للعالم، فحدثت[1] هذه السّماوات والأرض. ومن النّاس مَن قال بذلك، وجعل تلك الأجزاء غير كرويّة، ولكن مثلّثة أو مربّعة لئلاّ يلزمهم الخلاء.

وأمّا المنويّة، فهم زعموا أنّ العالم إنّما حدث من تركّب النّور بالظّلمة [أ-11ظ]، وزعموا أنّ تلك الأنوار والظّلم أجسام أزليّة. وسيأتي شرح قولهم في موضعه.

* الثّاني: البحث عن أنّه لِمَ حدث هذا العالم عن تلك الأجسام الأزليّة حين حدث، لا قبل ولا بعد.

- أمّا دمقراطيس[2]: فإنّه جعله اتّفاقيًّا، لأنّه جعل تلك الأجسام متحرّكة لذواتها، وإنّما اتّفق تصادمها على هذا الوجه المخصوص في ذلك الوقت لا قبل ولا بعد؛ ثمّ أنّه لمّا تركّبت السّماوات والأرض، وكانت تلك الأجزاء متحرّكة، اعتمد البعض على البعض، فحصلت الحركة المستديرة، كما يحصل للسّبيكة المذابة.

- وأمّا سائر الفلاسفة: فلعلّهم أثبتوا فاعلاً مختارًا، فلا جرم صحّ منهم أن يقولوا: الله -تبارك وتعالى- ركّبها بعد أن لم تكن كذلك. وهذه المقالة غير مرويّة بل احتماليّة؛ ولقد رأيتُ في زماني مَن مَال إليها[3].

- وأمّا الحرمانيّون: فقد جعلوا السّبب فيه: التفات النّفس إلى الهيولى، على ما سيأتي في موضع تقريره؛ وسيأتي أيضًا [في] شرح قول الثّنويّة -إن شاء الله-.

- **الاحتمال الثّاني:** من الاحتمالين اللّذين يمكن أن يقول به مَن ذهب إلى أنّ العالم قديم الذّات مُحدَث الصّفات هو أنّ الجسم مركّب من الصّورة والهيولى، والصّورة هي الحجميّة والتّحيّز، والهيولى هي محلّ هذه الحجميّة. وأثبتوا حدوث هذه الحجميّة وقدم تلك الهيولى.

---

[1] في الأصل: **فحدث**.

[2] هو من رجال القرن الخامس ق. م.، وهو يذهب إلى أنّ أصل الكون هم الذرّات.
حول ترجمته راجع: *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص87.

[3] في الأصل: **إليه**.

وهو قول الجرمانيّين[1]، واختيار محمّد بن زكّرياء[2]. وزعم أنّه مذهب جملة الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو، وحكى عن فيثاغورس مقالة لا يمكن تعلّقها إلاّ بإلحاقها بهذا الوجه. فإنّه زعم أنّ المبادئ هي العدد المتولّد عن الوحدات؛ وزعم أنّ ما فوق العشرة إنّما يتولّد إمّا من العشرة أو عن أجزائها؛ والعشرة إنّما تتولّد من الواحد والاثنين والثّلاثة والأربعة، فالأربعة أصل الأعداد <...>[3] ثمّ أنّ الواحدة، إن كانت مجرّدة عن الوضع، فهي الوحدة؛ وإن صارت ذات وضع، فهي النّقطة. والاثنان، إذا صارت ذات وضع، فهو الخطّ. والثّلاثة، إذا صارت ذات وضع، فهي السّطح. والأربعة، إذا صارت (ذات)[4] وضع، فهي الجسم.

---

[1] في الأصل: الخرباتيّين.

[2] هو أبو بكر محمّد بن زكّرياء الرّازي، الطّبيب. ذكر ابن حلجل في *تاريخ الأطبّاء* أنّه دبّر مارستان الريّ ثمّ مارستان بغداد في أيّام المكتفي. وأقبل على دراسة كتب الطبّ والفلسفة. وألّف في الطبّ كتبا كثيرة. فمن ذلك *كتاب الحاوي* (30 مجلّدا)، ومنها *كتاب الجامع*، و*كتاب الأعصاب*، وله أيضا *كتاب المنصوري*، وكان قد صنّفه لأبي صالح منصور بن نوح بن نصر بن إسماعيل بن أحمد بن أسد بن سامان، أحد الملوك السّمانيّة... وكان اشتغاله بعلم الطبّ على كبر. يقال إنّه، لمّا شرع فيه، كان قد جاوز أربعين سنة من العمر. وطال عمره فعمي في آخر مدّته. وتوفّي سنة إحدى عشرة ة ثلاثمائة. وكان اشتغاله بالطبّ على الحكيم أبي الحسن عليّ بن ربن الطّبري صاحب التّصانيف المشهورة، منها *فردوس الحكمة*.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج5/ص157 إلى ص161 ؛ *طبقات* ابن حلجل، ص77؛ *طبقات* صاعد، ص33؛ *الفهرست*، ص299؛ ابن أبي أصيبعة، ج2/ص343 (ط. بيروت)؛ *نكت الهيمان*، ص249؛ *تاريخ الحكماء*، ص271؛ *الوافي*، ج3/ص76؛ *تاريخ* ابن العبري، ص158؛ عبر الذّهبي، ج2/ص150؛ *الشذرات*، ج2/ص263.

[3] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **العدد** شطبها النّاسخ.

[4] وردت في الأصل كلمة غير مقروءة.

والحاصل: أنّه جعل الكمّ المنفصل [جزئيّ][1] للكمّ المتّصل؛ ولا استبعاد فيه، لأنّه يقول إنّ قوام المركّبات بالبسائط، والبسائط أمور هي واحد في نفسه واحد؛ ثمّ تلك الأمور [أ-12و] إمّا أن يكون لها ماهيّات وراء[2] كونها وحدات[3] أو لا يكون. فإن كان الأوّل، كانت مركّبات، لأنّ هنالك تلك الماهيّة والوحدة التي لها. وإن كان الثّاني، كانت مجرّد وحدات؛ وقد عرفتَ أنّها لا بدّ وأن تكون مستقلّة بأنفسها.

وإذا كان ذلك كذلك، فالوحدات أمور قائمة بأنفسها. فإن عرض الوضع لها[4] صارت نقطة وخطًّا وجسمًا وسطحًا، على التّفصيل المذكور؛ وإلاّ ثَبَتَت وحدات مجرّدة. ولا استبعاد في أن يكون الشّيء مجرّدًا في ذاته، لم يعرض له الوضع فيصير ذا وضع؛ كما أنّ الهيولى مجرّدة[5] عن الحيّز[6]، فالوضع [مجرّد] في حدّ ذاتها؛ ثمّ أنّها تصير ذات وضع بسبب الصّورة الحالّة فيها.

فهذا ما يمكننا أن نقوله في مقالة بيان قول فيثاغوراس. والله العالم بغرضه.

واختلف الفلاسفة في مذهب أفلاطون في هذه المسألة. فنقل أرسطو والإسكندر عنه القول بالحدوث؛ وإليه ذهب يحيى النّحوي من المتأخّرين. وزعم برقلس وفرفوريوس[7] أنّه كان من القائلين بالقدم. واحتجّ فرفوريوس على قوله بأنّ أفلاطون ذكر في كتاب *طيماوس* أنّ العالم لا يفسد، وقال في كتابه المعروف بـ*ـفادن*[8] إنّ كلّ مُحدَث يلحقه الفساد؛ وهذا يلزمه أنّ كلّ ما ليس بفاسد لا يكون مُحدثًا. ولمّا حكم بأنّ العالم غير

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] في الأصل: واحدات.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] في الأصل: مجرّد.

[6] في الأصل: الحير.

[7] في الأصل: فوريوس.

[8] في الأصل: لعادن.

فاسد، وجب أن لا يكون مُحدَثًا. ثمّ أنّهما حملا حكاية[1] أرسطو عنه على الحدوث الذّاتي، وهو احتياجه إلى المؤثّر. وهذا القول هو الذي ارتضاه الفارابي في كتاب *اتّفاق الحكيمين*[2].

قال النّوبختي[3]: ذكر النّحويّ في تقريضه المقالة الثّالثة من مقالات برقلس عن أفلاطون أنّه زعم أنّ العالم كان لم يزل يتحرّك حركة مضطربة مشوّشة؛ ثمّ أنّ الباري -تعالى- نظّمه هذا النّظام المعتدل، ورتّبه هذا التّرتيب الجيّد، حتّى حصل هذا العالم. وأمّا أنبدقلس، فالمُحْكى عنه أنّ هذا العالم حدث وفسد مرارًا لا أوّل لها باستيلاء[4] المحبّة تارة والعداوة[5] أخرى.

فهذا ما تلخّص عندي من الأقوال في هذا الباب. ويُحكى عن الفلاسفة أقاويل أُخر مظلمة غير معلومة[6]، فكرهتُ نقلها.

وأمّا القسم الرّابع:

وهو أن يكون قدم الصّفة محدَث الذّات، فهو أوْلى بالفساد.

وأمّا القسم الخامس:

وهو التوقّف، وهو قول [أ=12ظ] جالينوس.

---

[1] في الأصل: حكا به.

[2] الإشارة هاهنا إلى كتاب أبي نصر الفارابيّ: *كتاب الجمع بين رأيي الحكيمين أفلاطون الإلهيّ وأرسطوطاليس*.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

(الموضع الثّالث
في ذاته -سبحانه وتعالى-

والبحث فيه من وجوه)[1]

الأوّل: في إثبات الصّانع -تعالى-

حكى النّوبختيّ[2] عن أفلوطرخس[3]، وفرفوريوس من المتقدّمين؛ ويحيى النّحوي، وثابت بن قرّة[4]، وقسطا بن لوقا[1] أنّ كلّ واحد من هؤلاء حكى عن أقوام من قدماء الفلاسفة

---

[1] وردت عبارة: الموضع الثّالث في ذاته -سبحانه وتعالى- والبحث فيه من وجوه مضافة في الهامش.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: أفلوطوخس.

[4] هو أبو الحسن ثابت بن قرّة بن هارون -ويقال زهرون- بن ثابت بن كرايا ابن ابراهيم بن كرايا بن مارينوس بن ملاجريوس، الحاسب الحكيم الحرّاني. كان في مبدإ أمره صيرفيّا بحرّان، ثمّ انتقل إلى بغداد واشتغل بعلوم الأوائل، فمهر فيها، وبرع في الطبّ. وكان الغالب عليه الفلسفة. وله تآليف كثيرة في فنون من العلم مقدار عشرين تأليفا. وأخذ كتاب إقليدس الذي عرّبه حنين بن إسحاق العباديّ، فهذّبه ونقّحه وأوضح منه ما كان مستعجما. وجرى بينه وبين أهل مذهبه أشياء أنكروها عليه في المذهب، فرافعوه إلى رئيسهم، فأنكر عليه مقالته ومنعه من دخول الهيكل، فتاب ورجع عن ذلك؛ ثمّ عاد بعد مدّة إلى تلك المقالة، فمنعوه من الدّخول إلى المجمع، فخرج من حرّان ونزل كفر توثا، وأقام بها مدّة إلى أن قدم محمّد ابن موسى من بلاد الرّوم راجعا إلى بغداد، فاجتمع به، فرآه فاضلا فصيحا، فاستصحبه إلى بغداد وأنزله في داره، ووصله بالخليفة، فأدخله في جملة المنجّمين، فسكن بغداد. وكانت ولادته سنة إحدى وعشرين ومائتين، وتوفّي يوم الخميس السّادس والعشرين من صفر سنة ثمان وثمانين ومائتين. وكان صابئيّ النّحلة.

أنّهم قالوا: "لا إله للعالم[2]". وحكى أيضًا عن النّظّام[3] وأبي الهذيل[4] ومحمّد بن شبيب[1] وأبي عيسى الورّاق[2] أنّهم حكوا عن جماعة الدّهريّة ذلك. قال النّوبختيّ[3]: "وقد كان في عصرنا مَن يقول بذلك، وهو ابن الرّاوندي[4]، وعنده يُسيّره[5]".

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج1/ص313 إلى ص314؛ *أخبار الحكماء*، ص115؛ *طبقات* ابن جلجل، ص75؛ *طبقات صاعد*، ص37؛ *الفهرست*، ص272؛ ابن أبي أصيبعة، ج1/ص204 إلى ص207 (ط. بيروت)؛ *مختصر الدّول*، ص265.

[1] هو قسطا بن لوقا البعلبكّي. كان متقدّما في صناعة الطبّ. وقد ترجم قسطا قطعة من الكتب القديمة، وكان بارعا في علوم كثيرة، منها الطبّ والفلسفة والهندسة والأعداد والموسيقى. لا مطعن عليه، فصيحا باللّغة اليونانيّة جيّد العبارة بالعربيّة. وله من الكتب، سوى ما نقل وفسّر وشرح، ما يفوق الثّلاثين كتابا، نذكر منها: *كتاب علّة موت الفجأة*، *كتاب في ما يشترك فيه الأخلاط الأربعة*، *كتاب الفرسطون*، *السّياسة* في ثلاث مقالات، *كتاب علل الشّعر*، *كتاب الفصل بين النّفس و الرّوح*، *كتاب المدخل إلى المنطق*، *كتاب العمل بالكره النّجوميّة*، *كتاب شرح مذاهب اليونانيّين*، كتاب شكوك *كتاب إقليدس*... وتوفّي بأرمينيّة عند بعض ملوكها، ومن ثمّ أجاب أبا عيسى ابن المنجّم عن رسالته في نبوّة محمّد –عليه السّلام–، وثمّ عمل *الفردوس في التّاريخ*.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص295.

[2] في الأصل: العالم.

[3] هو إبراهيم بن سيّار النّظّام. اختلف في سنة ميلاده وسنة وفاته. وكان قد عاشر في زمان شبابه قوما من الثّنويّة وقوما من السّمنيّة والملاحدة من الفلاسفة. ردّ عليه أكثر شيوخ المعتزلة، كأبي الهذيل والجبّائي والإسكافي... تربّى بالبصرة ورحل إلى بغداد. درس على أبي الهذيل. من آثاره: *النّكت*، والتّوحيد، *والعالم*. وردّ على الثّنويّة. توفّي سنة 231 هـ.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص264–ص265.

[4] هو أبو الهذيل محمّد بن الهذيل بن عبد الله العلاّف. ولد في البصرة سنة 131 هـ، وقيل: 134 هـ. أو 135 هـ. رحل إلى بغداد وقد أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطّويل تلميذ واصل بن عطاء. كان، كما يقول عنه الملطي، لم يدرك في أهل الجدل مثله. واعتبره الشّهرستاني شيخ الاعتزال ومقدّم الطّريقة والمناظر عليها. كان له إطّلاع كبير على الفلسفة وله ردود كثيرة على

المخالفين من المجوس وأهل الكتاب، بل وله ردّ على أستاذه النّظّام. له كتاب يعرف *بميلاس والحجج*. توفّي بسامراء سنة 235 هـــ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد*، ج3/ص366؛ *وفيات الأعيان*، ج1/ص607-ص608؛ *لسان الميزان*، ج5/ص413-ص414؛ *الأعلام*، ج7/ص355؛ *معجم المؤلفين*، ج12/ص91-ص92؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص443 إلى ص483؛ *مذاهب الإسلاميين*، ج1/ص121 إلى ص197؛ *تاريخ التراث العربي*، ج2/ص399-ص400؛ *في علم الكلام*، ج1/ص187 إلى ص216 ؛ *الفهرست*، ص203-ص204.

[1] كنيته: أبو بكر. وينتمي محمّد بن شبيب إلى الطّبقة السّابعة من طبقات المعتزلة، على حدّ تصنيف القاضي عبد الجبّار لطبقات المعتزلة. كان له مجلس يجتمع إليه أهل الكلام. وله كتاب في التّوحيد. وكان يقول بالوعيد. فلمّا قال بالإرجاء، أخذته ألسنة المعتزلة بالنّقض عليه، فقال: إنّما وضعت هذا الكتاب في الإرجاء لأجلكم، فأمّا غيركم، فإنّي لا أقول فيه ذلك.

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة*، ص74 وص279، ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص164.

[2] هو أبو عيسى محمّد بن هارون الورّاق ؛ له تصانيف على مذهب المعتزلة. كان من المعتزلة ثمّ خلط، وعنه أخذ ابن الرّاوندي. مات سنة 247 هـــ .

حول ترجمته راجع: *مروج الذّهب*، ج4/ص105؛ *لسان*، ج5/ص412؛ *الانتصار*، ص73 وص108 وص110-ص111؛ ابن النّديم، ص ؛ *منهج المقال*، ص328؛ *منتهى المقال*، ص296 وص349؛ *رجال النّجاشي*، ص263؛ *مجالس المؤمنين*، ص177؛ *فرق الشّيعة*، ص يط ك؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميين*، ص33 وص34 وص64.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: بن الرّبوندي.

وهو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق بن الرّاوندي، المتوفّي سنة 298 هـــ. وضبط الذّهبي اسمه بالشّكل الرّيوندي في *سير أعلام النّبلاء*، ج9-مجلّد رقم12195ح.

حول ترجمته راجع: ابن النّديم، (الملحق 4)؛ *لسان الميزان*، ج1/ص323؛ *المنتظم*، ج9/ص99 إلى ص105؛ *البداية والنّهاية*، ج1/ص346، ج2/ص113؛ *روضات الجنّات*، ص54؛ *وفيات الأعيان*، ج1/ص227؛ *تاريخ أبي الفدا*، ج2/ص64؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص105، ص340. ولبول

أقول: فرأيت جمعًا من المتكلّمين زعموا أنّه لم يصحّ النّقل عن أحد من العقلاء أنّه نفى الصّانع بالكلّيّة، وزعم أنّ جميع العقلاء، على اختلاف أمزجتهم وألسنتهم، مطبقون على ذلك، كما أخبر الله -تعالى-، فقال -عزّ وجلّ-: ﴿ولئن سألتهم مَن خلق السّماوات والأرض﴾[2] الآية.

وطريق ضبط الأقوال فيه: أن نقول: إمّا القائلون بأنّ العالم قديم الذّات والصّفات، فقد زعم أرسطو وأتباعه أنّ العالم ممكن لذاته واجب بغيره، وأنّ الممكنات تنتهي[3] في سلسلة الحاجة إلى موجود واجب لذاته غير جسم ولا جسمانيّ. ولا يبعد أن يكون فيهم مَن اعتقد كون الأجسام واجبة لذواتها، واعتقد أنّ أجسام الأفلاك مخالفة بالماهيّة لأجسام العناصر؛ وأنّ أجسام الأفلاك اقتضت تلك المقادير لذواتها في جسميّتها وطبائعها، لكنّها غير واجبة في تأليفها وانحلالها، فيكون ذلك تبعًا للحركات الفلكيّة.

وأظنّ أنّ ذلك مذهب الصّابئة الخلّص الذين كانوا في قديم الدّهر، وكانوا يعبدون النّجوم والأفلاك، وما كانوا يثبتون شيئًا سواها.

وأمّا القائلون بحدوث العالم، فقد عرفت أنّهم فريقان: منهم مَن أثبت قدم المادّة وحدوث الصّورة، ومنهم مَن أثبت حدوثهما.

أمّا القائلون بقدم المادّة، فقد كان فيهم مَن نفى الصّانع -تعالى- بالكلّيّة؛ وهم القائلون بأنّ تلك الأجرام كانت تتحرّك لذواتها، ثمّ اتّفق تصادمها على شكل مخصوص، فحصل منه هذا العالم.

كراوس مقالة طويلة عن ابن الرّاوندي نشرت باللّغة الألمانيّة في *مجلّة الدّراسات الشّرقيّة* وترجمها عبد الرّحمان بدوي في كتابه *تاريخ الإلحاد في الإسلام* (ص75 إلى ص188).

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] سورة العنكبوت (29) الآية 61.

[3] في الأصل: ينتهي.

وأمّا القائلون بحدوث المادّة والصّورة، فلم أعرف أحدًا قال إنّها حدثت لا لمؤثّر أصلاً.

واعلم أنّا بيّنا في كتاب *النّهاية* أنّ االطّرق الدّالّة على وجود موجود واجب الوجود لذاته أربعة:

- إمكان ذات العالم
- وإمكان صفاته
- وحدوث ذات العالم
- وحدوث صفاته

وأنّ هذه الطّرق الأربعة هادية للعقول إلى إثبات الصّانع. ومن النّاس مَن زعم [أ-13 و] أنّ العلم بذلك ضروريّ عندما يصيب الإنسان ألم، فإنّ كلّ عاقل يجد نفسه متضرّعة منقادة متذلّلة لشيء آخر. وذلك يفيد أنّ العلم الضّروريّ حاصل للعقلاء بوجود الصّانع -تعالى-. وهذه طريقة قويّة عند الاختبار[1].

ب- هل (هو)[2] جسم متحيّزًا أم لا؟

فذهب المجسّمة إلى القول به. ورُوي عن هشام بن الحكم[3] أنّه قال إنّ معبوده سبعة أشبار بشبر[1] نفسه؛ وعن هشام الجواليقي[2] ما يقرب منه؛ وكانا من الرّافضة. وعن

---

[1] في الأصل: الاختيار.

[2] وردت كلمة: هو مضافة في الهامش.

[3] هو هشام بن الحكم البغدادي الكندي، مولى بني شيبان، أبو محمّد أو أبو الحكم. من مشايخ الرّافضة نشأ بالكوفة وانتقل إلى بغداد، وكان يتردّد على المدينة المنوّرة وعاش بها مدّة بجوار الإمام جعفر الصادق. وهو من أكبر متكلّمي عصره. وله من الكتب: *الإمامة*، *الدّلالات على حدث الأشياء*، *الرّدّ على الزّنادقة*، *الرّدّ على هشام الجواليقي*، *الشّيخ الغلام*، *القدر*، *الرّدّ على شيطان الطّاق*، وغيرها. وكان منقطعا إلى يحيى بن خالد البرمكي، وكان القيّم بمجالس كلامه ونظره. نشأ في الكوفة جهميّا له

داود الحواري[3] أنّه قال: "أعفوني عن الفرج واللّحية، واسألوني عمّا وراء ذلك". وقال إنّ معبوده جسم، وله لحم ودم، وله جوارح وأعضاء من يَد ورجل ولسان ورأس وعينين؛ و[أنّ] ذلك جسم لا كالأجسام، ولحم لا كاللّحوم؛ ورَووا فيه أخبارًا كثيرة.

مناظرات وردود على معتزلة عصره كأبي هذيل العلاّف. يتّهمه الخيّاط بأنّه أخذ التّجسيم من الدّيصانيّة. وقد أجمع المؤرّخون للفكر الإسلاميّ القدامي –شيعة وسنّة ومعتزلة– أنّه أوّل من قال: "الله جسم"، بمعنى: جسم ذو أبعاد. ونقل الأشعري أنّه كان يريد بقوله "جسم": أنّه موجود، وأنّه شيء قائم بنفسه. وعن صفات الله يرى بأنّ الصّفة ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه والصّفة لا توصف. توفّي بعد نكبة البرامكة بجديدة مستترا، وكانت نكبة البرامكة سنة 187 هـــ. (*فهرست ابن النّديم*، ص175).

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد) ج1/ص102، و(ريتر) ص31؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص65، و(آفاق) ص48؛ الشهرستاني، (كيلاني)، ج1/ص184، و(بدران) ج1/ص164؛ *المنية*، ص30؛ *التبصير*، ص39؛ المقريزي، ج2/ص353؛ *المواقف*، ص420؛ *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة، ج1/ص203؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص169 إلى ص197؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص140 إلى ص144؛ النّوبختي، ص79؛ *الانتصار* للخيّاط، ج8/ص164؛ *الفصل* لابن حزم، ج2/ص269 وص293 وص309، ج3/ص176 وص178 وص220 وص253، ج4/ص157 وص169 وص172؛ ج5/ص40 وص45 وص175 وص193 إلى ص195: *الفهرست*، ص223؛ *فهرست الطّوسي*، ص174؛ النّجاشي، ص304؛ الكشي، ص165؛ *لسان الميزان*، ج6/ص194.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] هشام بن سالم الجواليقي هو أبو ملك الحضرمي ابن مملك الأصفهاني، أبو عبد الله بن مملك الأصفهاني. من متكلّمي الشّيعة، وله مع أبي علي الجبّائي مجلس في الإمامة وتثبيتها بحضرة أبي محمّد القاسم بن محمّد الكرخي. وله من الكتب: *كتاب الإمامة*، *كتاب نقض الإمامة على أبي عليّ* ولم يتمّه.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، ص177؛ *فهرس فرق الشّيعة*؛ *الوافي* للصّفدي؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص23 ومن ص43 إلى ص45 وص209 وص515.

[3] في الأصل: داود الجواربي.

وأكثر اليهود كانوا مشبّهة وبالغوا فيه، قالوا: "اشتكت عيناه فعادته الملائكة، وبكى على طوفان نوح حتّى رمدت عيناه، وأنّ العرش ليئط من تحته أطيط الرّحل[1] بالرّاكب، وأنّه ليفضل من كلّ جانب أربع أصابع".

وقد يلحق بهؤلاء مَن ليس منهم بل يتميّزون[2] عنهم، وهم السّلف الذين احترزوا عن تأويل المتشابهات مع قطعهم بنفي الشّبيه، كمالك بن أنس وأحمد بن حنبل[3] وغيرهما من

قال الذّهبي في *ميزان الاعتدال*: "رأس في الرّافضة والتّجسيم، من مرامي جهنّم"، وذمّه ذمّا عظيما، وقال: "هذا الضّرب لا أعلم له رواية مثل بشر المريسي والنّظّام وأبي الهذيل العلاّف وثمامة بن أشرس وهشام بن الحكم الرّافضي المشبّه". وذكر جماعة آخرهم أقرب إلى نحلته، وقال: "فكونهم لم يرووا الحديث لم أحتفل بذكرهم". ويوشك أن يكون ذنب الرّجل عنده التّشيّع كذنب هشام بن الحكم، كما كان ذنب من ذكرهم الاعتزال، وأن تكون نسبة التّجسيم إليه نسبة باطلة كنسبتها إلى هشام بن الحكم، وهو منها بريء، فيكون هو أولى بما وصف به الرّجل.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج6/ص367.

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: ميرون.

[3] هو علم أهل السنّة في زمانه والمحدّث الكبير، وناصر السّلف في عصره، وأحد أركان المذاهب الأربعة: أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيّان بن عبد الله بن أنس بن عوض بن قاسط بن مازن بن شيبان الشّيباني المروزي البغدادي. ولد ببغداد سنة 164 هـ. في ربيع الأوّل ونشأ بها. وانصرف لتلقّي الحديث عن الشّيوخ في بغداد، ثمّ رحل في طلبه إلى البصرة والكوفة والحجاز واليمن. والتقى بأكابر المجتهدين في عصره كالإمام الشّافعي -رحمه الله- وأبا يوسف القاضي -رحمه الله-. وكانت له محنة مشهورة في مسألة خلق القرآن مع المأمون ومَن تلاه من الخلفاء. وقد أخذ عنه الكثيرون.

وله *المسند* المشهور الذي يحتوي على نيف وأربعين ألف حديث، *الزّهد*، *النّاسخ والمنسوخ*، *الجرح والتعديل*، *الإيمان*...

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص285؛ *تاريخ بغداد*، ج4/ص412؛ *وفيات الأعيان*، ج1/ص20-ص21؛ *طبقات الحنابلة*، ج3/ص11؛ *حلية الأولياء*، ج9/ص161 إلى ص233؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج2/ص17-ص18؛ *تهذيب التهذيب*، ج1/ص72؛ *البداية والنّهاية*، ج10/ص325 إلى ص343؛

أئمّة الحديث، فإنّهم قالوا: "لمّا قطعنا بأنّ الله -تعالى- منزّه عن مشابهة الحوادث، و لم يتعلّق بمعرفة مُراد الله -تعالى- من هذه المتشابهات غرض آخر لا في الفروع ولا في الأصول، كان البحث عنها إقدامًا على خطر، وهو أنّ تفسير الآية بما ليس مُراد الله من غير حاجة إليه". وهذا المذهب ما به كثير ناس، وهم الملقّبون بالسّلف الصّالح، وأصحابه يمتازون عن المجسّمة أشدّ الامتياز.

ج- اختلفوا في أنّه -تعالى- هل هو في مكان أم لا؟

وهذا البحث غير الأوّل، فإنّه من الجائز أن يَعتقد الإنسان تنزيه الله من الجوارح والأعضاء، والحركة والسّكون، ومع ذلك يَعتقد اختصاصه بالمكان؛ إمّا مع اعتقاد أنّه ليس بجسم، إن صحّ أن يَعتقد ذلك في غير الجسم كونه حاصلاً في الحيّز؛ أو[1] مع اعتقاده كونه جسمًا، إن لم يصحّ ذلك؛ ولكنّه، مع ذلك، يَعتقده جسمًا لا كسائر الأجسام في صحّة الحركة والانتقال، والأعضاء والجوارح.

[و]إذا عرفتَ هذا، فنقول: القائلون بالحيّز والجهة، على هذا الوجه، هم الكراميّة[2]، أصحاب أبي عبد الله محمّد بن كرام[1]. واعلم أنّ ما امتازت به هذه الطّائفة عن غيرها أمران:

المختصر في أخبار شذرات الذّهب، ج2/ص96 إلى ص98؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص132 إلى ص134؛ *هديّة العارفين*، ص48؛ *مناقب الإمام أحمد* لابن الجوزي؛ *ابن حنبل* لمحمّد أبي زهرة؛ *معجم المؤلّفين*، ج2/ص96؛ *الطّبقات الكبرى* للشّعراني، ص54 إلى ص56؛ *التّاج المكلّل*، ذ ط-30؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص247 إلى ص264؛ *المدرسة السّلفيّة*، ص522 إلى ص561.

[1] في الأصل: و.

[2] وهم أتباع أبي عبد الله محمّد بن كرّام. وكان من زهّاد سجستان، ولمّا أخرج هو وأصحابه من سجستان، ساروا حتّى انتهوا إلى غرجة؛ فدعوا أهلها إلى اعتقادهم فقبلوا قولهم. وبقي ذلك المذهب

في تلك النّاحية، وهو فرق كثيرة على هذا التّفصيل: الطرايقة، الإسحاقيّة، الحماقيّة، العابديّة اليونانيّة، السّورميّة، الهيصميّة ؛ وأقربهم الهيصميّة. وفي الجملة كلّهم يعتقدون أنّ الله -تعالى- جسم وجوهر ومحلّ للحوادث. ويثبتون له جهة ومكانا. إلاّ أنّ العابدين يزعمون أنّ البعد بينه وبين العرش متناه، والهيصميّة يقولون إنّ ذلك البعد غير متناه. وقد ذكر البغدادي أنّ الكراميّة بخراسان ثلاثة أصناف: حقائقيّة، وطرائقيّة، وإسحاقيّة. أمّا الشّهرستاني فيذكر أنّ طوائفهم بلغت اثنتي عشر فرقة، وأصولها ستّة: العابديّة، والتّونيّة، والزّرينيّة، والإسحاقيّة، والواحديّة، وأقربهم: الهيصميّة.

انظر: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص205، و(طبعة ريتر) ص141؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص215، و(طبعة آفاق) ص202؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص108، و(طبعة بدران) ج1/ص99؛ *التبصير*، ص111؛ *المواقف*، ص429؛ الإسفراييني، ج1/ص91؛ *الملل*، ص149؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *المنية*، ص111؛ *الفصل*، ج2/ص265، وج3/ص228 وص230 وص233، وج4/ص5 وص111، وج5/ص74؛ *لسان الميزان*، ج5/ص353؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص297 إلى ص312.

[1] يقول الشّهرستاني في محمّد بن كرام: "نبغ رجل متنمّس بالزّهد من سجستان يقال له أبو عبد الله بن كرام قليل العلم، قد قمّش من كلّ مذهب ضغثا وأثبته في كتابه وروّجه على أغتام غزن وغور وسواد بلاد خراسان. فانتظم ناموسه وصار ذلك مذهبا. وقد نصره محمود بن سبكتكين السّلطان، وصبّ البلاء على أصحاب الحديث والشّيعة من جهتهم، وهو أقرب إلى مذهب الخوارج، وهم مجسّمة حاشى محمّد بن الهيصم، فإنّه مقارب" (*الملل والنحل*، ج1/ص32-ص33 من طبعة الكيلاني) . وذكر أنّ اعتقاده في الله: أنّ الله جسم، وأنّه مماسّ لعرشه، وأنّ العرش مكان له. وأبدل أتباعه لفظ المماسّة بلفظ الملاقاة منه للعرش. وزعم أنّه محلّ للحوادث، فأقواله وإراداته وإدراكاته للمرئيّات والمسموعات أعراض حادثة. وقد وصف ابن كرام معبوده بالثّقل، والله عنده له كينونيّة وحيثويّة. وقدم أبو عبد الله بن كرام نيسابور آيّام الظّاهريّة، فحبس بإشارة من العلماء وبقي في السّجن بضع عشرة سنة. واختلف في سبب حبسه. فزعم أصحابه أنّ المنجّمين حكموا بأنّ زوال دولة الظّاهريّة على يد رجل من سجستان. فلمّا قدم ابن كرام نيسابور وظهر شرفه ظنّ أنّه هو فحبسه. وذكر غير أصحابه أنّ سبب حبسه ما ظهر من أقواله الفاحشة. فلمّا مات عبد الله صاحب دولة الطّاهريّة تخلّص محمّد بن كرام من السّجن وذهب إلى بيت المقدس. وبلغ أتباعه في خراسان وحدها أكثر من عشرين ألفا، وكان له مثل ذلك في أرض فلسطين. ومن مؤلّفاته: كتابه المسمّى بـ*التوحيد*. توفّي محمّد بن كرام سنة 255 هـ.

[أ=13ظ] * الأوّل: إثبات الجهة على هذا الوجه؛ ثمّ اختلفوا، فزعم أبو عبد الله أنّه بما بين العرش من الصّفحة العليا، ومال المتأخّرون إلى أنّه بجهة فوق ومحاذ العرش؛ ثمّ اختلفوا، فقالت العابديّة منهم: بينه وبين العرش بُعد متناه، وقالت الهيصميّة[1]، أتباع محمّد بن الهيصم[2]، وهو أذكى رجال الكراميّة: بل بُعد غير متناه. وهذه المقالة بالحقيقة إمّا غير

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد) ج1/ص205، (ريتر) ص141؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص215، (آفاق) ص202؛ *الشّهرستاني*، (كيلاني) ج1/ص108 إلى ص113، (بدران)، ج1/ص99؛ *التّبصير*، ص65؛ *المواقف*، ص423؛ الإسفراييني، ج1/ص91؛ *الملل*، ص149؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *المنية*، ص111؛ *الفصل*، ج2/ص265-ص266، ج3/ص228 وص230 وص233، ج4/ص5 وص 111؛ *لسان الميزان*، ج5/ص353؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص297 إلى ص312.

[1] في الأصل: **الهيظمية**.

[2] في الأصل: **الهيضم**.

يكنّى بأبي عبد الله، شيخ الكراميّة وعالمهم وقتها. وهو الذي ناظره ابن فورك بحضرة السّلطان محمود بن سبكتكين. وليس للكراميّة مثله في الكلام والنّظر. وكان في زمانه رأس طائفته. قال عنه الشّهرستاني في *كتاب الملل والنّحل*: "و قد اجتهد ابن الهيصم في إرمام مقالة أبي عبد الله [محمّد بن كرام] في كلّ مسألة حتّى ردّها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء". ومن أقواله: ما أطلقته المشبّهة على الله -تعالى- من الهيئة والصّورة والجوف والاستدارة والوفرة والمصافحة والمعانقة ونحو ذلك لا تطلقه الكراميّة عليه بالمعاني الفاسدة التي أطلقها المشبّهة، وإنّما أطلقت الكراميّة عليه ما أطلقه القرآن والسّنّة فقط من غير تشبيه ولا تكييف؛ وما لم يرد به قرآن ولا سنّة، فلا تطلقه عليه، بخلاف سائر المشبّهة. وقال: إنّ الباري عالم بما سيكون على الوجه الذي يكون، فلا ينقلب علمه جهلا؛ ومريد لما يخلق في الوقت الذي يخلق بإرادة حادثة. وقال: نحن نثبت القدر -خيره وشرّه- من الله، وأنّه أراد الكائنات -خيرها وشرّها-، وخلق الموجودات كلّها -حسنها وقبيحها-، ونثبت للعبد فعلا بلا قدرة حادثة، فسمّى ذلك كسبا.

حول ترجمته راجع: الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، (كيلاني) ج1/ص110 إلى ص113؛ القلهاتي، *الكشف والبيان*، ص156؛ *الوافي بالوفيات*، ج5/ص171.

معقولة، لاستحالة تصوّر أن يكون ما لا يتناهى محصورًا بين حاصرين أو هي نفي للجهة مطلقًا؛ وبينهم أيضًا اختلاف في النّهاية، فمنهم مَن أثبت النّهاية لله -تعالى- من الجهات الستّ، ومنهم مَن أثبت النّهاية من جهة تحت، ومنهم مَن أنكر النّهاية، مع اعتقاده كونه مماسًّا للعرش أو مُحاذيًا له. وهذا أيضًا جهالة مفرطة.

* الثّاني: قولهم بأنّه -تعالى- محلّ للحوادث؛ والمعتزلة، وإن أبَوْا اتّصافه بالمعاني الحادثة، فقد أثبتوا اتّصافه بالأحوال الحادثة، وهي المريديّة والكارهيّة والمدركيّة عند أبي عليّ[1] وأبي هاشم[2]، والعالميّة[3] المتجدّدة عند أبي الحسين[1]؛ والفلاسفة أيضًا يلزمهم ذلك

---

[1] هو أبو علي محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي، نسبة إلى جبّاء من أعمال خراسان. ولد سنة 235 هـ. عرف منذ حادثة سنّه بقوّة الجدل عنده. أخذ عن أبي يعقوب الشّحّام من أصحاب أبي الهذيل. ومن تلاميذه الإمام الكبير: أبو الحسن الأشعري. من تآليفه: *تفسير القرآن*، *اللّطيف*، *الرّدّ على أهل النّجوم*...

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج1/ص608-ص609؛ *لسان الميزان*، ج5/ص271 ؛ *الأعلام للزّركلي*، ج7/ص136؛ *معجم المؤلّفين*، ج10/ص269؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص406-ص407؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص280 إلى ص329؛ *فهارس مقالات الإسلاميّين للأشعري* (طبعة ريتر): في علم الكلام، ج1/ص289 إلى ص307.

[2] هو أبو هاشم عبد السّلام بن محمد بن عبد الوهّاب الجبّائي. ولد سنة 277 هـ./890 م. بالبصرة، ثمّ قدم إلى مدينة السّلام بغداد سنة 314 هـ. وسكن بها إلى حين وفاته سنة 321 هـ. أخذ النّحو عن المبرد، والكلام عن أبيه، وكان يلحّ عليه في الأسئلة. من مؤلّفاته الكثيرة: *الجامع الكبير*، *الأبواب الكبير والصّغير*، *المسائل العسكريّات*، *النّقض على أرسطوطاليس في الكون والفساد*، *الاجتهاد*...

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص222؛ *تاريخ بغداد*، ج11/ص55-ص56؛ *وفيات الأعيان*، ج1/ص367-ص368؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص131؛ *لسان الميزان*، ج4/ص16؛ *الأعلام للزّركلي*، ج10/ص130؛ *معجم المؤلّفين*، ج5/ص230؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص408-ص409؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص330 إلى ص379؛ *في علم الكلام لأحمد صبحي*، ج1/ص308 إلى ص331.

[3] في الأصل: **العامليّة**.

لاعتقادهم أنّ الإضافات أمور موجودة في الخارج، مع أنّا نعلم ضرورة أنّ إضافة المعيّة والقبليّة والبعديّة محدَثة[2] للباري -تعالى-.

د- الله تعالى هل تتحدّد ذاته أو شيء من صفاته بغيره؟ وهل تحلّ ذاته أو شيء من صفاته في غيره أم لا؟

القائلون به يسلّمون بالاتّحاديّة[3] والحلوليّة[4]؛ وهم جمع من غلاة الرّوافض وحلوليّة الصّوفيّة من المسلمين؛ وأنّ[1] أحمد بن حائط[2] -تلميذ النّظّام- من القائلين به.

---

[1] هو أبو الحسين بن علي بن الطيّب البصري. ولد بالبصرة ودرس بها على القاضي عبد الجبّار وعلى أصبغ بن محمّد بن السّمع. من مؤلّفاته: *المعتمد في أصول الفقه*، وهو أحد الكتب المعتمدة في أصول الفقه، وكان الإمام الفخر الرّازي يحفظه، وهو شرح لكتاب *العمد* لعبد الجبّار؛ له أيضا *غرر الأدلّة*، *شرح السّماع الطّبيعي*، *تصفّح الأدلّة في أصول الدّين*... توفّي أبو الحسين البصري سنة 436 هـ/ 1044 م.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد*، ج3/ص100؛ *وفيات الأعيان*، ج1/ص609-ص610؛ *ميزان الاعتدال*، ج3/ص654؛ *لسان الميزان*، ج5/ص298؛ القفطي، ص293-ص294؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص38؛ *شذرات الذّهب*، ج3/ص259؛ *معجم المؤلّفين*، ج11/ص 20؛ *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين، ج2/ص414-ص415.

[2] في الأصل: محدث.

[3] في الأصل: الإلحاديّة.

[4] الحلول والاتّحاد كلمتان يشار بهما عند الصّوفيّة إلى حالة الفناء الصّوفيّة التي تحصل لدى البعض، فالحلول يعني حلول الخالق في المخلوق، والاتّحاد يعني اتّحاد المخلوق بالخالق. وبين هذين الاصطلاحين عند الصّوفيّة وبينهما عند الفلاسفة فروق دقيقة، أهمّها أنّها حالة ذوقيّة عند الصّوفيّة وعقلانيّة عند الفلاسفة. يقول أبو حامد الغزالي: "ثمّ يترقّى الحال من مشاهدة الصّور والأمثال إلى درجات يضيق عنها نطاق النّطق، فلا يحاول معبّر أن يعبّر عنها إلاّ اشتمل لفظه على خطإ صريح لا يمكنه الاحتراز عنه . وعلى الجملة ينتهي الأمر إلى قرب يكاد يتخيّل منه طائفة الحلول وطائفة الاتّحاد

وأمّا النّصارى، فما يخفى غلوّهم فيه.

هـ - هل يصحّ أن يُرى أم لا؟

فالأشعريّة[3] خاصّة يجوّزونها، ومَن عداهم ينكرونها. وإنّما قلنا إنّ مُثبِت الرّؤية هو الأشعريّ[4] وأتباعه، لأنّه ليس في النّاس أحد يصحّح رؤية ما ليس في جهة، ولا مختصّ بها في الجهة، إلاّ هم. وكان ضرار بن عمرو الكوفي[1] يجوّزها، لكن بحاسّة سادسة.

وطائفة الوصول، وكلّ ذلك خطأ؛ بل الذي لابسته تلك الحالة لا ينبغي أن يزيد على أن يقول: وكان ما كان ممّا لست أذكره   فظنّ خيرا ولا تسأل عن الخبر".

انظر: *كتاب المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى* للغزالي، ص39–ص40 وص42 إلى ص59.

[1] في الأصل: لأنّ.

[2] هو أحمد بن حائط المعتزلي، رئيس الحائطيّة. كان هو وفضل الحدثي من أصحاب النظّام المعتزلي وطالعا كتب الفلاسفة. وضمّ إلى مذهب النّظّام ثلاث بدع: الأولى: إثبات حكم من أحكام الإلهيّة في المسيح -عليه السّلام-، وأنّه هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة. والثّانية: القول بالتّناسخ. والثّالثة: حملها كلّ ما ورد في الخبر من رؤية الباري على رؤية العقل الأوّل الذي هو أوّل مبدع، وهو العقل الفعّال الذي تفيض منه الصّور على الموجودات.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج6/ص301–ص302؛ *الملل والنّحل*، ص42.

[3] هم أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المنتسب إلى أبي موسى الأشعري -رضي الله عنهما-. وتوفّي أبو الحسن الأشعري سنة 324 هـ. ومن أشهر كتبه: *مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين*، *الإبانة عن أصول الدّيانة*. وممّا ذكرته كتب الطّبقات أنّ أبا موسى الأشعري -رضي الله عنه- كان يقرّر عين ما يقرّر أبو الحسن الأشعري في مذهبه. وتناقلت الرّوايات فيما يعضد هذا المعنى في مسائل القضاء والقدر أو الصّفات الإلهيّة مثلا.

انظر: الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، ج1/ص94–ص95.

[4] هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله ابن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري، صاحب رسول الله -صلّى الله عليه و سلّم-. وهو صاحب الأصول والقائم بنصرة مذهب السنّة، وإليه تنسب الطّائفة الأشعريّة. وكان أبو الحسن يجلس

وأمّا [هل] أنّه يجوز إدراك ذاته -تعالى- بإدراك السّمع، والشمّ، والذّوق، واللّمس، فقد جوّزه الأشعريّ والقاضي الباقلاّني[2]، وأباه أبو إسحاق الإسفراييني[1].

أيّام الجمع في حلقة أبي إسحاق المروزي الفقيه الشّافعي في جامع المنصور ببغداد. وكان أبو الحسن الأشعري أوّلا معتزليًا، ثمّ عاد عن القول بالعدل وخلق القرآن في المسجد الجامع بالبصرة يوم الجمعة، ورقي كرسيًا ونادى بأعلى صوته : "من عرفني فقد عرفني، و من لم يعرفني، فأنا أعرّفه بنفسي، أنا فلان بن فلان، كنت أقول بخلق القرآن، وأنّ الله لا تراه الأبصار، وأنّ أفعال الشرّ أنا أفعلها؛ وأنا تائب مقلع، معتقد للردّ على المعتزلة، مخرج لفضائحهم ومعايبهم". وله من الكتب: كتاب *اللّمع*، وكتاب *الموجز*، وكتاب *إيضاح البرهان*، وكتاب *التّبيين عن أصول الدّين*، وكتاب *الشّرح والتّفصيل في الرّدّ على أهل الإفك والتّضليل*، وهو صاحب الكتب في الردّ على المعتزلة والرّافضة والخوارج. ومولده سنة سبعين -و قيل: ستّين- ومائتين بالبصرة. واختلف أيضا في تاريخ وفاته، فقيل: سنة 331 هـ، وقيل: سنة 324 هـ، وقيل: سنة 330 هـ. وكانت وفاته ببغداد ودفن بين الكرخ وباب البصرة. حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص284 إلى ص286؛ *الأنساب*، ج1/ص266؛ *تاريخ بغداد*، ج11/ص346؛ *المنتظم*، ج6/ص332؛ *طبقات السّبكي*، ج2/ص245؛ *الجواهر المضية*، ج1/ص353؛ *الخطط المقريزيّة*، ج2/ص359؛ *الدّيباج المذهّب*، ص193؛ *البداية والنّهاية*، ج11/ص187؛ عبر الذّهبي، ج2/ص202؛ *تبيين كذب المفتري* لابن عساكر: في الدّفاع عنه.

1 قد فصّل البغدادي قوله في أفعال العباد، فقال: "وافق أصحابنا في أنّ أفعال العباد مخلوقة لله -تعالى- وإكساب العباد وفي إبطال القول بالتّولّد. ووافق المعتزلة في أنّ الاستطاعة قبل الفعل، وزاد عليها: إنّها قبل الفعل ومع الفعل وبعد الفعل، وأنّها بعض المستطيع. ووافق النجّار في دعواه أنّ الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين* (عبد الحميد) ج1/ص312، و(ريتر) ص281-ص282؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص213، و(آفاق) ص201؛ الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص90، و(بدران) ج1/ص82؛ *التبصير*، ص105؛ *الملل*، ص147؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *المنية*، ص23 وص107؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص328؛ *لسان الميزان*، ج3/ص203؛ *الانتصار*، ص98؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص26؛ *الفصل*، ج3/ص7 وص34 وص81 وص201.

2 هو القاضي أبو بكر محمّد بن الطّيّب بن محمّد بن جعفر بن القاسم، المعروف بالباقلاني البصري المتكلّم. كان على مذهب الشّيخ أبي الحسن الأشعري، وسكن بغداد، وصنّف التّصانيف الكثيرة

و- هل يصحّ منّا أن نعقل حقيقته المخصوصة؟

ذهب جمهور الفلاسفة والصّوفيّة من المسلمين، وضرار من المتقدّمين، والغزالي[2] من المتأخّرين، أنّ ذلك محال. ولإمام الحرمين إليه ميل، فإنّه قال في خطبة كتابه الموسوم

المشهورة في علم الكلام وغيره، وسمع الحديث. وتوفّي القاضي أبو بكر آخر يوم السّبت، ودفن يوم الأحد لسبع بقين من ذي القعدة سنة ثلاث ولأربعمائة ببغداد، وصلّى عليه ابنه الحسن، ودفنه في داره بدرب المجوس، ثمّ نقل بعد ذلك فدفن في مقبرة باب الحرب.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج4/ص269-ص270؛ *تاريخ بغداد*، ج5/ص379؛ *ترتيب المدارك*، ج4/ص585؛ *تبيين كذب المفتري*،ص217؛ *الوافي*، ج3/ص177؛ *الدّيباج المذهب*، ص267؛ *المنتظم*، ج7/ص265؛ عبر الذّهبي، ج3/ص86؛ *الشّذرات*، ص168.

[1] في الأصل: الإسفراني.

وهو أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، الملقّب بركن الدّين، الفقيه الشّافعي، المتكلّم الأصولي. ذكره الحاكم أبو عبد الله، وقال: أخذ عنه الكلام والأصول عامّة شيوخ نيسابور، وأقرّ له بالعلم أهل العراق وخراسان، له تصانيف كثيرة، منها: كتابه الذي سمّاه *جامع الحلى في أصول الدّين والرّدّ على الملحدين*، و غير ذلك من المصنّفات . وأخذ عنه القاضي أبو الطّيّب الطّبري أصول الفقه بإسفراين، وبنيت له المدرسة المشهورة بنيسابور. واختلف إلى مجلسه أبو القاسم القشيري، وأكثر الحافظ أبو بكر البيهقي الرّواية عنه في تصانيفه وغيره من المصنّفين. وسمع بخراسان أبا بكر الإسماعيلي، وبالعراق أبا محمّد دعلج بن أحمد السّجزي وأقرانهما. توفّي الأستاذ الإسفراييني بنيسابور يوم عاشوراء سنة 418، ثمّ نقلوه إلى إسفراين، ودفن في مشهده.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج1/ص28؛ *طبقات السّبكي*، ج3/ص111.

[2] هو أبو حامد محمّد بن محمّد بن محمّد بن أحمد الغزالي، الملقّب حجّة الإسلام زين الدّين الطّوسي، الفقيه الشّافعي. ولد سنة 450 هـ -و قيل 451 هـ- بالطّابران. اشتغل في مبدإ أمره بطوس على أحمد الرّاذكاني؛ ثمّ قدم نيسابور واختلف إلى دروس إمام الحرمين أبي المعالي الجويني. و لم يزل ملازما له إلى أن توفّي. فخرج من نيسابور إلى العسكر ولقي الوزير نظام الملك الذي فوّض إليه التّدريس في مدرسته النّظاميّة بمدينة بغداد، وذلك في جمادى الأوّل سنة 484 هـ. ثمّ ترك جميع ما كان عليه في ذي القعدة سنة 488 هـ. وسلك طريق الزّهد والانقطاع. وبعد حلّ وترحال عاد إلى

بـــ*الغيائي*: "وليس إلى درك حقيقة الحقّ [أ=14و] سبيل". وقال القاضي: "إنّا لا نعرف اليوم أخصّ وصف الله -تعالى-". وتردّد في أنّ المؤمنين، إذا رأوه، هل يعرفون تلك الصّفة أم لا؟ ونقل الكعبي في مقالاته عن أبي حنيفة[1] مثل قول ضرار.

وطنه بطوس واشتغل بنفسه وصنّف الكتب العديدة، منها: *الوسيط والبسيط والوجيز والخلاصة في الفقه*، ومنها *إحياء علوم الدّين*، وله في أصول الفقه *المستصفى*، وله *المنحول والمنتحل في علم الجدل*، و *تهافت الفلاسفة*، و*محكّ النّظر ومعيار العلم والمقاصد والمضنون به على غير أهله ومشكاة الأنوار والمنقذ من الضّلال وحقيقة القولين*... ثمّ ألزم بالعود إلى نيسابور والتّدريس بها بالمدرسة النّظاميّة، ولكنّه ما لبث أن ترك ذلك وعاد إلى بيته في وطنه، واتّخذ خانقاه للصّوفيّة ومدرسة للمشتغلين بالعلم في جوازه، إلى أن توفّي يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة 505 هـــ. بالطّابران.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج4/ص210 إلى ص219؛ *طبقات السّبكي*، ج4/ص101؛ *تبيين كذب المفتري*، ص291 إلى ص306؛ *المنتظم*، ج9/ص168؛ *طبقات الحسيني*، ص69.

انظر أيضا: *سيرة الغزالي* لعبد الكريم العثمان (دار الفكر-دمشق)؛ *الحقيقة في نظر الغزالي* لسليمان دنيا (دار المعارف مصر)؛ *الغزالي* لكارا دي فو، ترجمة عادل زعيتر (القاهرة-1959)؛ *كتاب مهرجان الغزالي* في دمشق 1961؛ *مؤلّفات الغزالي* لعبد الرّحمان بدوي (القاهرة-1961).

[1] هو أبو حنيفة النّعمان بن ثابت بن ماه، الفقيه الكوفي، مولى تيم الله ابن ثعلبة. وأخذ الفقه عن حمّاد بن أبي سليمان، وسمع عطاء بن أبي رباح وأبا إسحاق السّبيعي ونافع مولى عبد الله بن عمر وغيرهم. ونقله أبو جعفر المنصور من الكوفة إلى بغداد ليولّيه القضاء فأبى. وكان إمام القياس، فأسّس مذهبه عليه.ولد أبو حنيفة سنة 80 هـــ. وتوفّي في رجب سنة 150 هـــ.، وكانت وفاته ببغداد في السّجن ليلي القضاء، فلم يفعل.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج5/ص405 إلى ص414؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص168؛ *تاريخ بغداد*، ج13/ص323؛ *الجوهر المضية*، ج1/ص26 إلى ص32؛ *مرآة الجنان*، ج1/ص309؛ *عبر الذّهبي*، ج1/ص214؛ *الشّذرات*، ج1/ص227؛ *البداية والنّهاية*، ج10/ص107؛ *النجوم الزّاهرة*، ج2/ص12.

انظر أيضا: بروكلمان (التّرجمة العربيّة)، ج3/ص236 إلى ص245.

ز- امتياز ذاته عن سائر الذّوات بنفس ذاته أو بصفة زائدة

القائلون بالأوّل هم نُفاة الأحوال من الفرق. والقائلون بالثّاني: أبو عليّ وأبو هاشم؛ ثمّ ذهب أبو عليّ إلى (أنّ)[1] ذاته -تعالى- تمتاز عن سائر الذّوات بوجوب كونها عالمة قادرة حيّة موجودة؛ وزعم ابنه أبو هاشم أنّ ذاته -تعالى- إنّما تمتاز عن سائر الذّوات بصفة خامسة توجب تلك الصّفات الأربعة.

ح- وجود الله -تعالى- هل هو نفس حقيقته أو هو زائد عليها؟

فالأوّل مذهب نُفاة الأحوال، والثّاني مذهب المعتزلة. ومن مثبتِي الأحوال: مذهب القاضي؛ فإنّ الوجود ليس صفة زائدة على الذّات، وإنّما وجود كلّ شيء نفس حقيقته.

ط- هل يصحّ وصف الله -تعالى- بجنس ما توصَف به المحدَثات أم لا؟

اختلفوا فيه: فأنكره جهم بن صفوان وأبو العبّاس عبد الله بن محمّد النّاشي. والملاحدة قالوا: وإلاّ لكان وجه الاشتراك غير وجه الامتياز، فيقتضي وقوع الكثرة فيه -تعالى؛ وكلّ مُتكثّر مفتقِر إلى أجزائه؛ وكلّ مفتقِر ممكن، فالواجب ممكن؛ هذا خلف.

ثمّ أنّ الملاحدة قالوا إنّه -تعالى- لا يوصف بأنّه موجود، ولا بأنّه معدوم، ولا بأنّه عالم، ولا بأنّه واحد، ولا بأنّه لا واحد.

وقال جهم بن صفوان: "لمّا كان الواحد منّا عالِمًا قادِرًا، فالله -تعالى- لا يجوز أن يكون كذلك، ولكنّه مُشيء، مُعَلّم، مُقدِّر".

وأمّا النّاشي، فقد قَلَبَ الأمر.

---

[1] في الأصل وردت كلمة: أنّ مضافة في الهامش.

الموضع الرّابع
البحث عن كونه –تعالى– عالِمًا، قادِرًا، حيًّا

والبحث عنها إمّا أن يكون عن نفس هذه الصّفات، (أو عن كيفيّة) ثبوتها، أو عن متعلّقاتها.

أمّا البحث عن نفس هذه الصّفات، فمن وجوه:

أ– أنكرت الفلاسفة كونه –تعالى– قادرًا بمعنى أنّه يصحّ منه الفعل والتّرك، يدلّ أحدهما عن الآخر. فأمّا العالميّة، فقد نُقل عن باليس أنّه زعم أنّه –تعالى– لا يعلم شيئًا، قال: "لأنّ علمه إمّا أن يكون عين ذاته، وهو محال، لأنّا نصف ذاته بالعالميّة اتّصاف الشّيء بذاته، ويستحيل اتّصاف الشّيء بذاته. وإمّا أن يكون زائدًا عليه، فيكون حالاً في ذاته، فيكون البسيط قابلاً وفاعلاً معًا، وهو محال".

ونُقل عن أرسطو أنّه عالم بذاته فقط، ولا يعلم الكلّيّات، ولا يحصل في ذاته صور الكلّيّات، فيكون في ذاته كثرة [أ=14ظ] غير متناهية؛ وهو محال.

وزعم المتأخّرون أنّه –تعالى– عالم بالكلّيّات، لكنّه غير عالم بالجزئيّات، وإلاّ لتغيّر عند تغيّرها، وهو محال.

وأمّا المليّون، فقد اتّفقوا على أنّه عالم بالكلّيّات والجزئيّات بأسرها؛ ثمّ اختلفوا في وجوه أُخر، وسنشرحها.

ب– عالميّة الله –تعالى– وقادريّته وحياته[1]، هل هي أمور ثبوتيّة أم لا؟

فذهب قوم إلى أنّ المرجع بالعالميّة إلى أنّه –تعالى– ليس بجاهل، وبكونه قادرًا إلى أنّه ليس بعاجز، وبكونه حيًّا إلى أنّه ليس بميّت.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

وقالت الفلاسفة: "المعنيّ[1] بكونه -تعالى- عالمًا: كونه مجرَّدًا عن المادّة وعلائقها".

وهذا الكلام مجرّد عبارة لا حاصل لها.

واتّفق الجمهور الأعظم من المسلمين على أنّها أمور ثبوتيّة.

وأمّا أبو الحسين البصري، فإنّه سلّم في العالميّة والقادريّة أنّهما أمران ثبوتيّان، على ما سيأتي شرح مذهبه. وأمّا كونه حيًّا، فقد زعم أنّ المرجع به [إلى] أنّ ذاته لا تستحيل أن يكون عالمًا قادرًا.

ج- لا نزاع أنّ العالم له تعلّق بالمعلوم، وكذا القادر؛ لكنّهم اختلفوا في أنّ هذا التّعلّق هل هو أمر ثبوتيّ في نفسه أم لا؟

فمنهم مَن أنكر كونه أمرًا ثبوتيًّا. إمّا في القادر، فلأنّ تعلّقه بالمقدور لو كان أمرًا ثبوتيًّا؛ والأمور الثّبوتيّة يتوقّف ثبوتها على ثبوت الأمرين اللّذين لأحدهما إلى الآخر نسبة؛ فحينئذ يلزم أن يتوقّف ذلك التّعلّق على ثبوت المقدور، لكن إنّما يثبت ويوجد[2] لذلك التّعلّق؛ فيتوقّف كلّ واحد منهما على الآخر، وهو محال. فإمّا في العالم، فلأنّ ذلك التّعلّق، لو كان ثبوتيًّا، لتوقّف على ثبوت المعلوم لعين ما قرّرناه، لكنّ الثّاني باطل، لأنّا قد نعلم المعلوم[3] من الخارج، ولا يمكن القول بثبوت ذلك المعلوم في الذّهن، لأنّ القول بالوجود الذّهنيّ باطل؛ ولأنّه لو كان أمرًا ثبوتيًّا، لكان معلومًا لله -تعالى-، فيكون تعلّقه بذلك التّعلّق زائدًا عليه؛ فيكون كلّ تعلّق أخير متوقّفًا على التّعلّق الذي قبله؛ فلزم ترتّب علل ومعلومات غير متناهية، وهو محال.

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: يوجد.

[3] في الأصل: المعدوم.

ومنهم [مَن] اعترف بكون هذه التّعلّقات أمورًا ثبوتيّة في الخارج، فقالوا[1]: لا معنى للعالم والقادر إلاّ الذي له التّعلّق المخصوص؛ فلو لم يثبت لهذه وجود في الخارج، لم تكن الذّات في نفسها عالمة ولا قادرة، وهو محال.

د- اختلفوا في الأمر الذي له التّعلّق بالمعلوم والمقدور.

فزعم أبو الحسين البصري أنّ المُقتضى لتعلّق القادر به هو ذاته المخصوصة -تعالى-؛ وأمّا المقتضى لتعلّق العالميّة، فقد أثبت [أ-15و] في *التصفّح* له -تعالى- بكونه عالمًا (حاله)، ونفاها في *الغرر*. وهو قول ناصر مذهبه محمود الخوارزمي.

وأمّا أبو هاشم، فإنّه زعم أنّ الله -تعالى- بكونه عالمًا، قادرًا، حيًّا، موجودًا أحوالاً أربعة، وله -تعالى- حالة خامسة توجب هذه الأحوال الأربعة.

وأمّا أبو عليّ الجبّائي، فإنّه أثبت الأحوال الأربعة، لكنّه زعم أنّ ثبوت هذه الأحوال لذاته -تعالى- لا لحالة خامسة بل لنفس ذاته.

وأمّا أبو عبد الله الحسين بن عليّ البصري[2]، تلميذ أبي هاشم، فإنّه زعم أنّ له -تعالى- بحسب كلّ معلوم حالة في العالميّة، فأثبت للّه -تعالى- أحوالاً لا نهاية لها من العالميّات.

وأمّا مثبتو الصّفات، فهم الذين أثبتوا للّه -تعالى- بكونه عالمًا معنًى، ثمّ اختلفوا. فذهب سليمان بن جرير[3] إلى أنّ تلك المعاني لا موجودة ولا معدومة. والفرق بينه وبين

---

[1] في الأصل: قال.

[2] هو رأس المعتزلة في عصره. توفّي سنة 369 هـ.
حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص208.

[3] في الأصل: حرير. من أقواله أنّ الإمامة شورى، وأنّها تنعقد برجلين من خيار الأمّة ، و أجاز إمامة المفضول .

أبي هاشم: (أنّ أبا هاشم)[1] يقول إنّ تلك الأحوال غير معلومة، بل الذّات تعلم[2] عليها. وأمّا سليمان، فإنّه يقول إنّها معلومة وحدها، لكنّها لا توصف بالوجود ولا بالعدم.

وأمّا سائر الصّفاتيّة، فقد اتّفقوا على أنّ صفات الله موجودة، ثمّ اختلفوا. فزعم عبد الله بن سعيد بن كلاّب[3] أنّها غير قديمة ولا حادثة، لأنّ القديم قديم بقدم[4]. فلو وصفنا صفات الله -تعالى- بالقدم، لزم قيام المعنى بالمعنى، وهو محال. وأمّا أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعري وتابعوه، فاتّفقوا على كونها قديمة، وهو أيضًا قول الكراميّة.

ثمّ اختلفت الصّفاتيّة هاهنا من وجهين:

* **الأوّل**: أنّهم اختلفوا في أنّ هذه المعاني القديمة هل توجب[5] أحوالاً لذات الله -تعالى-؟

حول ترجمته راجع: الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص159، (بدران) ج1/ص141؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص32، (آفاق) ص27؛ *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد) ج1/ص135، (ريتر) ص68؛ الإسفراييني، ج1/ص85؛ *التبصير*، ص28؛ المقريزي، ج2/ص352 (وسمّاها الجريريّة)؛ *المنية*، ص90؛ *المواقف*، ص423؛ النّوبختي، ص64؛ *نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام*، ج2/ص152 إلى ص154.

[1] في الأصل وردت عبارة: **أنّ أبا هاشم** مضافة في الهامش.

[2] في الأصل: **يعلم**.

[3] هو الفقيه أبو محمّد البصري، عبد الله بن سعيد بن كلاّب. كان يردّ على المعتزلة، وربّما وافقهم. روى أبو طاهر الذّهلي أنّ داود بن عليّ الإصبهاني أخذ الجدل والكلام عنه. وهو وأصحابه كلاّبيّة، لأنّه كان يجرّ الخصوم إلى نفسه بفضل بيانه كالكلاب. وقال الشّيخ تقيّ الدّين ابن تيميّة: كان له فضل وعلم ودين، وكان ممّن انتدب للردّ على الجهميّة، ومن ادّعى ابتدع ليظهر دين النّصرانيّة في المسلمين وأنّه أرضى أخته بذلك، فهذا كذب عليه افتراه المعتزلة. وتوفّي في حدود الأربعين ومائتين.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج17/ص197-ص198؛ *الفهرست*، ص180؛ *طبقات الشافعيّة* للسّبكي، ج2/ص299-ص300، رقم 69؛ *لسان الميزان*، ج3/ص290-ص291، رقم 1228.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] في الأصل: **يوجب**.

فنُفاة الأحوال من الصّفاتيّة، كأبي الحسن الأشعري، وأبي إسحاق الإسفرايني، وأبي بكر محمّد بن الحسن بن فورك[1] وأكثر أتباعهم زعموا أنّه لا فرق بين عالميّة الله وعلمه، وقادريّته وقدرته.

وأمّا مثبتو الأحوال منهم، كالقاضي أبي بكر <...>[2] محمّد بن الطّيّب الأشعري[3]، زعموا أنّ عالميّة الله -تعالى- حالة معلّلة بالعلم، وكذا القول في سائر الصّفات.

---

[1] هو الأستاذ أبو بكر محمّد بن الحسن بن فورك، المتكلّم الأصولي الأديب النّحوي الواعظ الأصبهاني. أقام بالعراق مدّة يدرس العلم، ثمّ توجّه إلى الريّ فسعت به المبتدعة، فراسله أهل نيسابور وسألوه التّوجّه إليهم، ففعل وورد نيسابور، فبني له بها مدرسة ودارا. ولمّا استوطنها وظهرت بركاته على جماعة المتفقّهة، وبلغت مصنّفاته في أصول الفقه والدّين ومعاني القرآن قريبًا من مائة مصنّف، دعي إلى مدينة غزنة وجرت له بها مناظرات كثيرة. وكان شديد الردّ على أصحاب أبي عبد الله ابن كرام. ثمّ عاد إلى نيسابور، فسُمّ في الطّريق، فمات هناك ونُقل إلى نيسابور ودُفن بالحيرة. وكانت وفاته سنة 406 هـ.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج4/ص272-ص273؛ *الوافي*، ج2/ص344؛ *تبيين كذب المفتري*، ص232؛ *طبقات السّبكي*، ج3/ص52؛ *اللّباب* (الفوركي)؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج4/ص240؛ عبر الذّهبي، ج3/ص95؛ *الشّذرات*، ج3/ص181.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: بن شطبها النّاسخ.

[3] هو محمّد بن الطّيّب بن محمّد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني البصري، صاحب التّصانيف في علم الكلام. سكن بغداد وكان في فنّه أوحد زمانه، سمع أبا بكر القطيعي وغيره. وكان ثقة عارفا بالكلام. صنّف *الردّ على الرّافضة والمعتزلة والخوارج والجهميّة*. ذكره القاضي عياض في *طبقات الفقهاء المالكيّة*، قال: "وهو الملقّب بسيف السّنّة ولسان الأمّة، المتكلّم على لسان أهل الحديث وطريق الشّيخ أبي الحسن الأشعري. كان ورده في اللّيل عشرين ترويحة، ثمّ يكتب خمسا وثلاثين ورقة من تصنيفه". توفّي في ذي القعدة سنة 403 هـ. ودفن بداره ثمّ حوّل إلى مقبرة باب حرب.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج3/ص177؛ *تاريخ بغداد*، ج5/ص379؛ *وفيات الأعيان*، ج1/ص609.

فإن قيل: فالأشعري أثبت معنًى[1] قديمًا متعلّقًا بالمعلوم، و لم يُثبت لذلك المعنى معلومًا؛ وأبو هاشم أثبت حالة ثانية في الأزل متعلّقة بالمعلوم. والفرق بين قولهما: فإنّ النّزاع في أنّ الأشعري يسمّيه: معنًى قديمًا، وأبو هاشم يسمّيه: حالاً، خلاف لفظيّ.

فنقول: الخلاف المُحصَّل بينهما: أنّ الأشعريّ زعم أنّ ذلك الأمر مستَقلّ بالمعلوميّة والمجهوليّة، وأبو هاشم أنكر ذلك. ولا شكّ أنّ كلام أبي هاشم [أ-15ظ] جهالة مُفرَطة، لأنّ المحكوم عليه بأنّه لا يصحّ أن يكون معلومًا ليس الذّات على الصّفة، فإنّ ذلك يصحّ أن يكون معلومًا عنده، بل الصّفة والحكم على الشّيء لا يصحّ إلاّ بعد تعقّله وتصوّره؛ فالحكم عليه بأنّه لا يصحّ بأن يكون معلومًا وحده، مع أنّ هذا الحكم لا يصحّ إلاّ بعد تصوّره وحده، متناقض.

وإذا عرفتَ ذلك، فنقول: مذهب الجبّائي أنّ هذه الصّفات معلومة وحدها، وأنّه أثبت لله -تعالى- بكونه عالمًا، قادرًا، حيًّا، صفات؛ وزعم أنّها معلومة وحدها. فحينئذ لا يبقى بينه وبين الأشعريّ خلاف في المعنى أصلاً. فالحاصل أنّ أبا الحسين لم يُثبت لذات الله -تعالى- إلاّ التّعلّق بالمعلوم والمقدور. وأمّا الأشعري، والجبّائي، وأبو هاشم، فقد أثبتوا أمورًا زائدة على الذّات معنى المتعلّقة بالمعلوم والمقدور؛ ثمّ الأشعري والجبّائي اتّفقا على أنّ تلك الأمور ثابتة[2] مستقلّة بالمعلوميّة، فلم يبق بينهما خلاف؛ لكنّ الجبّائي يسمّيه: صفة، والأشعري قد يسمّيه: صفة، ويسمّيه أيضًا: معنى. وأمّا أبو هاشم، فإنّه زعم أنّ تلك الأمور مستقلّة بالمعقوليّة.

وأمّا القاضي أبو بكر، فإنّه خالف الكلّ وأثبت معاني توجب تلك الأحوال المتعلّقة.

فهذا تلخيص محلّ الخلاف في هذه المسألة.

* الثّاني : اختلفوا في أنّ تلك الصّفات هل هي مغايرة للذّات أم لا؟

---

[1] في الأصل: معنًا.

[2] غير مقروءة في الأصل.

فالكراميّة زعمت أنّها مغايرة للذّات. والأكثرون من الأشعريّة زعموا أنّه لا يُقال فيها إنّها هي الذّات، ولا أنّها غير الذّات؛ ومنهم مَن يقول إنّه لا يجوز أن يُقال فيها إنّها مماثلة للذّات، ولا أنّها مخالفة لها. وأمّا القاضي أبو بكر، فإنّه قال: "إن عَنَيتم بالتّغاير: كون كلّ واحد منهما مُبايِنًا للآخر إمّا في الزّمان أو في الوجود أو في العدم، فالذّات والصّفة لا تتغايران؛ وإنّ عَنَيتم به: أنّ حقيقة الذّات ليست حقيقة الصّفات، وأنّ كلّ واحد منهما مُخالِفًا للآخر في الماهيّة -ولا شكّ أنّ الأمر كذلك- لكنّنا لا نطلق لفظ التّغاير، لأنّ عندنا الألفاظ التي نستعملها في حقّ الله -تعالى- توفيقيّة لا اصطلاحيّة".

* **الثّالث** : ذهب الجمهور الأعظم منهم [إلى] أنّه -تعالى- عالم بعلم واحد، قادر بقدرة واحدة. ونُقل عن أبي سهل الصّعلوكي[1] أنّه -تعالى- عالم بعلوم لا نهاية لها.

---

[1] في الأصل: الصّعلكي.

هو أبو سهل محمّد بن سليمان بن محمّد بن سليمان بن محمّد بن سليمان بن هارون بن موسى بن عيسى بن إبراهيم بن بشر الحنفي العجلي، المعروف بالصّعلوكي، الأصبهاني أصلا ومولدا، النّيسابوري دارا، الفقيه الشّافعي المفسّر المتكلّم الأديب النّحوي الشّاعر العروضي الكاتب. ذكره الحاكم أبو عبد الله في تاريخه، فقال: "صحب أبا إسحاق المروزي وتفقّه عليه وتبحّر في العلوم، ثمّ خرج إلى العراق ودخل البصرة ودرس بها سنين، إلى أن استدعي إلى أصبهان فأقام بها سنين؛ فلمّا نعي إليه عمّه أبو الطّيّب خرج مُستخفيًا فورد نيسابور سنة 337 هـ.، وجلس لمأتم عمّه ثلاث آيام، وكان الشّيخ أبو بكر ابن إسحاق يحضر كلّ يوم فيعقد معه، وكذلك كلّ رئيس وقاض ومفت من الفريقين؛ فلمّا فرغ من العزاء عقدوا له مجلس النّظر، ولم يبق موافق ولا مخالف إلاّ أقرّ بفضله وتقدّمه؛ وحضره المشايخ مرّة بعد أخرى يسألونه أن ينقل من خلّفهم وراءه بأصبهان، فأجاب إلى ذلك، ودرّس وأفتى، وعنه أخذ فقهاء بيسابور. وكانت ولادته سنة 296 هـ.؛ وسمع الحديث سنة 305 هـ.؛ وحضر مجلس أبي علي الثّقفي للتّفقّه سنة 313 هـ. وتوفّي في آخر سنة 369 هـ. بنيسابور، ودفن في المسجد الذي كان يدرّس فيه.

وقال إمام الحرمين: "هذا المذهب، وإن كان مستبعَدًا عن النّقل، لكنّه قريب من العقل".

* الرّابع : اختلفوا في أنّ العلم بأنّ علم الله -تعالى- صفة غير قدرته حاصل بالعقل أم[1] بالنّقل[2].

ذهب القاضي وإمام الحرمين إلى أنّه بالنّقل، [أ- 16و] والباقون [إلى] أنّه بالعقل.

[هـ]- اتّفق المسلمون على أنّه -تعالى- كان في الأزل حيًّا قادرًا؛
واختلفوا في كونه عالمًا من وجهين:

* **الأوّل** زعم جهم بن صفوان[3]، وهشام بن الحكم الرّافضي، وهشام بن عمرو الفوطي[1] المعتزلي أنّه قال: "لا نعلم الأشياء قبل وجودها". (قالوا: "لأنّها قبل وجودها)[2] ليست أشياء، فيستحيل أن يكون الله -تعالى- عالمًا بها".

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج4/ص204-ص205؛ *طبقات الشّيرازي*، ص 115؛ *الوافي*، ج3/ص124؛ *اليتيمة*، ج4/ص419؛ *طبقات السّبكي*، ج2/ص161؛ *الشّذرات*. ج3/ص69؛ *طبقات الحسيني*، ص29؛ *طبقات العبادي*، ص99؛ *عبر الذّهبي*، ج2/ص352.

1 في الأصل: و.

2 في الأصل: النّقل.

3 هو أبو محرز الجهم بن صفوان. نشأ في سمرقند، ثمّ قضى فترة من حياته الأولى في ترمذ. وكان مولى لبني راسب بن الأزد. وتجمع المصادر على أنّه أخذ عن الجعد بن درهم. قتل سنة 128 هـ. ومذهبه في التنزيه أنّه لا يجوز وصف الله -تعالى- بوصف يوصف به خلقه. أمّا مذهبه في الجبر، فهو يقول بأنّه: "لا فعل لأحد في الحقيقة إلاّ لله وحده، وأنّه هو الفاعل، وأنّ النّاس إنّما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز، كما يقال: "تحرّكت الشّجرة، ودار الفلك، وزالت الشّمس"، ولكنّ الإنسان يختلف عنهم بعض الاختلاف... إنّه خلق الإنسان قوّة كان بها الفعل وخلق له إرادة للفعل واختيارا له منفردا له...".

وأمّا غيرهم، فقد اتّفقوا على كونه عالمًا بها قبل حدوثها.

* الثّاني: أنّ علمه بها قبل حدوثها يكون لا محالة علمًا بأنّها ستحدُث؛ فهذا العلم هل يبقى حال حدوثها؟ وإذا حدث، فهل علمه بحدوثها حين حدوثه هو العلم الذي كان متعلّقًا بها [أنّها] ستحدث هو نفس العلم بحدوثها، إذا حدث من غير حدوث شيء ولا زوال شيء؟

ذهب أبو الحسين البصري إلى أنّ علمه بأنّها ستحدث لا يزول عند حدوثها، ولكنّه يحدث علم آخر متعلّق بحدوثها حين حدثت.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص312، (ريتر) ص279؛ *الفرق*، (عبد الحميد)ص211، (آفاق) ص199؛ الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص86، (بدران) ج1/ص79؛ *التبصير*، ص107؛ الإسفرايني، ج1/ص90؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *التنبيه*، ص93 إلى ص139؛ *المنية*، ص23 وص107؛ *لسان الميزان*، ج2/ص142؛ *الفصل*، ج3/ص35 وص81 وص175 وص228 وص233 وص259؛ *الانتصار*، ص12 وص92؛ *التفكير الفلسفي في الإسلام* لعبد الحليم محمود، ص193 إلى ص198؛ *دراسات في الفرق والعقائد*، ص263–ص264؛ *المذاهب الإسلاميّة*، ص175–ص176؛ *علم الكلام وبعض مشكلاته*، ص145–ص146؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص333 إلى ص372؛ *شذرات الذهب*، ج1/ص169؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ ص426؛ *تاريخ الجهميّة والمعتزلة* للقاسمي؛ *مقدّمة تبيين كذب المفتري* لمحمّد زاهد الكوثري، ص12.

[1] كان من أصحاب أبي الهذيل العلاّف، ثمّ انحرف عنه. وكان من أهل البصرة. عاصر المأمون، وكان، إذا دخل عليه، تحرّك المأمون حتّى أنّه ليكاد يقوم. وذكر أبو الحسن الفرزوي أنّه كان أحد الأجلّة في الكلام والمناظرة و القصص، وله أقوال دقيقة في الفروع. وله من الكتب: *المخلوق*، *الردّ على الأصمّ في نفي الحركات*، *خلق القرآن*... توفّي سنة 226 هـ./840 م.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص271–ص272؛ *الفهرست*، ص214؛ *الانتصار*، ص48 إلى ص50، وص120 إلى ص122؛ *لسان الميزان*، ج6/ص195.

[2] وردت عبارة: قالوا: "**لأنّها قبل وجودها مضافة في الهامش**.

وذهب صاحبه[1] محمود الخوارزمي إلى أنّ ذلك العلم لا يبقى بل يحدث علم آخر. وهذا القول أقيس من الأوّل، وإن [كان] الأوّل أحوط.

و – واختلفوا في معلومات الله –تعالى– من وجوه:

وتفصيل القول فيها[2] يستدعي تقديم مقدّمة مشتملة على حكاية فصل ذكره أبو الحسين؛ فإنّه، لّما تكلّم في مسألة أنّ الله –تعالى– عالم بكلّ معلوم، أورد على نفسه سؤالاً، فقال: "العلم بمعلومات غير متناهية يقتضي تعلّمات غير متناهية؛ ولو جاز ذلك، لجاز وجود معلومات غير متناهية". ثمّ أجاب عنه بهذه العبارة: "لنا في الجواب عنه طريقان:

* **الأوّل**: أنّ الأجناس المعروفة ماهيّتها متناهية، وكذا الأنواع؛ والعالم لذاته عارف بماهيّتها وعارف بأنّ النّوع الفلاني والجنس الفلاني (سيحدث)[3] ويتكرّر حدوثه، كنعيم أهل الجنّة وعذاب أهل النّار. فإذا وَجد شخص منه علمه موجود أو يَعلم أيضًا تميّزه عن الشّخص الآخر المساوي له في جميع أحواله في الحال، لأنّه بالزّمان يتميّز؛ وكذلك في كلّ شخص.

* **والطّريق الآخر في الجواب**: أن يقول: استحالة حصول ما لا نهاية له موقوفة على الدّليل؛ فحيث يدلّ على استحالته أحلناه، ولا نحيله على الإطلاق. ولنا في هذا الموضع نظر[4]". هذا آخر كلامه.

---

[1] في الأصل: صاحب.

[2] في الأصل. فيه.

[3] وردت كلمة: **سيحدث** مضافة في الهامش.

[4] غير مقروءة في الأصل.

وإذا عرفتَ ذلك، فنقول: اتّفق المسلمون على أنّ الله -تعالى- عالم بالجزئيّات الحادثة عند وجودها. واتّفقت الفلاسفة على الإنكار[1]، إلاّ ثابت بن قرّة وأبو البركات[2] البغدادي[3].

[أ=16ظ] أمّا القائلون بأنّه يعلم الجزئيّات[4] حال وجودها، فقد اختلفوا في أنّه -تعالى- هل كان عالمًا بها قبل حدوثها أم لا؟

فمنهم مَن أنكر ذلك، على ما هو الطّريق الأوّل لأبي الحسين البصري، كما حكيناه عنه، قال: لأنّه يلزم حصول تعلّقات لا نهاية لها، ولأنّه[5] يفضي إلى الجبر وتكليف ما لا يُطاق؛ ولاستحالة أن يُوجد ما عَلم الله -تعالى- أنّه لا يُوجد، وبالعكس. وقد اختاره إمام الحرمين في مقدّمة *التّلخيص في أصول الفقه*.

---

[1] في الأصل: إنكاره.

[2] في الأصل: الرّكاب.

[3] هو داود بن أحمد بن محمّد بن ملاعب، أبو البركات البغدادي. كان والده يتولّى بعض أعمال السّواد، وكانت له رياسة ونباهة. وأسمع ابنه هذا الكثير في صباه من القاضي أبي الفضل محمّد بن عمر بن يوسف الأرموي وأبي بكر محمّد بن عبيد الله بن نصر بن الزّغواني وأبي العبّاس أحمد بن محمّد بن عبد العزيز العبّاسي المكّي وغيرهم. وحصّل له النّسخ بما سمع. وخرج إلى دمشق وأقام بها إلى أن توفّي سنة 616 هـ. وكان يتوكّل على باب القضاة وله مروءة. وكان محبًا للرّواية، وأصوله صحيحة.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج13/ص458؛ *المختصر المحتاج إليه*، ج2/ص62-ص63، رقم 655؛ *العبر*، ج5/ص60؛ *الشّذرات*، ج5/ص67؛ *النّجوم*، ج6/ص246؛ *مرآة الزّمان*، ج8-2/ص517؛ *طبقات القرّاء* للجزري، ج1/ص278، رقم 1682؛ *بغية الطّلب* لابن العديم؛ *دول الإسلام*، ج2/ص120؛ *ذيل الرّوضتين*، ص121: وهو هنا: زين الدّين المدبّر لمجالس الحكّام بدمشق، ووفاته سنة 617 هـ.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت كلمة: لأنّه مضافة في الهامش.

ومنهم مَن سلّم ذلك، لكنّه منع من كونه -تعالى- عالمًا بكلّ المعلومات؛ قال: "وإلاّ لَكان عالمًا بكونه لا شيئًا، ولَتسلسلت تلك المراتب إلى غير غاية". واختلف المجيبون عنه؛ فمنهم مَن زعم أنّ العلم بالشّيء والعلم بالعلم به شيء واحد؛ ومنهم[1] مَن أنكره والتزم التّسلسل فيما لا آخر له، وإن أباه فيما له أوّل.

ومنهم مَن سلّم كونه عالمًا بسائر[2] المعلومات، ومنع من كونه -تعالى- عالمًا بذاته، لأنّ العلم حالة نسبيّة، والنّسبة لا تتحقّق إلاّ بين السّببين، وإضافة الشّيء إلى نفسه محال.

واختلفوا فيما إذا عَلم الشّيء[3] بعد أن لم يكن. فنقل قوم عن جهم بن صفوان أنّه -تعالى- يخلق[4] علومًا لا (في)[5] محلّ. والباقون قالوا إنّ ذاته -تعالى- توجب العلم بالشّيء حال حصوله. وإذا حصل للشّيء، فقد تحقّق شرط الإيجاب، فيحصل المعلوم ويكون محلّ تلك العلوم الحادثة هو ذاته -تعالى-.

ثمّ اختلفوا في قادريّته، فزعمت الثّنويّة وأكثر الزّنادقة أنّه غير قادر على الألم أصلاً. واتّفق الملّيون على أنّه قادر عليه. ثمّ اختلفوا، فزعم النّظّام والجاحظ والأسواري[6] أنّها غير متعلّقة بالقبائح، والله -تعالى- لا يصحّ منه خلق الجهل والكذب. وزعم أبو الهذيل أنّ

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] ورد حرف الجرّ: في مضاف في الهامش.

[6] هو عليّ الأسواري. كان من أصحاب أبي الهذيل، ثمّ انتقل إلى إبراهيم. وكان من النّظر والتّقدّم فيه بمكان، حتّى قيل إنّه صدر إلى بغداد لفاقة لحقته، فقال له النظّام: "ما جاء بك؟"، فقال: "الحاجة"، فأعطاه ألف دينار، وقال له: "ارجع من ساعتك"، فقيل: "خاف أن يراه النّاس فيفضّل عليه".
حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص281؛ فهرست *مقالات الإسلاميّين*، ص34؛ *الانتصار*، ص182؛ *الأنساب*، ص37.

ذلك محال من الله -تعالى-، والله قادر عليه؛ واستبعده[1] القاضي عبد الجبّار [بن] أحمد؛ وصحّحه أبو الحسين، وحمله على أنّ المُراد منه كونه ممكنًا نظرًا إلى القادريّة، محالاً نظرًا إلى امتناع ثبوت الدّاعي إلى القبح في حقّ الله -تعالى-.

أقول: ولعلّ الذي قال النّظّام (به)[2] ليس إلاّ الذي اختاره أبو الحسين، لأنّ أحدًا لم ينقل عنه -تعالى- من حيث أنّه قادر لا يصحّ منه إيجاد الكذب من حيث أنّه ممكن الوجود؛ ولكنّ المنقول أنّ ذلك محال، فإنّه علّل استحالته[3] بامتناع تحقّق[4] الدّاعي إلى فعل القبيح[5] في حقّه -تعالى-. فثبت أنّ[6] مذهب أبي الحسين هو بعينه مذهب النّظّام.

وزعم الأسواري وعبّاد[7] أنّ خلاف ما علم الله وقوعه غير مقدور؛ ولعلّ مُراده أنّه أيضًا محال نظرًا إلى العلم، وإن كان ممكنًا نظرًا إلى القدرة، وهو قول أكثر الأشعريّة.

وزعم الكعبيّ[8] [أ=17و] <...>[1] أنّه غير قادر على مثل مقدور العبد. وزعم أيضًا أنّه غير قادر على خلق العلوم الضّروريّة بما علمناه نظرًا؛ والجمهور على خلافه.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] وردت كلمة: لأنّه مضافة في الهامش.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] عبارة: فثبت أنّ غير مقروءة في الأصل.

[7] هو عبّاد بن سليمان. وله الكتب المعروفة. وكان من أصحاب هشام القوطي.
حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص285.

[8] (أو البلخي). هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، نسبة إلى بلخ ؛ ويعرف بالكعبي، نسبة إلى بني كعب؛ عالم متكلّم من متكلّمي المعتزلة البغداديّين، رئيس أهل زمانه. وكان يكتب لقائد من قوّاد نصر بن أحمد، يعرف بأحمد بن سهل. وكان أحمد بن سهل قد خلع نصر بن أحمد وأقام بنيسابور؛ فلمّا ظفر بأحمد أخذ البلخي في جملة من أخذ، فاعتقل. وبلغ عليّ بن عيسى الوزير أمره، فأنفذ مَن أشخصه. هذا في وزارة حامد بن العبّاس. قال الجنداري في ص22 من فهرست شرح *الأزهار*: "روى الحديث قليلاً، وليس بذاكرة فيه. صحب الإمام محمّد بن زيد الدّاعي وكتب له،

وزعم أبو عليّ، وأبو هاشم، وأبو عبد الله، والقاضي عبد الجبّار بن أحمد أنّه -تعالى- غير قادر على مقدور العبد.

وزعم أبو الحسين البصري أنّه -تعالى- قادر على جميع الممكنات، وإن كان من مذهبه أنّه غير موجد لأفعال العباد.

وصحب النّاصر وأخذ عنه علم الكلام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين". وكان الكعبي تلميذ أبي الحسين الخيّاط. وله من الكتب ما يناهز الخمسين كتابا، منها: *الأسماء و الأحكام*، *طبقات المعتزلة*، *التفسير الكبير للقرآن الكريم*، *كتاب في حجّة أخبار الآحاد*... ولد البلخي سنة 273 هـ؛ ولكن اختلف في تاريخ وفاته، فذكر ابن النّديم أنّ وفاته كانت في أوّل يوم من شعبان سنة 309 هـ، وذكر الجنداري أنّ وفاته كانت ببلخ في أيّام المقتدر سنة 317 هـ، وذكر ابن خلّكان أنّها كانت في مستهلّ شعبان سنة 317 هـ. وقد اتّفق ابن شاكر الكتبي وابن العماد وابن الأثير وصاحب *المنتظم* وصاحب *الجواهر المضية* والبغدادي والذّهبي في *العبر* وصاحب *لسان الميزان* أنّ وفاته كانت بشعبان سنة 319 هـ.

حول ترجمته راجع: *الأنساب* للسّمعاني، (طبعة ليدن) ص485؛ *تاج التراجم* لقطلوبغا، ص31؛ *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي، ج9/ص384؛ *تاريخ* (ابن كثير)، ج2/ص164؛ *اللّباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير، ج3/ص44؛ فهرست شرح *الأزهار* (للجنداري)، ج1/ص38؛ *الكامل في التاريخ* لابن الأثير، ج6/ص217؛ *وفيات الأعيان* لابن خلّكان، ج1/ص252؛ *المنتظم* لابن الجوزي، (طبعة الهند) ج6/ص238؛ *الجواهر المضية في تراجم الحنفيّة* لأبي الوفاء القرشي، (طبعة الهند) ج1/ص271؛ *العبر في خبر من غبر* للذّهبي، (طبعة الكويت) ج2/ص176؛ *الفرق بين الفرق* للبغدادي، (طبعة القدسي) ص108؛ *وفيات* أبي الفدا، ج1/ص92؛ *عيون التواريخ* لابن شاكر الكتبي، ج7/ص105، وج5/ص 27؛ *هديّة العارفين*، ص444؛ *لسان الميزان*، ج3/ص255؛ *شذرات الذّهب* لابن العماد، ج2/ص281.

[1] في الأصل إضافة لحرف الجرّ: إلى، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

الموضع الخامس

البحث عن سائر صفاته

وقد اختلفوا[1] في كثير منها:

أ – اختلفوا في أنّ الله -تعالى- هل هو مريد أم لا، على معنى أنّ مريديّته صفة زائدة على علمه وقدرته؟

فذهب النّظّام، والجاحظ، والبلخي، وأبو الحسين البصري، والخوارزمي إلى نفي ذلك، والباقون أثبتوها. (ثمّ)[2] اختلفوا، فمنهم مَن جعلها صفة سلبيّة، فقال: المعنيّ بكونه -تعالى- مريدًا: أنّه غير مغلوب ولا مستكرَه، وهي[3] إحدى الرّوايتين عن الحسين بن محمّد النجّار[4]. ومنهم مَن جعلها صفة ثبوتيّة. ثمّ اختلفوا، فمنهم مَن قال: الله -تعالى- مُريد

---

[1] وردت عبارة: قد اختلفوا مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل وردت عبارة: وهم في الصّلب ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

[3] في الأصل: وهو.

[4] هو أبو عبد الله الحسين بن محمّد بن عبد الله النجّار. وكان حائكا في طراز العبّاس بن محمّد الهاشمي من حلّة المجبرة ومتكلّميهم. وإذا تكلّم كان كلامه صوت الخفّاش. وكان من أهل النّاظرين، وله مع إبراهيم النظّام مجالس ومناظرات. ويقال إنّه مات من جرّاء مناظرة بينهما. و له من الكتب: كتاب *الاستطاعة*، كتاب *كان يكون*، كتاب *المخلوق*، كتاب *الصّفات والأسماء*، كتاب *التّعديل والتّجويد*... وكان أكثر معتزلة الريّ وما حواليها على مذهبه.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد) ج1/ص199، (ريتر) ص135-ص136؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص207، (آفاق) ص195؛ الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص88، (بدران) ج1/ص81؛ *التبصير*، ص101؛ *المواقف*، ص428؛ الإسفراييني، ج1/ص90؛ *الملل*، ص142؛ *الخطط*، ج2/ص350؛ *المنية*، ص23، وص107؛ *الفصل*، ج3/ص، وص81؛ *الانتصار*، ص98؛ *الفهرست*، ص229.

لذاته، على ما هو مذهب النجّار في الرّواية الثّانية عنه. ومنهم مَن زعم أنّه مُريد بإرادة. والقائلون به اختلفوا[1]، فالأشعريّة زعمت أنّه -تعالى- مُريد بإرادة قديمة؛ والكراميّة زعمت أنّه -تعالى- مُريد بإرادة[2] محدَثة في ذاته، وإن كان في مذهبهم أنّه -تعالى- شاء بمشيئة قديمة. وزعم أبو الهذيل، وأبو عليّ، وأبو هاشم، والقاضي عبد الجبّار، وأتباعهم أنّه -تعالى- مُريد بإرادة حادثة لا في محلّ.

ولا أعرف إنسانًا تمّم القسمة فقال إنّه مُريد بإرادة قائمة بغيره.

ب – اختلفوا في أنّ إرادته هل هي متعلّقة بجميع الكائنات؟ فالأشعريّة والكراميّة اتّفقوا عليه، وهو بالحقيقة من مخاريع[3] خلق الأعمال؛ والمعتزلة أبوه شدّة الإباء.

ج – القائلون بأنّه -تعالى- مُريد جميع الكائنات اختلفوا من وجهين:

* الأوّل: اختلفوا في أنّه هل يصحّ أن يُقال: الله -تعالى- مُريد جميع المرادات. وكان والدي -رحمه (الله)[4]- يقول به. وكان أبو الفضل سعد بن محمّد المشّاط[5] يأباه، ويقول: "إذا أراد الواحد منّا موت زيد والآخر حياته، فلو كان الله مريدًا لكلّ المرادات، يلزم أن يكون مريدًا لموت زيد وحياته معا، وهو محال.

* الثّاني: هل يصحّ أن يُقال إنّ الله -تعالى- يحبّ جميع أفعال العباد ويرضى بها ولا يكرهها؟

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت كلمة: الله مضافة في الهامش.

[5] هو سعد بن محمّد بن محمود المشّاط، أبو الفضل الرّازي، الواعظ المتكلّم. له يد باسطة في علم الكلام. وكان يذبّ عن الأشعري. وتوفّي سنة 546 هـ.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج15/ص181؛ *طبقات الشّافعيّة الكبرى*، ج4/ص221.

فقدماء[1] الأصحاب كانوا [أ-17ظ] منكرين له؛ والأشعري ومَن بعده أطلقوا ذلك، وزعموا أنّه -تعالى- يحبّ الكفر للكافر ويرضى به، وإن كان ينهاه عنه ويعاقبه عليه.

د - أكثر المتكلّمين اتّفقوا على كون المسلمين مجمعين على أنّه -تعالى- متكلّم.

وعندي فيه تفصيل: فإنّهم، إن زعموا أنّ الاتّفاق[2] حاصل على إطلاق هذه اللّفظة، فالأمر كما قالوه؛ وإن ادّعوا الاتّفاق على المعنى، فليس [الأمر] كذلك؛ لأنّ الأشعريّة يريدون بكونه[3] -تعالى- متكلّمًا: اتّصاف ذاته بمعنى غير هذه الحروف والأصوات؛ وغيرهم ينكرون ذلك. والمعتزلة يريدون بكونه -تعالى- متكلّمًا: كونه موجِدًا لهذه الحروف والأصوات [...][4] على ذاته. والكراميّة يريدون بكونه متكلّمًا: أيضا بهذه الحروف والأصوات. فظهر أنّ الاتّفاق في اللّفظ دون المعنى.

وإذا عرفتَ ذلك، فنقول: ذهب الأشعريّة إلى أنّه -تعالى- متكلّم بالكلام النّفساني الذي يعبّر عنه فيما شاء بهذه الحروف والأصوات؛ وأنّه -تعالى- متكلّم -على هذا التّفسير- لا لذاته بل لمعنى قديم. وكلّ مَن عداهم من الأمّة ينازعونهم في هذه المقالات الثّلاثة[5]، لأنّهم لا يسلّمون وجود الكلام النّفساني أصلاً؛ وبتقدير تسليمه، فلا يسلّمون اتّصافه -تعالى- (به)[6]؛ وبتقديره[7]، فلا يسلّمون قِدَمه.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: كونه.

[4] في الأصل وردت كلمة غير مقروءة.

[5] في الأصل وردت كلمة: الثلثه في الصّلب ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

[6] وردت كلمة: به مضافة في الهامش.

[7] غير منقوطة في الأصل.

واعلم أنّ أبا الحسين ذكر في *المعتمد في أصول الفقه* كلامًا يُشعر بكونه[1] معترفًا بالكلام النّفساني، لأنّه قال في أوّل الباب الذي بيّن فيه أنّ لفظة "افعل" للوجوب: "الدّليل على أنّ لفظة "افعل" للوجوب: أنّها تقتضي[2] أن يفعل المأمور الفعل لا محالة، وهو معنى الوجوب". فإن قيل: "لِمَ زعمتم أوّلاً أنّ قول القائل: "افعل" يقتضي أن يفعل، وما أنكرتم أنّه يقتضي[3] الإرادة" قيل: "ليس يخلو مَن قال إنّه يُفيد الإرادة إمّا أنّه يريد بذلك أنّه يقتضي أن يفعل[4] المأمور من حيث كان طلبًا له وبحثًا[5] عليه؛ ويدلّ على الإرادة من حيث كان الحكيم لا يبحث[6] على ما لا يريده بل يكرهه. وإمّا أن يريد أنّه موضوع الإرادة، كما أنّ قول القائل لغيره: "أريد منك أن تفعل" موضوع الإرادة ابتداءً[7]. فإن قال بالأوّل، فهو قولنا، لأنّه قد سلّم أنّه موضوع لأن يفعل المأمور الفعل، وقال إنّه يقتضي[8] الإرادة تبعًا لذلك. فهذا مذهبنا. وإن (أراد)[9] الثّاني، بطل ذلك من وجوه". هذا آخر حكاية كلامه.

وأقول: إنّ قوله في لفظة "افعل" إنّما يقتضي أن يفعل المأمور من حيث كان طلبًا له وبحثًا[10] عليه، ويدلّ على الإرادة تبعًا لذلك [أ-18و] تصريح بكون ذلك الطّلب مغايرًا

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: بعثا.

[6] في الأصل: يبعث.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] وردت كلمة: أراد مضافة في الهامش.

[10] غير مقروءة في الأصل.

للإرادة؛ ثمّ لا يجوز أن يُقال الطّلب بنفس[1] صيغة "افعل"، لأنّ حقيقة الطّلب لا تختلف[2] باختلاف[3] النّواحي والأزمنة، والصّيغ الدّالّة عليها مختلفة. فثبت بأنّ هذا الكلام مُشعر بذهابه إلى أنّ الطّلب النّفسانيّ مغاير للإرادة.

ولنرجع إلى موضعنا الذي فارقناه، فنقول: أمّا المعتزلة، فقد ادّعوا أنّه -تعالى- متكلّم بمعنى كونه خالقًا للكلام؛ وغيرهم نازعهم فيه.

وهذا النّزاع إمّا في اللّفظ، وإمّا في المعنى.

أمّا في اللّفظ، فلأنّ النّاس اختلفوا في أنّ لفظ المتكلّم موضوع لفاعل الكلام أو للموصوف[4] به. ولا شكّ أنّ هذا البحث لقويّ، بأن[5] كان أكثر المتكلّمين من الفريقين جعلوه عقليًّا.

وأمّا في المعنى، فلأنّه لا نزاع في أنّ الله -تعالى- أوجد حروفًا وأصواتًا. إمّا على مذهبنا، فلأنّه -تعالى- يخلق أفعال العباد بأسرها، ومنها هذه الحروف؛ وإمّا عند المعتزلة، فبالسّمع.

وأمّا الذين قالوا: "هذه الحروف والأصوات وُجدت في ذات الله -تعالى-"، فقد اختلفوا. فالكراميّة زعمت أنّها أعراض حادثة في ذاته -تعالى-. وجماعة من الأجلاف والحشويّة زعموا أنّ هذه الحروف المتوالية قديمة.

ونُقل عن محمّد بن عيسى[6]، المُلقّب ببرغوث، أنّه -تعالى- متكلّم لذاته.

---

[1] في الأصل: نفس.

[2] في الأصل: يختلف.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: الموصوف.

[5] في الأصل: فإن.

[6] اسمه محمّد بن عيسى، وبرغوث لقبه.
حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين* للأشعري، (فهرست الكتاب) ص6.

ولا أعرف مَن أتمّ[1] القسمة، فقال: إنّه -تعالى- متكلّم بكلام يخلقه لا في محلّ، إلاّ أبو الهذيل؛ فإنّه قال: إنّ الله -تعالى- متى أراد إحداث شيء، خلق قوله: "كُن لا في محلّ"؛ ومتى أراد الإفناء، خلق [قوله]: "أفن لا في محلّ".

هـ - اختلفوا[2] في أنّ الله -تعالى- هل هو مدرِك للمسموعات والمبصَرات؟

فاتّفقت الفلاسفة على إنكاره، وهو مذهب النّظّام، وبشر بن المعتمر[3]، والخيّاط[4]، والبلخي، وإليه ميل أبي الحسين البصري. وأمّا الأشعري، والجبّائي، وأبو هاشم، وأتباعهم، والكراميّة، فقد قالوا به. وأمّا أصحابنا، فإنّهم أثبتوا لله -تعالى- صفتين قديمتين: يُعبَّر عن

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل وردت كلمة: المتمعر في الصّلب ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

هو أبو سهل بشر بن المعتمر الهلالي. انتهت إليه رياسة المعتزلة ببغداد، وقد سجنه الخليفة هارون الرّشيد فيها فترة طويلة. خالف المعتزلة في مسائل. وكان من روّاة الشّعر والأخبار. ذكر ابن النّديم في *الفهرست* أنّ له كتبا، منها: *الرّدّ على من عاب الكلام*، *والرّدّ على الخوارج*، *والكفر والإيمان*، وكتاب على النظّام، وكتاب على ضرار في المخلوق... توفّي سنة 210 هـ/825 م.

حول ترجمته راجع : *الفهرست*، ص205؛ *لسان الميزان*، ج2/ص33؛ *الانتصار*، ص51 إلى ص53؛ *الفصل*، ج3/ص34، وص70، وص82، وص163؛ *معجم المؤلّفين*، ج3/ص36؛ *تاريخ التراث العربي*، ج2/ص395-ص396؛ *في علم الكلام*، ج1/ص265 إلى ص269.

[4] هو عبد الرّحيم بن محمّد بن عثمان، أبو الحسين الخيّاط. وصفه ابن المرتضى بأنّه كان حاذقا في معرفة مذاهب المتكلّمين من معتزلة بغداد. كان أستاذا لأبي القاسم البلخي الكعبي وأبي علي الجبّائي. وشهرته تعود إلى كتاب *الانتصار*، إذ له أهمّية كبرى في دراسة مذهب المعتزلة. توفّي سنة 290 هـ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد*، ج11/ص87؛ *لسان الميزان*، ج4/ص8؛ *معجم المؤلّفين*، ج5/ص213؛ *الأعلام*، ج4/ص122؛ *تاريخ التراث العربي*، ج2/ص405-ص406؛ *في علم الكلام*، ج1/ص270 إلى ص288.

إحداهما بالسّمع، وعن الأخرى بالبصر. وأمّا الكراميّة، فقد أثبتوهما[1] صفتين حادثتين. وأمّا أبو عليّ وأبو هاشم وأصحابهما، فقد زعمَا أنّ المدركيّة صفة موجبة عين الحسيّة[2] بشرط انتفاء الآفات[3] في الشّاهد والغائب، وزيادة شرائط أخر في الشّاهد، كانبعاث الأشعّة، وسلامة الحاسّة، وعدم القرب القريب، والبعد البعيد، وارتفاع الحجاب، وعدم اللّطافة.

و- اختلفوا في أنّه -تعالى- هل هو مدرِك المشمومات والمذوقات والملموسات؟

أمّا من المعتزلة، فقد قال به أبو عليّ، وأبو هاشم، والقاضي عبد الجبّار، وأتباعهم؛ وأنكره أبو القاسم بن سهلويه[4] [أ-18ظ] منهم.

وأمّا من الأشعريّة، فقد قال به القاضي أبو بكر الباقلاّني[5]، وإمام الحرمين؛ وامتنع منه الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني[6]

ز - اختلفوا في فائدة كونه سميعًا بصيرًا:

أمّا الأشعريّة، فزعموا أنّ المرجع بهما إلى الصّفتين المذكورتين.

---

[1] في الأصل: أثبتوها.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] ينتمي إلى الطّبقة العاشرة من طبقات المعتزلة، كما ورد في كتاب *طبقات المعتزلة* للقاضي عبد الجبّار الذي قال عنه: "من أهل العراق، وكان يشار إليه في جودة اللّسان وقوّة النّظر. وكان يقال إنّه حضر بالبصرة مجلسا حضره ابن أبي بشر، فاجتهد أن يكلّمه، فامتنع لمعرفته بتقدّمه في هذا الباب. وكان حسن القراءة للقرآن، حتّى قيل إنّه ملك جارية وكانت تكره أن يبيعها لما تعوّدت من سماع قراءته في اللّيل".

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *طبقات المعتزلة*

[5] في الأصل: البلاقاني.

[6] غير منقوطة في الأصل.

وأمّا الكراميّة، فقد فسّروهما بالقدرة على التّسمّع والتّبصّر، وهي أمور حادثة في ذات الله -تعالى- عند حدوث المسموعات والمبصرات.

وأمّا المعتزلة والجمهور، فقد اتّفقوا على أنّه ليس للسّميع والبصير حالة زائدة على كونه حيًّا لا آفة به؛ وكلام أبي هاشم في كتاب *الأبواب* مُشعِرٌ بأنّه كان يُثبِت[1] للسّميع البصير حالة زائدة على كونه حيًّا لا آفة به.

ح – واختلفوا في أنّ كونه باقيًا هل هو معلّل بمعنى أم لا؟

فالمعتزلة بأسرهم اتّفقوا على نفيه[2]، وهو مذهب القاضي وإمام الحرمين.

وأمّا أبو الحسن الأشعري وأبو إسحاق الإسفراييني، وأبو بكر بن فورك، فقد قالوا به.

ثمّ اختلفوا[3] في بقاء صفاته على ثلاثة أوجه:

* الأوّل: أنّها باقيات ببقاء الذّات.
* والثّاني: أنّها باقيات بأنفسها.
* الثّالث: أنّ لله -تعالى- بقائين: واحد البقائين تبقى به الذّات، والصّفات تبقى[4] ببقاء الذّات، ثمّ كلّ واحد من البقائين يبقى[5] بالثّاني.

ط – اختلفوا في أنّ قدمه -تعالى- هل هو زائد على ذاته[6] أم لا؟

فأثبته عبد الله بن سعيد والأشعري أوّلاً، وذهب الأشعري إلى نفيه آخرًا، وأنّ المرجع به إلى البقاء.

---

[1] في الأصل: تثبت.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني[1] قال: "هذا خلاف لفظيّ، <...>[2] والمرجع به إلى المعنى الذي لأجله كان الباري -تعالى- متزهًا عن المكان والجهة". وادّعى اتّفاق أصحابه عليه، وهو من العجائب.

ي – اختلفوا[3] في الصّفات الجزئيّة، كاليدين، والجنب، والقدم، والوجه، والعينين، والاستواء[4]:

فقال الأشعريّ بكونها صفات وراء الصّفات التماميّة أوّلاً، وهو مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني[5] وجمع من الكراميّة. وقد حاول الأستاذ أبو إسحاق إثبات بعض هذه الصّفات بالعقل، فقال: "لا بدّ لله من صفة يحصل بها الإيجاد على سبيل الاصطفاء، وإلاّ لم يكن احتجاج الله -تعالى- على إبليس، بأنّه خلق آدم بيديه، وجه؛ فلا بدّ له من صفة يحصل[6] بها الإيجاد[7] على سبيل الاصطفاء، وإلاّ لم يكن لقوله -تعالى- في حقّ موسى: ﴿ولتصنع على عيني﴾[8] فائدة. وهذا ليس استدلالاً بمحض[9] العقل.

وأمّا القاضي أبو بكر، وإمام الحرمين، وجمهور من المعتزلة، فلم يقولوا بها.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: المرجع، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: الاستوى.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] سورة طه (20) الآية 39.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[يا] – اختلفوا[1] في أنّه هل يجوز أن يكون للّه -تعالى- صفة وراء ما علمناه؟

فالجمهور الأعظم منّا ومن المعتزلة أبوه؛ وبعضهم [أ-19و] جوّزوه، حتّى نُقل عن عبد الله بن سعيد بن كلاّب، قال: "رحيم برحمة، كريم بكرم، راض برضى"، وعدّ من هذا الجنس أمورًا[2].

[يب] – اختلفوا في أخصّ صفة الله ما هي[3]؟

فقال أبو الحسن الأشعري: "القدرة على الاختراع، ولولاه لَمَا استقام قول موسى -عليه السّلام-: ﴿ربّ السّماوات والأرض﴾[4] جوابًا عن قول فرعون: ﴿وما ربّ العالمين؟﴾[5].

ومنهم مَن قال: "القدم".

وهذه المسألة من تفاريع القول بالحال؛ فمَن نفاه، زعم أنّ امتياز ذاته -تعالى- عن سائر الذّوات لعين حقيقته[6] المخصوصة، فلا حاجة إلى صفة أخرى. ومَن أثبت الأحوال وسلّم أنّ ذات الله -تعالى- مسلوبة كسائر الذّوات في نفس الذّاتيّة، استحال أن يقول [إنّ] الصّفة التي امتازت [بها] تلك (الذّات عن سائر)[7] الذّوات هي[8] القدرة، لأنّ وجوب

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: أمور.

[3] في الأصل: هو.

[4] سورة الشّعراء (26) الآية 24.

[5] سورة الشّعراء (26) الآية 23.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت عبارة: الذّات عن سائر مضافة في الهامش.

[8] في الأصل: هو.

اتّصاف[1] ذاته بالقدرة على الاختراع مشروط بامتياز تلك الذّات عن غيرها؛ فلو جعلنا المميّز هو القدرة، لزم الدّور، وهو محال. ويستحيل أن يكون ذلك هو القدم، لأنّ القدم هي [صفة] ثبوتيّة من الأزل[2] إلى الأبد، وذلك هو عبارة[3] عن الاستمرار، واستمرار الشّيء مشروط بتحقّق ذاته المخصوصة أوّلاً؛ فلو جعلنا تحقّق ذاته المخصوصة مشروطًا بالاستمرار، لزم الدّور، بل لا بدّ من حالة أخرى وراء هذه الأمور.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: الإزال.

[3] غير مقروءة في الأصل.

الموضع السّادس

البحث عن أفعاله

والنّظر في الإيجاد[1] والإعدام والإعادة

أمّا الإيجاد، ففيه أبحاث:

أ – اتّفق أرباب الملل[2] على أنّ الموجد[3] لهذه السّماوات والأرض هو الله -تعالى-؛ وخالفهم[4] الفلاسفة على تفصيل سيأتي ذكره.

أمّا الأوّلون، فقد اتّفقت[5] المعتزلة على أنّ العلم بأنّ مركّبها ومشكّلها هو الله -تعالى- لا يحصل إلاّ بالسّمع؛ لأنّ تركّب[6] الأجسام من جنس مقدور العباد، فلا يبعد[7] في العقل أن يكون بعض الملائكة والشّياطين ركّب هذه السّماوات والأرض وشكّلها على هذا الشّكل المخصوص. وأمّا إيجاد[8] الأجسام، فقد اتّفقوا على أنّ العقل يدلّ على أنّ خالقها ليس إلاّ الله -تعالى-، لأنّ خالقها زعموا إمّا أن يكون قادرًا لذاته أو[9] [قادرًا] بالقدرة. فإن كان الأوّل، فليس هو إلاّ الله -تعالى-. وإن كان الثّاني، فمحال، لأنّ القادر بالقدرة لا يصحّ منه خلق الأجسام.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: الملك.

[3] في الأصل: الموجود.

[4] في الأصل: فخالفهم.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: تركّبت.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: و.

وأمّا الأشعريّة، فقد اتّفقوا على أنّ العقل دلّ على أنّ خالق السّماوات والأرضين في ذواتها وصفاتها ليس إلاّ الله -تعالى-.

ب - المعدوم إمّا أن يكون ممتنع الوجود، كشريك الإله واجتماع الضّدّين، ولا نزاع في كونه نفيًا محضًا. وإمّا أن يكون ممكن الوجود، [أ-19ظ] فقد اختلفوا في أنّه هو شيء[1] أم لا. وتحقيق محلّ الخلاف: أنّ السّواد مثلاً لا شكّ في أنّه موجود؛ فمن النّاس (مَن زعم)[2] أنّ وجوده مغاير لكونه سوادًا، وزعم أنّ لوجوده أوّلاً، وأنّ كونه سوادًا كان متقرّرًا قبل وجوده،، وكان منفكًّا عنه. ومنهم مَن أنكر ذلك، إمّا لاعتقاده أنّ وجود السّواد نفس كونه سوادًا، فيستحيل تقرّر سواديّته قبل وجوده؛ وإمّا لأنّه، وإن كان مغايرًا له، لكنّه يمتنع[3] انفكاك كونه سوادًا عن الوجود. فهذا تلخيص محلّ النّزاع.

وإذا عرفتَ ذلك، فنقول: ذهب أكثر أهل القبلة إلى أنّ المعدوم ليس بشيء ولا عين ولا ذات، وإنّما هو نفي محض؛ وأنّ الله -تعالى-، كما أنّه موجد الأشياء، فهو مبدؤها[4] وجاعلها حقائق وماهيّات؛ وهو مذهب أبي[5] الهذيل، والهشامين: الفوطي[6] والبردعي، وأبي[7] الحسين البصري، ومحمود الخوارزمي. وزعم أبو يعقوب الشّحّام[8]، وأبو عليّ الجبّائي،

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] وردت عبارة: من زعم مضافة في الهامش.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: مبديها.

[5] في الأصل: أبو.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] في الأصل: أبو.

[8] هو أبو يوسف يعقوب بن عبد الله الشحّام البصري. أخذ علم الكلام ومذهب الاعتزال عن أبي هذيل العلاّف. وتتلمذ عنه بالبصرة أبو علي محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي. توفّي سنة 267 هـ/880 م. حول ترجمته راجع: *تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون* لعمر فرّوخ.

وأبو هاشم، وأبو الحسين الخيّاط، وأبو القاسم البلخي، وأبو عبد الله البصري، وأبو إسحاق بن عيّاش[1]، والقاضي عبد الجبّار بن أحمد وتلامذته أنّ المعدومات الممكنة، قبل دخولها في الوجود، ذوات وأعيان وحقائق؛ وأنّ تأثير الفاعل ليس في جعلها ذوات، بل في جعل تلك الذّوات موجودة. واتّفقوا على أنّ الثّابت من كلّ نوع من تلك الذّوات المعدومة عدد غير متناه.

وأمّا الفلاسفة، فقد اتّفقوا على أنّ الممكنات ماهيّاتها غير وجودها. واتّفقوا على أنّه يجوز تعرّي[2] تلك الماهيّات عن الوجود الخارجي؛ فإنّنا قد نعقل[3] المثلّث، وإن لم يكن له في الخارج وجود البتّة؛ وما ذلك إلاّ لوجوده في الذّهن.

وهل يجوز تعرّيها عن الوجودين: الخارجي والذّهني؟

فقد نصّ ابن[4] سينا في المقالة الأولى من إلهيّات[5] *الشّفاء* أنّ ذلك ممتنع. ومنهم مَن جوّزه. وهؤلاء اتّفقوا على أنّ تلك الماهيّة لا توصف بأنّها واحدة أو كثيرة، لأنّ المفهوم من الواحدة والكثيرة[6] مغاير للمفهوم من السّواد مثلاً. فإذا اعتبرنا السّواد فقط، ففي هذه الحالة لا يمكن الحكم عليه بالوحدة والكثرة، وإلاّ فقد اعتبرنا مع السّواد غيره. وذلك يناقض قولنا: "لم نعتبر إلاّ السّواد".

واعلم أنّ الكلام في الذّوات المعدومة نفيًا وإثباتًا مذكور في *النّهاية*. فلنتكلّم الآن في التّفاريع.

---

[1] هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن عيّاش، المعتزلي. وله من الكتب: كتاب *نقض كتاب ابن أبي بشر في إيضاح البرهان*.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت) ص173.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **تعقل**.

[4] في الأصل: بن.

[5] في الأصل: **هيآت**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

تفاريع إثبات المعدوم أمور:

* منها: اتّفق القائلون بالذّوات المعدومة على أنّها بأسرها متساوية في كونها ذوات، وأنّ الاختلاف بينها[1] ليس إلاّ بالصّفات. وأمّا النُّفاة، [أ=20و] فمنهم مَن قال بذلك؛ ومنهم من أنكره[2]، وهو الحقّ؛ لأنّ الذّوات لو كانت متساوية في أنفسها، لصحّ على كلّ واحد منها ما يصحّ على الآخر ضرورة لوجوب[3] استواء المتساويات في جميع الأحكام؛ وحينئذ يلزم صحّة انقلاب القديم مُحدَثًا، والمُحدَث قديمًا، والجوهر عرضًا، والعرض جوهرًا، وهو محال؛ ولأنّ الصّفات عندهم غير متخالفة، لأنّ الاختلاف عندهم لا يتقرّر إلاّ بالصّفات؛ فلو اختلفت الصّفات، لزم أن تكون الصّفة صفة أخرى، ولزم التّسلسل، وهو محال. وإذا كانت الصّفات غير متخالفة والذّوات متخالفة، استحال أن يكون مجموع الذّوات والصّفات متخالفًا[4]؛ فإنّه لا معنى للمخالفة، إلاّ أنّ أحدهما ليس كالآخر. وإذا لم يصحّ هذا الحكم على شيء من أجزاء[5] المجموع، استحال ثبوته في المجموع.

* ومنها[6]: اتّفق القائلون بالذّوات المعدومة علىٰ أنّها موصوفة بصفات الأجناس كالجوهريّة والسّواديّة، إلاّ <...>[7] ابن عيّاش[8]، فإنّه لم يقل به، وزعم أنّ تلك الذّوات عارية عن كلّ الصّفات، وأنّ امتياز بعضها عن البعض بالصفات التي ستحدّد[9].

---

[1] في الأصل: بينهما.

[2] في الأصل: أنكر.

[3] في الأصل: وجوب.

[4] في الأصل: مخالفة.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] أي من التّفاريع.

[7] وردت في الأصل إضافة لكلمة: أنّ، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[8] في الأصل: عبّاس.

[9] في الأصل: ستجدّد.

وهاهنا مقامان: الأوّل: نفي الصّفات، وهو الحقّ عندنا؛ لأنّ الذّوات، لمّا كانت متساوية، وجب أن يصحّ على كلّ واحد منها ما يصحّ على الآخر باختصاص الذّات <...>[1] المعنيّة بالصّفة المعنيّة، إن لم يكن لأمر، فقد يُرجَّح[2] أحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجّح. وإن كان لأمر، فإمّا أن يكون ذلك الأمر موصوفًا بتلك الذّوات، فحينئذ لا تكون الذّوات ذوات بل صفات، هذا محال، أو صفة لها؛ والكلام فيها كما في الأوّل، فيلزم التّسلسل؛ أو لا صفة لها ولا موصوفًا بها، وهو إمّا أن يكون [لأمر]، وهو محال، لأنّ نسبته إلى الكلّ واحدة، أو مختارًا، وكلّ ما كان أثرًا للقادر، فهو متحدِّد؛ فهذه الصّفة متحدِّدة. فالذّوات خالية في العدم الأزليّ عن هذه الصّفات.

واحتجّ مثبتو الصّفات بأمور:

* الأوّل: الذّوات متميّزة بعضها عن بعض، لأنّه يمكننا أن نعقلها متميّزة؛ والامتياز ليس بنفس الذّات؛ فإنّها مشتركة بين الكلّ، فلا بدّ أن يكون بالصّفات.

* الثّاني: الذّوات المعدومة إمّا أن تكون متماثلة[3]، وهو محال؛ وإلاّ لكانت متماثلة في الوجود، <...>[4] لأنّ ما بالذّات لا يزول؛ أو مختلفة، فلا يكون اختلافها إلاّ بالصّفات، لأنّها مشتركة بالذّات. وما (به)[5] الاختلاف [أ-20ظ] غير ما به الاشتراك. فتلك الذّوات موصوفة، وهو المطلوب.

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: المرجع، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: ترجّح.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لحرف العطف: و، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] وردت كلمة: به مضافة في الهامش.

* الثّالث: أنّ الجوهر يجب تحيّزه[1] عند الوجود، وليس ذلك الوجوب للذّات ولا للوجود، لأنّهما حاصلان في العرض، ولا بدّ[2] من صفة أخرى.

الجواب عن الأوّل: عند امتياز بعض تلك[3] الذّوات عن البعض ليس كامتياز بعض أفراد النّوع الواحد عن بعض عندكم؛ فكما أنّ ذلك لا يتوقّف على الاختصاص بالصّفة، فكذا هاهنا.

وعن الثّاني: أنّكم، إن عَنيتم بالتّماثل: التّساوي في الصّفات، وبالاختلاف: الاختلاف فيها، يكون التّماثل والاختلاف، على هذا التّقدير، فرعًا لاتّصافه بالصّفة. فالذّات الخالية عن الصّفة لا تكون مماثلة ولا مخالفة. وإن عَنيتم به: أنّ كلّ واحد من تلك <...>[4] الذّوات مساو في كونها ذاتًا للآخر، فهي متماثلة لهذا المعنى. وهذا حاصل عند الوجود. والاختلاف عند الوجود ليس في تلك الذّوات بل في الصّفات.

وعن الثّالث: أنّه لو كان اختصاص ذات الجوهر بالتّحيّز دون سائر الذّوات، لا بدّ وأن يكون لصفة، لكان اختصاصها بالجوهريّة دون سائر الذّوات، لا بدّ وأن يكون لصفة أخرى، ولزم التّسلسل.

وقوله: لو كان للذّات والوجود، لكان للعرض كذلك بناءً على (أنّ)[5] حكم الشّيء حكم مثله، وهو منقوض على قولهم، لأنّ الذّوات متساوية في الذّاتيّة؛ مع أنّه يجب لكلّ واحد منهما من الصّفة ما يستحيل على الآخر. والعرض يجب حلوله في محلّ، مع استحالة حلول مثله فيه، والله -تعالى- لا يصحّ أن يقدر على مثل مقدور العبد.

---

[1] في الأصل: تحَيّزه.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لكلمة: الصّفات، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] وردت كلمة: أنّ مضافة في الهامش.

* ومنها[1]: القائلون بإثبات الصّفات للذّوات المعدومة. قالوا: صفات الجوهر إمّا أن تكون[2] عائدة إلى الجملة، وهي الجهة[3]، فكلّ ما يكون مشروطًا بها؛ أو إلى الأفراد، وهي أربعة:

* الجوهريّة: وهي الصّفة الحاصلة للذّات حالتيّ[4] عدمها ووجودها.
* والمتحيّزيّة: وهي الصّفة التّابعة للحدوث الصّادرة عن الذّات بشرط الوجود.
* والوجوديّة[5]: وهي الصّفة الحاصلة بالفعل.
* و[6]الكيانيّة: وهي الصّفة الحاصلة بالمعنى.

قالوا: وليس للجوهر صفة زائدة على هذه الأربعة، فليس له بكونه أسود وأبيض، وحلوًا وحامضًا، صفة معلّلة بمعنى، بل لا معنى لكونه أسود إلاّ حلول السّواد فيه. وأمّا الأعراض، فالصّفات العائدة إلى الجملة غير معقولة في حقّها. وأمّا العائد إلى الإيجاد[7]، فثلاثة: الصّفة الذّاتيّة الحاصلة حالتيّ[8] الوجود والعدم، والصّفة الصّادرة عنها <...>[9]، وصفة الوجود.

---

[1] أي من التّفاريع.

[2] في الأصل: يكون.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت في الصّلب كلمة: الوجود، وأكملها النّاسخ كما أثبتناها في الهامش.

[6] ورد حرف العطف: و مضاف في الهامش.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] وردت في الأصل إضافة لكلمة: عنها، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

فهذا هو مذهب أبي عليّ، وأبي [أ-21و] هاشم، والقاضي عبد الجبّار، وأبي رشيد[1]، وابن متويه[2].

ومنهم مَن خالف هذا التّفصيل[3] في مواضع:

* فالأوّل: أنّ أبا يعقوب الشّحّام، وأبا عبد الله البصري، وأبا إسحاق بن عيّاش زعموا أنّه لا فرق بين الجوهريّة والتّحييز[4]، وأنّ المرجع بهما إلى صفة واحدة[5]. ثمّ اختلفوا بعد ذلك، فزعم الشّحّام وأبو عبد الله أنّ ذات الجوهر، كما أنّها موصوفة بالجوهريّة في العدم، فهي أيضًا موصوفة بالتّحييز.

ثمّ اختلفا، فزعم الشّحّام، على ما نقل عنه أصحابنا في كتبهم، أنّ الجوهر حال عدمه حاصل في الحيّز وموصوف بالمعاني، حتّى أُلزم رجل معدوم راكب على فرس معدوم فالْتزمه. وذهب أبو عبد الله إلى أنّ الشّرط في كون المتحيّز حاصلاً في الحيّز وموصوفًا بالمعاني الوجوديّة[6] فقيل: الوجود لا تحصل [فيه] هذه المعاني. وأمّا ابن عيّاش[1]، فإنّه زعم

---

[1] هو سعيد بن محمّد بن حسن بن حاتم النّيسابوري، أبو رشيد. أخذ عن القاضي عبد الجبّار. وهو صاحب كتاب *الخلاف بين البصريّين والبغداديّين*، طبع في ليدن سنة 1902.

حول ترجمته راجع: *لسان الميزان*، ج3/ص42؛ *شرح الأزهار*، ج7/ص344.

[2] في الأصل: ابن منويه.

وهو الإمام أبو محمّد الحسن بن أحمد بن متويه علي بن عبد الله بن عطيّة بن محمّد ابن أحمد البخاري. درس على القاضي عبد الجبّار. صنّفه الحاكم الجشمي وابن المرتضى ضمن رجال الطّبقة 12 من طبقات المعتزلة. له من الكتب: كتاب *المحيط* في أصول الدّين و*التّذكرة* في لطيف الكلام. توفّي سنة 429 هـ.

حول ترجمته راجع: شرح *عيون المسائل* للحاكم الجشمي، (من كتاب *طبقات المعتزلة*) ص389؛ كتاب *المنية و الأمل في شرح الملل والنّحل* لابن المرتضى.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] في الأصل: الوجود.

أنّه، كما استحال اتّصاف الذّوات المعدومة بالتّحييز، فكذلك يستحيل اتّصافها بالجوهريّة؛ (فلا جرم أثبت الذّوات خالية عن الجوهريّة)[2]. وقال الكعبيّ: "المعدوم شيء، لكنّه ليس بجوهر ولا عرض".

فأقول: الكعبيّ إمّا أن يُثبت للذّوات[3] حالة العدم أو لا يثبتها. فإن لم يثبتها، لم يكن خلافه إلاّ في اللّغة واللّفظ، لأنّه أطلق لفظ الشّيء[4] على العدم الصّرف. وإن أثبتها، لكن لا يُثبتها موصوفة بالصّفات، فهذا قول ابن عيّاش.

* الثّاني: زعم أبو إسحاق النّصيبيني[5] أنّه لا فرق بين صفة الوجود وصفة التّحييز[6]، وأنّ وجوده نفس تحييزه؛ وغيره يخالفونه فيه.

* الثّالث: اختلفوا[7] في أنّه هل (له)[8] بكونه معدومًا حالة أم لا؟

فالكلّ أنكروه إلاّ أبو عبد الله البصري. واحتجّ المنكرون على فساده بأنّه لو كان كذلك، لما كان العلم باستحالة خلوّ الذات عن الوجود والعدم ضروريًّا، لأنّ العلم باستحالة الخلوّ عن الصّفتين غير ضروريّ. ولقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون العلم باستحالة الخلوّ[9] عن هاتين الصّفتين ضروريًّا، وإن كان العلم باستحالة الخلوّ عن سائر

---

[1] في الأصل: عبّاس.

[2] وردت عبارة: فلا جرم أثبت الذّوات خالية عن الجوهريّة مضافة في الهامش.

[3] في الأصل: الذّوات.

[4] غير منقوطة في الأصل.

غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت كلمة: له مضافة في الهامش.

[9] في الأصل: الخلق.

الصّفات غير ضروريّ؛ بل الأقوى أن يُقال: إنّنا لا نتصوّر[1] من كونه معدومًا إلاّ أنّه ليس بموجود. وهذا القدر ليس إلاّ السّلب المحض.

* الرّابع: اختلفوا[2] في أنّ الشّيء هل هو شيء لذاته أم لا؟

فزعم الجبّائي وأبو بكر بن الأخشاد[3] أنّه شيء[4] لذاته؛ فرجع الجبّائي [عنه]، وبَقيت الأخشاديّة عليه.

* الخامس: اتّفقوا[5] على أنّ الجسم ليس حال العدم جسمًا، إلاّ الشّحّام والخيّاط. فإنّهما أثبتاه (جسمًا)[6]. واتّفقوا على أنّ له لون وطعم ورائحة وحرارة وبرودة حال العدم، ولا يكون مُحرِقًا ولا مبردًا حال العدم، لأنّه لا يكون كذلك إلاّ عند صدور الآثار عنها.

[أ-21ظ] * السّادس: اتّفقوا على أنّنا بعد العلم بأنّ للعالم صانعًا، عالمًا، قادرًا، حيًّا، خالقًا، حكيمًا، مُرسِلاً للرّسل، يمكننا أن نشكّ في وجوده إلى أن نعرف ذلك بالدّلالة. واتّفق منكرو المعدوم على أنّ ذلك باطل بالضّرورة.

أمّا تفاريع نفي الذّوات المعدومة: اتّفق مثبتو المعدوم على أنّه معلوم، وعلى أنّ المعدوم، لو لم يكن ذاتًا، لاستحال أن يكون معلومًا. ومن النّاس مَن جعل محلّ الخلاف في

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] هو أبو بكر أحمد بن علي بن بيغجور الأخشيد، وقيل: الأخشاد. له تعصّب على أبي هاشم وأصحابه. قال عنه ابن النّديم: "من أفاضل المعتزلة وصلحائهم وزهّادهم. وله معرفة بالعربيّة والفقه... وله من الكتب: *المعونة* في الأصول، كتاب *المبتدي*، كتاب *نقل القرآن*...". توفّي سنة 326 هـ.
حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص220-ص221؛ *لسان الميزان*، ج1/ص231؛ *معجم المؤلّفين*، ج1/ص320، وج2/ص23-ص24.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت كلمة: جسما مضافة في الهامش.

أنّ المعدوم هل هو شيء أم لا: أنّ المعدوم هل هو معلوم أم لا؟ وهو خطأ، لأنّهم يستدلّون بكونه معلومًا على كونه شيئًا، فكيف يكون أحدهما عين الآخر؟

وأمّا نُفاة المعدوم، فقد اتّفقت كلمتهم على أنّ العلم بالمعدومات الممكنة ليس إلاّ كالعلم بأنّه <...>[1] لا شريك <...>[2] له، وأنّ الضّدّين لا يجتمعان[3]؛ وإلاّ فالعلم بأنّ الوجود غير حاصل للشّيء حال عدمه [ليس] إلاّ كالعلم بصورة زيد على شكله وتخطيطه[4] قبل دخوله في الوجود؛ مع أنّنا اتّفقنا على أنّه لا يلزم من العلم بهذه الأشياء حال عدمها كونها أمورًا ثبوتيّة.

وعند ذلك نقول: ما الذي عَنيتم بقولكم: المعدوم معلوم؟ إن عَنيتم[5] به: الحاصل في هذه الصّور المعدودة، فذلك [يعني] كون المعلوم ثابتًا بدليل هذه الصّور. وإن عَنيتم به أمرًا وراء القدر الحاصل هنالك، فأفيدونا بصوره؛ ثمّ أنّ للتّصديق به، فإنّنا من وراء المنع في مقامي التّصوّر والتّصديق.

فهذا هو الذي يجب[6] أن لا يُعدَل عنه في المناظرة والمخافقة.

أمّا البحث عنه في نفس الأمر، فقد زعمت الثّقاة أنّ المعدوم المطلق غير المعلوم، وإنّما المعلوم هو المعدوم على تقدّر الوجود.

فزعم أبو الحسين أنّنا لا نعلم المعدوم، بل نتصوّره في النّفس. وهذه كلمات غير محصّلة؛ وتحقيقها: ما ذهبت الفلاسفة إليه من أنّ هذه المعلومات، وإن كانت معدومة في

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **يجوز**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **إلاّ**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

الخارج، لكنّها منطبعة في الذّهن، ولا جرم كانت معلومة. وذهبت الكراميّة إلى أنّ المعدوم غير معلوم أصلاً.

* ومنها[1]: الكلام في العبارة. فزعم المثبتون[2] أنّ لفظ الشّيء أعمّ من الموجود، وأنّه يتناول المعدوم، لقوله -تعالى-: ﴿ولا تقولنّ لشيء إنّي فاعل ذلك غدا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إن زلزلة السّاعة شيء عظيم﴾[4] والنُّفاة <...>[5] عارضوه بقوله -تعالى-: ﴿وقد خلقتك من قبل و لم تك شيئا﴾[6]. وأيضًا المثبتون يطلقون لفظ الثّابت على المعدومات، فيقولون[7]: الذّوات ثابتة في العدم، ولا يقولون إنّها موجودة؛ والنُّفاة[8] يقولون: الثّابت هو الموجود والمستقرّ. قال رويه[9]: "ثبت إذا ما صحّ[10] بالقوم وقرّ".

* ومنها[11]: أنّ العدم الصّرف لا يُرى، [أ-22و] خلافًا لأبي الحسن بن سالم[12]، فإنّه زعم أنّه يُرى؛ فإنّه -تعالى- لو أبصر العالم، بعد أن لم يكن مُبصرًا، يلزم وقوع التّغيّر في صفاته. وقوله على خلاف الضّرورة.

* ومنها[1]: أنّ العدم هل يتميّز بعضه عن بعض؟

---

1 أي من تفاريع نفي الذّوات المعدومة.

2 غير منقوطة في الأصل.

3 سورة الكهف (18) الآية 23.

4 سورة الحجّ (22) الآية 1.

5 وردت في الأصل إضافة لكلمة: على، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها

6 سورة مريم (19) الآية 9.

7 غير منقوطة في الأصل.

8 في الأصل: الثّقاة.

9 غير مقروءة في الأصل.

10 مطموسة في الأصل.

11 أي من تفاريع نفي الذّوات المعدومة.

12 جاء ذكره في شرح *قصيدة ابن القيّم*، ج 1- 297.

مُقتضى[2] قول الفلاسفة: القول به، لأنّهم يقولون: عدم العلّة علّة العدم، والعلّة متميّزة[3] عن المعلول؛ والأكثرون ينكرونه، لأنّ التّمييز[4] يستدعي التّعيين[5]؛ وذلك لا يُقال في العدم الصّرف.

* ومنها[6]: أنّ المعدوم هل يُعاد أم لا؟

الفلاسفة اتّفقوا على إنكاره، وهو مذهب أبي الحسين البصري وصاحبه محمود الخوارزمي والكراميّة؛ وأمّا مشائخ المعتزلة وجمهور أصحابنا، فقد جوّزوه. وأمّا المانعون، فمنهم مَن ادّعى فيه الضّرورة، ومنهم مَن قال به بالاستدلال. وأمّا المجوّزون، فقد اختلفوا فيه. فمشائخ المعتزلة زعموا أنّه لولا القول بثبوت الذّوات المعدومة <...>[7] لاستحالت الإعادة. وأصحابنا جوّزوا الإعادة، مع نفي الذّوات.

وإنّما أوردنا الاختلاف في المعدوم في باب فاعليّة الله -تعالى-، لنعرف مذاهب النّاس في كيفيّة تأثير قادريّة الله -تعالى- في الأشياء.

ج - اختلفوا[8] في أنّه -تعالى- هل هو الموجد لأفعال العباد أم لا[9]؟

واسم الجبر والقدر والعدليّة والكسبيّة إنّما جاء من هذا الموضع. فالمعتزلة بأسرهم اتّفقوا على كون العبد موجدًا لها؛ ومَن عداهم من المتكلّمين امتنعوا عنه. ثمّ اختلف

---

[1] أي من تفاريع نفي الذّوات المعدومة.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] أي من تفاريع نفي الذّوات المعدومة.

[7] وردت في الأصل إضافة لعبارة: وإلاّ، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] ورد حرف النّفي: لا مضافا في الهامش.

المنكرون، فزعم جهم بن صفوان أنّ الحيوانات مجبرون على أفعالهم وعلى إرادتهم؛ ولا <...>[1] فرق (في)[2] الحقيقة بين الحيوان والنّبات إلاّ في الشّعور وعدمه. وهؤلاء هم الجبريّة[3] الخالصة. وزعم الباقون أنّ للعبد تمكّنًا من الفعل والتّرك، واختيارًا فيه. وهؤلاء اختلفوا على أقوال:

* أحدها[4]: أنّ الله -تعالى- خلق فينا الاختيار بحيث يمكننا ترجيح[5] الفعل على التّرك، والتّرك على الفعل؛ وأجرى عادته. فإنّنا، متى قصدنا إيقاع الفعل، خلق الله -تعالى- عقيبه الفعل؛ ومتى قصدنا التّرك، حصل التّرك. وحقّقوا هذا القول بأنّ القصد إلى الفعل، لا محالة، سابق على حصول الفعل؛ فحين ما يَقصد العبد وقوع الفعل، لا يكون الفعل حاصلاً؛ بالاتّفاق (بيننا)[6] وبين المعتزلة.

لكنّنا نقول إنّه متى حصل ذلك القصد، فالله -تعالى- يوجد ذلك الفعل عقيبه، وإلاّ فلا؛ وأنتم تقولون إنّ ذلك الفعل يحصل من ذلك القصد وتلك القدرة. وعلى التّقديرين تكون المكنة[7] والاختيار حاصلاً. وهذا كما أنّ الله -تعالى- أجرى عادة بأنّنا [أ-22ظ]

---

[1] وردت في الأصل إضافة لحرف الجرّ: في، إلاّ أنّ النّاسخ شطبه، وإضافته في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] ورد حرف الجرّ: في مضافا في الهامش.

[3] غير منقوطة في الأصل.

الجبر هو "نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الربّ تعالى" (الشّهرستاني، ج1/ص85؛ *التعريفات* للجرجاني ص77). ويميّز الشّهرستاني بين الجبريّة الخالصة التي لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا، والجبريّة المتوسّطة التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثّرة أصلا. فأمّا من أثبت للقدرة الحادثة أثرا ما في الفعل وسمّى ذلك كسبا -يعني الأشعريّ-، فليس بجبريّ". وفخر الدّين الرّازي ينبّه إلى أنّ أساس المشكلة هو خلق العبد فعله، وليس قدرته على الفعل فحسب.

[4] في الأصل: **أحدهما**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت كلمة: بيننا مضافة في الهامش.

[7] غير منقوطة في الأصل.

متى أكلنا شبعنا، ومتى لم نأكل لم نشبع؛ فتكون المكنة من الشّبع، وتركه حاصل، مع أنّ حصول الشّبع بفعل الله -تعالى-، فكذلك هاهنا. وهؤلاء يقولون إنّ هذه المقالة ليست من الجبر في شيء، فإنّنا ميّزنا بين الحيوانات وغيرها بالتّمكّن[1] من الأخذ والتّرك. وعلى هذا صحّ خطاب العبد بالفعل والتّرك، وصحّ المدح والذّمّ، وهو مذهب أبي الحسن الأشعري وأكثر أصحابه.

* الثّاني: أنّ قومًا زعموا أنّ العبد متمكّن من ترجيح الفعل على تركه وبالعكس، لكنّ قدرته غير تامّة مستقلّة بالتّأثير في حصول ذلك الفعل. فمتى اتّجهت داعيته إلى الفعل، حصل ذلك الفعل عند مجموع قدرة الله -تعالى- <...>[2] وقدرة العبد. ويشبه[3] أن يكون هذا قول الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، لأنّه كان يقول: "الفاعل يفعل بمعين".

* الثّالث: وجود الفعل إنّما يقع بقدرة الله -تعالى-، إلاّ أنّ كونه طاعة، ومعصية، وتعظيمًا[4]، وإهانة، واستحقاقًا، وأحوال ثابتة للفعل، وتلك الأحوال إنّما تحصل بقدرة العبد، وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاّني.

فهذه[5] جملة أقوال القائلين بالكسب.

ومن النّاس مَن سلّم أنّ المؤثّر في حصول الفعل عند توفّر الدّاعي للعبد ليس إلاّ قدرته وداعيته، ولكنّ الموجد لتلك[6] الدّاعية والقدرة هو الله -تعالى-، وتلك الدّاعية مع تلك

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **وقدرة الله تعالى**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبه، وإضافة هذه الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **فهذا**.

[6] في الأصل: **لذلك**.

القدرة موجبة للفعل؛ وكان ذلك الفعل واجب الوقوع من فعل الله -تعالى-، وممتنع الوقوع عند عدم فعل الله -تعالى-؛ فيكون ذلك مستند إلى الله -تعالى- بالواسطة. وهذا مذهب الجمهور من الفلاسفة ومذهب أبي الحسين البصري؛ لأنّه، وإن كان في الظّاهر يدّعي المبالغة في إنكار الجبر، حتّى ادّعى الضّرورة فيه. لكنّ مذهبه الصّحيح أنّ القادر لا يحصل منه مقدوره إلاّ عند حصول الدّاعية؛ فإنّ حصول الفعل عند حصول الدّاعية؛ وأنّ حصول الفعل عن[1] الدّاعية واجب. ثمّ تلك الدّاعية لا بدّ أن تنتهي إلى داعية هي فعل الله -تعالى- في العبد ابتداءً؛ فيكون فعل العبد الواجب الحصول عند فعل الله، وممتنع الحصول عند عدمه. وإذا كانت هذه الأشياء مذهبًا له، فكيف يمكنه الخلاص عن الخبر معها، وهو أيضًا مذهب إمام الحرمين.

وأمّا المعتزلة القائلون بأنّ فعل العبد غير حاصل بقدرة الله -تعالى-، فقد اختلفوا من وجوه:

* أحدها: أنّ الجمهور منهم زعموا أنّ العلم بكون[2] العبد موجدًا استدلاليّ، وزعم أبو عبد الله البصري وأبو الحسين البصري أنّه ضروريّ.

* وثانيها: أنّ النّظّام والجاحظ وثمامة زعموا أنّه لا فعل للعبد إلاّ الإرادة[3]، [أ=23و] وما عداها فهو موجبات الإرادة، لأنّ الفاعل لا بدّ وأن (يكون)[4] مخيَّرًا[5] بين الفعل والتّرك، والخيرة لا تتحقّق[6] إلاّ في الإرادة؛ وأمّا بعد حصول الإرادة الجازمة، فلا بدّ من الفعل لا محالة، فلا يكون ذلك باختياره.

---

[1] في الأصل: **عند**.

[2] في الأصل: **يكون**.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] وردت كلمة: **يكون** مضافة في الهامش.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

وأمّا المتولّدات، فقد اختلفوا فيها: فزعم ثمامة[1] أنّها أفعال لا فاعل لها، واستبعده النّاس، وهو غير بعيد. فلعلّ مُراده منه: أنّ السّبب المولّد[2] هو الواقع باختيار القادر، فلا جرم أن كان فعلاً له. وأمّا المسبّب، فهو معلول السّبب؛ فيكون فعلاً، بمعنى أنّه حدث بعد أن لم يكن؛ ولا فاعل له، بمعنى أنّ المؤثّر فيه ليس القادر بل الموجب، وهو السّبب المولّد له. وهذا التّأويل هو اختيار أبي الحسين البصري وصاحبه محمود. وزعم أبو عليّ وأبو هاشم وأصحابنا أنّ تلك المتولّدات[3] أفعال للقادر بواسطة الأسباب؛ والتزموا -لأجله- كون الميّت بل المعدوم فاعلاً، وهو مكابرة.

د – اختلفوا[4] في الإنسان، وضبط المذاهب فيه: إمّا أن يكون جسمًا و[5]جسمانيًّا؛ أو لا جسمًا ولا جسمانيًّا؛ أو ما يتركّب منهما.

فإن قلنا إنّه جسم، فإمّا أن يكون هذا هو الجسم المشاهد، أو داخلاً فيه، أو خارجًا عنه؛ وكذا إن كان جسمانيًّا. فالأوّل، وهو الإنسان، هو الجسم المشاهد؛ فقد قال به الدّهماء من المتكلّمين من الأشعريّة والمعتزلة؛ لكنّهم، وإن صرّحوا بهذا القول، رجعوا عنه من حيث لا يعلمون، على ما سيأتي تقريره في توجيه انفرادات النّظّام.

---

[1] هو أبو معن ثمامة بن أشرس النّميري. قال عنه ابن النّديم: "كاتب بليغ بلغ من المأمون منزلة جليلة، وأراده على الوزارة فامتنع ... وله من الكتب: كتاب *الحجّة*، وكتاب *الخصوص والعموم في الوعيد*، *والمعرفة*، وعلى جميع ما قال بالمخلوق...". توفّي سنة 213 هـ/828 م.
حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص207–ص208؛ *لسان الميزان*، ج2/ص83؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص420–ص421؛ *تاريخ بغداد* للخطيب، ج7/ص145 إلى ص147؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ص372؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص86؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص396.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: المولّدات.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: أو.

وأمّا أنّ الإنسان عبارة عن جسم داخل البدن، ففيه وجوه: قيل: إنّ الجسم لطيف سَرَى في البدن سريان النّار في الفحم، وهو مذهب النّظّام؛ وهو قريب ممّا اختاره أبو الحسين وصاحبه محمود من أنّ الإنسان هو الأجزاء الأصليّة الباقية من أوّل عمره إلى الآن. وذهب أبو بكر (أحمد)[1] بن الأخشاد أنّه جسم رقيق مُنساب في البدن متشكّل بشكله. ففي كلّ عضو عضو من ذلك، فإذا قطع، تقلّص؛ وإذا امتنع التّقلّص، مات. وهو قريب من <...>[2] قول النّظّام.

ج – عن الأسواري أنّه قال: هو روح في القلب. وعن أحمد بن يحيى [بن] الرّاوندي[3] أنّه قال: حرارة في البدن تسخّن البدن. وعن الفوطي[4] أنّه جزء لا يتجزّأ[5] في القلب. وعن معمر[6] مثله؛ وقد حُكي[1] عن معمر مثل قول الفلاسفة، على ما سيأتي شرحه. وعن بعض القدماء أنّه الأخلاط الأربعة؛ ومنهم مَن جعله الدّم؛ ومنهم مَن زعم أنّه

---

[1] وردت كلمة: **أحمد** مضافة في الهامش.

[2] ورد حرف الجرّ: **من** مضافا في الهامش.

[3] في الأصل: **الرّيوندي**.

[4] في الأصل: **الغوطي**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] هو معمر بن عبّاد السّلمي، أبو المعتمر –وقيل: أبو عمر–. نشأ في البصرة. وأخذ الاعتزال عن عثمان الطّويل تلميذ واصل. وكان ملمّا بالفلسفة اليونانيّة. وذكر ابن النّديم في *الفهرست* أنّ لمعمر من الكتب: *الجزء الذي لا يتجزّأ، المعاني، الاستطاعة، اللّيل والنّهار*... وصفه الشّهرستاني بأنّه "من أعظم القدريّة في تدقيق القول بنفي الصّفات ونفي القدر خيره وشرّه من الله. روى عبد الجبّار أنّه مات مسموما –وقيل غير ذلك–. سمّي هو وأصحابه: أصحاب المعاني، وذلك أنّ كلّ شيء عنده يتحرّك ويسكن لمعنى فيه. وروى البغدادي أنّه كان ينكر أنّ الله قديم، مع وصفه له أنّه أزليّ". توفّي سنة 215 هـ.

حول ترجمته راجع: *الانتصار*، ص22–ص23؛ *اللّباب* لابن الأثير، ج3/ص161؛ *لسان الميزان*، ج6/ص71؛ *الفصل* لابن حزم، ج3/ص72، وص82، وص88، وص114، وص117،

وعن بعض القدماء أنّه الأخلاط الأربعة؛ ومنهم مَن جعله الدّمّ؛ ومنهم مَن زعم أنّه الأرواح البخاريّة اللّطيفة المتصاعدة من لطيف الأغذية الواقعة في القلب والشّريانات.

وأمّا أنّ الإنسان شيء ليس <...>[2] بجسم[3] ولا قائم به، فهو مذهب الجمهور من الفلاسفة وأكثر النّصارى؛ ومن المتكلّمين من الشّيعة، مذهب النّوبختيّة[4]؛ ومن المعتزلة، [أ- 23ظ] مذهب معمر؛ ومن الفقهاء، مذهب الحكيمي[5]، وأبي[6] زيد الدّبوسي[7]، وأبي حامد الغزالي، وأبي قاسم الرّاغب.

ثمّ القائلون بها[8] اختلفوا في تعلّقها[9] بالبدن: فزعم فرفوريوس[1] أنّها تتحدّد[2] بالبدن، ولأجل ذلك تصير النّفس والبدن إنسانًا واحدًا؛ وزعم العظماء من الحكماء، كأفلاطون

وص133، وص158، وص174؛ في *علم الكلام*، ج1/ص253 إلى ص258؛ *الأعلام*، ج8/ص190؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص504 إلى ص517؛ *تاريخ التراث العربي*، ج2/ص397.

[1] في الأصل: يحكي.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **شيء**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: أبو.

[7] غير منقوطة في الأصل.

وهو أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدّبوسي، الفقيه الحنفي. كان من كبار أصحاب الإمام أبي حنيفة -رضي الله عنه-. وهو أوّل من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود. وله من الكتب: كتاب *الأسرار و التّقويم للأدلّة*. وكانت وفاته سنة بمدينة بخارى سنة 430 هـــ.

حول ترجمته راجع: *الجواهر المضية*، ج1/ص339 (باسم عبيد الله)، ج2/ص306؛ *الأنساب*، ج5/ص306.

[8] في الأصل: به. لكنّ الضّمير يعود هاهنا على النّفس، فوجب إيراده في صيغة المؤنّث.

[9] في الأصل: تعلّقه. لنفس الأسباب المذكورة في الهامش السّابق.

وأرسطو وغيرهما، أنّ الإنسان هو ذلك الجوهر، وهذا البدن آلة لها[3] في أفعالها. ثمّ هؤلاء زعموا أنّه لا يجوز أن يكون تعلّقها بالبدن تعلّق النّجّار بالقدّوم والمنشار، أعني أنّها [لا] تكون بحيث تترك[4] البدن مرّة وتعود[5] إليه أخرى؛ فإنّ ذلك باطل بالمشاهدة. ولا يجوز أن يكون تعلّقها بالبدن تعلّق الحاجة الذّاتيّة، فإنّها مجرّدة في ذاتها. فلم يبق إلاّ أن يكون تعلّقها بالبدن تعلّق العاشق عشقًا طبيعيًّا، ولأجله تتألّم النّفس بفساد البدن.

[د -] واختلفوا [في] أنّ البدن هل هو حيّ أم لا؟

فأكثر المتقدّمين زعموا أنّ القوى الحسّاسة قائمة بالبدن. وأمّا أبو البركات البغدادي، فإنّه زعم أنّ القوى الحسّاسة بأسرها قائمة بالنّفس وليس في البدن منها شيء.

وأمّا الذين قالوا: النّفس هي المزاج، فهم الذين يزعمون أنّ الأخلاط الأربعة، إذا تخلّطت[6]، حدثت حالة متوسّطة هي المزاج؛ والإنسان عبارة عن الجسم المتكيّف بتلك الكيفيّة. وهو قول أكثر الطّبيعيّين.

وأمّا الإعدام، فقد اختلف النّاس في الجواهر. فالمنقول عن النّظّام أنّها غير باقية، بل الله -تعالى- يُحدثها حالاً فحالاً؛ وغيره اتّفقوا[7] على بقائها. والذي عندي أنّ النّظّام إنّما ذهب في هذه المسألة إلى قول الفلاسفة في أنّ الشّيء حال بقائه لا يستغني عن المرجّح. فالنَّقَلَة، لمّا سمعوا منه ذلك، ظنّوا أنّه منع من بقائه؛ والله أعلم بحقيقة الحال.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] أي للنّفس.

[4] في الأصل: يترك.

[5] في الأصل: يعود.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

ومع ذلك، فيمكن تقرير ظاهره بشبهتين:

* فالأولى: أن يكون[1] الجسم حادثًا، إمّا أن يكون عدميًّا، وهو محال، لأنّ الحدوث نقيض أن لا حدوث الذي هو أمر عدميّ، وعدم العدم ثبوت؛ وإمّا أن يكون وجودًا، فهو حينئذ إمّا أن يكون <...>[2] زائدًا عليه، فيكون لا محالة حادثًا، فيكون حدوثه زائدًا عليه، فلزم التّسلسل، وهو محال؛ أو عين ذاته، فمتى بطل حدوثه، وجب بطلان ذاته، لكنّه حال البقاء[3] لا يبقى[4] حادثًا، فوجب أن لا تبقى ذاته.

* الثّانية: أنّ الشّيء حال[5] حدوثه مفتقر إلى المؤثّر القادر[6]؛ فلو بقي[7] حال بقائه، وجب أن يفتقر أيضًا إلى القادر، لأنّ الشّيء حال بقائه هو الذي كان حاصلاً حال حدوثه، والشّيء الواحد لا يختلف[8] حكمه اللاّزم لماهيّته في الحالتين، لكنّ افتقاره حال بقائه إلى القادر محال، لأنّ تأثير <...>[9] القادر في الإيجاد، وإيجاد الموجود محال؛ فإذن بقاء الحادث محال. فهذا توجيه ظاهر قول النّظّام.

ثمّ [أ=24و] نقول: والقائلون ببقاء[10] الجواهر اتّفقوا على أنّه يصحّ العدم عليها، إلاّ ما نقله ابن الرّاوندي عن الجاحظ، فإنّه منع من صحّة العدم عليها بعد وجودها. ويُقال إنّه مذهب الكراميّة. ويُقال إنّه مذهب أفلاطون من الفلاسفة.

---

[1] في الأصل: **كون**.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **وجودا**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: **حاله**.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **لأنّ تأثير**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[10] غير منقوطة في الأصل.

وأمّا الذين حكموا بصحّة العدم عليها، فقد اختلفوا من وجهين:

* الأوّل: أنّ الطّريق إلى معرفة هذه الصّحّة: النّقل أو العقل؛ والأوّل مذهب أبي هاشم.

* الثّاني: الأكثرون على أنّه لا وقت ينتهي الجوهر إليه إلاّ ويصحّ عليه أن يبقى فيه وأن يعدم على البدل. ويُقال: من النّاس مَن ذهب [إلى] أنّ هناك وقتًا، متى وصل الجوهر إليه، وجب عدمه فيه لذاته.

وأمّا الأوّلون، فقد اتّفقوا على أنّه متى عدم، فلا بدّ لعدمه من سبب. ثمّ اختلفوا فيه على ثلاثة أوجه:

* الأوّل: أنّ الفاعل يعدمه؛ ثمّ فيه وجهان:

- أحدهما: الإعدام بالقدرة.

- وثانيهما: الإعدام بالقول، وهو أن يقول الله -تعالى-: "أفن"؛ وهو مذهب أبي الهذيل[1] والكراميّة؛ وهي[2] إحدى الرّوايتين عن القائلين [به] منّا، والخيّاط من المعتزلة؛ وهو قول أبي الحسين البصري ومحمود الخوارزمي.

* الثّاني: أنّ الجوهر يفنى[3] لانقطاع شرطه، وذلك الشّرط عرض. ثمّ ذكروا فيه وجوهًا أربعة:

- فأوّلها: قول مَن زعم أنّ الجوهر إنّما يبقى ببقاء غير باق؛ فإذا لم يخلق الله -تعالى- ذلك البقاء في الجوهر، لم يبق[4]. ثمّ من هؤلاء مَن زعم أنّ ذلك البقاء موجود لا في محلّ؛

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: هو.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

والأكثرون أنّه قائم بالجوهر، وهو مذهب أبي الحسن الأشعري، وأكثر أصحابه، وأبي القاسم البلخي.

- وثانيها: قول مَن[1] زعم[2] أنّ الجوهر يجب[3] اتّصافه من كلّ جنس من أجناس الأعراض بنوع، والأعراض غير باقية؛ فإذا قطعها الله، عدم الجوهر؛ وهو قول إمام الحرمين منّا.

- وثالثها: قول مَن زعم أنّ الجوهر يستحيل خلوّه عن الكون، وجنس الكون غير باق؛ فإذا لم يخلق الله الكون في الجوهر، عدم الجوهر؛ وهي[4] الرّواية الثّانية عن القاضي منّا.

- ورابعها: قول مَن زعم أنّ الأكوان، وإن كانت باقية، لكن في المقدور جنس من الكون لا يصحّ البقاء عليه. فإذا انتهى الجوهر إلى الجهة التي يختصّ بها ذلك الكون، حصل فيه ذلك الكون، والبقاء غير صحيح عليه، فيفنى[5] بنفسه[6] في الثّاني؛ فإذن[7] لم يوجد الله – تعالى– مثله في الجوهر؛ وهو قول أحمد بن أبي علاء من المعتزلة.

* الثّالث: القول بأنّ[8] الجوهر يفنى بحصول ضدّه؛ واتّفقوا على أنّ ذلك الضّدّ ليس بجوهر. ثمّ أنّه إمّا أن يكون قائمًا بالجوهر أو لا يكون.

- والأوّل مذهب محمّد بن شبيب[9] وأبي الحسن البرذعي[1]، فإنّهما زعما أنّ الفناء [أ=24 ظ] يوجد في الجوهر ثمّ ينتفي به ذلك المحلّ في الثّاني.

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: زعموا.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: هو.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: إذا.

[8] في الأصل: ما أنّ.

[9] في الأصل: شعيب.

– الثّاني، وهو أن يكون قائمًا بالجوهر؛ فإمّا أن يكون مختصًّا بالجهة، أو لا يكون. والأوّل مذهب محمّد بن أبي بكر (بن)[2] الأخشاد ومحمّد بن عمر الصّيمري[3]، فإنّهما زعما أنّ الفناء يوجد[4] مختصًّا[5] بجهة ثمّ ينعدم الجوهر. وأمّا إن لم يكن مُختَصًّا بجهة أصلاً، وهو مذهب أبي عليّ، وأبي هاشم، وأبي عبد الله، (و)[6]القاضي عبد الجبّار؛ واتّفقوا على أنّ ذلك الفناء غير باق، وإن كان الجبّائي[7] يزعم أنّ ذلك يُعرف عقلاً، وأبو هاشم زعم أنّه يُعرف سمعًا. ثمّ اختلفوا، فزعم أبو هاشم أنّه إذا وُجد الجزء[8] الواحد من الفناء، فنيت الجواهر

---

[1] هو أبو الحسن أحمد بن عمر ابن عبد الرّحمان البرذعي. وكان نبيلا فاضلا ينسب إلى عباد بن سليمان. وكان معظّما ببغداد، يختلف إليه كثير من الفقهاء في السرّ، ويعظّم إذا حضر بمجالس النّظر.
حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص300–ص301؛ ابن المرتضى، ص90.

[2] وردت كلمة: بن مضافة في الهامش.

[3] في الأصل: **الصّميري**.
وهو محمّد بن عمر الصّيمري، أبو عبد الله. من شيوخ المعتزلة البصريّين. وكان من قبل أن ورد إلى أبي علي الجبّائي مختلطا بمتكلّمي بغداد، كأبي الحسين الخيّاط وأبي القاسم البلخي وغيرهما، وكان كالمنتسب إلى عبّاد بن سليمان في كثير من مذاهبه. وكان شديد المعاندة لأبي هاشم مغال في ذلك. وحكي عن أبي علي الجبّائي أنّه كان يقول: "شيخنا أبو عبد الله". وعنه أخذ الشّيخ أبو سعيد السّيرافي علم الكلام. وكان أستاذ أبي بكر بن الأخشيد. وله من الكتب: كتاب *المسائل والجوابات*، وكتاب *نقض كتاب الرّاوندي في الطّبائع*... توفّي سنة 315 هـ.
حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص308–ص309؛ ابن النّديم، *الفهرست*، ص219.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] ورد حرف العطف: و مضافا في الهامش.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

بأسرها؛ وليس في المقدور إفناء بعضها مع بقاء البعض. وهذا قول الجبّائي[1] أخيرًا؛ وقال الجبّائي[2] أوّلاً إنّ فناء بعضها ليس فناء الباقي، وهو مذهب محمّد بن الأخشاد[3].

أمّا الإعادة، فقد ذكرنا أنّ من النّاس مَن منعها، ومنهم مَن جوّزها. ثمّ اختلف المجوّزون من وجوه:

* الأوّل: اتّفق الجمهور منّا ومن المعتزلة أنّ الإعادة ليست معنىً. وذهب القلانسي[4] منّا، وعبّاد، وهشام بن عمرو، وأبو بكر الزّهريّ إلى أنّها معنىً؛ وفرّعوا عليه امتناع إعادة الأعراض. والقائلون منّا بأنّ الإعادة ليست معنىً اتّفقوا على صحّة إعادة الجواهر والأعراض بأسرها. وأمّا المعتزلة، فقد اتّفقوا على صحّة إعادة الجواهر. وأمّا الأعراض، فالتي لا تبقى، اتّفقوا على استحالة إعادتها. وأمّا الباقي، فكلّ ما كان مقدورًا للعبد، اتّفقوا على استحالة إعادته. وأمّا ما لا يقدر على جنسه إلاّ الله -تعالى-، وكان مبتدئًا لا متولّدًا، فقد اتّفقوا على صحّة إعادته. واختلفوا[5] في موضعين:

- فالأوّل: أن يكون مقدورًا لله -تعالى- وللعبد، كالتّأليف وأمثاله. فعند الجبّائي لا تصحّ إعادته؛ وعند أبي هاشم تصحّ.

- الثّاني: أنّ الواقع من جهة الله -تعالى- بسببٍ هل يصحّ منه (أن يُعيده)[6] <...>[7] ابتداءً؟

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **عمرو بن الأخشاد**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت عبارة: **أن يعيده** مضافة في الهامش.

[7] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **لأنّ تأثير**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

قال أبو هاشم في موضع: الأصحّ وجوده لا عن ذلك السّبب بل مبتدئًا؛ وقال في موضع آخر: لا يصحّ في المتولّد عن سبب أن يوجد إلاّ عنه، وإلاّ لزم مقدورين قادرين. فعلى هذا: الباقي، إذا كان متولّدًا من سبب لا يبقى، استحالت إعادته، لأنّه لا يصحّ إعادته إلاّ بواسطة إعادة سببه؛ لكنّ ذلك محال، لاستحالة إعادة ما لا يبقى. وقال القاضي عبد الجبّار إنّه لا يصحّ إعادة المتولّدات، لأنّ إعادتها لا تمكن إلاّ بواسطة إعادة أسبابها. فتلك الأسباب، لمّا كانت غير باقية، امتنعت إعادتها؛ وإن كانت باقية، فمن حقّها أن يكون لها في كلّ [أ=25و] حال سبب على حدة[1]. فإذا أُعيد ذلك السّبب، فمن حقّه أن يوجد على وجه الابتداء أجزاءً، أو على وجه الإعادة جزءًا؛ فحينئذ يتولّد عنه مسبّبان دفعة واحدة، وذلك محال، لأنّه ليس عدد أوْلى من عدد، فيلزم أن يتولّد عنه مسبّبات غير متناهية، وهو محال.

ولنتكلّم[2] الآن في الحشر والنّشر، وهو إمّا عن المعاد، وإمّا عمّا يُعاد. أمّا الأوّل، فنقول[3]: أكثر أرباب الملل والنّحل اتّفقوا على القول بالمعاد. ونَقلتُ عن الطّبيعيّين[4] من قدماء الفلاسفة إنكاره، وهم القائلون إنّ النّفس هي المزاج؛ فعند الموت ينعدم ذلك المزاج، وعود المعدوم محال؛ فلا جرم كان المعاد محالاً عندهم. وأمّا جالينوس، فلمّا شكّ في إثبات النّفس، وجوّز أن يكون المرجع بها إلى المزاج، لا جرم شكّ في المعاد. وأمّا الجمهور الأعظم من المسلمين والفلاسفة، فقد اتّفقوا عليه. والمذاهب <...>[5] لا تزيد على ثلاثة.

أمّا القول بالمعاد البدني فقط، أو النّفساني فقط، أو هما معًا.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **فيقول**.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **والمذاهب**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

* أمّا الأوّل، فهو قول الأكثرين من المسلمين. ثمّ اختلفوا من وجهين:

- الأوّل: فيما تجب إعادته حتّى يكون العائد هو الذّاهب بعينه. فقال الجبّائي: الواجب[1] إعادة جميع الأبعاض، حتّى قال فيمَن قُطعت يمينه أنّ الواجب إعادته [بيمينه]. واستبعد أبو هاشم ذلك، وزعم أنّ الذي يجب إعادته هو القدر الذي لا بدّ منه في كونه حيًّا. ثمّ اختلفوا في ذلك القدر. فزعم أبو هاشم أنّ ذلك هو التّأليف الذي كان. وحكى <...>[2] البصري رجوعه عنه إلى القول بأنّ الواجب إعادة تلك الحياة التي كانت قائمة به، وهو اختياره. وزعم القاضي عبد الجبّار أنّ الواجب إعادة الأجزاء التي[3] لا بدّ منها في كون الشّخص حيًّا، لأنّها هي المطيعة والعاصية، والبواقي[4] آلات[5]. فإذا قال لهم قائل: "الأجزاء البدنيّة متبدّلة بالسّمن والهزال، والاعتداء والانحلال، فما المُعاد منها؟"، أجابوا بأنّنا، لمّا أثبتنا الفاعل المختار[6]، فلا يبعد في أن يحفظ بعض الأجزاء من البدن من أوّل العمر إلى آخره، فلا يتطرّق إليها التّبدّل أصلاً. وأمّا الأشعريّة، فعندهم البنية ليست شرطًا للحياة، وكلّ واحد من أجزاء البدن حيّ وحده. وإذا كان كذلك، سقطت هذه الأبحاث.

- الثّاني: اختلفوا في كيفيّة الإعادة، فمنهم مَن زعم أنّه -تعالى- يعدم الجواهر ثمّ يعيدها؛ وهو مذهب أكثر مشائخ المعتزلة، وأصحابنا. ومنهم مَن قال إنّه -تعالى- يفرّق البنية ثمّ يركّبها مرّة أخرى؛ وهو مذهب محمود الخوارزمي، وإليه يميل إمام الحرمين[7] [أ=25ظ] منّا؛ وهو قول الكراميّة.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **الأوّل**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **آلاف**.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

أمّا المعاد الرّوحاني، فالقائل به الفلاسفة. وزعموا أنّ التذاذ[1] النّفوس بعد المفارقة عن الأبدان بمعرفة الله -تعالى-، والاتّصال بحضرته الْتذاذ عظيم[2] فوق اللّذّات الجسمانيّة، وتألّمها بالجهل[3] بالله -تعالى-، والبعد عنه أشدّ [من] الآلام الجسمانيّة.

وأمّا الجمع بين الأمرين، فالقائل به جمهور النّصارى والتّناسخيّة[4]. والإمام الغزالي قد ذهب إلى ما يقرب منه، فإنّه زعم أنّ الإعادة إنّما تكون[5] بأن يُعيد[6] الله النّفس النّاطقة إلى بدن يخلقه[7] ابتداءً.

* الثّاني: البحث عن موضع الإعادة، فالملّيّون[8] اتّفقوا على أنّ دار الجزاء غير هذا العالم. ومن النّاس مَن زعم أنّ دار الجزاء هو هذا العالم. والأوّلون فريقان. فأتباع الأنبياء

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **بالجهد**.

[4] يقول الشّهرستاني في التّناسخيّة: "قالوا بتناسخ الأرواح في الأجساد، والانتقال من شخص إلى شخص. وما يلقى الإنسان من الرّاحة والتّعب والدّعة والنّصب، فمرتّب على ما أسلفه من قبل وهو في بدن آخر جزاء على ذلك. والإنسان أبدا في أحد أمرين: إمّا في فعل، وإمّا في جزاء؛ وما هو فيه: فإمّا مكافأة على عمل قدّمه، وإمّا عمل ينتظر المكافأة عليه. والجنّة والنّار في هذه الأبدان، وأعلى علّيّين درجة النبوّة، وأسفل السّافلين: دركة الحيّة. فلا وجود أعلى من درجة الرّسالة، ولا وجود أسفل من دركة الحيّة. ومنهم من يقول: الدّرجة الأعلى درجة الملائكة، والأسفل درجة الشّياطين. وهم يخالفون بهذا المذهب سائر الثّنويّة، فإنّهم يعنون بأيّام الخلاص: رجوع أجزاء النّور إلى عالمه الشّريف الحميد، وبقاء أجزاء الظّلام في عالمه الخسيس الذّميم".

انظر: الشّهرستاني، *الملل والنحل*، ج1/ص253-ص254.

[5] في الأصل: **يكون**.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

-وهم المسلمون، واليهود، والنّصارى- زعموا أنّ دار الجزاء غير هذا العالم، وأنّه -تعالى- يجمع الأشخاص هناك، فيوصل إلى كلّ واحد ما يستحقّه. ثمّ اختلفوا من وجوه:

- الأوّل: أنّ تلك الدّار هل هي مخلوقة الآن أم لا؟ فالجمهور الأعظم من المسلمين زعموا أنّها مخلوقة، وأبو هاشم وأبوه أنكراه[1].

- والثّاني: أنّ تلك الدّار، بعد دخول الخلق فيها هل تبقى أبدًا أو تفنى. الجمهور الأعظم على بقائها[2] أبدًا، خلافًا لجهم بن صفوان.

- الثّالث: أنّ تلك الدّار لو بقيت أبدًا، فالعذاب هل يبقى أبدًا؟ نُقل عن الجاحظ أنّ أهل النّار يصيرون[3] على طبعها ولا يتأذّون منها؛ كما أنّ دود الخلّ، لمّا كان على طبيعة الخلّ، لا يتأذّى منه.

- الرّابع: لو بقيت الآلام واللّذّات، فهل تبقى حركاتهم أم لا؟ ذهب أبو الهذيل إلى أنّهم ينتهون إلى سكون دائم يلتذّ[4] أهل الجنّة ويتألّم أهل النّار به.

- الخامس: اختلفوا في أنّ حركات أهل الآخرة اضطراريّة أم اختياريّة؟ ذهب أبو الهذيل إلى أنّها اضطراريّة خلافًا للباقين.

وأمّا أتباع المثنّيين[5]، كالمانويّة والدّيصانيّة، فقد زعموا أنّ السّعادة بالاتّصال بالنّور الأعظم، والشّقاوة بالاتّصال بالظّلام الأعظم.

وأمّا القائلون بأنّ دار الجزاء هو هذا العالم، فقد اختلفوا فيه[6]. فرأيتُ في بعض الكتب، عن بعض الفلاسفة، أنّه جعل الموضع الذي تحت القطب الشّماليّ جنّة، وزَعم أنّه

---

[1] في الأصل: **أباه أنكروه**.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] في الأصل: **يصرّون**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: **به**.

موضع الملائكة؛ والموضع الذي تحت القطب الجنوبيّ نارًا، وجَعله موضع الشّياطين والعفاريت؛ وزعم أنّ الأرواح الطّاهرة تُثاب[1] تحت القطب الشّماليّ، والأرواح الخبيثة تُعذّب هاهنا. ومنهم مَن جعل بعض طبقات العناصر من الهواء والنّار جنّة ونارًا. والصّابئة زعموا أنّ موضع الثّواب هو فلك البروج، والاتّصال بالكواكب هو موضع[2] العذاب ظلمة المركز.

وأمّا [أ-26و] التّناسخيّة، فإنّها زعمت أنّ الأرواح الطّاهرة تُردّ إلى أبدان متنعّمة في هذا العالم، وذلك هو الثّواب؛ والأرواح الرّديئة تُردّ إلى أبدان شقيّة، وذلك هو العذاب. ثمّ اختلف[3] هؤلاء، فمنهم مَن لم يجوِّز ردّ الأرواح البشريّة (إلاّ)[4] إلى بدن آخر بشريّ؛ ومنهم مَن جوّز ردّها إلى جميع الأبدان الحيوانيّة؛ ومنهم مَن جوّز [ردّها][5] إلى النّبات والمعادن؛ ومنهم مَن جوّز ردّها إلى <...>[6] الجمادات، وزعم أنّ الرّوح الإنسانيّ إذا رُدّ إلى بدن آخر إنسانيّ، فهو النّسخ؛ وإن رُدّ إلى بدن <...>[7] حيوانيّ، فهو المسخ؛ وإن رُدّ إلى جسم نباتيّ، فهو الفسخ؛ وإن رُدّ إلى جسم جماديّ، فهو الرّسخ.

---

1 غير منقوطة في الأصل.

2 غير مقروءة في الأصل.

3 غير منقوطة في الأصل.

4 وردت كلمة: **إلاّ** مضافة في الهامش.

5 في الأصل: **جوّزها**.

6 وردت في الأصل إضافة لكلمة: **النّبات**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

7 وردت في الأصل إضافة لعبارة: **آخر إنسانيّ فهو**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

وأمّا الهند[1]، فإنّهم يُثبتون الجنّة والنّار. (والتّناسخيّة)[2] [منهم] يقولون إنّ الرّوح بعد المفارقة قد تدخل الجنّة مدّة، ثمّ تخرج[3] منها وتتعلّق ببدن آخر على سبيل التّناسخ، وتنزل إلى هذا العالم مرّة أخرى، ولا خلاص لها[4] بالكلّيّة عن الولادة والموت إلاّ بالوصول إلى البشريّة. وسيأتي شرح قولهم فيه، إن شاء الله -تعالى-.

---

[1] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص250): "قد ذكرنا أنّ الهند أمّة كبيرة، وملّة عظيمة، وآراؤهم مختلفة. فمنهم البراهمة، وهم المنكرون للنّبوّات أصلا. ومنهم من يميل إلى الدّهر؛ ومنهم من يميل إلى مذهب الثّنويّة، ويقول بملّة إبراهيم -عليه السّلام-، وأكثرهم على مذهب الصّابئة ومناهجها: فمن قائل بالرّوحانيّات، ومن قائل بالهياكل، ومن قائل بالأصنام؛ إلاّ أنّهم مختلفون في شكل الهياكل التي ابتدعوها، وكيفيّة أشكال وضعوها. ومنهم حكماء على طريق اليونانيّين علما وعملا.

انظر: الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، ج2/ص250.

[2] وردت عبارة: **والتّناسخيّة** مضافة في الهامش.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **له**.

الموضع السّابع

البحث عن أحكام الله -تعالى-

وعُمدة هذا الباب: أنّ حُسن الأشياء وقُبحها فيما يرجع إلى كون الفعل واجبًا أو[1] محظورًا[2]، هل هو لوجوه عائدة إلى تلك الأفعال أم لا؟

فالصّابئة، والتّناسخيّة، والبراهمة، والمعتزلة، والكراميّة، وجمهور الخلق قالوا به، والأشعريّة نفوه[3].

وأمّا ما وراء ذلك من أنّ الله -تعالى- لا يفعل الفسخ، وأنّه يفعل لغرض[4]، والقول في التّكليف[5] واللّطف والآلام والأعراض، وغيرها من التّفاريع[6] الكثيرة، فهي من فروع هذا الأصل.

ثمّ أنّ القول في التّكليف[7] والآلام لشدّة نُفرة النّاس عن اِلْتزام المشاقّ الذي هو التّكليف، والتزام المشاقّ الذي هو الإيلام، صار منشأ المذاهب والأقوال. ونحن نشير إلى معاقدها.

أمّا الآلام، فنقول: للنّاس فيه قولان: أحدهما: أنّ البهائم والأطفال لا تتألّم[8]، وهم البكريّة[1] وأمّا العقلاء، فإنّهم يتألّمون بقدر استحقاقهم للعقوبات. ومنهم مَن اِعترف

---

[1] في الأصل: و.

[2] في الأصل: **محظور**.

[3] في الأصل: **نفوها**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **التكلّف**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **التكلّف**.

[8] غير منقوطة في الأصل.

بذلك، وهم فريقان: منهم مَن زعم أنّ تلك الآلام ليست بأفعال الله -تعالى-؛ ومنهم مَن قال إنّها أفعاله -تعالى-. والأوّلون فرق: منهم الثّنويّة[2] الذين نسبوا الخيرات إلى النّور، والشّرور إلى الظّلمة؛ ومنهم المجوس الذين نسبوا الخيرات إلى زادان[3]، والشّرور إلى الشّيطان؛ ومنهم المفوّضة والصّابئة الذين زعموا أنّ الله -تعالى- فوّض أمر هذا العالم إلى الكواكب، فمنها سعود مسعدة، ومنها نحوس مؤذية؛ ومنهم[4] الأحكاميّة، وقولهم قريب[5] من قول الصّابئة، والتّفاوت بينهما بالإيجاب والاختيار؛ ومنهم الحريانيّة القدماء الذين زعموا [أ-26ظ] أنّ سبب حدوث هذا العالم: امتزاج النّفس بالطّبيعة، وهو الذي اختاره محمّد بن زكّرياء؛ ومنهم القائلون إنّ سبب حدوث هذه الآلام أنّ المادّة التي منها كَوَّن الله -تعالى- <...>[6] هذه الحيوانات لا تقبل[7] التّركيب المتقَن الخالي من[8] الآفات، فلذلك ركّبها الله -تعالى- على أحسن الوجوه، مع أنّها لم تَخل[9] من جهات الخلل.

وأمّا الذين نسبوا هذه الآلام إلى الله -تعالى-، فمنهم مَن زعم أنّ كلّ ما يفعله الله -تعالى-، فهو حسن وصواب، لأنّه لا يُسأل عمّا يفعل، وهم الأشعريّة؛ ومنهم مَن جعل

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: زاداں.

حول ترجمته راجع: ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنحل*، ص166-ص167.

[4] في الأصل: منها.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت في الأصل إضافة لكلمة: منها، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: من.

[9] غير منقوطة في الأصل.

السّبب فيه الجناية السّابقة، وهم التّناسخيّة على ما هو؛ ومنهم مَن جعل الغرض[1] فيه: السّبب الأحقّ، وهم المعتزلة، وبينهم اختلاف[2] في أنّ الغرض[3] هل يكفي في حسن الإيلام أم لا بدّ معه من الاعتبار أم لا؟

[1] في الأصل: **الغوص**.
[2] غير منقوطة في الأصل.
[3] في الأصل: **الغوص**.

الموضع الثّامن

النّبوّات

اتّفق المليّون على إمكان النّبوّات و[1] وقوعها. ومنهم مَن أوجبه عقلاً على الله -تعالى- بناءً على الحسن والقبح. والأكثرون من المعتزلة والجمهور منّا ما أوجبوه. واختلفوا في أنّه هل يَتوقّف ثبوت نبوّته على ظهور المعجز عليه؟ فنُقل عن ثمامة بن الأشرس أنّه لا حاجة إليه، بل مهما أتى بالشّريعة العريّة عن التّناقض والخلل كان نبيًّا. ولعلّه إنّما أخذ هذا عن الفلاسفة المعترفين بالنّبوّة، فإنّهم يقولون: لا معنى للنّبيّ إلاّ الشّخص الذي يدعو إلى المُستحسَنات[2] العقليّة، وحاصلها يرجع إلى الانقطاع عمّا سوى الله -تعالى- والإقبال على الله -تعالى-. وقد يميل الجاحظ إلى طريقة ثمامة، حيث حاول إثبات نبوّة نبيّنا محمّد -عليه السّلام- بتصفّح أخلاقه الجميلة الحميدة وأفعاله المرضيّة، وهو اختيار الإمام الغزالي في كتاب *المنقذ من الضّلال*.

وأمّا الباقون، فقد اتّفقوا على أنّه لا بدّ من المعجز، واختلفوا في كيفيّة حصول النّبوّة فالجمهور من المتكلّمين زعموا أنّه لا معنى لها، إلاّ أنّ الله -تعالى- اصطفى شخصًا وأكرمه بأن جعله واسطة بينه وبين سائر الخلائق. وذهب الجمهور من الفلاسفة وكثير من الصّوفيّة إلى أنّه لولا امتياز نفس النّبيّ -عليه السّلام- عن سائر النّفوس بخاصّية لأجلها استحقّت النّبوّة، وإلاّ لَمَا حصلت.

ثمّ اختلفوا[3] في أنّه هل <...>[1] في قوّة البشر اكتساب[2] تلك الخاصّية أم لا؟ واختلفوا في جواز الكرامات، فجمهور المعتزلة منعوه إلاّ أبو الحسين وصاحبه

---

[1] ورد حرف العطف: و مضافا في الهامش.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

محمود الخوارزمي. وأمّا ابن الأخشاد منهم، فإنّه جوّزه عقلاً ومنعه سمعًا. وأمّا جمهور أصحابنا، فإنّهم جوّزوه إلاّ الأستاذ أبو الإسحاق.

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: هو، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير مقروءة في الأصل.

الموضع التّاسع

في الوعد والوعيد، والأسماء والأحكام

أمّا الأوّل، اختلف المسلمون في صاحب الكبيرة، والوجوه التي يمكن أن يُقال فيها أربعة:

* **أحدها**: القطع بأنّه لا يُعاقَب، وهم المرجئة الخالصة الذين يقولون: المعصية لا تضرّ مع الإيمان.

* **وثانيها**: القطع بأنّه يُعاقَب، وهم المعتزلة الوعيديّة؛ وهؤلاء اختلفوا: منهم مَن حكم بأنّه يفتح من الله -تعالى- العفو، وهو مذهب البلخي وأصحابه؛ ومنهم مَن جوّزه عقلاً ومنع منه سمعًا، وهم أكثر البصريّين. ثمّ اختلفوا[1] من وجه آخر، وهو أنّه هل يبقى[2] مخلّدًا في النّار أم لا؟ فأكثر الوعيديّة حكموا بالتّخليد[3]، والخالدي[4] زعم أنّه يخرج[5] من النّار.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو أبو الطيّب محمّد بن إبراهيم بن شهاب، عرف باسم الخالدي. صنّفه ابن المرتضى ضمن الطّبقة العاشرة من طبقات المعتزلة. وكان فقيها متكلّما، أخذ الكلام عن البرذعي. وهو بصريّ المنشإ بغداديّ المذهب يتعصّب لهم على البصريّة. كان يميل إلى الإرجاء ويتشدّد فيه.

حول ترجمته راجع: ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص24، ص114، ص171، ص193.

[5] غير منقوطة في الأصل.

* **وثالثها**: الذين قطعوا بأنّ الله -تعالى- يعاقب صاحب الكبيرة في الجملة، وقطعوا بأنّه لا يخلّدهم[1]، وقطعوا أيضًا بالعفو عن بعضهم، لكنّه يوقَف في أمر كلّ واحد من العُصاة، وهو مذهب أبي حنيفة وأكثر أهل السنّة واختيارنا؛ ومنهم مَن توقّف في الكلّ، لأنّه ليس في شيء منها دلالة عقليّة ونصوص الوعد والوعيد متعارضة.

وأمّا الثّاني، فهو بحث لفظيّ، والمسلمون اختلفوا اختلافًا فاحشًا، ونحن نشير إلى قليل منها، فنقول: اختلفوا في تفسير[2] الإيمان في مصطلح الشّرع، بعد اتّفاقهم على أنّه التّصديق في أصل اللّغة. فمنهم مَن جعله عمل القلب، ثمّ فيه وجهان: منهم مَن زعم أنّه المعرفة، وهو مذهب جهم بن صفوان وإحدى الرّوايتين عن الأشعري، وأكثر أهل الدّين -لا سيما الشّريف المرتضى[3]-؛ ومنهم مَن زعم أنّه التّصديق، وهو مذهب الأشعري الظّاهر[4]؛ ومنهم من زعم أنّه عمل الجوارح، ولهم فيه وجهان: منهم مَن خصّها بالواجبات، ومنهم مَن أدخل المندوب فيها؛ ومنهم مَن زعم أنّه عبارة عن التّلفّظ بكلمتي الشّهادة، وزعم أنّ المنافق مؤمن، وهو مذهب الكراميّة؛ ومنهم مَن زعم أنّه عبارة عن التّصديق بالقلب والإقرار باللّسان، والعمل بالأركان، وهو مذهب السّلف -رضي الله عنهم-.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] هو عليّ بن الحسين بن موسى بن أحمد بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين ابن علي، أبو القاسم البلوي الحسيني، الشّريف المرتضى. توفّي في ربيع الأوّل سنة 436 هـ. ودفن في داره ثمّ نقل إلى المشهد الحسيني بكربلاء.

حول ترجمته راجع: *معجم الأدباء*، ج13/ص146 إلى ص157؛ *وفيات الأعيان*، ج1/ص336؛ *معالم العلماء* لابن شهراشوب، ص60 إلى ص63؛ *تاريخ بغداد*، ج2/ص402؛ *روضات الجنّات*، ص374.

[4] في الأصل: **وهو مذهب الظّاهر الأشعريّ**.

الموضع العاشر

الإمامة

الخلاف في هذا الباب، وإن كان حقيرًا جدًّا، بالقياس إلى الأصول التي تقدّمت، إلاّ أنّه صار أعظم من كلّ أمر[1] لوجهين:

* **الأوّل**: امتزاج الشّهوة (به)[2]، وهو الميل إلى الأغراض العاجلة من حبّ الرّئاسة والتّفوّق ونصرة الرّجال.

* **الثّاني**: امتزاج الغضب به، وهو التّعصّب الشّديد. فإنّ التّعصّب للأشخاص المخصوصة المحسوسة فوق التّعصّب للعقائد المجرّدة، لشدّة إلف النّفس بالمحسوسات. وقد انتهى ذلك إلى أن جعلت الإماميّة[3] هذه المسألة عقليّة محضة.

فنقول[4]: اختلف[5] النّاس فيها: منهم مَن قال بوجوبها، ومنهم مَن لم يقل به.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] وردت كلمة: به مضافة في الهامش.

[3] اصطلاح "الإماميّة" يتضمّن أمرين يميّزان فرقة الشّيعة: أحدهما خاصّ والثّاني عامّ. أمّا الأوّل: فقولهم بأنّ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- نصّ على الخليفة الإمام من بعده بالاسم. وأمّا الثّاني: فقولهم بالإمامة عموما بأنّها ركن الدّين وقاعدة الإسلام، وأنّها من العقائد، وأنّ الإمام يعتمد في تنصيبه على النّصّ والتّعيين لا على البيعة والاختيار؛ بمعنى أنّها ليست من المصالح العامّة التي تفوّض إلى النّاس. واستند رأيهم في الإمام والإمامة إلى قولهم بالعصمة.

انظر: *الفرق بين الفرق* للبغدادي، ص234 من طبعة عبد الحميد.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

أمّا القائلون بوجوبها، فمنهم مَن قال بوجوبها عقلاً، ومنهم مَن قال بوجوبها سمعًا. أمّا القائلون بوجوبها عقلاً، فمنهم مَن قال بوجوبها على الله -تعالى-؛ ومنهم مَن قال بوجوبها على الخلق. أمّا [أ=27ظ] الذين قالوا بوجوبها على الله -تعالى- عقلاً، فهم الإماميّة، ثمّ ذكروا في وجه وجوبها[1] أوجه:

- أحدها: أن يكون لطفًا في الزّجر عن المستقبَحات العقليّة، وهو قول الإثناعشريّة[2].
- وثانيها: أن يكون لطفًا في تعلّم الدّين ومعرفة الله -تعالى-، وهو قول الشّيعة.
- وثالثها: أن يعلّمنا الكتاب ويرشدنا إلى الأغذية الصّالحة والسّموم المؤذية، وهو قول متقدّميهم.

وأمّا الذين قالوا بوجوبها على الخلق عقلاً لا على الله، فهو مذهب الجاحظ، وأبي القاسم البلخي، وأبي الحسين؛ قالوا: لأنّ نصب[3] الرّئيس يتضمّن دفع الضّرر عن النّفس، وذلك واجب على العبد (لا)[1] على الرّبّ.

---

[1] في الأصل: وجوبه.

[2] غير مقروءة في الأصل.

إنّ الذين قطعوا بموت موسى الكاظم بن جعفر الصّادق، وسمّوا قطعيّة، ساقوا الإمامة بعده في أولاده، فقالوا: الإمام بعد موسى الكاظم: ولده عليّ الرّضا، ومشهده بطوس؛ ثمّ بعده: محمّد التّقيّ الجواد أيضا، وهو في مقابر قريش ببغداد؛ ثمّ بعده: ابنه محمّد القائم المنتظر الذي هو بسرّ من رأى، وهو الثّاني عشر. هذا هو طريق الإثناعشريّة إلى يومنا هذا. إلاّ أنّ الاختلافات التي وقعت في حال كلّ واحد من هؤلاء الإثناعشريّة والمنازعات التي جرت بينهم وبين اخوتهم وبني أعمامهم لا تؤهّلنا اليوم إلى الحديث عن فرقة واحدة بعينها حاملة لهذا الاسم، بل أنّنا نجد الإثناعشريّة في زماننا موزّعين على أكثر من مذهب وقائلين بأكثر من مقالة.

انظر: *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص88، و(طبعة ريتر) ص17؛ النّوبختي، ص81؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص169، و(طبعة بدران) ج1/ص105؛ *التّبصير*، ص39؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص64، (طبعة آفاق)، ص47؛ *المنية*، ص21، النّوبختي، ص79؛ المقريزي، ج2/ص351؛ *التّنبيه*، ص38؛ *الشّيعة في التّاريخ*، ص85 إلى ص94.

[3] غير منقوطة في الأصل.

وأمّا القائلون بوجوبها سمعًا فقط، فهم جمهور أصحابنا، وأكثر المعتزلة كأبي هاشم[2]، وأبي عليّ، والقاضي عبد الجبّار، وأكثر الزّيديّة[3].

ولنَقنع من أمر الإمامة هاهنا بهذا[4] القدر، فإنّ الباقي سيأتي في موضعه.

وهذا آخر ما أردنا ذكره من اختلاف الخلق في المسائل الكلّيّة من أمر المبدإ والمعاد؛ ولنشرع، بعد ذلك، في شرح الفرق.

وبالله التّوفيق.

---

[1] ورد حرف النّفي: **لا** مضافا في الهامش.

[2] في الأصل: **هشام**.

[3] قالت الزّيديّة بأنّ الصّفات ليس معان زائدة على الذّات، وهو أصل معتزليّ؛ وقالت بخلق القرآن، وأنّ الله لا يجبر العباد على المعاصي، وأنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص.
انظر: *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص121 إلى ص137؛ *الإمام زيد* لمحمّد أبي زهرة (وفيه دراسة لحياته وفقهه وعقائده وفرقته من بعده؛ *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد، ص65-ص66؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص154 إلى ص157، و(طبعة بدران) ج1/ص137 إلى ص140؛ *مقالات* الأشعري، (طبعة عبد الحميد)، ج1/ص129 إلى ص132، و(طبعة ريتر) ص65-ص66؛ *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة، ص72 إلى ص78؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسين الزّين، ص70 إلى ص76؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص206 إلى ص209؛ *الفهرست*، ص226؛ *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص651-ص652؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي، ص169 إلى ص177.

[4] غير منقوطة في الأصل.

الباب الثّاني

في شرح أقوال أهل السّنّة والجماعة

الباب الثاني
في شرح أقوال أهل السّنّة والجماعة

قولهم إنّ التّطرّق إلى معرفة الله -تعالى- ليس إلاّ النّظر، و[أنّ] العالم مُحدَث مخلوق بذاته وصفاته، وأنّ له صانعًا ليس بجسم ولا جسمانيّ، ولا مُختصًّا بالحيّز والجهة أصلاً، ولا يصحّ حلوله في شيء من الحوادث، ولا من المعاني، كما تقوله الكراميّة، ولا من الأحوال، وأنّ ذاته -تعالى- ممتازة عن سائر الذّوات لحقيقته المخصوصة، فإنّه يصحّ أن يكون مَرئيًّا بالأبصار؛ <... >[1] وإن كان عندي أنّ الطّريق إليه: السّمع فقط.

وفي الصّفات: إثبات المعاني السّبعة القديمة. وأنّ علمه متعلّق بكلّ المعلومات من الأزل إلى الأبد، وقدرته متعلّقة بجميع[2] المقدورات؛ وأنّه لا يجري[3] في ملك الله، ولا (في)[4] ملكوته ما يكون على خلاف تقديره ومشيئته؛ وأنّ كلامه قديم؛ وأنّه -تعالى- هو الموجد لجميع المحدَثات من السّماوات والأرض والنّبات والحيوان، وهو الموجد لأفعالهم؛ وأنّه [لا] يُقبَح منه شيء، وكلّ ما يفعله حسن صواب؛ ولا اعتراض لأحد عليه، ولا حقّ لأحد عليه؛ وأنّه -تعالى- لا يخلّد عقاب أهل الكبائر؛ وأنّنا نقطع بعفو الله وفضله، وإن كنّا لا نقطع في كلّ واحد منهم بعينه؛ وأنّ الأنبياء بُعثوا رحمة من الله على الخلق؛ وأنّ جميع الأخلاق والخلق جائز عقلاً، والكبائر مُمتنع سمعًا؛ ونعتقد أنّ صاحب الكبيرة مؤمن بإيمانه، عاص بفعله المحرّم؛ وأنّ نصب الإمام واجب سمعًا؛ وأنّ الإمام بعد الرّسول:

---

[1] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **وإن كان**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] ورد حرف الجرّ: **في** مضافا في الهامش.

أبو بكر [أ=28و]، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ عليّ؛ وأنّه لا يجوز الطّعن في أحد من أصحاب الرّسول -عليه السّلام-؛ ونعتقد أنّ جميع ما ورد به السّمع في أمر المَعاد حقّ يجري على ظواهره.

فهذه هي المسائل التي تجب[1] معرفتها بالدّلالة حتّى يكون الرّجل على مذهب أهل السّنّة والجماعة.

واعلم أنّ أكثر السّلف كانوا على هذه المقالة، وكان بينهم[2] وبين المعتزلة مناظرات، لكنّهم في الأكثر كانوا يتمسّكون في نصرة هذه المذاهب بظواهر الكتاب والسّنّة؛ و لم يزل الأمر كذلك إلى أن وصل الأمر إلى عبد الله بن سعيد بن كلاّب والحارث بن أسد المحاسبي[3] وأبي العبّاس القلانسي[4]، فأرادوا[5] <...>[1] تقريرها[2]؛ ثمّ وصل الأمر إلى الشّيخ[3]

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] هو أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي، البصري الأصل ؛ الزّاهد.أحد رجال الحقيقة. وهو ممّن اجتمع له علم الظّاهر والباطن. وله من الكتب: كتاب *الرّعاية*، كتاب شرح *المعرفة* وكتاب *المسائل في الزّهد*، وكتاب *آداب النّفوس والبعث و النّشور*. قال السّمعاني: "وعرف بهذه النّسبة [أي المحاسبي] لأنّه كان يحاسب نفسه". وقال: "كان أحمد بن حنبل -رضي الله عنه- يكرهه لنظره في علم الكلام وتصنيفه فيه، وهجره، فاستخفى من العامّة. فلمّا مات لم يصلّ عليه إلاّ أربعة نفر". وتوفّي في سنة 234 هـ.

.حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج2/ص57-ص58؛ *تهذيب التهذيب*، ج2/ص134؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص207؛ *طبقات* السّلمي، ص56؛ *حلية الأولياء*، ج10/ص73؛ *ميزان الإعتدال*، ج1/ص430؛ *تاريخ بغداد*، ج8/ص211؛ *طبقات* السّبكي، ج2/ص37.

[4] هو كلاّبي. والكلاّبيّة هم أصحاب عبد الله بن سعيد الكلاّبي. لم يصرّحوا بتكليف ما لا يطاق، وإن لزمهم من القول بمقارنة القدرة للمقدور. وهو من كبار المجبرة. عاش في أيّام الظّاهريّة بنيسابور تحت ولاية محمود بن سبكتكين.

حول ترجمته راجع: ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنحل*، ص24، ص113.

[5] غير مقروءة في الأصل.

أبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة[1] بن أبي موسى الأشعري، وكان تلميذ أبي عليّ محمّد عبد الوهّاب الجبّائي، وجرت بينهما مناظرات استقرّت عن رجوع أبي الحسن عن مقالته (إلى مقالة)[5] أهل السنّة، فنصرها وأيّدها وبالغ في تقريرها.

والمناظرة الأخيرة التي جرت بينهما[6] هي التي حكى شيخي[7] ووالدي -رحمه الله- في بعض كتبه: أنّ أبا الحسن دخل يومًا مجلس تذكّر الجبّائي، واختفى[8] عنه، والتمس من بعض مَن كان ثمّة[9] من العجائز أن تسأل المذكور ما يُلقّنها؛ ثمّ قال: "سلي الشّيخ عن

---

[1] وردت في الأصل إضافة لحرف الجرّ: على، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: تقديرها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري. كان جدّه لأبيه صاحب رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-، قدم عليه من اليمن في الأشعريّين، فأسلموا. وأبو بردة كان قاضيا على الكوفة، وليها بعد القاضي شريح. وكان بلال قاضيا على البصرة. وهم الذين يقال في حقّهم: ثلاثة قضاة في نسق. فإنّ أبا موسى -رضي الله عنه-، ثمّ قضى أبو بردة بالكوفة في زمن عثمان -رضي الله عنه-، وكان بلال قاضيا على البصرة. وكان بلال أحد نوّاب خالد بن عبد الله القسري، فلمّا عزل، وولّي موضعه يوسف بن عمر الثّقفي على العراقين، حاسب خالدا ونوّابه وعذّبهم، فمات خالد من عذابه ومات بلال من عذابه أيضا.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص10-ص11؛ *تهذيب ابن عساكر*، ج3/ص318؛ *تهذيب التهذيب*، ج1/ص500؛ *خزانة الأدب*، ج1/ص452.

[5] وردت عبارة: إلى مقالة مضافة في الهامش.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: ثمّ.

مطيع وطفل وكافر وردوا القيامة، فأخبرني[1] عن حالهم". فقال الجبّائي[2]: "أمّا المطيع، ففي الدّرجات؛ وأمّا الكافر، ففي الدّركات؛ والطّفل من أهل النّجاة". قال السّائل: "فلو أراد الطّفل الوصول إلى درجات المطيع، هل يتمكّن منه؟" قال الجبّائي: "لا". قال السّائل: "لمَ؟" قال الجبّائي: "لأنّ الله -تعالى- يقول: "إنّه إنّما وصل إلى تلك الدّرجات، لأنّني كلّفته المشاقّ فألزمها؛ وأمّا أنت، فلم تَعمل ذلك، فكيف تَصل إلى تلك الدّرجات؟" قال السّائل: "لو أنّ الطّفل قال: يا إلهي[3]، الذّنب منك لا منّي، حيث أمتّني في الطّفولة[4]". قال الجبّائي[5]: "إنّ الله -تعالى- يقول: "إنّني علمتُ منك إنّك لو بقيتَ[6] لكفرتَ وصرتَ مستحقًا للعقاب العظيم، فراعيتُ مصلحتكَ وأمتّك على الصّغر"". قال السّائل: "فلو قال الكافر: يا رب، لمَ راعيتَ مصلحته في هذا المعنى، فما الذي اقتضى ترجيح[7] حاله على حالي؟" فلمّا وصل السّؤال إلى هذا الموضع، انقطع الجبّائي، وعَلم أنّ السّؤال ليس من المرأة، ونظر[8] فرأى أبا الحسن الأشعري، فقصده بالسّوء، فاختفى منه وهرب. وهذا كان آخر عهده"

ثمّ أنّ أبا الحسين البصري أراد أن ينتصر لشيخه، فقال في كتاب *الغرر*[9]: "أنا لا أرضى بالأجوبة التي ذكرتموها، ولأصحابنا في الجواب عنه طريقان: أمّا [أ-28ظ] مَن لم يوجب الأصلح في الدّنيا، فإنّه يقول: الطّفل إذا قال لله -تعالى-: "لِمَ أبقيت الزّاهد

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: **الطّفوليّة**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

وكلّفته حتّى صار مستحقًّا للثّواب، وما فعلتَ ذلك بي؟"، فـــ لله -تعالى- أن يقول: "التّكليف تعويض لمنافع عظيمة[1]، وهو تفضّل؛ وليس يجب، إذا تفضّلتُ على شخص، أن أتفضّل[2] على غيره، لأنّ للمتفضِّل أن يتفضّل وأن لا يتفضّل[3]". وأمّا مَن قال بوجوب الأصلح، فإنّه يقول إنّ الله -تعالى- يقول للطّفل: "إنّما أبقيتُ[4] الزّاهد وكلّفته لعلمي أنّه ليس في ذلك مفسدة على أحد من المكلّفين، وأمّا أنت فكنتُ أعلمُ أنّ في إبقائك وتكليفك مفسدة عليهم، فظهر الفرق[5]".

فيُقال[6] له: "إنّك، لمّا اعترفتَ برداءة الجواب الذي ذكره الجبّائي[7] ذلك اليوم، حصل الغرض[8] من انقطاعه. وأمّا الآن، فتبيّن ضعف الجوابين اللّذين ذكرهما أيضا: قوله: "التّكليف تفضّل[9]، ولا يلزم مَن تفضّل[10] على شخص التّفضّل على غيره"؛ فنقول: "تخصيص[11] أحد الشّخصين بذلك التّفضّل دون الغير، إمّا أن يكون لغرض، وإمّا أن لا يكون. فإن كان لغرض، فذلك الغرض إمّا أن يكون عائدًا إلى الله -تعالى- أو إلى العبد؛ والأوّل محال لاستحالة عود النّفع والضّرر[12] إليه؛ فبتقدير أن يصحّ ذلك، لكنّ السّؤال

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير مقروءة في الأصل.

عائد في أنّه: لِمَ كان أحد ذينك الشّخصين منشأ بحصول ذلك الغرض لله -تعالى- دون الآخر، مع استوائهما[1] في الذّات وجميع اللّوازم؟ وإن كان الغرض عائد إلى العبد، فالغرض: إمّا جلب المنفعة أو دفع المضرّة. والأوّل باطل، لأنّ حاصله أنّ الله -تعالى- منع تلك المنفعة (عن الطّفل)[2] لتحصيل منفعة أخرى لبعض المكلّفين. وحينئذ يكون السّؤال عائدًا إلى أنّه كان تحصيله لبعض الأشخاص ومنعه من البعض أوْلى من العكس؛ والثّاني، وهو أنّه إنّما لم يكلّفه لغرض هو دفع المفسدة عن بعض المكلّفين. فهذا هو جوابه الثّاني[3]، وسنتكلّم فيه. وأمّا إن قيل إنّه خصّ أحدهما بذلك[4] التّفضيل لا لغرض أصلاً، فهذا (على)[5] مذهب أبي الحسين محال، فكيف ذهب الآن إليه؟".

وأمّا جوابه الثّاني، وهو (أنّه)[6] عَلم <...>[7] أنّ تكليف الطّفل مفسدة[8] لبعض المكلّفين؛ فنقول: لا معنى للمفسدة إلاّ حصول الضّرر، وتكليف مَن عُلِم أنّه لا يُؤمن سبب[9] لحصول الضّرر لا محالة، فإذا قال الله -تعالى- للطّفل: "إنّني لم أكلّفك لعلمي أنّني، إن كلّفتك، أدّى ذلك إلى الضّرر ببعض المكلّفين"، فللكافر أن يقول: "إنّه لا مضرّة فوق عقاب الكفر؛ فإنّك، إن كنت عالمًا بأنّك لو كلّفتني لصرت مُستحِقًّا للعقاب العظيم، فلمَ تركتَ تكليف ذلك الطّفل لئلاّ يتضرّر به ذلك المكلّف، وما تركتَ تكليفي حتّى لا أقع في هذه المضرّة؟".

---

[1] في الأصل: استوائها.

[2] وردت عبارة: عن الطّفل مضافة في الهامش.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] ورد حرف الجرّ: في مضافا في الهامش.

[6] ورد كلمة: أنّه مضافة في الهامش.

[7] وردت في الأصل إضافة لكلمة: أنّه، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[8] مطموسة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

فظهر أنّ الجوابين اللّذين ذكرهما أبو الحسين عن هذا السّؤال غير جيّدين.

ثمّ اعلم أنّ أبا الحسن[1] الأشعري [أ=29و] لمّا هرب من الجبّائي بسبب[2] هذه المناظرة، ودخل البادية، وبقي هنالك مدّة عشرين سنة مُختفيًا[3] عن المعتزلة، فصنّف كتبًا كثيرة في نقض[4] كتبهم؛ ثمّ أنّ الفقهاء، لمّا أرادوا إبطال قول المعتزلة، طلبوه واستعانوا به، واجتمع الخلق[5] العظيم عليه من التّلامذة. وكان أجلّ أصحابه رجلان: أحدهما: أبو عبد الله بن مجاهد، وثانيهما: أبو الحسن الباهلي[6]. فأمّا ابن[7] مجاهد، فتلميذه: القاضي أبو بكر <...>[8] محمّد بن الطّيّب الأشعري، ولو لم يكن له إلاّ *النّقض الكبير* في ستّين مجلّدة، ونقض *النّقض* في ثلاثين مجلّدة، و*الهداية* في أربعة وعشرين مجلّدة، لكفاه. فكيف، وله من الكتب النّفيسة (ما)[9] يطول ذكرها؟ وأمّا الباهلي، فتلميذه: الأستاذ أبو إسحاق بن إبراهيم بن محمّد الإسفرايني والأستاذ أبو بكر محمّد بن الحسن بن فورك الإصفهاني، وشهرتهما في العلم والزّهد تغني عن الشّرح. ثمّ أنّ الله -تعالى- عظّم نفع[10] المسلمين بهؤلاء الثّلاثة، فالقاضي أبو بكر تتلمذ[11] له الخلق العظيم من الفقهاء والمتكلّمين،

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] صنّفه القاضي عبد الجبّار ضمن الطّبقة العاشرة من طبقات المعتزلة. فهو بذلك معاصر لأبي عليّ الجبّائي.

حول ترجمته راجع: ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص28.

[7] في الأصل: بن.

[8] وردت في الأصل إضافة لكلمة: بن، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[9] وردت كلمة: ما مضافة في الهامش.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

كالقاضي أبي الطّيّب الطّبري[1] وأبي بكر الحرمقاني والقاضي أبي جعفر الشّهاني[2] وابن اللّبّان[3]. وأمّا الأستاذان، فقد تتلمذ لهما الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التّميمي البغدادي[4] الذي كان يسير في الرّدّ على المخالفين[1] سير الأجال في الأمال. وكان علاّمة

---

[1] هو أبو الطيّب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطّبري، القاضي الفقيه الشّافعي. كان ثقة صادقا عارفا بأصول الفقه وفروعه، محقّقا في علمه، يقول الشّعر على طريقة الفقهاء. تفقّه بآمل على أبي عليّ الزّجاجي صاحب ابن القاصّ. وقرأ على أبي سعد الإسماعيلي وأبي القاسم بن كجّ بجرجان؛ ثمّ ارتحل إلى نيسابور، وأدرك أبا الحسن الماسرجسي، فصحبه أربع سنين وتفقّه عليه؛ ثمّ ارتحل إلى بغداد وحضر مجلس الشّيخ أبي حامد الإسفراييني. وشرح مختصر المزني وفروع أبي بكر ابن الحدّاد المصري. وصنّف في الأصول والمذهب والخلاف والجدل كتبا كثيرة. وعليه اشتغل أبو إسحاق الشّيرازي. واستوطن بغداد وولّي القضاء بربع كرخ بعد موت أبي عبد الله الصّيمري؛ و لم يزل على القضاء إلى حين وفاته. وكان مولده بآمل سنة 348 هـ، وتوفّي في شهر ربيع الأوّل يوم السّبت لعشر بقين منه سنة 450 ببغداد. ودفن من الغد في مقبرة باب حرب، وصلّي عليه في جامع منصور.

حول ترجمته راجع ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج2/ص512 إلى ص514؛ *طبقات* السّبكي، ج3/ص176.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] هو أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن عبد الرّحمان بن أحمد بن عبد الله بن محمّد بن النّعمان بن عبد السّلام البكري التّيملي الأصفهاني، المعروف بابن اللّبّان. كان فقيها شافعيّا أخذ الفقه من أبي حامد الإسفراييني والكلام من القاضي أبي بكر الباقلاني، وسمع أبا بكر بن المقري وأبا عبد الله ابن مندة وأبا طاهر المخلص... روى عنه أبو بكر الخطيب... ولّي قضاء ايدج. توفّي بأصبهان في جمادى الأوّل سنة 446 هـ.

حول ترجمته راجع: *اللّباب في تهذيب الأنساب*، ج3/ص127.

[4] هو الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن محمّد البغدادي، الفقيه الشّافعي الأصولي الأديب. كان ماهرا في فنون عديدة، خصوصا علم الحساب، فإنّه كان متقنا له؛ وله فيه تواليف نافعة، منها كتاب *التّكملة* . وكان عارفا بالفرائض والنّحو؛ وله أشعار. وذكره الحافظ عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي في سياق *تاريخ نيسابور*، وقال: "ورد مع أبيه نيسابور [...] وصنّف في العلوم وأربى على أقرانه في الفنون ودرّس في سبعة عشر فنّا. وكان قد تفقّه على أبي إسحاق الإسفراييني وجلس بعده للإملاء في مكانه

العالم في الحساب والمقدّرات والكلام والفقه والفرائض وأصول الفقه؛ ولو لم يكن له إلاّ كتاب *التكملة في الحساب*، لكفاه. والأستاذ أبو منصور بن أيّوب الأشعري والإمام شاهفور الإسفرائني صاحب *التفسير* بالفارسيّة؛ وله تصانيف جيّدة في الكلام، كـ*الأوساط* وغيره. والأستاذ أبو القاسم القشيري[2] صاحب كتاب *الرّسالة*، شيخ العلماء والصّوفيّة على الإطلاق. والإمام أبو القاسم الإسفرائيني[3]. والشّيخ[4] أبو محمّد عبد الله الجويني[5] ثمّ أنّ إمام الحرمين عبد الملك بن الشّيخ أبي محمّد تلميذ[1] لأبيه في الفقه

بمسجد عقيل، فأملى سنين، واختلف إليه الأئمّة فقرؤوا عليه، مثل ناصر المروزي وزين الإسلام القشيري وغيرهما". وتوفّي سنة 429 هـ. بمدينة إسفراين. ودفن إلى جانب شيخه أبي إسحاق.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج3/ص203؛ *أنباه الرواة*، ج2/ص185؛ *طبقات السّبكي*، ج3/ص238؛ *تبيين كذب المفتري*، ص253؛ *بغية الوعاة*، ص310؛ *الفوات*، ج1/ص 613.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو الأستاذ الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن هوزان عبد الملك بن طلحة القشيري، أحد مشاهير الدّنيا بالفضل والعلم والزّهد، وأولاده وأهله كلّهم فضلاء مشهورين.

حول ترجمته راجع: *اللّباب في تهذيب الأنساب*، ج3/ص38.

[3] في الأصل: **الإسفرائني**. هو عبد الله بن طاهر بن محمّد بن شهفور، أبو القاسم التّميمي الإسفرائيني. نزل بلخ وأقام بها، وتولّى التّدريس بالنّظاميّة. وكان إماما فقيها، حسن المعرفة بالأصول والفروع، جيّد الكلام في مسائل الخلاف. سمع من جدّه لأمّه أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، وعليّ بن محمّد بن محمّد الطّرازي، وعبد الرّحمان بن حمدان النّصروي وجماعة. وورد بغداد وحدّث بها. توفّي سنة 488 هـ.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج17/ص223؛ *طبقات الشّافعيّة* للأسنوي، ج1/ص 196-ص197؛ *طبقات الشّافعيّة* للسّبكي، ج5/ص63-ص64.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] هو أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمّد حيّويه الجويني، الفقيه الشّافعي، والد إمام الحرمين. كان إماما في التّفسير والفقه والأصول والعربيّة والأدب. قرأ الأدب أوّلا على أبيه أبي يعقوب يوسف بجوين، ثمّ قدم نيسابور واشتغل بالفقه على أبي الطّيّب سهل بن محمّد الصّعلوكي، ثمّ

والكلام. ثمّ في الكلام صاحب الإمام أبي القاسم الإسفرائيني[2]، وانتهى في العلوم العقليّة والنّقليّة إلى درجة عالية ومرتبة عظيمة[3]؛ ولو لم يكن (له)[4] إلاّ كتاب *نهاية المطلب* في الفقه، وكتاب *الشّامل* في الكلام، لكفاه فخرًا. ثمّ أنّ الله -تعالى- عظّم النّفع بعلمه وصارت تلامذته أئمّة العالم وشموس الآفاق، فمنهم الإمام حجّة الإسلام أبو حامد محمّد بن محمّد الغزالي -رحمة الله عليهم-. ولو حسن بالمعتزلة أن يفتخروا[5] بكثرة مصنّفات الجاحظ التي أكثرها هذايانات، فأن[6] يحسن منّا الافتخار[7] بكثرة مصنّفات<...>[8] [أ=29ظ] هذا الإمام المُطلق، مع نهاية حسنها وجودتها في العلوم المختلفة[9] العقليّة والنّقليّة،

انتقل إلى أبي بكر القفّال، واشتغل عليه بمرو، وأتقن عليه المذهب والخلاف وقرأ عليه طريقته وأحكامها. فلمّا تخرّج عليه عاد إلى نيسابور سنة 407 هـ. وتصدّر للتّدريس و الفتوى، فتخرّج عليه خلق كثير، منهم ولده إمام الحرمين. وصنّف *التّفسير الكبير* المشتمل على أنواع العلوم، وصنّف في الفقه *التّبصرة والتّذكرة ومختصر المختصر و الفرق و الجمع و السّلسلة و موقف الإمام و المأموم*... وسمع الحديث الكثير . توفّي في ذي القعدة سنة 438 هـ.، كذا قال السّمعاني في كتاب *الذّيل*، وقال في *الأنساب* في 434 بنيسابور.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج3/ص47-ص48؛ *طبقات المفسّرين*، ص15؛ *طبقات الشّافعيّة* للسّبكي، ج3/ص208؛ عبر الذّهبي، ج3/ص188؛ *الشّذرات*، ج3/ص261؛ *الأنساب*، ج3/ص429.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: الإسفرائني، ووردت غير منقوطة.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت كلمة: **له** مضافة في الهامش.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **الجاحظ**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[9] غير منقوطة في الأصل.

أولى. ومنهم: الإمام أبو القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري، صاحب المصنّفات المشهورة في الكلام والتّفسير والكناء[1]؛ (و)[2]الإمام شمس الإسلام أبو الحسن الهرّاس، وله تعاليقه[3] في الكلام، لو قلتُ إنّها أحسن ما صُنّف في مذهبنا لصدقتُ؛ وأقوام يطول ذكرهم.

ثمّ انتقل علم الغزالي إلى تلميذه[4] محمّد بن يحيى[5]، واشتهر علمه إلى أطراف الدّنيا. وأمّا أبو القاسم الأنصاري، فقد استفاد منه جمع عظيم، كالإمام محمّد بن عبد الكريم الشّهرستاني[6]، صاحب *الملل والنّحل*، و*نهاية الإقدام*، والكتب الكثيرة؛ والإمام عبد الرّحمان

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] ورد حرف العطف: **و** مضافا في الهامش.

[3] في الأصل: **تعليقه**.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] هو محمّد بن يحيى بن أبي منصور العلاّمة، أبو سعد النّيسابوري الشّافعي، محيي الدّين تلميذ الغزالي. برع في الفقه وصنّف في المذهب والخلاف، وانتهت إليه رياسة الفقهاء بنيسابور. وصنّف *المحيط في شرح الوسيط*، و*الانتصاف في مسائل الخلاف*. قتله الغزّ في شهر رمضان سنة 548 هـ. لمّا دخلوا نيسابور.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج5/ص197؛ *طبقات السّبكي*، ج4/ص197؛ *وفيات الأعيان*، ج3/ص359.

[6] هو أبو الفتح محمّد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشّهرستاني، المتكلّم على مذهب الأشعري. كان إماما مبرّزا فقيها متكلّما. تفقّه على أحمد الخوافي وعلى أبي نصر القشيري وغيرهما. وبرع في الفقه. وقرأ الكلام على أبي القاسم الأنصاري وتفرّد به. وصنّف كتبا، منها *نهاية الإقدام في علم الكلام*، وكتاب *الملل والنّحل*، و*المناهج والبيانات*، وكتاب *المضارعة*، و*تلخيص الأقسام لمذاهب الأنام*. كان كثير المحفوظ. دخل بغداد سنة 510 هـ. وأقام بها ثلاث سنين. وظهر له قبول كبير عند العوامّ. وسمع الحديث من عليّ بن أحمد المديني بنيسابور، ومن غيره. وكانت ولادته سنة 467 هـ. بشهرستان. وقال ابن السّمعاني في كتاب *الذّيل*: "سألته عن مولده، فقال: "في سنة تسع وسبعين وأربعمائة". وتوفّي بشهرستان في أواخر شعبان سنة 548 هـ.، وقيل: سنة 549 هـ.، والأوّل أصحّ.

الإسكاف؛ وأبي طاهر العطّاري؛ والإمام أبي الفتح ناصر الأنصاري، ولد الإمام أبي القاسم؛ ووالدي وشيخي[1] الإمام أبي حفص عمر بن الحسين المكّي، وهو الذي من بحريه[2] اغترفتُ وبأنواره اهتديتُ وبعلمه انتفعت، وهو -رحمه الله- كما كان أبي في الولادة، كان أبي في الإفادة، جزاه الله وجميع أئمّة الإسلام خيرًا.

واعلم أنّه ممّا خصّ الله هذه الطّائفة به <...>[3] أنّه ما جرى التّكفير والتّضليل[4] بينهم البتّة[5]. وأمّا سائر الفرق، فقد يتّفق[6] ذلك لهم، على ما سيأتي شرحه في موضعه، إن شاء الله -تعالى-.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج4/ص273 إلى ص275؛ *الوافي بالوفيات*، ج3/ص278؛ *طبقات السّبكي*، ج4/ص78؛ *لسان الميزان*، ج5/ص263؛ *معجم البلدان* (شهرستان)؛ عبر الذّهبي، ج4/ص132؛ *الشّذرات*، ج4/ص149.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت في الأصل إضافة لكلمة: به، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

الباب الثّالث

في شرح فرق المعتزلة

[الباب] الثالث

في شرح فرق المعتزلة

وقبل[2] الخوض في المقصود لا بدّ من مقدّمات:

الأولى:

في سبب (هذا)[3] الاسم، وفيه وجهان:

* **الأوّل**: أنّ (عمرو)[4] بن عبيد[5]، لمّا ترك قول الحسن البصري في أنّ صاحب الكبيرة منافق[1]، رجع إلى قول واصل[2]، فسُمّي هو وأصحابه: معتزلة.

---

[1] حول نشأة هذه الفرقة راجع : الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345 – ص 346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25؛ *الأنساب* للسّمعاني؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة؛ *وفيات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201؛ مقال كارلو نللينو في *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التنبيه* للملطي، ص40–ص41؛ *التّبصير* للإسفراييني، ص68؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص152؛ *التنبيه والردّ* للملطي، ص40–ص41؛ *نشأة الفكر الفلسفي* للنشّار، ج1/ص377-ص378؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآن الكريم.

[2] في الأصل: **قيل**.

[3] وردت كلمة: **هذا** مضافة في الهامش.

[4] ورد في الصّلب اسم: **محمود** إلاّ أنّ النّاسخ شطبه واستبدله في الهامش باسم: **عمرو**.

[5] هو عمرو بن عبيد بن باب، أبو عثمان. ولد في بلخ سنة 80 هـ/699 م. كان جدّه من سبي كابل من جبال السّند. كان ذا علم كثير، واعتبر من المحدّثين والزّاهدين. درس على الحسن البصري الفقه والحديث، وقد أعرض عنه لاعتزاله. قال ابن معين: "لا يكتب حديثه". وقال النّسائي: "متروك

الحديث". وقال ابن حبان: "كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث واعتزل مجلس الحسن هو وجماعة معه، فسمّوا المعتزلة ". توفّي سنة 144 هـ./761 م.

حول ترجمته راجع: *مروج الذّهب*، ج2/ص270؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص263 إلى ص267؛ *تهذيب التهذيب*، ج8/ص70 إلى ص75؛ *المعارف*، ص243؛ ابن خلّكان، ج2/ص101-ص102؛ *الفهرست*، ص203؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص399 إلى ص404؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص166 إلى ص188؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص361؛ *عيون الأخبار*، ج1/ص209، ج2/ص264؛ الشّريف المرتضى، *الغرر والدّرر*، ص117 إلى ص120؛ كتاب *الانتصار*،ص206، وص241؛ الجاحظ، *البخلاء*، ص232؛ *البيان والتّبيين*، ج1/ص37، وص90، ج3/ص103؛ *المنية والأمل*، ص22 إلى ص24؛ *الفرق بين الفرق*، فهرس الأسماء؛ *الملل والنّحل*، ص17، وص33 -ص34؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص264 إلى ص267؛ *فهرس فرق الشّيعة*؛ *بحار الأنوار*، ج11/ص101، وص169؛ الكشي، ص250؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص16، وص222-ص223.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو واصل بن عطاء، أبو حذيفة أو أبو الجعد. ولد بالمدينة سنة 80 هـ. وارتحل إلى البصرة وأقام بها. ويعدّ واصل مؤسّس مدرسة الاعتزال. وكانت له قوّة بيانيّة، بحيث أنّه كان يتجنّب لثغة كانت في لسانه. ونسب إليه ابن النّديم التّصانيف التّالية: *أصناف المرجئة*، *والتّوبة*، *والمنزلة بين المنزلتين*، *وخطبة*، *ومعاني في القرآن*، وغيرها من الكتب. من مذهبه: نفي الصّفات، والقول بالقدر، وحرّية الإرادة الإنسانيّة، والمنزلة بين المنزلتين. توفّي سنة 131 هـ.

حول ترجمته راجع: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص381 إلى ص398؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص73 إلى ص120؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص22؛ *الفهرست*، ص202-ص203؛ *وفيّات الأعيان*، ج2/ص224 إلى ص226؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص329؛ *فوات الوفيّات*، ج2/ص317؛ *لسان الميزان*، ج6/ص214-ص215؛ *البيان والتّبيين*، ج1/ص30 إلى ص41؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج1/ص313-ص314؛ *معجم الأدباء*، ج19/ص243 إلى ص247؛ *هديّة العارفين*، ج2/ص499؛ *معجم المؤلّفين*، ج13/ص156؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص359 إلى ص361؛ *في علم الكلام*، ج1/ص181.

* الثّاني: لمّا مات الحسن البصري جلس قتادة[1] مجلسه، وكان هو وعمرو بن عبيد رئيسين[2] مقدَّمين من[3] أصحاب الحسن، فجرت بينهما[4] منافرة، فاعتزل عمرو، فجلس قتادة واجتمع عليه جماعة من أصحاب الحسن، فكان قتادة إذا جلس في مجلسه سأل عن عمرو وأصحابه، فيقول[5]: "ما فَعَلت المعتزلة؟"، فسُمّوا بذلك[6].

---

[1] هو أبو الخطّاب قتادة بن دعامة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث ابن سدوس، السّدوسي البصري الأكمه. كان تابعيّا وعالما كبيرا. قال أبو عمرو بن العلاء: "كان قتادة من أنسب النّاس، كان قد أدرك دغفلا، وكان يدور البصرة أعلاها وأسفلها بغير قائد، فدخل مسجد البصرة، فإذا بعمرو بن عبيد ونفر معه قد اعتزلوا من حلقة الحسن البصري وحلقوا وارتفعت أصواتهم، فأمّهم وهو يظنّ أنّها حلقة الحسن؛ فلمّا صار معهم عرف أنّها ليست هي، فقال: "إنّما هؤلاء المعتزلة"، ثمّ قام عنهم؛ فمذ يومئذ سمّوا "المعتزلة". وكانت ولادته سنة 60 هـ. وتوفّي سنة 117 هـ. -وقيل: 18 هـ.- بواسط.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج4/ص85-ص86؛ *طبقات الشّيرازي*، ص89؛ *طبقات* ابن سعد، ج7/ص229؛ *المعارف*، ص462؛ *الجرح والتعديل*، ج3-2/ص133؛ *معجم الأدباء*، ج17/ص9؛ *نكت الهميان*، ص230؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص122؛ *ميزان الاعتدال*، ج3/ص385؛ عبر الذّهبي، ج1/ص146؛ *تهذيب التهذيب*، ج8/ص351؛ *الشذرات*، ج1/ص153؛ *جمهرة* ابن حزم، ص318.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: في.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] هذه هي التّفسيرات المختلفة التي تحدّثت عن نشوء هذه اللّفظة: القول الأوّل: أنّها تعود إلى اعتزال واصل لمجلس الحسن البصري، أو لقول الحسن له: "اعتزل عنّا". وذلك بسبب خلافه معه في مسألة تكفير الفاسق أو مرتكب الكبيرة. وهو رأي الرّازي في *الاعتقادات*، ويجمع بين واصل وعمرو.(وانظر أيضا في نفس المعنى: الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25). والقول الثّاني: إنّ الذي اعتزل الحسن هو

المقدّمة الثّانية:

في أنّ هذا الاسم اسم مدح أم لا؟

اتّفقت المعتزلة على أنّه اسم مدح، واستدلّوا عليه بالكتاب والسّنّة. أمّا الكتاب، فهو أنّ هذا الاسم ما ورد في القرآن إلاّ في الاعتزال عن الشّرك، لقوله -تعالى-: ﴿واعتزلتم وما تدعون من دون الله﴾[1]، ﴿فلمّا اعتزلهم وما يعبدون من دون الله﴾[2]، ﴿فاعتزلوا النّساء في المحيض﴾[3]. وأمّا السّنّة، ما رُوي عن سفيان الثّوري بإسناده عن النّبيّ -صلّى الله عليه

عمرو بن عبيد، وعلى أثره سمّي المعتزلة "معتزلة". (انظر في نفس المعنى: *الأنساب* للسّمعاني؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص346؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة). والقول الثّالث: أنّ قتادة بن دعامة السّدوسي (المتوفّى عام 117 هـ) هو الذي أطلق على عمرو بن عبيد وأصحابه هذا اللّقب. (انظر في نفس المعنى: *خطط* المقريزي، ج2/ص346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *وفيات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201). والقول الرّابع: أنّ هذا اللّفظ ظهر قبل واصل، فقد أطلق على الذين اعتزلوا الحرب بين عليّ -رضي الله عنه- وخصومه. وهنا يبدو أنّ المصطلح السّياسيّ سبق المصطلح الكلاميّ، وأنّ أسلاف المعتزلة الكلاميّين هم المعتزلة السّياسيّون. (انظر في نفس المعنى: مقال كارلو نللينو في *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التّنبيه* للملطي، ص40-ص41). والقول الخامس: أنّهم سمّوا بذلك لأنّهم اعتزلوا قول المسلمين. (انظر في نفس المعنى: *التّبصير* للإسفراييني، ص 68). والقول السّادس: أنّ الذي أطلقه عليهم ليس أعداؤهم! وإنّما هم أنفسهم للدّلالة على موقفهم في مسألة المنزلة بين المنزلتين. (انظر في نفس المعنى: *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص152؛ كارلو نللينو في *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة* لعبد الرّحمان بدوي، ص182؛ *التّنبيه والرّدّ* للملطي، ص40-ص41؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج1/ص377-ص378؛ *الفهرست*، ص201؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآن الكريم).

[1] سورة مريم (19) الآية 48.

[2] سورة مريم (19) الآية 49.

[3] سورة البقرة (2) الآية 222.

وسلّم- أنّه قال: "ستفترق أمّتي على [أ-30و] بضع وسبعين فرقة أبرّها وأتقاها <...>[1] المعتزلة"، ثمّ قال لأصحابه: "تسمّوا بهذا الاسم لأنّكم اعتزلتم الظّلمة". فقيل له: "سَبَقَكَ بها عمرو بن عبيد وأصحابه".

والجواب عن الأوّل: أنّه باطل لقوله -تعالى-: ﴿وإن لم تؤمنوا لي فاعتزلون﴾[2]؛ ولأنّ ورود هذا الاسم في القرآن لأجل الاحتراز عن، لا يقتضي[3] أن تكون هذه الصّيغة[4] مختصّة بهذا الموضع، وهو الجواب عن التّمسّك بالحديث، لو سلّمنا بصحّته[5].

المقدّمة الثّالثة:

فيما[6] أجمعت عليه المعتزلة.

اتّفقوا في التّوحيد: على أنّ العالم مُحدَث، وله صانع قديم قادر عليم حيّ بصير سميع، كلّ ذلك لذاته، لا لمعنى قديم، ولا شبيه له ولا نظير، وليس بجسم، ولا جوهر ولا عرض، ولا في مكان ولا في محلّ؛ وأنّه غنيّ[7] لا تجوز عليه الحاجة، واحد لا ثاني له؛ وأنّه لا يُرَى ولا يُسمَع ولا يُدرَك بشيء من الحواسّ؛ وفي العدل حكيم، يفعل الحسن ولا يفعل القبيح، ولا يريده ولا يرضاه، ولا يأمر به؛ وأنّ أفعال العباد فعلهم ليس بخلق[8] الله

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: البتّة، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] سورة الدّخان (44) الآية 21.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: صحة.

[6] في الأصل: فما.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

-تعالى-؛ وأنّه -تعالى- يخلق[1] الخلق[2] تعريضًا[3] للثّواب والعقاب، وكلّفهم بعد أن أعطاهم القدر والآلات، وفعل الألطاف، وأزاح العذر وأنّه يكلّفهم ما لا يطيقونه.

وفي النّبوّات: على أنّ بعثه الرّسل هي[4] حسنة[5] وجبت لتعريف المصالح. ويكون الرّسول معصومًا ومتميِّزًا بالمعجز، ولا بدّ من فائدة تَحصل من جهته؛ وأنّ آخر الأنبياء محمّد -عليه السّلام-؛ والقرآن معجز. وأطبقوا على الوعيد، والمترلة بين المترلتين، إلاّ القليل منهم؛ وأنّ الإمام بعد الرّسول: أبو بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ عليّ، وأكثرهم يقولون: عثمان ثمّ طلحة والزّبير، ويتبرّؤون من معاوية وعمرو بن العاص[6].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: شيء.

[5] في الأصل: حسنت.

[6] هو عمرو بن العاصي بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سعد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي القرشي السّهمي، كنيته أبو عبد الله -وقيل: أبو محمّد-، أحد الصّحابة -رضي الله عنهم-. أسلم سنة 8 هـ. قبل فتح مكّة. قاد جيوش المسلمين في غزوة "ذات السّلاسل"، ثمّ ولاّه رسول الله -صلّى الله عليه و سلّم- على عمان، فلم يزل عليها حتّى قبض رسول الله -صلّى الله عليه و سلّم-. ثمّ ولّى عمر -رضي الله عنه- عمرو بن العاصي بعد موت يزيد بن أبي سفيان فلسطين والأردن. وبعد أن جمع الشّام كلّها لمعاوية كتب إلى عمرو فسار إلى مصر فافتتحها في سنة عشرين للهجرة. فلم يزل عليها واليا حتّى مات عمر -رضي الله عنه-؛ فأقرّه عثمان -رضي الله عنه- عليها أربع سنين أو نحوها، ثمّ عزله. فلمّا قتل عثمان -رضي الله عنه- سار إلى معاوية باستجلاب معاوية إيّاه، وشهد صفّين مع معاوية. ثمّ ولاّه معاوية مصر. فلم يزل بها أميرا إلى أن مات يوم عيد الفطر من سنة 43 للهجرة، وعمره تسعون سنة. ودفن بسفح المقطم، وصلّى عليه ابنه عبد الله.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج7/ص212 إلى ص215.

وقارن بما ورد في *الملل*، حيث قال الشّهرستاني في ص 46 (طبعة الكيلاني): "واختلفوا في الإمامة فيها نصّا، واختيارا".

هذا هو القدر الذي اتّفقوا عليه، ونحن نذكر الآن بعض الأكابر من شيوخهم، مع ما لهم من الانفرادات في الأقوال، على الاختصار، إن شاء الله -تعالى-.

أبو حذيفة[1] واصل بن عطاء الغزّال[2]

قيل إنّه لم (يكن)[3] غزّالاً، لكنّه كان يكثر الجلوس في الغزّالين عند رضيع له. وقال المبرد[4] إنّه كان يلازم[5] الغزّالين ليعرف المتعفّفات من النّساء ليتصدّق عليهنّ. وذكر الخيّاط

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] انظر ترجمته في: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص381 إلى ص398؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص73 إلى ص120؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص22؛ *الفهرست*، ص202-ص203؛ *وفيّات الأعيان*، ج2/ص224 إلى ص226؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص329؛ *فوات الوفيّات*، ج2/ص317؛ *لسان الميزان*، ج6/ص214-ص215؛ *البيان والتّبيين*، ج1/ص30 إلى ص41؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج1/ص313-ص314؛ *معجم الأدباء*، ج19/ص243 إلى ص247؛ *هديّة العارفين*، ج2/ص499؛ *معجم المؤلّفين*، ج13/ص156؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص359 إلى ص361؛ *في علم الكلام*، ج1/ص181.

[3] وردت كلمة: **يكن** مضافة في الهامش.

[4] هو أبو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسّان بن سليمان بن سعد ابن عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم، وهو ثمالة بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن النضر بن الأسد بن الغوث؛ وقال ابن الكلبي: عوف بن أسلم هو ثمالة، والأسد هو الأزد، الثّمالي الأزدي البصري، المعروف بالمبرد النّحوي. نزل بغداد، وكان إماما في النّحو و اللّغة؛ وله التّواليف النّافعة في الأدب، منها كتاب *الكامل* و كتاب *الرّوضة* و *المقتضب*، وغير ذلك. أخذ الأدب عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السّجستاني. وأخذ عنه نفطويه وغيره من الأئمّة. وكانت ولادة المبرد يوم الاثنين عيد الإضحى سنة 210 هـ. -و قيل : سنة 207 هـ.-. و توفّي يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجّة -وقيل: ذي القعدة-، سنة 286 هـ.- وقيل: سنة 285 هـ.- ببغداد. ودفن في مقابر باب الكوفة في دار اشتريت له، وصلّى عليه أبو محمّد يوسف بن يعقوب القاضي.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج4/ص313 إلى ص322؛ *نور القبس*، ص324؛ *عبر الذّهبي*، ج2/ ص74؛ *انباه الرّواة*، ج3/ص241.

[5] غير مقروءة في الأصل.

أنّ واصلاً كان من مدينة الرّسول -عليه السّلام-، وُلد سنة ثمانين، ومات سنة إحدى وثلاثين[1] ومائة. أخذ العلم عن أبي هاشم عبد الله بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب[2]. قال المرتضى: وقال قوم إنّه لقي أباه محمّدًا[3]، وذلك غلط، لأنّ محمّدًا توفّي سنة ثمانين[1] أو

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو أستاذ واصل بن عطاء، فإنّه كان يحكي أنّه كان معه في المكتب في دار أبيه، فأخذ عنه. وكان يأخذ العلم عن أبيه، وذكر عن أبيه أنّه قال في الحسن والحسين: "إنّهما أفضل منّي، وأنا أعلم بعلم أبي منهما". فكان واصل بما أظهره، بمنزلة كتاب مصنّفه أبو هاشم، وذكر قوله فيه وكذلك أخوه، فإنّ غيلان يقال إنّه أخذ العلم عن الحسن بن محمّد بن الحنفيّة أخي أبي هاشم، ولذلك ظهر طرف من الإرجاء. مات أبو هاشم بأرض الشّراة منصرفًا من الشّام.

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة*، ص215 وص226؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص6، وص20، وص23؛ *الفرق*، ص233-ص234؛ *مختصر الفرق*، ص151؛ *الملل*، ص112.

[3] هو أبو القاسم محمّد بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، المعروف بابن الحنفيّة؛ أمّه الحنفيّة، خولة بنت جعفر بن قيس بن سلمة بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة ابن الدّول بن حنفية بن لجيم، ويقال: بل كانت من سبي اليمامة، وصارت إلى عليّ -رضي الله عنه-، وقيل: بل كانت سنديّة سوداء، وكانت أمة لبني حنيفة و لم تكن منهم. وأمّا كنيته بأبي القاسم، فيقال إنّها رخصة من رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-، وأنّه قال لعليّ -رضي الله عنه-: "سيولد لك بعدي غلام وقد نحلته اسمي وكنيتي ولا تحلّ لأحد من أمّتي بعده. وكان محمّد المذكور كثير العلم والورع. وقد ذكره الشّيخ أبو إسحاق الشّيرازي في *طبقات الفقهاء* (ص62). وكانت ولادته لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وتوفّي -رحمه الله- في أوّل المحرّم سنة 81 هـ. -وقيل: سنة 83 هـ.، و قيل: 72 أو 73 هـ. بالمدينة-. وصلّى عليه أبان بن عثمان بن عفّان، وكان والي المدينة يومئذ. ودفن بالبقيع. وقيل إنّه خرج إلى الطّائف هاربا من ابن الزّبير فمات هناك. وقيل إنّه مات ببلاد أيلة.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج4/ص169 إلى ص173؛ *طبقات* ابن سعد، ج5/ص91؛ *أنساب الأشراف*، ج5/ص214 إلى ص223، وص260 إلى ص273؛ *حلية الأولياء*، ج3/ص174؛ *طبقات الشّيرازي*، ص62؛ *البدء والتّاريخ*، ج5/ص75؛ *المعارف*، ص216؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص42.

إحدى وثمانين، وواصل وُلد سنة ثمانين. وهو [أ-30ظ] أوّل مَن قال بالمترلة بين[2] المترلتين، فإنّ النّاس كانوا في أسماء أهل الكبائر على أقوال، والخوارج يسموهم بالكفر والشّرك، والمرجئة بالإيمان، والحسن وأصحابه بالنّفاق. وكان عمرو بن عبيد من أصحاب الحسن، فجمع بينه وبين واصل للمناظرة، فرجع عمرو إلى قول واصل.

يُحكى أنَ واصلاً لَمّا أقبل ومعه جماعة إلى حلقة الحسن، وفيها عمرو، فلمّا نظر إلى واصل، و كان في عنقه طول واعوجاج، قال: "أرى عنقًا لا يفلح صاحبها"، وسمع واصل ذلك، فلمّا سلَم عليه قال: "يا ابن[3] أخي[4] إنّ مَن عابَ الصّنعة فقد عابَ الصّانع، لِمَا بينهما من التّعلّق"، فقال عمرو: "يا أبا حذيفة[5]، لقد وَعضتَ وأحسنتَ، ولن أعود إلى مثل الذي كان منّي[6]". ثمّ قال واصل لعمرو: "ولِمَ قلتَ إنّ صاحب الكبيرة منافق؟". قال عمرو: "لأنّه فاسق، وكلّ فاسق منافق. أمّا الأوّل، فلقوله -تعالى-: ﴿والذين يرمون المحصّنات﴾[7] إلى قوله: ﴿أولائك هم الفاسقون﴾[8]. وأمّا الثّاني، فلقوله: ﴿إنّ المنافقين هم الفاسقون﴾[9]، لأنّ الألف واللاّم في الفاسقين منتصبتان للاستغراق[10]"، فقال واصل: "صاحب الكبيرة ظالم، والظّالم كافر لقوله -تعالى-: ﴿والكافرون هم الظّالمون﴾[11]،

[1] غير منقوطة في الأصل.
[2] في الأصل: من.
[3] غير منقوطة في الأصل.
[4] غير منقوطة في الأصل.
[5] غير منقوطة في الأصل.
[6] غير منقوطة في الأصل.
[7] سورة النّور (23) الآية 4.
[8] سورة النّور (23) الآية 4.
[9] سورة التوبة (9) الآية 67.
[10] غير منقوطة في الأصل.
[11] سورة البقرة (2) الآية 254.

ولقوله -تعالى-: ﴿ومَن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظّالمون﴾[1]، فلِمَ لم يحكم بأنّه كافر؟"؛ فسَكتَ عمرو.

وفي رواية أخرى قال له: "إنّ الله -تعالى- سمّى الكافر فاسقًا والفاسق منافقًا، فيلزم <...>[2] أن يكون الكافر منافقًا، وهو باطل، لأنّ المنافق هو الذي يخالف سرّه علانيّته، فالمُجاهر بالكفر لا يكون منافقًا". قال الجاحظ: "وممّا اعتذر به عمرو يومئذ (قوله)[3]: "لِمَ لا يجوز[4] أن يجتزي[5] على الله مَن يعرفه ويتهاون بعذاب الأبد مَن يؤمن به، ولا يجوز أن تسخوَ نفس مَن يشحّ على الدّينار الواحد نفسه بالجنّة، وهي بها معترفة؛ ولا يجوز أن يجزى[6] مَن يعرّض أصل ماله لوجوه التّلف لربح العشر مع طول الانتظار ومقاساة مطل الغريم مع الشّكّ في رجوع ماله إليه؛ ثمّ لا يفرض[7] الله -تعالى- بعض ما سأله ولا يؤدّي الزّكاة الواجبة عليه، مع اليقين بالرّجوع والظّفر بالجنّة، ولو جاز أن تسخوَ[8] نفس العاقل عن الكثير الدّائم ويشحّ بالقليل الفاني، لَجَاز عكس الأمور كلّها، ولاختلط عمل المجنون بالعاقل". قال: "بل العلم بالله يوجب الخشوع والخوف، وهما يوجبان تلك الجزاة؛ والتّهاون بأمر الله -تعالى- [...]. [أ=31و] وإذا كان كذلك، فعدم الخوف دليل على تعطيل القلب عن المعرفة، فمَن طمع في الجنّة اجتهد في طلبها، ومَن خاف من النّار اجتهد في الحرب عنها". فقال واصل لعمرو: "يا أبا عثمان، الأخذ بالمتَّفَق عليه أوْلى أم بالمختلَف

---

[1] سورة المائدة (5) الآية 45.

[2] وردت في الأصل إضافة لحرف الجرّ: من، إلاّ أنّ النّاسخ شطبه، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] وردت كلمة: قوله مضافة في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: يحدّ.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

فيه؟"، فقال: "بالمتَّفق عليه"، فقال له واصل: "فاسم الفاسق متَّفَق عليه، وسائر الأسامي من المؤمن والكافر والمنافق مختلَف فيها، فنحن نسمّيه بالاسم المتّفق عليه، وهو الفاسق، ولا نسمّيه[1] بسائر الأسامي المختلَف فيها". فقال عمرو: "ما بيني[2] [وبين] الحقّ عداوة، فالقول قولك؛ فلْيَشهد عليَّ مَن حضرني أنّي تارك المذهب الذي كنتُ عليه من نفاق صاحب الكبيرة، وقائل بقول أبي حذيفة". هذا آخر الكلام.

اعترض الشّريف المرتضى عليه في كتاب *الغرر*[3]، فقال: "الإجماع دليل معين، ولا يلزم من انتفاء الدّليل الواحد انتفاء[4] المَدلول، ولا يلزم [من] انتفاء الإجماع على اسم المنافق أو المؤمن أو الكافر انتفاء هذه الأسامي؛ ولواصل أن يجيب[5] عنه فيقول[6]: "إنّي لم أتمسّك بعدم الدّلالة المعينة على انتفاء المَدلول، بل أتمسّك باعتراف الخصم على أنّه لا دليل أصلاً على شيء من هذه الأسامي، على أنّه لا يجوز إطلاق شيء منها، وذلك لأنّ عمرًا كان مُعترفًا بأنّه لا دلالة البتّة على تسمية المؤمن والكافر والمشرِك، وإنّما المشبّه عليه تسميته <...>[7] بالمنافق؛ فلمّا زَيّف[8] واصل جميع أدلّته في ذلك، استقام لواصل أن يقول: "لمْ تثبت دلالة أصلاً عندي وعندك على شيء من هذه الأسامي، وما لا يثبت بالدّلالة لا يجوز إثباته. والشّريف معترِف بذلك، وبَقي[9] عليه. [ثمّ] في كتاب (*الذّريعة*)[1]

---

[1] في الأصل: تسمّيه.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت في الأصل إضافة لعبارة: المؤمن والكافر، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

نفى[2] كون الإجماع وخبر الواحد والقياس حجّة. وإذا كان كذلك، لم يجز أن يطلقوا على الفاسق شيئًا من هذه الأسماء المختلَف[3] فيها. وأمّا اسم الفاسق، فهو متّفَق عليه؛ وحينئذ يلزم الاقتصار عليه والامتناع من غيره، فظهر سقوط سؤال الشّريف".

وأمّا أنا فأعترض على كلام واصل من وجه آخر، فأقول: "الخلاف ما وقع (في)[4] أنّه هل يجوز إطلاق اسم الفاسق على صاحب الكبيرة أم لا؟ فإنّ أحدًا من الأئمّة ما نازع فيه، لكنّه إنّما وقع في أنّه هل هو خالٍ[5] عن[6] جميع هذه الأسماء أم لا؟ ومعلوم أنّ أحدًا من الأمّة قبل واصل لم يقل بخلوّه[7] عن هذه الأسماء بأسرها، فكان قول واصل على خلاف الإجماع، فيجب[8] فساده؛ لا يُقال إنّ واصلاً لا يسلّم أنّ واحدًا من الأمّة قبله لم يقل بقوله، لأنّا نقول:

- أمّا [أ-31ظ] أوّلاً، فلو كان قوله <...>[9] قولاً لغيره من الصّحابة والتّابعين[10]، لَظهر منه واشتهر، إذ لو جاز أن يكون قولاً لهم، وما اشتهر، لَجاز في كلّ ما يُدَّعى فيه الإجماع (أن)[11] يكون لبعض الصّحابة فيه قول على خلافه، مع أنّه لم يظهر؛ فحينئذ ينسدّ باب معرفة الإجماع. ولمّا لم يظهر هذا القول إلاّ من واصل، علمنا أنّه هو القائل به دون غيره.

---

[1] وردت كلمة: **الذّريعة** مضافة في الهامش.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] ورد حرف الجرّ: **في** مضافا في الهامش.

[5] في الأصل: **حال**.

[6] في الأصل: **غير**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **قوله**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] وردت كلمة: **أن** مضافة في الهامش.

- وأمّا ثانيًا، فالمروي أنّ واصلاً لمّا عدّ الأقوال المختلَف[1] فيها، لم يذكر إلاّ الكفر والشّرك والنّفاق والإيمان، ولم يذكر أنّ هناك قولاً خامسًا، وهو الخلوّ عن هذه الأسماء <...>[2]. ولو كان ذلك القول موجودًا، لكان الظّاهر أنّه يذكره، لا سيما وكان معتقده أنّه هو الحق.

- (وأمّا)[3] ثالثًا[4]، فهِبْ أنّ ذلك كان من الأقوال المذكورة، لكنّه غير مُتّفَق عليه بل مُختلَف[5] فيه، وأنّ واصلاً إنّما بنى[6] كلامه على ترك المختلَف فيه، فكان يلزمه أن لا يقول بهذا القول لكونه مُختلفًا[7] فيه.

وبالجملة، فالحاصل من الوجه الذي ذكره واصل: التّوقّف في جميع الوجوه المحتمَلة[8] في هذه المسألة إلاّ القطع بخلوّ[9] الفاسق عن سائر الأسامي. وهذا (ممّا)[10] في هذه المكانة من المباحث.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **الأسماء**. إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] وردت عبارة: **وأمّا** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل: **ثالثها**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] مضمومة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] ... كلمة: **أن** مضافة في الهامش.

فصل

روى المبرد عن واصل أنّه كان في رفقة، فأحسّوا بالخوارج، فقال واصل للرّفقة: "هذا ليس من شأنكم، فاعتزلوا[1] ودعوني وإيّاهم"، وكانوا مُشرفين على العطب، فقالوا: "شأنكَ"؛ فخرج إليهم، فقالوا: "ما أنت وأصحابك؟"، فقال: "مشركون مُستَجيزون ليسمعوا كلام الله ويقيموا حدود الله"، فقالوا: "قد أجَزْناك"، فقال: "فعلّمونا"؛ فجعلوا يعلّمون أحكامهم، وجعل يقول: "قبلتُ أنا ومَن معي". قالوا: "فامضوا مصاحَبين (بالأمان)[2]، فإنّكم اخوتنا". قال: "(ليس)[3] ذلك إليكم، قال الله -تعالى-: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك، فأجزه حتّى يسمع كلام الله، ثمّ أبلغه مأمنه﴾[4]، فابلغونا[5] مَأمَننا"؛ فنظر بعضهم إلى بعض، ثمّ قالوا: "ذاك لكم"؛ فساروا بجمعهم[6] حتّى بلّغوهم المأمن.

حكاية أخرى:

كان واصل قبيح[7] اللّثغة في الرّاء، فكان يخلّص كلامه من الرّاء. ذكر البرادعي المتكلّم أنّ إنسانًا سأل عمرو بن عبيد عن شيء في القدر بحضرة واصل، وتكلّم السّائل بما أغضب عمرًا، فأجابه عمرو بجواب لم يرض[8] واصل، فقال له: "إيّاك وأجوبة المغضب،

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت كلمة: ب**الأمان** مضافة في الهامش.

[3] وردت كلمة: **ليس** مضافة في الهامش.

[4] سورة التوبة (9) الآية 6.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **والجمعهم**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: يرض.

فإنّها مؤذية، (و)[1] الشّيطان يكون معها، وله في تضاعيفها همزة، وقد أوجب الله -عزّ وجلّ- على نبيّه -عليه السّلام- أن يستعيذ من همزات [أ=32و] الشّياطين وأن يكونوا معه، بقوله: ﴿وقل ربّ أعوذ بك من همزات الشّياطين﴾[2] إلى خاتمة الآية". فقلّما شاهدت أحدًا أجاب، فثلّث في جوابه وما ينطق الرّاء بلسانه فيلحقه[3] لوم، فانظر كيف أخرج (الرّاء)[4] من كلامه، فقال موضع: "والشّياطين تحضرها"، "تكون[5] معها"؛ [وقال:] "فقد أوجب الله -تعالى- على نبيّه"، ولم يقل[6]: "أمره"؛ وقال: "وأن يكونوا معه"، بدلاً من قوله: "يحضروه"؛ وقال: "إلى خاتمة الآية"، ولم يقل: "إلى آخر الآية". وعدل عن افتتاح الآية واختتامها، لأجل الرّاء.

وقيل إنّ رجلاً قال له: "كيف تقول: اركبْ فرسك، واطرحْ رمحك؟"، فقال: "اعلُ جوادك ، والْقِ قنائك".

قال الجاحظ: "كان بشّار[7] بن برد[8] صديقًا لواصل قبل أن تظهر مذاهبه الرّديئة[1]، ومدحه على خطبته، التي نزع منها الرّاء، عند عبد الله بن عمر بن عبد العزيز[2]، فقال:

---

[1] ورد حرف العطف: و مضافا في الهامش.

[2] سورة المؤمنون (23) الآية 97.

[3] في الأصل: فلحقه.

[4] وردت كلمة: الرّاء مضافة في الهامش.

[5] في الأصل: **يكون**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] هو أبو معاذ بشّار بن برد بن يرحوخ، العقيلي بالولاء، الضّرير، الشّاعر المشهور. ذكر له أبو الفرج الأصفهاني في كتاب *الأغاني* 26 جدّا أسماؤهم أعجمية. وهو بصريّ قدم بغداد، وكان يلقّب بالمرعّث. وأصله من طخرستان من سبي المهلّب بن أبي صفرة. ويقال: إنّ بشّارا ولد على الرقّ أيضا، وأعتقته امرأة عقيليّة فنسب إليها. وكان أكمه ولد أعمى. وهو في أوّل مرتبة المحدّثين من الشّعراء، المجيدين فيه. وكان يمدح المهديّ بن المنصور أمير المؤمنين، ورمي عنده بالزّندقة، فأمر بضربه، فضرب

تكلّف القول والأقوام قد جعلوا وخيروا خطبًا ناهيك[3] من خطب

فقام مرتجلاً[4] يعلي مذاهبه كمرحل[5] القير لمّا حُفّ باللّهب

وجانب الرّاء[6] لم يشعر به أحدًا قبل التّصفّح والإغراق في الطّلب

ومثل قول بعضهم:

ويجعل البرّ قمحًا في تكلّمه وجانب الرّاء حتّى احتال في الشّعر

و لم يَقل مطرًا والقول يعجّله فقال بالغيث إشفاقًا من المطر

ولّما أظهر بشّار مذاهبه، كفّره واصل، فقال فيه بشّار شعرًا، وهو:

ما لي أشايع غزّالاً له عنق كنقنق[7] الدَّوّ إن[8] ولّي وإن مثلا

عنق الزّرافة ما بالي وبالكم تكفّرون رجالاً كفّروا رجلا

سبعين صوت، فمات من ذلك في البطيحة بالقرب من البصرة، فجاء بعض أهله فحمله إلى البصرة ودفنه بها، وذلك في سنة 167 هـ.-و قيل : 168 هـ.-؛ وقد نيّف على تسعين سنة.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج1/ص271 إلى ص274؛ *الأغاني*، ج3/ص169، وج6/ص228؛ *الشّعر والشّعراء*، ص643؛ *طبقات* المعتزّ، ص21؛ *نكت الهيمان*، ص125؛ *معاهد التنصيص*، ج1/ص112؛ *الموشح*، ص246؛ *السّمط*، ص196.

[1] في الأصل وردت كلمة: **الرّدينة** موزّعة بين الصّلب والهامش.

كان واليا على العراق سنة ثمان وعشرين ومائة.

حول ترجمته راجع: *طبقات* ابن سعد، ج6/ص327.

[3] مضموسة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

مضموسة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: **الرّان**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص85/س11-س12.

فقال واصل فيه: "أمَا لِهذا الأعمى المُلحد، أمَا لهذا المشفّ المُكَنّى بأبي معاذ مَن يقتله؟ أمَا -والله- لولا أنّ المعيلة سجيّة من سجايا العالية دَسستُ إليه مَن يبعج بطنه جوف منزله على مضجعه[1] أو في نوم جعله، ثمّ كان لا يتولّى ذلك إلاّ عقيلي أو سدوسي". فعدل واصل من "الضّرير" إلى "الأعمى"، ومن "الكافر" إلى "المُلحد"، ومن "المرغث" إلى "المشفّ"، ومن "بشّار" إلى "أبي معاذ"، ومن "الفراش" إلى "المضجع"، ومن "أرسلتُ" إلى "دسستُ"، ومن "داره" إلى "منزله"، ومن "المعرية" إلى "العالية"، ومن "يبْقر" إلى "يبعجُ". فأمّا قوله: "لا يتولّى[2] ذلك إلاّ عقيلي أو سدوسي": رجلان بشّار كان مولاهما".

حكاية [أخرى]:

حكى البلخي أنّ محمّدًا[3] وإبراهيم[1]، ابنيْ عبد الله بن الحسن[2]، كانا [أ=32ظ] ممَّن دعاهم واصل إلى القول بالعدل، فاستجابا له؛ ثمّ أنّ عبد (الله)[3] قال لابنه محمّد: "كلّ

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] هو محمّد بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي ابن أبي طالب، أبو عبد الله. ظهر بالمدينة بعد حبس المنصور لأبيه وأهل بيته، فقتله عيسى بن موسى سنة 145 هـ، وله 53 سنة. وكان يطلب الخلافة لنفسه في زمن بني أميّة، وزعم أنّ المهديّ كان نهاية في العلم والزّهد وقوّة البدن وشجاعة القلب. ولم يزل متستّرا سنين في جبال طيّء مرّة يرعى الغنم ومرّة أجيرا، وشيعه يدعون له بالخلافة في أقطار الأرض إلى أن اشتدّ أمره في خلافة المنصور، فجهّز إليه عيسى بن موسى، وكان يقال له فحل بني العبّاس. ولمّا حصره وأيقن محمّد بالخذلان رجع إلى منزله وأخرج صندوقا وفتحه بين خاصّته ودعا بنار أضرمت، فأخرج كتبا كثيرة من ذلك الصّندوق ورماها في النّار وقال: "الآن طبت نفسا بالموت، لأنّ هذه كتب قوم من باطنة هذا الرّجل حلفوا لنا على الصّدق والولاء، فلم آمن أن تحصل في يده فيهلكهم ويكون ذلك بسببنا". ثمّ اخترط سيفه، ولم يزل يقاتل حتّى قتل وحزّ رأسه وحمل إلى

خصالك يا ابني محمودة، إلاّ قولك بالقدر"، فقال له: "يا أَبتِ، فشيء أقدرُ على تركه أو

المنصور. وأدخلوا رأسه على أبيه في السّجن وهو يصلّي، فألقوا الرّأس بين يديه، فلمّا فرغ من الصّلاة الْتفت فرآه، فقال: "رحمك الله، لقد قتلوك صوّاما قوّاما"، ثمّ قال: "يا هذا قل لصاحبك قد مضى شطر من عمرك في النّعيم وبقي شطر البؤس، وقد مضى لنا شطر البؤس وبقي شطر النّعيم".

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج3/ص296 إلى ص299؛ *معجم الشّعراء*، ص418؛ *دائرة المعارف الإسلاميّة*، مادّة: محمّد بن عبد الله.

[1] غير منقوطة في الأصل.

وهو إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، أبو إسحاق. هو أخو محمّد وإدريس ويحي. وكان إبراهيم المذكور قد خرج على المنصور بالبصرة، فجهّز إليه عيسى بن موسى، فقتله بباخمرة- قرية من قرى الكوفة-. وكان قد خرج بعد موت أخيه وخطب لنفسه بأمير المؤمنين، وشاعت دعوته في الأهواز وفارس، وعظم أمره على المنصور، فجهّز إليه عيسى بن موسى. ولمّا وقع في العسكر الإبراهيمي السّيف، وقف إبراهيم و ثبت ثباتا تحدّث عنه إلى أن قتل، كما قتل أخوه محمّد، وحمل رأسه إلى المنصور، فلمّا رآه قال: "لقد ثبّت هذا الرّأس دولتنا بعدما ضعضعها".

حول ترجمته راجع : *الوافي بالوفيات*، ج6/ص31 إلى ص33؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص375؛ *الأغاني*، (طبعة بولاق) ج17/ص109.

هو عبد الله بن الحسن بن السيّد الحسن بن عليّ بن أبي طالب، أبو محمّد العلوي، أبو محمّد وإبراهيم اللّذين خرجا على المنصور؛ أمّه فاطمة ابنة السيّد الحسن. قال الواقدي: كان من العبّاد، وكان له شرف وعارضة وهيبة ولسان سديد. وكان ذا منزلة من عمر بن عبد العزيز، أكرمه السفّاح. قال أبو حاتم و النّسائي: ثقة. وسمّ بباب القادسيّة، وهو بها مدفون. ووفاته 144 هـ. وروى له الأربعة.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج17/ص135-ص136؛ *تاريخ الإسلام* للذّهبي، ج6/ص87؛ *التّاريخ الكبير* للبخاري، ج3-1/ص71 رقم 180؛ *تاريخ الطّبري*، ج3/ص152 وما بعدها؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص179 إلى ص184؛ *الأغاني*، ج21/ص114 إلى ص125؛ *تاريخ بغداد*، ج9/ص431 إلى ص434 رقم 5049؛ *تهذيب ابن عساكر*، ج7/ص95؛ *عمدة الطّالب*، ص82 إلى ص84؛ *تهذيب التهذيب*، ج5/ص186-ص187 رقم 321.

[3] وردت كلمة: الله مضافة في الهامش.

لا أقدرُ على تركه؟"؛ يعني: إن قدرتُ على تركه، فهو قولي؛ وإن لم أقدر على تركه، فلِمَ تعاتبني عليه؟ قال: فورد الكلام على رجل عاقل، فقال: "لا أُعاتبك[1] أبدًا". قال المصنّف -رضي الله عنه-: "وكان لعبد الله أن يقول: "فما قولك في علم الله؟ لأنّه لّما نهاهم عن ذلك الفعل مع بقاء علمه أوْلى[2] من بقاء علمه"، وإيّاهما كان هناك، فليفعل مثله هاهنا".

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: أوّلا.

فصل

كان <...>[1] عمرو بن عبيد أبوه شرطيًّا، وكان هو متزهّدًا، وكان إذا جاءا[2] معًا، قالوا: "هذا أشرّ النّاس، وابنه خيّر النّاس". فيقول[3] أبوه: "صدقتم، هذا إبراهيم[4] وأنا ازر".

دخل عمرو على المنصور[5] فبالغ في إكرامه، ثمّ قال: "عظني[6] وأوجز"، فقال له: "هذا المُلك الذي لك إنّما ورثته من غيرك، فلو دام له لما وصل إليك، والسّلام".

وقال له واحد: "إنّي لأرحمك ممّا يقول النّاس فيك"، فقال: "وهل سمعتني أقول فيهم شيئًا؟"، قال: "لا"، قال: "فإيّاهم فارحم؟".

ودخل على مَن يعزّيه بابن له، فقال: "إنّ أباك كان أصلك، وأنّ ابنك كان فرعك، وأنّ إمرءً ذهب أصله وفرعه لحريّ أن يقلّ بقاؤه".

وقال: "السّخيّ مَن جاد بماله تورّعًا، وكفّ عن أموال النّاس تورّعًا".

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: أبو، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: جازا.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] هو عبد الله بن محمّد بن علي بن عبد الله بن العبّاس، أبو جعفر المنصور، أمير المؤمنين. ولد سنة 95 هـ. وكان قبل الخلافة يقال له: عبد الله الطّويل. وصرّف الآفاق إلى الحيرة والعراق وأصبهان وفارس؛ أتته الخلافة وهو بمكّة، عهد إليه أخوه السفّاح. قتل خلقا كثيرا حتّى ثبت الأمر له ولولده. وكان حريصا على جمع المال، وكان يلقّب أبا الدّوانيق لمحاسبته الكتّاب والعمّال على الدّوانيق. ولمّا مات خلّف في بيوت الأموال تسعمائة ألف ألف دينار وخمسين ألف ألف درهم. توفّي محرما على باب مكّة في سادس ذي الحجّة سنة 158 هـ، ودفن ما بين الحجون و بئر ميمون.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص216-ص217؛ *أخبار الخلفاء*، ص302 إلى ص316؛ الفخري، ص141.

[6] في الأصل: عظي.

ودخل عمرو على المنصور، فقال: "عظني"، فقال: "أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم، ﴿والفجر وليالٍ عشر﴾ إلى أن قال: "إنّ ربّك، يا أبا جعفر، لَبِلمرصاد"، فبكى المنصور بُكاءً شديدًا، حتّى كأنّه لم يسمع تلك الآيات إلاّ تلك السّاعة؛ فقال: "زدني"، فقال: "إنّ الله أعطاك الدّنيا بأسرها، فاشتر نفسك منه <...>[1] ببعضها؛ واعلم أنّ هذا الأمر الذي صار إليك إنّما كان في يد مَن كان قبلك، ثمّ أفضى إليك، وكذلك يخرج[2] إلى مَن هو بعدك. وإنّي أحذّرك ليلة تتمخّض[3] صبيحتها[4] عن يوم القيامة، فاتّق الله، فإنّ من وراء بابك نيرانًا[5] تتأجّج من الجور"؛ فبكى المنصور، فقال بعض الحاضرين: "ارفق بأمير المؤمنين، فقد أتعبته"؛ فقال: "بمثلك[6] يا أمير المؤمنين، ضاع الأمر؛ إنّ هؤلاء اتّخذوك سلّمًا في شهواتهم، فأنتَ كالآخذ بالقرنين وغيرك يَحلب؛ فاتّق الله، فإنّك ميّت وحدك، ومبعوث وحدك، ومحاسَب وحدك؛ ولم يغن (عنك)[7] هؤلاء شيئًا من ربّك"؛ ثمّ أمر له المنصور بعشرة آلاف درهم، فردّها وودّعه، ثمّ نهض؛ فلمّا ولّى أنشد المنصور:

كلّكم طالب سيّد كلّكم يمشي رويدا غير عمرو بن عبيد

وكان عمرو يقول كثيرًا في دعائه: "اللّهمّ، أغنني بالافتقار إليك، ولا تفقرني بالاستغناء عنك".

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: منه، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] وردت كلمة: عنك مضافة في الهامش.

وقال: "لستُ ممَّن يقول حتّى يعلم أنّ القول ممنوع، لكنّني ممَّن يُمسِك عن القول حتّى يعلم أنّ [أ=33و] الإمساك ممنوع".

وقيل له: "أ يجوز أنّ يتّجر[1] قبل أن يُصلّي الإمام؟"، قال: "إذا كان الإمام ممَّن يجوز له أنّ يتّجر[2] قبل أن يصلّي، يجوز أن يُتّجر[3] قبل أن يصلّي".

ومرّ أبو عمرو بن العلاء[4] بعمرو بن عبيد، وهو يتكلّم في الوعيد، فقال: "إنّما أوتيتم من العجمة، لأنّ العرب لا ترى ترك الوعيد ذمًّا"، قال: "وأبي إذا وعدته أو وعدته

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو أبو عمرو بن العلاء بن عامر بن العريان بن عبد الله بن الحصين التّميمي المازني البصري. اختلف في اسمه. وهو أحد القرّاء السّبعة. كان أعلم النّاس بالقرآن الكريم والعربيّة والشّعر، وهو في النّحو في الطّبقة الرّابعة من عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-. قرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد، وقيل: على أبي العالية الرّياحي... وحدّث عن أنس بن مالك وأبي صالح السّمان وعطاء بن أبي رباح وطائفة سواهم. وكان رأسا في العلم في أيّام الحسن البصري. وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، وقال الشّيخ شمس الدّين الذّهبي: أبو عمرو قليل الرّواية للحديث وهو صدوق حجّة في القراءة. كانت ولادته سنة 70 هـ. -وقيل: 68 هـ، وقيل: 65 هـ.- بمكّة. وتوفّي سنة 154 هـ. -وقيل: 159 هـ، وقيل: 156 هـ.- بالكوفة. وكان قد خرج إلى الشّام يجتدي عبد الوهّاب ابن إبراهيم الإمام والي دمشق، فلمّا عاد إلى الكوفة توفّي بها.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص466 إلى ص469؛ *فوات الوفيات*، ج2/ص28-ص29؛ *طبقات الزّبيدي*، ج28/ص176؛ *المعارف*، ص531 وص540؛ *أخبار النّحويّين البصريّين*، ص22؛ *مراتب النّحويّين*، ص13؛ *نور القبس*، ص25؛ *نزهة الألباء*، ص15؛ *غاية النّهاية*، ج1/ص288؛ عبر الذّهبي، ج1/ص223؛ *الشّذرات*، ج1/ص237؛ *بغية الوعاة*، ص367.

لأخلف إيعادي وأنجز موعدي؟"، فقال عمرو: "فليس يُسمّى تارك الإيعاد مُخالفًا[1]، إذا لم يفعل <...>[2] (ما) أوعد"، قال: "لا"، قال: "فقد أبطلتَ شاهدك".

[1] في الأصل: مخلفًا.

[2] وردت في الأصل إضافة لعبارة: إذا لم يفعل، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

أبو الهذيل العلاّف محمّد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول[1]

قال البلخي: من موالي عبد القيس. وُلد سنة أربع وثلاثين ومائة، وتوفّي في أوّل آيّام المتوكّل[2] سنة خمس وثلاثين ومائتين، فكانت سنّه مائة سنة. خرف[3] في آخر [حياته]، لكنّه لم تذهب[4] عليه معرفة المذهب والقيام بحجّته[5]. وكفّ بصره في آخر عمره.

---

[1] انظر ترجمته في: *تاريخ بغداد*، ج3/ص366؛ *وفيات الأعيان*، ج1/ص607-ص608؛ *لسان الميزان*، ج5/ص413-ص414؛ *الأعلام*، ج7/ص355؛ *معجم المؤلفين*، ج12/ص91-ص92؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص443 إلى ص483؛ *مذاهب الإسلاميين*، ج1/ص121 إلى ص197؛ *تاريخ التراث العربي*، ج2/ص399-ص400؛ *في علم الكلام*، ج1/ص187 إلى ص216؛ *الفهرست*، ص203-ص204.

[2] هو أبو الفضل جعفر بن المعتصم بن الرّشيد بن المهدي. وأمّه تركيّة واسمها شجاع. بويع له لستّ بقين من ذي الحجّة سنة 232 هـ؛ وقتل ليلة الأربعاء لثلاث خلون من شوّال سنة 247 هـ، وله إحدى وأربعون سنة؛ ودفن في القصر الجعفري، وهو قصر ابتناه بسرّ من رأى. وقال الدّولابي في تاريخه: إنّه دفن هو والفتح بن خاقان وزيره ولم يصلّ عليهما. فكانت خلافته أربع عشرة سنة وتسعة أشهر وتسعة أيّام. ولمّا استخلف المتوكّل أظهر السنّة وتكلّم بها في مجلسه وكتب إلى الآفاق برفع المحنة وإظهار السنّة وبسط أهلها ونصرهم. وكان المتوكّل قد أمر في سنة 236 هـ. بهدم قبر الحسين -رضي الله عنه- وهدم ما حوله من الدّور، وأن يعمل مزارع ويحرث، ومنع النّاس من زيارته، وبقي صحراء، وكان معروفا بالنّصب؛ فتألّم المسلمون لذلك، وكتب أهل بغداد شتمه على الحيطان، وهجاه الشّعراء: دعبل وغيره.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج1/ص350 إلى ص356؛ *فوات الوفيات*، ج1/ص290 إلى ص292؛ *تاريخ الخلفاء*، ص399 إلى ص410؛ الرّوحي، ص53؛ الفخري، ص215؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص337؛ *تاريخ بغداد*، ج7/ص165.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: يذهب.

[5] غير منقوطة في الأصل.

<...>[1] أخذ أبو الهذيل عن عثمان الطّويل[2]، صاحب واصل بن عطاء؛ وقد انفرد بأمور:

أ – علم الله ذاته، لأنّه عالم؛ فعلمه إمّا ذاته، وإمّا غيره؛ والثّاني باطل، وإلاّ كان القديم أكثر من واحد، فبقي[3] الأوّل. ثمّ ناقض، وقال إنّ ذاته ليس بعلم.

ب – فناء الشّيء أن يقول: "افن"، ويخلق هذه الكلمة لا في محلّ؛ وكذلك بقاء الشّيء أن يقول له: "ابق".

ج – الرّؤية[4] علم في القلب من طريق العين، وكذلك سائر الإدراكات.

د – إرادته لأفعاله غير أمره بها.

هـ – العرض دائم.

و – غفران الصّغائر، عند اجتناب الكبائر، تفضّل[5].

ز – الحركة الواحدة يجوز أن يفعلها الإنسان في أيّ الجهات شاء.

ح – الجزء الذي لا يتجزّأ[6] يخلو من الطّعم واللّون والرّائحة، ولم يجوّز ذلك في الأجسام الكبيرة[7]

---

[1] وردت في الأصل إضافة لحرف العطف: و، إلاّ أنّ النّاسخ شطبه، وإضافته في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] هو أبو عمرو عثمان بن خالد الطّويل. وهو الذي أخذ عنه أبو الهذيل العلاّف. وقد كان من دعاة المعتزلة، فأخرجه واصل بن عطاء إلى أرمينيّة، فأجابه خلق كثير.
حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *طبقات المعتزلة*، ص251؛ أبو القاسم البلخي، *مقالات الإسلاميّين*، ص67؛ الحاكم الجشمي، لوحة 50؛ ابن المرتضى، ص42؛ *البيان والتبيين*، ج1/ص225.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: الرّوية.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

ط – مفارقة الشّيء لغيره محلّ المتفرّقين جميعًا.

ي – النّظر بمجموع علوم مترتّبة.

يأ – المعرفة بالله -تعالى- تحصل بغير نظر واستدلال.

يب – حصول الإدراك، عند سلامة الحواسّ وحصول سائر الشّرائط، غير واجب، على ما هو قول الأشعري.

يج – المعارف بالله -تعالى- جميعها تقع في زمان واحد.

يد – أفعال القلوب غير مُرادَة.

يو – حركات أهل الآخرة مُنتهِية إلى سكون دائم.

وألزمه عليه أبو موسى المردار[1] أن ولي[2] الله -تعالى- ذلك، لكن لا نسلّم انعقاد الإجماع، لأنّ المانويّة تساعد على نبوّة عيسى -عليه السّلام-، وتأبى نبوّة موسى -عليه السّلام-؛ وإن سلّمنا ذلك، لكنّ عدم الإجماع عدم دليل معين، وعدم الدّليل المعين لا يقتضي[3] عدم المدلول، لاحتمال نبوّته بطريق آخر.

ب – سأل أبا الهذيل واحدٌ، فقال: "مَن جمع بين الزّانيَيْن[4] يا أبا الهذيل؟"، فقال له: "يا ابن أخي، (أمّا)[1] أهل البصرة، فيقولون: القوّادون؛ ولا أحسب أهل بغداد يخالفوهم في

---

[1] هو أبو موسى عيسى بن صبح المردار، بالرّاء -وقيل بالزّاي-. أخذ عن بشر بن المعتمر؛ وله من الكتب: *التوحيد*، *الرّد على المجبرة*، *العدل*، *الرّد على الجهميّة*، *المعرفة على ثمامة*... وقد ذكر البغدادي من أقواله أنّه كان يزعم أنّ النّاس قادرون على أن يأتوا قبل هذا القرآن، وبتكفير من لابس السّلطان، وأنّ الله قادر على أن يظلم، يكذب، إلخ.

حول ترجمته راجع: *الانتصار*، ص53 إلى ص56؛ فهارس *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة ريتر)؛ *لسان الميزان*، ج4/ص398؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص206-ص207.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

هذا القول، فما تقول أنت؟"؛ فخجل[2] الرّجل، فقال لأبي الهذيل: "أ رأيتَ مَن جمع بين عبيده وأماته بعد أن أعطاهم القدرة والحاسّة السّليمة، وركّب فيهم الشّهوة، وعلم بالضّرورة أنّه متى فعل ذلك، فإنّ بعضهم يفجر بالبعض. فالذي يفعل هذا لا شكّ أنّ أهل البصرة يسمّونه بالدّيوث والقوّاد، فهل يلزم طرد هذا القول في الغائب -تعالى سبحانه-، فإن طرده كفر، وإن أباه طولب بالفرق بينه[3] وبين ما ألزمه، ونحن نجد إليه سبيلاً".

ج – دخل أبو الهذيل على الحسن بن سهل[4]، فرأى عنده منجّمًا في صناعة الأحكام؛ فأخذ أبو الهذيل تفّاحة بين يديه وقال: "آكل هذه[5] أم لا؟"، فقال <...>[6]:

---

[1] وردت كلمة: أمّا مضافة في الهامش.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو أبو محمّد الحسن بن سهل بن عبد الله السّرخسي. تولّى وزارة المأمون بعد أخيه ذي الرّياستين الفضل، وحظي عنده، خاصّة أنّ المأمون قد تزوّج ابنة الحسن بروان. و لم يكن أحد من بني هاشم ولا من القوّاد يخالف للحسن أمرا ولا يخرج له من طاعة، إلى أن بايع المأمون لعليّ بن موسى الرّضا بالعهد، فغضب بنو العبّاس وخلعوا المأمون وبايعوا إبراهيم بن المهدي، فحاربه الحسن بن سهل، فضعف أمر إبراهيم واستتر ثمّ دخل المأمون بغداد وكتب إلى الحسن بن سهل فقدم إليه، فزاد المأمون في كرامته، وذلك في سنة 204 هـ. و لم يزل على وزارة المأمون إلى أن ثارت عليه المرّة السّوداء، وكان سببها كثرة جزعه على أخيه الفضل لمّا قتل، واستولت عليه حتّى حبس في بيته ومنعته من التّصرّف. وذكر الطّبري في تاريخه أنّ الحسن بن سهل في سنة 203 هـ. غلبت عليه السّوداء، وكان سببها أنّه مرض مرضا شديدا فهاج به من مرضه تغيّر عقله حتّى شدّ في الحديد وحبس في بيت، فاستوزر المأمون أحمد بن خالد. وكانت وفاته سنة 236 هـ. في مستهلّ ذي الحجّة -وقيل: سنة 235 هـ.-، بمدينة سرخس.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج2/ص120 إلى ص123؛ *تاريخ بغداد* للخطيب، ج7/ص309؛ *تاريخ* ابن الوردي، ج1/ص217؛ الفخري، ص203.

[5] في الأصل: هذا.

[6] وردت في الأصل إضافة لكلمة: فقال، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

"تأكلها"؛ فوضعها أبو الهذيل، فقال: "لا آكلها"؛ فقال: "أ فتعيدها إلى يدك وأعيد النّظر؟"؛ فوضعها {وأخذ أبو الهذيل غيرها}[1]؛ فقال الحسن: "لِمَ أخذت غيرها؟"، فقال: "ليقول: لا تأكلها فآكلها خلافا عليه، فيقول: قد أصيب في المسألة الأولى".

د – قال شفراي لأبي الهذيل: "لِمَ أنكرت عليَّ وجود حركة بعد حركة لا إلى آخر؟"، فقال أبو الهذيل: "لو جاز ذلك في المستقبل جاز مثله في الماضي، حتّى يكون حركة قبل حركة لا إلى أوّل"، فقال شفراي: "أ لستَ تقول: "الحركات في المستقبل تنتهي إلى سكون دائم"، فهل تجوّز من[2] تجويزه[3] في المستقبل تجويزه[4] في الماضي، حتّى يُقال[5]: "الحركات الماضية مسبوقة بسكون دائم لا أوّل[6] له أم لا؟ فإن جوّزته، لم يمكنكَ بيان[7] حدوث العالم؛ وإن أحلتَه، فقد فرّقتَ بين الماضي والمستقبل. وإذا جاز ذلك، فلِمَ لا يجوز مثله في مسألتنا؟". فانقطع أبو الهذيل.

هـ – قال: "سألتُ مجوسيًّا، فقلتُ: "أخبرني عن السّباع، عمَّن هي؟"، فقال[8]: "أجسادها من الشّيطان، وأرواحها من الرّحمان"، فقلتُ: "لولا أرواحها، لَمَا قدرت

---

[1] في الأصل: وأخذ غيرها الحسن.

[2] في الأصل: في.

[3] في الأصل: تجوّزه.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: لأوّل، ثمّ صحّحها النّاسخ كما أثبتناه.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

الأجساد على الضّرر، فمنشأ[1] الضّرر تلك الأرواح؛ فقد نسبتَ[2] الأرواح إلى الله، وقد نسبتَ[3] الضّرر إليه"، فانقطع[4]".

و – سألتُ جماعة من شيوخ الثّنويّة : "حدّثني[5] عن الإنسان ما هو؟"، فقال: "نور وخير وجسد؛ روحه نور [وخير]، وجسده ظلمة وشرّ"، فقلتُ: "النّور، لمّا جاء إلى الظّلمة، جاء إلى مثله أو [إلى] ضدّه؟ فإن كان الأوّل، فقد جعلتَ النّور ظلمة؛ وإن كان الثّاني، فلِمَ <...>[6] جاءها؟ فإن جاءها لأجل أنّه يقلبها[7] إلى طبيعته[8] حتّى تصير الظّلمة نورًا، وهو محال؛ أو لغرض آخر، فبيّنه لي"؛ فقال الثّنويّ: "بل الظّلمة أسَرَت[9] النّور، فأدخلَتْه[10] فيها"، [أ-34و] فقلتُ: "المأسور ضعيف، والأسير قويّ، والضّعف شرّ، والقوّة خير. فقد أسندتَ إلى النّور شرًّا، وإلى الظّلمة خيرًا[11]"، فانقطع[12]".

ز – تكلّم مع مجوسيّة، فقال: "أَلَسْتُمْ تزعمون[13] أنّ الشّيطان كان من فكرة الله –تعالى–، فتلك[1] الفكرة إن كانت خيرًا، فكيف تولّد الشّرّ منها؟ وإن كانت شرًّا، فقد صدر الشّر عن الله –تعالى–". فانقطعتْ.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت في الأصل إضافة لكلمة: أنّه، إلاّ أنّ النّاسخ شطبه، وإضافته في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: طبيعة.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

[13] غير منقوطة في الأصل.

ح – تكلّم مع أبي بكر الأصمّ[2]، وكان ينفي[3] الأعراض، فقال: "أخبروني[4] عن قول الله -تعالى-: ﴿الزّانية والزّاني فاجلدوا﴾[5] الآية؛ وذكر القاذف، فقال: ﴿فاجلدوهم[6] ثمانين جلدة﴾[7]، فأيّهما أكثر؟"، قال: "جلد الزّاني"، قال: "بكَمْ؟"، قال: "بعشرين"، قال: "فخبّرني[8] عن الجلد، أ هو يد الجلاّد؟"، قال: "لا"، قال: "فالسّوط؟"، قال: "لا"، قال: "فظهر المجلود؟"، قال: "لا"، قلتُ: "فالانفراج بين السّوط وظهر المجلود"، قال: "لا"، قلتُ: "أ فثمّة شيء غير هذا هو الجلد[9]؟"، قال: "لا"، قلتُ: "فكأنّما قلتَ: "إنّ لا شيء أكثر من لا شيء[10] بعشرين"، فانقطع".

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

هو عبد الرّحمان بن كيسان الأصمّ، وكنيته: أبو بكر. قال أبو الحسن: كان من أفصح النّاس وأفقههم وأورعهم، لكنّه ينفي الأعراض. وله تفسير عجيب. وكان جليل القدر يكاتبه السّلطان. وعنه أخذ ابن علية العلم. والذي نقم عليه المعتزلة بعد نفي الأعراض ازوراره عن عليّ -عليه السّلام-. وكان المعتزلة يقولون: بلي بمناظرة هشام بن الحكم. فيغلوه هذا ويغلوه هذا. ويقال: إنّه كان يصلّي معه في مسجده بالبصرة ثمانون شيخا، وهو أحد من له الرّئاسة في حياته فقط. ولمّا بلغ الشّيخ أبو عليّ - رحمه الله- في التّفسير إلى قوله: "أم يحسدون النّاس على ما آتاهم الله من فضله" قال في ذلك، وكان لا يذكر غيره، فإذا ذكره قال: لو أخذ في فقهه ولغته كان خيرا له.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص267-ص268.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] سورة النّور (24) الآية 2.

[6] في الأصل: **فجلدوهم**.

[7] سورة النّور (24) الآية 4.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] وردت كلمة: **الجلد** مشطوبة في الأصل، ولمّا كان السّياق قد اقتضاها أثبتناها.

[10] غير منقوطة في الأصل.

ط – قال أبو الهذيل: "قلتُ لمجوسيّ: "ما تقول في النّار؟"، قال: "بيت الله"، قلتُ: "فالبقر؟"، قال: "ملائكة الله، قصّ أجنحتها وأهبطها إلى الأرض"، قلتُ: " فالماء؟"، قال: "نور الله"، قلتُ: "فالجوع والعطش؟"، قال: "هما فقرَا الشّيطان وفاقته"، قلتُ: "فمَن يحمل الأرض؟"، قال: "بهمن الملك"، فقلتُ: "ما في الدّنيا أشرّ[1] من المجوس: أخذوا ملائكة الله وذبحوها، ثمّ غسلوها بنور الله، ثمّ شووها ببيت الله، ثمّ دفعوها إلى فقر الشّيطان وفاقته، ثمّ سلخوها على رأس بهمن أعزّ ملائكته"، فخجل[2] المجوسيّ".

ي – سأله واحد عن بعض مشكلات القرآن، وظُنّ بها الخطأ واللّحن، فقال أبو الهذيل: "أمّا الجواب التّفصيلي، فيستدعي[3] بحثًا كثيرًا عن أصول من كلام العرب الذين[4] كانوا في زمانه أعرف باللّغة العربيّة[5] منك ومن أستاذيك، والعداوة التي كانت بينهم وبين النّبيّ -عليه السّلام- أكثر من الذي بينك وبينه؛ ثمّ أنّ أحدًا لم يقل: "إنّ الكتاب الذي جئتنا به خطأ"؛ ونحن فلمّا لم يقولوا ذلك، مع توفّر الدّواعي على الطّعن والإحاطة بكلام العرب، عرفنا أنّ الذي يخطر ببالك لقصورك عن معرفة كلام العرب لا لقصور في ذلك الكتاب".

يا – سأل سائل أبا الهذيل عن الآيات الدّالّة على أفعال العباد بقضاء الله وقدرته، فقال له: "يا هذا، إنّ الله أنزل القرآن ليكون حجّة[6] على الكافرين، لا ليكون حجّة لهم؛ ولو كان المُراد من هذه الآيات ما ذكرتَ لقالت العرب للنّبيّ[7] -عليه السّلام-: "كيف تأمرنا بالإيمان، وقد طبع الله على قلوبنا؟ وكيف تنهانا عن الكفر، وقد خلقه الله -تعالى-

---

[1] في الأصل: شرّ.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: فنستدعى.

[4] في الأصل: الذي.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

فينا؟"؛ [أ=34ظ] فلمّا لم يتعلّق أحد من الكفّار بهذه الشّبهة، مع توفّر دواعيهم (على القدح)[1] في أمر الرّسول، ومع أنّ هذا الاعتراض أقوى القوادح في دينه -عليه السّلام-، علمنا أنّ المُراد منها ليس ما ذكرتَ".

أقول: هذه النّكتة حسنة على أصولهم، وجوابها، على قولنا، إنّه -تعالى- لا يُسأل عمّا يَفعل وهم يُسألون.

يب - استدلّ أبو الهذيل على إثبات الجزء[2] بأنّ سيال الجسم، لو كان مركّبًا من أجزاء غير متناهية، لاستحال قطعه في زمان مُتناه، فقال[3] النّظّام: "إنّما ألزم القول بالطّفر بهذه الحجّة[4]".

واعلم أنّه لا هذه الحجّة ولا القول بالطّفر من مخرّجات أبي الهذيل والنّظّام، بل هما منقولان عن قدماء الفلاسفة. واعلم أنّ هذه الحجّة[5] لا تعجبني[6]، لأنّا، كما نجد للسّاعة[7] الواحدة طرفين ابتداءً وانتهاءً، كذلك نجد للجسم[8] المتناهي أطرافًا محيطة به؛ ثمّ لا يخلو إمّا أن يكون العلم الضّروريّ حاصلاً، بأنّ المحفوف بالطّرفين يستحيل أن يكون أمورًا غير متناهية، أو لا يمكن ادّعاء الضّرورة في ذلك. فإن كان الأوّل، وجب ادّعاء الضّرورة في أنّ الجسم المحفوف بالأطراف والنّهايات يستحيل أن يكون مركّبًا من أجزاء غير متناهية؛ وإن كان الثّاني، لم يلزم من كون السّاعة الواحدة محفوفة[9] بالبداية والنّهاية، أن لا تكون

---

[1] وردت عبارة: **على القدح** مضافة في الهامش.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **السّاعة**.

[8] في الأصل: **الجسم**.

[9] غير مقروءة في الأصل.

مركّبة[1] من أجزاء غيرَ متناهية. وعلى هذا يحتمل أن تكون السّاعة الواحدة المحفوفة بالابتداء والانتهاء مُركّبة من أجزاء غيرَ متناهية.

[1] غير منقوطة في الأصل.

ومنهم (أبو)[1] إسحاق <...>[2]

إبراهيم بن سيار[3] النّظّام[4]

وهو أدقّ المعتزلة نظرًا وأعوصهم فكرًا. واستفاد أوّلاً من أبي الهذيل، ثمّ برز عليه بانفراداته:

أ - معنى كونه -تعالى- عالمًا: أنّه غير جاهل[5].

ب - معنى كونه -تعالى- مريدًا لأفعال نفسه: أنّه فاعل لها؛ وكونه -تعالى- <...>[6] مريدًا لأفعال غيره: أنّه أمر بها.

ج - الله -تعالى- غير قادر على القبيح[7].

د - ينفي[8] الجزء[9] الذي لا يتجزّأ[10]؛ وقد يُنسب[11] إليه، في هذه المسألة، القول بالطّفر.

هـ - تداخل الجواهر.

و - الجوهر حدث حالاً بعد حال.

---

[1] وردت كلمة: أبو مضافة في الهامش.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: بن، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: سنّار.

[4] انظر ترجمته في: *طبقات المعتزلة*، ص264-ص265.

[5] في الأصل: **معنى كونه -تعالى- أنه عالم غير جاهل.**

[6] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **أنّه**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **يفنى**.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير مقروءة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

ز – الأجسام ليست متساوية[1] في الماهيّة.

ح – الجسم مؤلّف من الألوان[2] والطّعوم[3] والرّوائح؛ وهو قول أصحاب (الكمون)[4] والظّهور من الفلاسفة.

ط – نَفَى[5] الخلاء.

ي – الصّوت جسم.

يا – الإنسان جسم سائر في البدن.

يب – القرآن معجزه لا البلاغة.

يج – قَدَح في التّواتر[6].

يد – حيّز[7] الواحد قد يفيد العلم.

يه – نَفَى الأعراض كلّها إلاّ الحركة.

يو – [أ=35و] اتّفاق أمّة محمّد -عليه السّلام- ليس بحجّة[8].

يز – خبر الواحد والقياس ليس بحجّة.

يج – قَدَح في أكابر الصّحابة.

فهذه هي الأقوال المستشنَعَة المنقولة عن النّظّام.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **الأوّلون**.

[3] في الأصل: **المطعوم**.

[4] في الأصل وردت كلمة: **الكون** مضافة في الهامش، والسّياق يقتضي كلمة: **الكمون**، كما أثبتناها.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

نظم أقاويل النّظّام: أمّا قوله: "معنى كونه عالمًا: أنّه غير جاهل"، فالأليق[1] بمذهب نُفاة الصّفات[2] ليس إلاّ ذلك، لأنّ كونه -تعالى- عالمًا إمّا أن تكون[3] صفة سلبيّة أو ثبوتيّة. فإن كانت سلبيّة[4]، فهو قول النّظّام؛ وإن كانت ثبوتيّة[5]، فهو إمّا أن تكون نفس الذّات، وهو محال، لا بالحكم على الذّات بأنّها عالمة، والمحكوم به مغاير للمحكوم[6] عليه، ولأنّا نعقل الذّات قبل العلم بكونها عالمة، والمعلوم غير المجهول. وإمّا أن يكون زائدًا على الذّات، وذلك قول مُثْبِتي الصّفات من أنّ علم الله صفة قائمة بالله، وكذا[7] قدرته. والذي يقوله أبو هاشم وأصحابه من أنّ الفرق: أنّ مُثْبِتي الصّفات جعلوا[8] ذلك الزّائد معلومًا؛ وأمّا مانعوها، فقد أنكروا ذلك وجعلوا الذّات، على تلك الصّفة، معلومة؛ فهو فرق ركيك[9]، على ما قرّرناه فيما مرّ.

وأمّا قوله في تفسير كون الله -تعالى- مريدًا، فهو اختيار أبي القاسم البلخي، وتوجيهه[10] مشهور.

وأمّا قوله إنّ الله لا يقدر على القبيح، فوجهه: أنّ صدور القبيح عنه محال، والمحال لا يكون مقدورًا. وإنّما قلنا إنّ صدور القبيح منه محال، لأنّه يفضي إلى المحال، وما يفضي إلى المحال محال. وإنّما قلنا إنّ ذلك يفضي إلى المحال، لأنّ صدوره يدلّ على جهل الفاعل أو

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: يكون.

[3] في الأصل: يكون.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: المحكوم.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: جعل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] في الأصل: توجّهه.

حاجته، وهما محالان على الله -تعالى-. وإنّما قلنا إنّ ما يفضي إلى المحال محال، [لأنّه] لو قُدِّر وقوعه، فإمّا أن يكون منفكًّا عن المحال، وحينئذ يبطل قوله إنّه لا ينفكّ عنه؛ أو لا يكون منفكًّا عنه، فحينئذ يكون المحال واقعًا، وذلك يقدح في كونه محالاً. وإنّما قلنا إنّ المحال غير مقدور، لأنّ المقدور هو الذي يصحّ إيجاده[1]، والمحال هو الذي لا يصحّ إيجاده، وبينهما[2] تَنافٍ. وهذا كلام قويّ جدًّا.

ولّما تمسّك النّظّام بهذه الحجّة[3]، قال له تلميذه عليّ الأسواري: "فهذه الدّلالة تقتضي أن لا يَقْدر الله على ما عَلِمَ أنّه لا يكون"، فقال له النّظّام: "وهذا لازم، فما قولكَ فيه؟"، فقال الأسواري: "أنا أسوّي بينهما"، فقال النّظّام للأسواري: "إن كان الأمر كذلك، كان تكليف الله الكافر تكليفًا بالمحال، وذلك يبطل الاعتزال".

واعلم أنّ أبا الحسين أجاب عن هذه الدّلالة في *التصفّح* بأن سَلِم إلى (أنّ)[4] فعل القبيح محال من الله -تعالى- نظرًا إلى الدّاعي، لكن لَمَ قُلتُم إنّه [أ=35ظ] يستحيل[5] <...>[6] نظرًا إلى قادريّته؟ وهذا هو اختيار أبي الهذيل. واعلم أنّ هذا ليس جوابًا عن كلام النّظّام، بل الْتزامًا بقوله[7]. فإنّ المنقول عنه أنّه يستحيل[8] كون الله -تعالى- موجدًا للقبيح. فأمّا أنّ هذه الاستحالة معلّلة بالقدرة أو بالدّاعي، فغير منقول عنه؛ بل الظّاهر أنّه

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت كلمة: **أنّ** مضافة في الهامش.

[5] مطموسة في الأصل، وصحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

[6] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **كون**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلا عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] في الأصل: **لقوله**.

[8] غير منقوطة في الأصل.

كان يُعلّلها بالدّاعي، لأنّه حين استدلّ على استحالة فعل القبيح[1] [في حقّ الله –تعالى–]، إنّما استدلّ عليها باستحالة تحقّق[2] الدّاعي إلى فعل القبيح[3] في حقّ الله -تعالى-؛ فظهر أنّ الذي قالوه ليس جوابًا عن قول النّظّام، بل هو إلزام لصريح قوله.

ثمّ نقل أبو الحسين[4] بعد ذلك أجوبة أخرى:

أ – جواب أبي عليّ محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي[5] أنّ فعل القبيح[6] بتقدير صدوره عن الله -تعالى- خطأ، فيُقال فيه إنّه يدلّ على الجهل والحاجة، وخطأ أن يُقال فيه إنّه لا يدلّ.

وهذا الجواب ركيك جدًّا، لأنّهم إن كذّبوا النّقيضين، فهو مكابَرة[7]، ولأنّه يُفسد عليهم.باب الاستدلال أصلاً، لأنّه لا تقسيم[8] إلاّ وينقدح فيه هذا الاحتمال. وإن اعترفوا أنّه لا بدّ من أحد النّقيضين[9] في نفس الأمر، فقد حصل مقصود المُستدِلّ، ويكون ذلك السّكوت اعترافًا بالعجز.

ب – جواب أبي هاشم أنّ قول القائل: "لو أوْجد الله القبيح كان يدلّ على الجهل أو الحاجة، أو لا يدلّ تعليق المُحال بالجائز"، فلا ينبغي[10] أن يُقال ذلك. والمحال هو دلالته على ذلك أو عدم دلالته عليه، والجائز هو إيجاد المُمكن؛ وهو أيضًا ركيك، لأنّ هذا الذي

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: الحسين.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] مطموسة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

قُلنا به مُمكن إن خلاَ عن أن يكون دليلاً على الجهل أو الحاجة، وأن لا يكون، فقد كذب النَقيضان[1]، وإن لم يخل[2] عنهما وهما محالان، فقد ثَبَت أنّ وقوعه يُفضي إلى المحال، وحينئذ يتمّ غرضه: القبيح[3] لو صدر عن الحكيم لم يدل على الجهل والحاجة، لأنّ شرط دلالته على ذلك: أن يقع ممّن يجوز عليه الجهل أو الحاجة، فيُقال[4] له إذًا كذلك لم يلزم من صدور القبيح[5] من الله -تعالى- مُحال، فوجب أن لا يقطعوا بعدم وقوعه منه، لأنّ وقوعه منه، على هذا التّقدير[6]، لا يلزم عنه محدود[7] أصلاً.

ج[8] - جواب بشر بن المعتمر أنّ الله -تعالى-، وإن كان قادرًا على تعذيب[9] الطّفل، لكنّه لو عذّبه لكان بالغًا مُستحِقًا للعقاب يستحيل أن يكون مع ذلك مُستحِقًا للعقاب لاستحالة اجتماع النّقيضين[10].

ولقد زَيَّف أبو الحسين جواب بشر بقريب ممّا ذكرناه الآن، وهو لا يستقيم[11] على أصله، لأنّه في مسألة خلاف معلوم الله أجاب بقريب[12] منه، (وهو)[13] [أ-36و] ركيك أيضًا، لأنّ الكلام في تعذيب مَن لا يَستحِقّ العذاب والشّخص الذي لا يكون مُستحقًا

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: د.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير مقروءة في الأصل.

[13] وردت عبارة: وهو مضافة في الهامش.

للعقاب من جواب بشر، فإنّه قال: "لو وقع خلاف معلوم الله لعرفنا أنّ علم الله -تعالى- في الأزل ما كان متعلّقًا إلاّ بوقوعه"؛ فيُقال له: الكلام فيما إذا كان الله -تعالى- عالمًا بأنّه لا يقع، فقولك بأنّه لو وقع لكان عالِمًا بوقوعه يجري[1] مجرى قول بشر؛ فإذا رتّبت[2] قوله بأنّه منع فرض[3] كونه قبيحًا[4]، فيستحيل[5] أن يكون غير قبيح[6]، فهلاّ اعترف بذلك في تلك المسألة؟ لأنّ الكلام فيما إذا كان عالِمًا بأنّه لا يقع، ومع هذا الفرض[7] يستحيل أن يكون عالمًا بأنّه يقع؛ فظهر أنّه لا فرق بين الموضعين.

واعلم أنّ لهم جوابًا آخر عن كلام النّظّام، لكنّ الأجود ما أوردناه. وإذا كان كذلك، فما ظنّك بالأردئ؟

وأمّا قوله في مسألة الجزء [الذي لا يتجزّأ][8]، فالكلام فيها نفيًا وإثباتًا، فقد استقصيناه في الكتب الكلاميّة والفلسفيّة[9]. وأظنّه ما أراد بالطّفرة: انتقال[10] الجسم من مكان إلى مكان من غير أن يَمرّ[11] بما بينهما[12]، بل عَنى ما يقوله الفلاسفة من أنّه لا

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: فوّض.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: العرض.

[8] في الأصل: الحسن.

[9] في الأصل: الفلسفة.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] في الأصل: غرّ.

[12] في الأصل: بينها، ووردت هذه الكلمة غير منقوطة في الأصل.

حركة إلاّ وهناك حركة أخرى أسرع منها، وأنّ لا زمان إلاّ وهناك[1] زمان آخر أقصر منه. ولمّا لم يقف السّامع على حقيقة غرضه[2]، لا جرم، نقله على الوجه الرّديء.

وأمّا قوله بتداخل الجواهر، فأظنّ أنّ قوله (فيه)[3] هو قول الفلاسفة بتوارد المقادير المختلفة[4] عن الجسم الواحد. وأمّا إن أجريناه على ظاهره، فأظُنّ أنّ الذي حمل النّظّام عليه: البحث على الحيّز[5] والمكان. فإنّ الحيّز[6] الذي يُقال إنّ الجوهر حاصل فيه إن كان معدومًا، فكيف يُعقل حصول الجوهر فيه؟ وإن كان موجودًا، فلا شكّ أنّه حاصل للتّعديد[7] والتّبعيض، لأنّ الذي [لا] يتّسع لشبر لا يتّسع لذراع، والذي يتّسع لذراع <...>[8] يتّسع لشبر. ومتى كان كذلك كانت الأحياز أبعادًا[9] ممتدّة لها طول وعُرْض وعُمْق، والجسم أيضًا كذلك. وذلك يقتضي تداخل البعدين[10]. ولهذه الدّلالة القويّة التزم النّظّام صحّة التّداخل، وقد الْتزمه من الفلاسفة: أبو البركات ونقلة[11] مذهب أفلاطون. وأمّا في الأجسام الكثيفة، فإنّ أحدًا لا يجوّز المداخلة عليها في متكرّر الأبعاد، يقولون لمثبتيها[12]: "إذا جوّزتم التّداخل في الأبعاد يلزمكم تجويزه في الأجسام الكثيفة". ومثبتو

---

[1] في الأصل: هنا.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت كلمة: فيه مضافة في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: الخبر.

[6] في الأصل: الخير.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] وردت في الأصل إضافة لحرف النّفي: لا.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] في الأصل: البعيدين.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] في الأصل: لمثبتها.

الأبعاد يحاولون الفرق. وبالجملة، فسواء قدروا على الفرق أو لم يقدروا عليه، لكنّهم لا يلتزمونه.

وأمّا قوله: "الجوهر يَحدُث حالاً بعد حال"، فأظنّ أنّ قوله فيه هو [أ-36ظ] قول الفلاسفة من أنّ الجوهر حال بقائه يفتقر[1] إلى السّبب، فإنّ الشّيء حال بقائه ممكن، والممكن لا بدّ له من سبب. وأمّا إن أجريناه على ظاهره، فالذي ألجأ النّظّام إليه، فيما أظنّ، شبهة المباينة، فإنّهم قالوا: "لو كان الجسم حادثًا، لكان حدوثه إمّا أن يكون عدميًّا[2]، وهو محال؛ لأنّ الحدوث [لا] يصدق على المعدوم، فلا يكون[3] الحدوث عدميًّا، فيكون الحدوث وجوديًّا، وإلاّ لكان مقابل الشّيء نفس ذلك (الشّيء)[4]، وهو محال. وإمّا إن كان وجوديًا، وهو إن كان زائدًا كان أيضًا حادثًا، فيلزم التّسلسل؛ أو نفسه، فحينما يبطل حدوثه وجب أن تبطل ذاته، لكنّ الشّيء حال بقائه لا يكون حادثًا، فوجب أن لا يبقى ذاته. فلهذه الشّبهة التزم النّظّام أنّ الجوهر لا يبقى.

وأمّا قوله: "الأجسام غير متساوية بأسرها في الجسميّة"؛ فأقول إنّ قوله فيه هو قول الفلاسفة من أنّ الأجسام، وإن كانت[5] مُشترِكة في مجرّد الجسم، لكنّها مختلفة بالصّور النّوعيّة[6]. وأمّا إن أجرينا قوله على ظاهره، فاعلم أنّ الذي أُحتُجّ به على فساد قوله ثلاثة أوجه:

– الأوّل: الأجسام متساوية في قبول الأعراض، فتكون متساوية في تمام الماهيّة؛ وهو ركيك، لأنّ الحسّ ما أفاد أنّ جسم الماء يُمكن اتّصافه بأدراره النّاريّة، وبالعكس؛ وأنّ

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **عدميًا**.

[3] في الأصل: **فيكون**.

[4] وردت كلمة: **الشّيء** مضافة في الهامش.

[5] في الأصل: **كان**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

جسم الهواء يُمكن اتّصافه باليبوسة[1] الأرضيّة؛ ولم يذكروا فيه أيضًا دلالة قاطعة. نعم! الفلاسفة حاولوا ذلك بوجوه بيّنّا ضعفها في كتبنا الفلسفيّة. وإن سلّمنا استواء الأجسام بأسرها في قبول جميع الأعراض، لكنّ الاشتراك في اللّوازم لا يقتضي الاشتراك في الملزومات، على ما تقرّر في العلوم.

ب – الأجسام تشتبه[2] بعضها ببعض في الرّؤية، وذلك يدلّ على تماثلها. أمّا الأوّل، فلأنّ الجسم الأبيض إذا صار أسودًا شبه[3] سائر الأجسام السّود. وأمّا الثّاني، فلأنّ الإبصار إنّما يتعلّق[4] بأخصّ وصف الشّيء، والاشتراك فيه يقتضي[5] التّماثل؛ وهو أيضًا ضعيف، لأنّ للنّظّام أن يقول: "لا نُسلّم بأنّ جسم النّار، لو اتّصف بلون الأرض، لاشتبه (به)[6]؛ فإنّ ذلك إنّما يُعرف بالتّجربة؛ وإنّا بَعدُ لم نشاهد جسمًا ناريًّا انقلب أرضًا[7]، بحيث نقطع بأنّ الذي هو الأرض هو الذي كان قبل نارًا، ثمّ حصل الالتباس فيه، فسلّمنا[8] حصول الالتباس. لكنّ ذلك الحكم[9] يصحّ[10] في الأجسام التي رأيناها وجرّبنا فيها هذا الالتباس. فأمّا الجسم الذي ما رأيناه، كيف يُمكننا [أ=37و] أن نعلم حصول هذا الالتباس فيه؟

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت كلمة: به مضافة في الهامش.

[7] في الأصل: **أيضا**.

[8] في الأصل: **سلّمنا**.

[9] في الأصل: **الحلم**.

[10] غير مقروءة في الأصل.

اللّهمّ إلاّ إذا قامت الدّلالة على أنّ الأجسام بأسرها يجب[1] استواؤها في كلّ الأحكام. ولكنّ ذلك إنّما يجب[2] لو ثبت استواؤها بأسرها، وحينئذ تتوقّف[3] صحّة الدّليل على صحّة المدلول. وإن سلّمنا أنّ الالتباس حاصل فيها بأسرها، لكن لِمَ لا يجوز أن يكون المرئيّ منها صفة من صفاتها لا نفس ذواتها؟ وهاهنا ينجرّ[4] الكلام إلى أنّ ذات الجوهر هل هي مرئيّة أم لا؟ وفيه ما فيه.

ج – لا معنى للجسميّة إلاّ التّحييز، وكونه بحيث يحصل في الحيّز يمنع غيره أن يكون فيه، بحيث هو والأجسام بأسرها مشترِكة (في هذا القدر، فهي مشترِكة)[5] في تمام الجسميّة[6]. وهذا أيضًا ركيك، لأنّ الحصول في الحيّز، وكونه بحيث يمنع غيره عن أن يكون هو، كلّ ذلك من أحكام الأجسام؛ وقد عرفتَ أنّ الاشتراك في الأحكام والصّفات لا يقتضي[7] الاشتراك في الموصوفات؛ وهذا –كما يُقال– لا معنى للعرض إلاّ المحتاج إلى المحلّ والذي لا يكون قائمًا بالنّفس، وهذا[8] القدر مُشترَك بين الأعراض كلّها، فوجب تماثل الأعراض بأسرها. وكما بطل هذا الكلام، فكذا ما ذكروه.

فهذه جملة الوجوه المذكورة في الاستدلال على تماثل الجواهر، وقد عرفتَ ضعفها. والذي نقول به نحن: التّوقّف وعدم القطع لا بتماثلها ولا باختلافها.

وأمّا قوله بنفي الخلاء[9]، فقد[1] استقصينا هذه المسألة في سائر الكتب.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **يتوقّف**.

[4] وردت عبارة: **في هذا القدر، فهي مشتركة** مضافة في الهامش.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **وهو**.

[9] في الأصل: **الخلاف**.

وأمّا قوله: "الصّوت جسم"، فأظنّ (أنّ)[2] هذا النّقل خطأ، ولكنّه كان يقول في المسألة بقول الفلاسفة من أنّ الصّوت كيفيّة لا تحدث إلاّ بوصول الهواء المُمتزج[3] بين ضاغط ومضغوط[4] تموّجًا[5] بعنف إلى سطح الصّماخ. فالرّاوي ظنّ أنّه جعل نفس الهواء صوتًا. وهذا سوء فهم من الرّاوي. وأمّا الحقّ، في هذه المسألة، فمُستقصى في الكتب[6] الفلسفيّة.

وأمّا قوله: "الإنسان جسم منساب في البدن"، فلعلّه ما قال ذلك، ولكنّه أثبت النّفس النّاطقة التي يقول بها الفلاسفة. فإن صدق الظّنّ[7]، فالكلام في هذه المسألة مشهور. وأمّا إن أجريناه على ظاهره، فهو أيضًا غير رديء، بل كلّ[8] المتكلّمين، عند التّحقيق، لا يقولون إلاّ به. فإنّ كلّ[9] إنسان يعلم بالضّرورة أنّه هو الذي كان موجودًا في زمان صباه، وأنّه تارة يصير سمينًا وتارة هزيلاً؛ فبقاء هويّته المخصوصة، مع توارد النّقصان والزّيادة عليها، يدلّ على أنّ هويّته ليست هذا الجسم المُشار إليه. وعند ذلك اعترف المحقّقون من المتكلّمين بأنّ في البدن أجزاء أصليّة هي الإنسان بالحقيقة، وهي باقية من أوّل عمره إلى منتهاه. وهذا هو غير ما يقوله النّظّام.

---

[1] في الأصل: وقد.

[2] وردت كلمة: أنّ مضافة في الهامش.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: كان.

[9] مطموسة في الأصل.

ثمّ أنّ الفلاسفة أوردوا [أ-37ظ] على هذا سؤالاً آخر، فقالوا: "البدن مُركّب من الأعضاء البسيطة[1] والأجزاء المُفترَضَة[2] في كلّ واحد منها متساوية في الحقيقة، فليس بعضها[3] بالبقاء[4] أولى من العكس. فإمّا أن لا يتحلّل[5] شيء[6] منها، وهو باطل، أو يكون الكلّ في معرض التّحلّل، وهو يقدح[7] فيما قلتموه". فعند هذا، بنى النّظّام الجواب عن هذه الشّبهة على أصله، فقال: "الأجسام عندي متساوية، فلا يلزم من تطرّق التّحلّل إلى البعض تطرّقه[8] إلى الكلّ، فلعلّ تلك الأجزاء الأصليّة لا يتطرّق إليها التّحلّل ما دام كون البدن حيًّا". وأمّا القائلون بتساوي الأجسام، قالوا إنّه لا يُستَبعد[9] من القادر المُختار تخصيص[10] البعض بالبقاء دون البعض.

وأمّا قوله بالصرفة[11]، فليس في غاية البعد لوجوه حكيناها عنه في كتاب *النّهاية*؛ والذي نزيده[12] الآن: أنّ القول بأنّ فصاحة[13] القرآن معجزة[14] يستدعي البحث أوّلاً عن

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] في الأصل: يستعد.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير مقروءة في الأصل.

[13] غير منقوطة في الأصل.

[14] غير منقوطة في الأصل.

ماهيّة الفصاحة. فنقول[1]: الصّفات المستحسَنة في الكلام إمّا أن تكون لأمر يختصّ[2] بالكتابة[3]، أو اللّفظ، أو المعنى.

والذي يختصّ[4] بالكتابة، فكالرّقطاء والخيفاء وتحسين الخطّ، وأن تكون[5] حروف الكلمات مفصولة أو موصولة بأسرها إلى ما يُشاكل[6] ذلك.

والذي يختصّ[7] باللّفظ، فإمّا أن يكون عائدًا إلى مفردات الحروف، أو هيئة تركّبها، أو ما يختصّ[8] بكلّ كلمة، أو ما يختصّ بالكلمات:

- **فالأوّل**: أن تكون[9] حروف الكلمة حروفًا[10] أصليّة صحيحة[11] المَخرج، طيّبة الجرس.
- **والثّاني**: أن يكون تركيب حروف الكلمة مُناسبًا مُلائمًا.
- **والثّالث**: أن تكون الكلمة ثلاثيّة[12] لا رباعيّة ولا ثنائيّة.
- **والرّابع**: كالتّرصيع[13] والتّجنيس[14]، وردّ العجز على الصّدر، والمقلوب والمُسَجّع.

وأمّا العائد إلى المعنى، فإمّا أن يختصّ[1] بمعنى في الألفاظ المُفرَدة أو المُرَكّبة.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **الكفاية**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **يكون**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: **يكون**.

[10] في الأصل: **حروف**.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

[13] غير منقوطة في الأصل.

[14] غير منقوطة في الأصل.

- **أمّا الأوّل**: فكالاستعارات والتّمثيلات والتّشبيهات[2] والكنايات.

- **وأمّا الثّاني**: فكالتّقديم والتّأخير والفصل والوصل والإلحان والإطناب.

والكلام في تفصيل[3] هذه الأقسام وتحصيلها طويل، وقد لخّصناه[4] في كتاب *الإيجاز في الإعجاز*.

وإذا عرفتَ ذلك، فنقول: إمّا أن يكون الشّرط في كون الكلام مُعجزًا لاشتماله من كلّ باب من هذه الأبواب على نوع معيّن منه، وعند ذلك لا يمكن ادّعاء أنّ فصاحة القرآن مُعجزة، لأنّه لا يمكن ادّعاء أنّ كلّ آية اشتمل عليها مُشتملة من كلّ واحد من هذه الأجناس على نوع؛ حتّى إذا أخذنا أيّة آية أردنا من القرآن، قُلنا إنّ فيها، من باب الكناية، أنّ حروفها (موصولة)[5] أو مفصولة بأسرها، وأنّ فيها من تحسين[6] الخطّ كذا، وأنّ أيها رقطاء أو خيفاء. ومن باب اللّفظ فيها[7] <...>[8] من التّرصيع[9] كذا، ومن التّجنيس[10] كذا، ومن ردّ العجز إلى الصّدر كذا، ومن باب الاستعارة اللّفظيّة[11] كذا،

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **الشّبهات**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] وردت كلمة: **موصولة** مضافة في الهامش.

[6] في الأصل: **تجنيس**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **أنّ فيها**، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير مقروءة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

ومن الاستعارة المعنويّة[1] كذا، ومن التّشبيهات كذا، ومن التّمثّلات [كذا]. [أ-38و] وأمّا من باب المعاني، ففيها[2] من الإيجاز[3] كذا، ومن الفوائد كذا.

ثمّ هبْ أنّا استخرجنا هذه الأشياء من كلّ واحدة[4] من الآيات، لكنّ التّفاوت إنّما يظهر إن لو اجتهدنا في غير كلام الله -تعالى- مثل اجتهادنا فيه، فلا يُمكننا حينئذ أن نستخرج[5] مثل تلك الوجوه منها. لكن ليس الأمر كذلك، فلقد أُخذ واحد من أوساط الأدباء بيتين من الشّعر، واستخرج منهما[6] ستّين[7] فائدة معنويّة من جهات فصاحتها وأنواع فوائدها. وإذا كان كذلك، فكيف يمكن ادّعاء التّفاوت؟ (ثمّ بتقدير التّفاوت)[8]، فلا بدّ من بيان أنّ التّفاوت من الفوائد التي يُمكن استخراجها من أفصح كلام العرب، والفوائد التي يُمكن استخراجها من كلام الله -تعالى- مُنته[9] إلى حدّ الإعجاز. وأنّه كالتّفاوت بين حمل الجبال وطفر البحار، وبين حمل عشرة أسنان[10] وطفر نهر ضيّق[11]. ولمّا علمنا أنّ الأمر ليس كذلك، علمنا أنّ الإعجاز ليس إلاّ في معنى الصّرفة[12].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **واحد**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **منها**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت عبارة: **ثمّ بتقدير التّفاوت** مضافة في الهامش.

[9] في الأصل: **منتهى**.

[10] غير مقروءة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير مقروءة في الأصل.

لا يُقال: الفصاحة في الكلام وراء أمر ما ذكرناه من الأقسام، فإنّ حسن الكلام كحسن الوجه، وكما أنّ حسن الوجه أمر لا يمكن التّعبير عن تفصيله، فكذلك حسن الكلام وفصاحته، لأنّا نقول: "إن كان الأمر كما ذكرتموه، فقد سقط الاحتجاج[1] بفصاحة القرآن، لأنّ التّحدّي بالمُعارضة لا يمكن إلاّ إذا كان المُتحدَّى (به)[2] معلومًا على التّفصيل، ويمكن بيان المساواة والمفاوتة فيه. فإذا لم يكن كذلك، استحال الاحتجاج[3] به والاعتراض عليه، بل يرجع حاصله في الفصاحة إلى ميل الطّبع واستحسان[4] القلب[5]. ورُبَّ كلام يَستحسنه إنسان ويَستقبحه غيره. وإنّما كان سبب الاستحسان: الإلف والعادة والاعتقادات القديمة الرّاسخة. وإذا كانت هذه الاحتمالات مُنقدحة[6] سقط الاستدلال بها.

وأنتَ، متى تأمّلتَ هذا الوجه، بعد الوقوف التّامّ على تفصيل أسباب الفصاحة، كما لخّصناها في كتاب *الإيجاز*[7] *في الإعجاز*، عرفتَ أنّ قول النّظّام ليس ببعيد[8] عن الحقّ، لا سيما إذا تقوّيتَ بسائر الوجوه المذكورة[9] في *النّهاية*.

وأمّا قوله: "التّواتر لا يُفيد العلم، وإنّما المفيد هو القرائن"، فهو الحقّ المبين، لأنّه لمّا لم يكن ضبط أهل التّواتر[1] في عدد مخصوص، بل لا عدد إلاّ ويجوز اتّفاقهم على الكذب؛ فإذن لا مُستنَد إلاّ القرائن[2].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] وردت كلمة: به مضافة في الهامش.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

وأمّا قوله: "القرائن قد تُفيد [العلم]"، فلأنّ الواحد منّا قد[3] ينظر[4] إلى وجه الإنسان فيعرف ما في قلبه من الحقد والغضب علمًا ضروريًّا؛ وقد يُخبر[5] عن أمر، فيهمّ[6] إلى ذلك الخبر [أ=38ظ] من القرائن ما يحصل العلم الضّروريّ عنها؛ ولأنّه لا طريق إلى العلم بما في البواطن إلاّ القرائن، ومَن أنكرها كان مُعاندًا.

والمعتزلة ما أقاموا دلالة قاطعة على فساد هذا المذهب، ولكنّهم طعنوا في مثال واحد ذكره النّظّام، وهو أنّ الرّجل العظيم إذا نادى بالويل والثّبور، وعُلم أنّ أباه كان مريضًا مشرفًا على الموت، ثمّ حَضَر الغسّال وسائر النّاس، قال: "هذه القرائن تُفيد العلم بموت ذلك الإنسان". فقالت المعتزلة: "هذا لا يفيد القطع بذلك، لاحتمال أنّه أظهر الموت لغرض من الأغراض الخفيّة أو الخوف من[7] بعض <...>[8] أعداء، وإمّا لتجربة حل[9] الأصدقاء". وهذا الكلام (لا يقدح)[10] في قول النّظّام، لأنّ القدح في مثال واحد لا يقتضي القدح في أصل المذهب، لأنّ مجموع القرائن التي[11] تُفيد العلم لا يمكن حكايته،

---

1 غير مقروءة في الأصل.

2 غير منقوطة في الأصل.

3 عبارة: منّا قد غير مقروءة في الأصل.

4 غير منقوطة في الأصل.

5 غير منقوطة في الأصل.

6 غير مقروءة في الأصل.

7 في الأصل: عن.

8 وردت في الأصل إضافة لكلمة: من، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

9 غير مقروءة في الأصل.

10 وردت عبارة: لا يقدح مضافة في الهامش.

11 غير منقوطة في الأصل.

والقدر الذي يُمكن حكايته لا يُفيد العلم. وكذلك لو بالغ الواحد منّا في وصف الحمرة الدّالّة على الخجالة[1] وتميّزها[2] عن سائر الاحمرارات[3]، يمكنه ذلك.

وأمّا كلامه في الإجماع وخبر الواحد والقياس، فليس بضعيف. ومَن أنصف ولم يتعصّب، عَلِم أنّ هذه المسائل خليقة بالدّقيق في النّظر، وأنّ شوائب الشّبهات غير زائل عنها بالكلّيّة، على ما لخّصنا الكلام فيها في *المحصول*.

وأمّا قدحه في أكابر الصّحابة، فهو، وإن كان في غاية الرّداءة، لكنّ الجاحظ حكى كلامه في كتاب *العتيا* <...>[4]، فلا حاجة بنا إلى ذكره.

وهذا جملة ما نقوله في توجيه الأقوال المُستقبَحَة المَرويّة عن النّظّام.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **كلامه فيها**، لكنّ النّاسخ شطب هذه العبارة؛ فضلا عن كون إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

فصل

في طرف من الطّرف[1] المَرويّة عن النّظّام أنّه كان شاعرًا جيّد الشّعر، فمنها قوله:

ما زلت آخذ روح الزّقّ[2] في[3] لطف   واستبيح دمًا من غير مجروح
حتّى انثنيت ولي روحان في بدن   والزّقّ مطروح جسم بلا روح

ومنها:

يا تاركي جسدًا بغير فؤاد   أسرفتَ في الهجران والأبعاد
إن كان يمنعكَ الزّيارة أ غير   فادخل إليّ بعلّة العوّاد
كيفما أراكَ وتلك أعظم نعمة   ملكتَ يداكَ بها منيع قيّاد
إنّ العيون على القلوب إذا جنت   كانت بكيتها على الأجساد

ومنها:

توهّمه طرفي فألمّ حدّه   فكان مكان الوهم من نظري أثر
[أ-39و] وصافحه قلبي فألمّ كفّه   فمَن صافح[4] قلبي في أنامله عقر
ومرّ بقلبي خاطرًا فجرحته   ولم أر خلقًا قطّ يجرحه الفكر
يمرّ فمن لين[1] وحسن تعطّف   يقال به سكّر وليس به سكّر

---

[1] في الأصل: الطّرق.

[2] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنحل* للبغدادي، ص102/س2.

[3] في الأصل: من، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنحل* للبغدادي، ص102/س2.

[4] في الأصل: صفح.

قيل للنّظّام: "<...>[2] ما الاختصار؟"، فقال[3]: "الذي اختصاره فساد".

قلتُ: هذا خطأ، لأنّه هو تعريف الشّيء بنفسه[4]؛ ولكن لو قيل: "ما كمال الاختصار؟"، فأُجيب عنه بما ذَكره، لكان حسنًا.

وحُكي أنّ النّظّام جيء به، وهو حَدث، إلى الخليل بن أحمد[5] ليعلّمه، فقال له الخليل يومًا يمتحنه، وفي يده قدح زجاج: "يا بنيّ، صف لي هذه الزّجاجة"، فقال: "أ بمدح أم بذمّ؟"، قال: "بمدح"، قال: "نعم. تُريكَ الغذاء ولا تغفل[6] الأذى ولا تَستُّر ما وراء"؛ قال: "فذمّها"، قال[7]: "سريع[8] كسرها، بطيء جبرها"؛ فقال: "صف هذه النّخلة[9] بمدح"،

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لحرف الاستفهام: ها، لكنّ النّاسخ شطب هذا الحرف؛ فضلا عن كون إضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] هو عبد الرّحمان الخليل بن أحمد. قال ابن أبي خيثمة أحمد أبو الخليل، أوّل من سمّي في الإسلام بأحمد. وأصله من الأزد من فراهيد. وكان يونس يقول: فرهودي مثل أردوسي. وكان غاية في استخراج مسائل النّحو وتصحيح القياس. وهو أوّل من استخرج العروض وحصّن به أشعار العرب. وكان من الزهّاد في الدّنيا، المنقطعين إلى العلم. وكان شاعرا مقلاّ. وله من الكتب المصنّفة: كتاب *العين*. وله أيضا كتاب *النّغم*، كتاب *العروض*، كتاب *الشّواهد*، كتاب *النّقط والشّكل*، كتاب *فائت العين*، كتاب *الإيقاع*.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت) ص42–ص43.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: فإنّ.

[8] مطموسة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

وأومأ[1] إلى نخلة في داره؛ قال: "هي حلو مختباها، باسق منتهاها، ناضر أعلاها"؛ قال: "فذمّها"، قال: "هي صعبة المُرتقى، بعيدة المُجتنى، مَحفوفة بالأذى". قال الخليل: "يا بنيّ، نحن منك إلى التّعلّم أحوج".

حكى الكعبيّ أنّه نزل أبو الهذيل [و]عليّ الأسواري دارين بينهما حائط، فلمّا كان اللّيل صعد السّطح، وأخذ أبو الهذيل في نقض كتاب النّظّام في الجبر، فاستصعبت[2] عليه مسألة، فجعل يترل إلى الدّار ويصعد، وهو يردّد تلك المسألة ويفكّر فيها، فناداه عليّ: "يا أبا الهذيل، كذا يكون حال مَن يُعادي الرّجال".

وحُكي[3] عن الشّحّام أنّه قال: "دخلنا عليه حين[4] حضره[5] الموت، فقعدنا إليه، فأفاق إفاقة، فقال: "تأمر بشيء؟"، قال: "هذه الدّقائق التي تكلّمتُ فيها ما أردتُ إلاّ تشديد التّوحيد. فما كان منها يقوّيه[6]، فأنا أقول به؛ وما كان منها[7] يُخالفه[8]، فأنا أتوب إلى الله منه"، ومات".

---

[1] في الأصل: أومى.

[2] في الأصل: فاستصعب.

[3] في الأصل: حكى.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: حصرة.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: فيها.

[8] في الأصل: مخالفه.

معمر بن عبّاد[1] السّلمي[2]

كان دقيق[3] النّظر[4] جدًّا.

انفراداته[5]:

أ – الأعراض من اختراعات الأجسام؛ إمّا طبعًا، كحرارة النّار؛ وإمّا اختيارًا، كأفعال الحيوانات.

ب – حدوث الشّيء وفناؤه[6] عرض.

ج – أثبت[7] أعراضًا لا نهاية لها في المحلّ؛ ولهذا سُمّي، هو وأصحابه، بأصحاب المعاني.

د – الخلق غير المخلوق، والإحداث غير المُحدَث.

هـ – إثبات النّفس النّاطقة.

و – لا فعل للإنسان إلاّ الإرادة.

ز – مُحال أنّ الله يعلم نفسه.

---

[1] في الأصل: عيّاد.

[2] انظر ترجمته في: *الانتصار*، ص22–ص23؛ *اللّباب* لابن الأثير، ج3/ص161؛ *لسان الميزان*، ج6/ص71؛ *الفصل* لابن حزم، ج3/ص72، وص82، وص88، وص114، وص117، وص133، وص158، وص174؛ *في علم الكلام*، ج1/ص253 إلى ص258؛ *الأعلام*، ج8/ص190؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص504 إلى ص517؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص397.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

ح – الشّيء إنّما يخالف غيره ويضادّه ويماثله ويعانده لمعنى.

توجيه هذه الانفرادات[1] التي[2] تدلّ على أنّ حدوث [أ=39ظ] الشّيء زائد عليه، لأنّ حدوثه إمّا أن يكون ثبوتيًّا أو عدميًّا؛ والثّاني باطل، وإلاّ لكان اللاّحدوث ثبوتيًّا، لوجوب أن يكون أحد طرفي النّقيض ثبوتيًّا؛ ولو كان اللاّحدوث ثبوتيًّا، لكان الموصوف به أمرًا ثابتًا، لأنّ الموصوف بالثّابت ثابت. فكان يجب[3]، في كلّ ما لم يحدث، أن يكون ثابتًا، حتّى إذا قلنا: "شريك الله لم يحدث"، وصدقنا، يلزم أن يكون شريك الله ثابتًا. ولمّا كان ذلك باطلاً، ثبت أنّ اللاّحدوث عدميّ؛ فالحدوث ثبوتيّ، وهو ليس غير ذات الشّيء الذي هو حادث، وإلاّ لكان حال البقاء حادثًا بحصول ذاته حال البقاء، وهو محال. فالحدوث إذًا[4] أمر زائد. ثمّ أنّ ذلك الزّائد حادث لاستحالة أن تكون صفة الشّيء حاصلة قبله، فيكون حدوثه أيضًا زائد عليه؛ ولزم التّسلسل؛ فلزم منه إثبات ما (لا)[5] نهاية لها من المعاني. فثبت بهذه الدّلالة أنّ حدوث الشّيء زائد على ذاته، وثبت القول بالمعاني التي لا نهاية لها.

وأمّا أنّ فناء الشّيء معنًى، فوجهه فيه أنّ فناء الشّيء إمّا أن يكون عَدميًّا أو لا يكون. فإن كان الأوّل، كان كلّ عدم فناء؛ لكنّا بالضّرورة نُدرك التّفرقة بين ما إذا فني الشّيء بعد وجوده، وبين العدم الصّرف الدّائم السّابق على وجوده. وإن لم يكن عدميًّا صرفًا، فلا بدّ وأن يكون أمرًا ثبوتيًّا ضرورة، لأنّه[6] لا واسطة بين النّقيضين. وإذا كان الفناء أمرًا ثبوتيًّا، فإمّا أن يكون المرجع به إلى وجود الشّيء، وهو محال؛ وإلاّ لكان، متى

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **الذي**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **فإذن**.

[5] ورد حرف النّفي: **لا** مضافا في الهامش.

[6] في الأصل: **أنّه**.

حصل وجوده، حصل فناؤه، وهو محال. فإذن[1] لا بدّ وأن يكون ذلك الفناء عرضًا زائدًا على الذّات؛ وذلك الزّائد لا بدّ وأن يفنى[2]؛ فيكون فناؤه أيضًا زائدًا عليه؛ ولزم التّسلسل، والقول بمعان[3] لا نهاية لها.

وأمّا أنّ الخلق غير المَخلوق[4]، فلأنّ المفهوم من الخلق إمّا أن يكون أمرًا ثبوتيًّا أو عدميًّا. والثّاني باطل، وإلاّ لكان اللاّخلق ثبوتيًّا، وهو باطل لِمَا مرّ. وإن كان ثبوتيًّا، فهو إمّا أن يكون ذات الخالق، أو ذات المخلوق، أو ثالثًا مغايرًا[5] لهما؛ والأوّلان باطلان[6].

أمّا أوّلاً، فإنّنا نعقل ذات المؤثّر وذات الأثر مع شكّ في كون أحدهما مؤثّرًا في الآخر، مثل ما نعقل الأجسام والأعراض من غير أن نعلم كونهما مخلوقين؛ والمعلوم غير المجهول.

وأمّا ثانيًا[7]، فلأنّ كون الخالق خالقًا، لو كان هو ذات الخالق، يلزم من أزليّة ذاته أزليّة خالقيّته؛ ولو كان عبارة عن ذات [أ=40و] المخلوق، لكان ذات المخلوق صفة للخالق، كما أنّ الخالقيّة صفة للخالق؛ فيلزم أن يكون العالم صفة للباري -تعالى-، وهو محال.

وأمّا ثالثًا، فلأنّ الخالقيّة حالة نسبيّة بين ذات الخالق وذات المخلوق؛ والنّسبيّة[8] بين[9] الشّيئين[1] متأخّرة عن كلّ واحد منهما؛ والمتأخّر عن الشّيء مغاير[2] له. فثبت أنّ

---

[1] في الأصل: فإذا.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: معاني، ووردت هذه الكلمة غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: باطل.

[7] في الأصل: ثابتا.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

الخالقيّة[3] صفة حاصلة لذات الخالق[4]، وهي مغايرة[5] للمخلوق. ثمّ أنّ تلك الصّفة حادثة أيضًا، فتكون مؤثّريّة المؤثّر في إحداثها زائدة عليها. فيكون هناك معانٍ[6] غير متناهية.

وأمّا قوله بإثبات النّفس النّاطقة، فالوجه فيه مشهور.

وأمّا قوله: "لا فعل للإنسان إلاّ الإرادة"، فوجهه: أنّ كلّ ما صَدَر عن الإنسان، فإمّا أن يكون صدوره عنه موقوفًا على اختياره أو لا يكون. فإن كان الثّاني، لم يكن ذلك فعلاً للإنسان، بل كان من الأمور الطّبيعيّة[7] اللاّزمة. وإن كان الأوّل، فعند حصول تلك الإرادة، فقد ترجّح أحد جانبي[8] المُراد على الآخر. وقد دلّلنا في الكتب البسيطة[9] على أنّه، متى خرج الشّيء عن حدّ التّساوي، فلا بدّ من الانتهاء إلى حدّ الوجوب. فإذن[10]، متى حَصلت الإرادة الجازمة حَصل المُراد، لا محالة؛ فيكون المُراد موجب الإرادة. فإذن[11] (لا)[12] فعل للإنسان إلاّ الإرادة[13]؛ وما عداها، فمُوجَب[14] عنها لازم لها.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: الخلق، ووردت هذه الكلمة غير منقوطة في الأصل.

غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: معاني.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] في الأصل: فإذا.

[11] في الأصل: فإذا.

[12] ورد حرف النّفي: لا مضافا في الهامش.

[13] وردت كلمة: الإرادة مبتورة في المتن فأكملها النّاسخ في الهامش.

[14] غير منقوطة في الأصل.

وأمّا قوله إنّه -تعالى- لا يعلم نفسه، فلقد قال به جمع من الفلاسفة. واستدلّوا عليه بأنّ العلم حالة إضافيّة[1]؛ والأمور الإضافيّة لا تتحقّق[2] إلاّ عند تغاير المضافين. فالشّيء الواحد من الوجه الواحد يستحيل أن يعلم نفسه، لا يُقال إنّه من حيث هو عالِم مغايِر له من حيث هو معلوم. ولمّا تحقّق[3] التّغاير من هذا الوجه، كفى ذلك في حصول النّسبة، لأنّا[4] نقول: "الشّيء لا يصير عالِمًا، ولا معلومًا بالفعل، إلاّ بعد حصول العلم بالفعل؛ وحصول العلم بالفعل يتوقّف على تغاير[5] الاعتبارين[6]؛ فلو جعلنا ذينك الوجهين المتغايرين شرطًا لكونه عالمًا ومعلومًا، لزم الدّور".

وأمّا قوله: "الشّيء إنّما يُماثل ما يُماثله، ويُخالف[7] ما يُخالفه، لمعنى"، فوجهه: أنّ كون الشّيء مثلاً لغيره، إمّا أن يكون عدميًّا، وهو باطل، لِمَا مرّ في الحدوث والخلق، فيكون ثبوتيًّا؛ وهو إمّا أن يكون نفس تلك الحقيقة، التي حكمنا عليها بأنّها تماثله، أو أمر زائد عليها.

والأوّل باطل، إمّا أوّلاً، فلأنّ المُماثَلة قضيّة[8] حاصلة في الحقائق المختلِفة[9]؛ فإنّ المُماثَلة، كما حصلت بين السَّوَادين، فهي حاصلة بين[10] الحموضتين[11]

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت كلمة: لأنّا مبتورة في المتن فأكملها النّاسخ في الهامش.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[أ-40ظ] والحرارتين. وبالجملة، فالتّماثل[1] حاصل بين هذه الحقائق المُختلفة، وهو مفهوم واحد؛ وكلّ واحد من هذه الحقائق مُخالف الآخر؛ فوجب أن يكون تماثلهما[2] مُغايِرًا لهما. وأمّا ثانيًا، فلأنّ التّماثل حالة نسبيّة[3] بين المتماثلين[4] والأمور النّسبيّة[5] متأخّرة[6] عن المُضافين[7]، والمُتأخّر عن الشّيء مُغايِر له؛ فيكون السّواد مثلاً للسّواد مُغايِر لكونه سوادًا. وهذا هو الطّريق في بيان أنّ المُخالَفة والمُغايَرة[8] أعراض زائدة على الذّات.

ثمّ أنّ ذلك العرض الزّائد لا بدّ وأن يكون مُغايِرًا لكلّ ما عداه؛ فيكون مُغايره لها زائده عليها؛ ولأنّه إمّا أن يكون مثلاً لما عداه، أو مضادًّا، أو مخالفًا غير مضادّ. وعلى [هذه] التّقديرات، فيلزم قيام أعراض أخرى به؛ ولزم التّسلسل.

واعلم أنّ عُمدة معمر في قوله بأن يكون الشّيء حالاً ومَحلاً، ومُؤثّرًا ومُتأثّرًا، وخالقًا ومخلوقًا، ومُغايِرًا ومُماثِلاً و[9]مضادًّا، إمّا أن يكون عدميًّا، وهو باطل، أو ثبوتيًّا، وهو إمّا أن يكون نفس تلك الحقائق والذّوات، وهو محال، أو زائدًا عليه، فيكون ذلك عرضًا. ثمّ أنّ الكلام في ذلك العرض، كالكلام في الأوّل؛ ولزم التّسلسل. ولمّا علم معمر أنّه لا دافع لهذه التّسلسلات، لا جرم الْتزمه.

فهذه نهاية نظر معمر في هذه المباحث.

---

1 غير منقوطة في الأصل.

2 غير مقروءة في الأصل.

3 في الأصل: نسبته.

4 غير منقوطة في الأصل.

5 غير منقوطة في الأصل.

6 غير منقوطة في الأصل.

7 غير منقوطة في الأصل.

8 غير منقوطة في الأصل.

9 في الأصل: أو.

أبو معن ثمامة بن أشرس النّميري[1]

انفراداته[2]:

أ – المُتولّدات أفعال لا فاعل[3] لها.

والنّاس استبعدوا ذلك منه، وهو غير بعيد، لاحتمال أنّه أراد به أنّ القادر موجِد باختياره[4] السّبب المولّد؛ ثمّ أنّ السّبب المولّد موجب للمتولّد؛ فيكون المتولّد فعلاً، بمعنى أنّه (حدث بعد أن لم يكن، ولكنّ لا فاعل له، لأنّ المؤثّر فيه السّبب الموجب)[5]، لا القادر الموجِد. وإن كان مُراده بقوله ذلك، فالكلام غير مُستبعَد؛ بل كان الحقّ، على القول بالتّولّد، ليس إلاّ هو؛ وهو قول أبي الحسين البصري. وإن كان مُراده به: أنّ المتولّد حَدَث لا لمؤثّر، فهذا بعيد عن ظاهر قوله، لأنّه، لمّا جعله متولّدًا عن السّبب، فقد حكم فيه أنّ المؤثّر فيه هو ذلك السّبب؛ فكيف يقول، مع ذلك، إنّه يحدث لا لسبب؟

ب – الاستطاعة سلامة البنية؛ وهو قول أبي الحسين.

ج – الكفّار يصيرون في القيامة (تُرابًا)[6]، وكذا الحيوانات.

د – المعارف ضروريّة[1]، وعذر المجتهد المخطئ.

---

[1] انظر ترجمته في: *الفهرست*، ص207–ص208؛ *لسان الميزان*، ج2/ص83؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص420–ص421؛ *تاريخ بغداد* للخطيب، ج7/ص145 إلى ص147؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ص372؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص86؛ *تاريخ التراث العربي*، ج2/ص396.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] وردت عبارة: **حدث بعد أن لم يكن، ولكنّ لا فاعل له، لأنّ المؤثّر فيه السّبب الموجب** مضافة في الهامش.

[6] وردت كلمة: **ترابا** مضافة في الهامش.

هـ- لا فعل للإنسان إلاّ الإرادة، وما عداها، فمُوجَب[2] عنها.

و - حكى ابن[3] الرّاوندي عنه أنّه قال: "العالم فعل الله -تعالى- بطباعه". وإن صحّت الرّواية[4] عنه في ذلك، فلعلّه[5] ذهب[6] إلى قول الفلاسفة أو إلى قريب من قول أبي الحسين في أنّه -تعالى- [أ-41و] إنّما يفعل لِمَكان الدّاعي؛ وصدور الفعل عند حصول الدّاعي واجب؛ فكان ذلك جاريًا[7] مجرى الطّبع.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: بن.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

فصل

في بعض ما يُروى عنه من الحكايات:

أ – حكى الكعبيّ وقال: "دخل واحد من المحرّمة على بشر بن المعتمر، فقال لهم: "تحمدون الله على إيمانكم؟"، فقالوا: "نعم"، قال: "فكيف تحمدونه على ما ليس فعلاً له؟"، فاضطربوا في الجواب، وما ذكروا شيئًا جيّدًا؛ فدخل عليهم ثمامة، فقال بشر للمحرّم: "قد سألتَ القوم وسمعتَ كلامهم، فاسأل أبا معن عن هذا السؤال"، فقال السّائل: "هل يجب[1] عليكَ أن تحمد الله -تعالى- على الإيمان؟ "، فقال: "لا، بل هو يحمدني عليه على ما قال: ﴿فأولئك كان سعيهم مشكورا﴾[2]، وأنا أحمده على الأمر به، والتّقوية[3] عليه، والدّعاء إليه"؛ فانقطع المحرّم. فقال بشر: "ادخل[4] دار السّلطان، فانظر إلى يحيى بن أكثم[5] وروح بن عبادة[1] يتناظران"، فمال إليهما، ثمّ قال ليحيى: "ما تريد منه؟"،

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] سورة الإسراء (17) الآية 19.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] في الأصل:أكتم. وهو أبو محمّد يحيى بن أكثم بن محمّد بن قطن بن سمعان بن مشنج، التّميمي الأسيّدي المروزي. من ولد أكثر بن صيفي التّميمي، حكيم العرب. كان عالما بالفقه بصيرا بالأحكام. ذكره الدّارقطني في أصحاب الشّافعي. وقال الخطيب في *تاريخ بغداد* (ج14/ص191): كان يحيى بن أكثم سليما من البدعة، ينتحل مذهب أهل السّنة. سمع عبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينة وغيرهما. وروى عنه أبو عيسى التّرمذي وغيره. وله كتب في الأصول، وله كتاب أورده على العراقيّين سمّاه كتاب *التّنبيه*. وقال طلحة بن محمّد بن جعفر في حقّه (المرجع السّابق، ص197): "غلب [يحيى] على المأمون حتّى لم يتقدّمه أحد عمده من النّاس جميعا... قلّده قضاء القضاة وتدبير أهل مملكته فكانت الوزراء لا تعمل في تدبير الملك شيئا إلاّ بعد مطالعة يحيى بن أكثم. وذكر الخطيب (المرجع السّابق، ص199) أنّ يحيى بن أكثم ولّي قضاء البصرة وسنّه عشرون سنة أو نحوها. وقال غير الخطيب: كانت ولاية القاضي يحيى بن أكثم القضاء بالبصرة سنة 202 هـــ. و لم تزل الأحوال تختلف عليه

فقال يحيى: "إنّي ما أخاصمه إلاّ فيك وفي أصحابك"؛ قال ثمامة: "وكيف ذاك؟"، قال: "لأنّه زعم أنّ المعتزلة[2] حمقى، وأنا أقول النّاس وصفوهم بالزّندقة والكفر، وما وصفهم أحد بالحمق"؛ فقال ثمامة لروح: "أَ تقول ذلك؟"، قال: "نعم، <...>[3] القدريّة حمقى"، قال ثمامة: "ولِمَ؟"، قال: "لأنّهم يزعمون أنّ التّوبة بأيديهم، وأنّهم يقدرون عليها متى شاءوا؛ ثمّ أنّهم أبدًا يسألون الله أن يتوب عليهم، فما معنى مسألتهم إيّاه ما هو بأيديهم، والأمر فيه إليهم، لولا الحمق؟"؛ قال ثمامة: "فهل ذلك على مَن هو أكثر حمقًا منهم؟"، قال: "نعم"، قال: "مَن التّوبة بيده ولم يجعلها في أيديهم، ولا يمكّنهم منها، ثمّ أنّه[4] أبدًا يسألهم التّوبة فيأمرهم بذلك".

وتنقلّب به إلى أيّام المتوكّل على الله. فلمّا عزل القاضي محمّد بن القاضي أحمد بن أبي دواد عن القضاء، فوّض الولاية إلى القاضي يحيى وخلع عليه خمس خلع؛ ثمّ عزله في سنة 240 هـ. وأخذ أمواله. توفّي عند رجوعه من الحجاز متّجها إلى العراق بالرّبذة يوم الجمعة منتصف ذي الحجّة سنة 242 هـ. -وقيل: غرّة 243 هـ.-، ودفن هناك وعمره 83 سنة.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج6/ص147 إلى ص165؛ *أخبار القضاة* لوكيع، ج2/ص161؛ *طبقات الحنابلة*، ج1/ص140؛ *الجواهر المضية*، ج2/ص210؛ *النجوم الزّاهرة*، ج2/ص217 وص308؛ عبر الذّهبي، ج1/ص439؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص135؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص361؛ *الشذرات*، ج2/ص101.

[1] هو روح بن عبادة ابن العلاء بن حسّان، أبو محمّد القيسي البصري الحافظ. سمع ابن عون وحسينا المعلّم وابن أبي عروبة وطبقتهم، وعنى بهذا الشّأن. وروى عنه أحمد وإسحاق وبندار وإسحاق الكوسج وبشر بن موسى وخلق كثير. قال الخطيب: صنّف الكتب في السّنن والأحكام، وجمع تفسيرا. وكان ثقة. توفّي في جمادى الأوّل سنة 250 هـ.، ونيّف على الثّمانين.

حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفاظ* للذّهبي، ج1/ص349-ص350.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **قال**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلا عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] في الأصل: **أنّهم**.

ج – بلغ المأمون[1] مكان مُتَنَبٍّ[2]، فقال لثمامة: "صِرْ إلى هذا الرّجل، وانظر ما عنده، وارجع بخبره"، فقال ثمامة: "فاستعفيتُ"، فقال: "لا بدّ من ذلك"، فمضيتُ مع أصحابي إلى الرّجل ودخلتُ عليه، فقلتُ[3]: "إنّ أمير المؤمنين بلغه أنّك تدّعي النّبوّة"، قال: "نعم، وإنّي بُعثتُ إليه خاصّة[4]، وإلى النّاس عامّة"، قلتُ: "فما المعجز؟"، قال: "نعم، إنّ آيتي أنّ مَن شاء منكم فليأتني بأمّه لأحبلها[5] وتلد السّاعة ولدًا ذكرًا سويًّا يقوم بين

---

[1] هو عبد الله بن هارون أمير المؤمنين، أبو العبّاس المأمون بن الرّشيد بن المهديّ. ولد سنة 170 هـ. وتوفّي سنة 218 هـ.، وكانت خلافته عشرين سنة وستّة أشهر. قرأ العلم في صغره وسمع من هشيم وعباد بن العوامّ ويوسف بن عطيّة وأبي معاوية الضّرير وطبقتهم. وروى عنه يحيى بن أكثم وجعفر بن أبي عثمان الطّيالسي والأمير عبد الله بن طاهر. وبرع في الفقه والعربيّة وأيّام النّاس. ولمّا كبر عني بعلوم الأوائل ومهر في الفلسفة، فجرّه ذلك إلى القول بخلق القرآن. ولمّا خلعه الأمين غضب ودعا إلى نفسه بخراسان فبايعه النّاس. وادّعى المأمون الخلافة وأخوه حيّ في آخر سنة 195 هـ. إلى أن قتل الأمين، فاجتمع النّاس عليه ببغداد في أوّل سنة 198 هـ. رجع عن إباحة المتعة، ولكنّه لم يرجع عن مسألة خلق القرآن، وصمّم عليها في سنة 218 هـ.، وامتحن العلماء. وفي نفس السّنة توجّه غازيا إلى أرض الرّوم، فلمّا وصل البدندون مرض، وأوصى بالخلافة إلى أخيه المعتصم، ثمّ توفّي بالبدندون، فحمله ابنه العبّاس إلى طرسوس، ودفنه بها في دار خاقان خادم أبيه.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج2/ص235 إلى ص239؛ الزّركشي، ص156؛ الرّوحي، ص51؛ *تاريخ الخلفاء*، ص355 إلى ص384؛ الفخري، ص197؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص186؛ *تاريخ بغداد*، ج10/ص183؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص334؛ *البدء والتاريخ*، ج6/ص112.

[2] في الأصل: **متنبّي**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت عبارة: **إليه خاصّة** مطموسة في الأصل.

[5] وردت عبارة: **بأمّه لأحبلها** مطموسة في الأصل.

أيديكم"، قال ثمامة: "فقلت -صلّى الله عليك- أمّا أمّي فقد ماتت، ولكن أخونا هذا لعلّ أمّه باقية"، وأشار[1] بذلك إلى بعض الحاضرين.

د – وممّا يشبه هذه الحكاية أنّ زرقان النّظامي[2] قال: "سمعتُ أنّ في بعض شكّاك البصرة مُتنبّ[3]، فذهبتُ مع أصحابي إليه، فطلبتُ منه المعجزة، (قال:)[4] "إنّ آيتي[5] أنّ (مَن)[6] شاء منكم قلعتُ عينيه حتّى أضعهما في كفّه ثمّ [أ-40ظ] أعيدهما، فيعودان إلى أحسن ممّا كانتا"، فقلتُ: "أنا محتاج، قبل هذه الآية، إلى آية أخرى تدلّ على أنّك قادر على ما ذكرتَ، وما هي إلاّ أن تقلع عينكَ ثمّ تعيدها كما كانت لنعرف صدقكَ"، فقال: "من أيّ طبقة[7] أنتم؟"، قلت: "من المعتزلة[8]"، قال: "هيهات! ما وصفنا شيئًا، فهاهنا أمر آخر: معنا طعام طيّب وشراب ريحاني، فهل ترغبون فيه؟"، فقلتُ: "أين كنتَ[9] عن هذه الآية إلى السّاعة؟"، ثمّ بقينا ذلك اليوم عنده".

---

[1] في الأصل: أشرب.

[2] هو أبو يعلى محمّد بن شداد بن عيسى المسمعي، يعرف بزرقان. وهو من أصحاب النّظّام. وله كتب ومجالس، من أشهرها كتاب *المقالات*. توفّي سنة 278 هـ.
حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص285؛ *اللّباب*، ج3/ص139؛ *لسان الميزان*، ج5/ص199؛ *تاريخ بغداد*، ج5/ص353؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص391؛ *الوافي بالوفيات*، ج3/ص184؛ *تذكرة الحفّاظ* (طبعة الهند) ج2/ص602؛ *مناهج السّنة*، (إحالات) ص400.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] وردت كلمة: قال مضافة في الهامش.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت كلمة: من مضافة في الهامش.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

هـ – حضر أبو العتاهية[1] يومًا مع ثمامة عند المأمون، والتمس منه الإذن في مناظرته، فقال المأمون: "إنّ شَرعك في شِعرك خير لك من هذه المناظرة"، فألحّ في الالتماس، فأذن المأمون فيه؛ ثمّ أبا العتاهية حرّك إصبعه، وقال: "مَن فعل هذا؟"، فقال: "مَن أمّه زانية"، فقال أبو العتاهية: "شتمني[2] يا أمير المؤمنين"، فقال ثمامة: "قطعته يا أمير المؤمنين".

[1] هو أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان، العنزي بالولاء، العيني، المعروف بأبي العتاهية، الشّاعر المشهور. مولده بعين التّمر ونشأ بالكوفة وسكن بغداد. وكان يبيع الجرار، فقيل له: الجرّار. واشتهر بمحبّة عتبة، جارية الإمام المهدي، وأكثر نسيبه فيها. وله في الزّهد أشعارا كثيرة. وهو من مقدّمي المولدين في طبقة بشّار وأبي نواس وتلك الطّائفة، وشعره كثير. وكانت ولادته في سنة 130 هـ، و توفّي يوم الاثنين لثمان –أو ثلاث– خلون من جمادى الآخرة سنة 211 هـ –وقيل: 213 هـ– ببغداد، وقبره على نهر عيسى قبالة قنطرة الزّياتين.
حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج1/ ص219 إلى ص226؛ *الأغاني*، ج4/ص3؛ *الشّعر والشّعراء*، ص675؛ *طبقات* ابن المعتزّ، ص228؛ *معاهد التنصيص*، ج2/ص285؛ *الشذرات*، ج2/ص25؛ *تاريخ بغداد*، ج6/ص250؛ *الموشح*، ص254.

[2] غير مقروءة في الأصل.

د- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ[1]

تلميذ النّظّام في الكلام صاحب التّصانيف الكثيرة في الجدّ والهزل. كان في أيّام المعتصم[2] إلى [أيّام] المتوكّل.

كان يقول:

أ - المعارف ضروريّة، والكفّار مُكابِرون.

---

[1] انظر ترجمته في: *الفهرست*، ص208 إلى ص212؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص212 إلى ص220؛ *وفيات الأعيان*، ج1/ص490 إلى ص492؛ *معجم الأدباء* لياقوت الحموي، ج16/ص73 إلى ص114؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص237-ص238؛ *لسان الميزان*، ج4/ص355 إلى ص357؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج16/ص111؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص156 وص162 إلى ص166؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص802-ص803؛ *معجم المؤلّفين*، ج8/ص7 إلى ص9 ؛ *الانتصار*، ص21 وص23 إلى ص27 وص98 إلى ص103... إلخ؛ *الجاحظ حياته وآثاره* للدكتور طه الحاجري؛ *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي، *مقالات الإسلاميّين* للأشعري (فهارس طبعة ريتر).

[2] هو محمّد بن هارون، أبو إسحاق المعتصم بن الرّشيد. ولد سنة 180 هـ، بويع بعد المأمون بعهد منه إليه في 14 رجب سنة 218 هـ. كان يقال له: الثّمن، لأنّه ثامن خلفاء بني العبّاس، وملك ثمان سنين وثمانية أشهر، وفتح ثمانية فتوح، وقتل ثمانية أعداء، وخلّف من الذّهب ثمانية آلاف ألف دينار، ومن الدّراهم مثلها، ومن الخيل ثمانين ألف فرس، وثمانية آلاف مملوك، وثمانية آلاف جارية، وبنى ثمانية قصور. ولكثرة عسكره وضيق بغداد عليه بنى سامرا وانتقل إليها بعسكره، وذلك في سنة 221 هـ، وعلق له خمسون ألف مخلاة. وغزا عمّوريّة وفتحها وقتل ثلاثين ألفا وسبى مثلهم. وامتحن العلماء في القول بخلق القرآن. وكان موته ليلة الأربعاء لثلاث خلون من شوّال سنة 227 هـ، وصلّى عليه ابنه الواثق.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج /ص48 إلى ص50؛ *وفيات الأعيان*، ج5/ص56؛ *الوافي*، ج5/ص144؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص341؛ *تاريخ بغداد*، ج3/ص347؛ معجم المرزباني، ص401؛ الرّوحي، ص57؛ الفخري، ص222؛ *تاريخ الخلفاء*، ص385 إلى ص392؛ خلاصة *الذّهب المسبوك*، ص231.

ب – لا معنى للإرادة شاهدًا وغائبًا إلاّ الدّاعي.

ج – أثبَتَ الطّبائع.

د – أَحَلَّ[1] عدم الجوهر بعد وجوده.

هـ– عذاب أهل النّار غير مخلّد، بل يصيرون إلى طبيعة[2] النّار. وكان يقول: "النّار تجذب أهلها إلى نفسها دون أن يدخل أحد فيها".

---

[1] في الأصل: أحال.

[2] غير منقوطة في الأصل.

فصل

في بعض ما رُوي (عنه)[1] من الطّرف:

قال الجاحظ: "قلتُ لواحد: "مَن خلق المعاصي؟"، قال: "الله -تعالى-"، قلتُ: "فمَن عذّب عليها؟"، قال: "الله"، قلتُ: "فلِمَ؟"، قال: "لا أدري، والله".

وقال المبرد: "سمعتُ الجاحظ يقول: "أحذر مَن تأمن، فإنّك حذر ممّن تخاف"."

أمر المتوكّل، في السّنة التي قُتل فيها، أن يُحْمَل إليه الجاحظ من البصرة، فقال الجاحظ لِمَن أراد حمله: "ما تصنع بِامرئ ليس بطائل، ذي شقّ مائل ولُعاب سائل وفرج بائل وعقل حائل؟"؛ وكان في ذلك الوقت مفلوجًا.

قال الجاحظ: "اللّحن مُستحسَن من النّساء، ولا يُستحسَن منهنّ التّشبّه بفحول الرّجال في المبالغة في الصّوت"؛ فاستشهد بقول مالك بن أسمى الفراري[2]:

منطق صائب ويلحن أحيانا ... وخير الحديث ما كان لحنا

فقيل: هذا خطأ من الجاحظ، لأنّه ليس المُراد من قوله: "يلحن أحيانا": اللّحن في الإعراب الذي هو ضدّ الصّواب، بل المُراد: أحد الشّيأين[3]:

- أحدهما: الكناية[4] عن الشّيء والتّعريض بذكره، على معنى قوله -تعالى-: ﴿ولتعرفنّهم في لحن القول﴾[5].

---

[1] وردت كلمة: عنه مضافة في الهامش.

[2] في الأصل: الفزاري.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] سورة محمّد (47) الآية 30.

- وثانيهما: أنّه الفطنة وسرعة [أ-42و] الفهم، كما قال -عليه السّلام-: "لعلّ أحدكم ألحن لحجّته <...>[1]"، أي أفطن لها.

ويدلّ على أنّه ليس المُراد من البيت ما ذكره الجاحظ وجهان:

* **الأوّل**: ما رُوي أنّ هندًا بنت[2] أسمى بن خادجة تكلّمت[3] عند الحجّاج[4] فلحنت، فقال لها: "أ تلحنين وأنت شريفة؟"، فقالت: "أ ما سمعتَ قول الفراري؟"، فقال لها الحجّاج: "إنّما عنَى[5] أخوك: اللّحن في القول إذا كَنى المُحدِّث عمّا يريد، ولم يَعن اللّحن في الإعراب؛ فاصلحي لسانك".

* **والثّاني**: ما رَوى الشّريف المرتضى عن بعضهم أنّه قال: "قلتُ للجاحظ: "مثلك في عقلك وعلمك بالأدب تُنشد قول الفراري وتفسّره على أنّه أراد اللّحن في الإعراب، وإنّما

---

[1] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **من صاحبه**، لكنّ النّاسخ شطب هذه العبارة؛ فضلا عن كون إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو أبو محمّد الحجّاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود بن عامر بن معتّب ابن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن قسيّ -وهو ثقيف- الثّقفي، عامل عبد الملك بن مروان على العراق وخراسان. فلمّا توفّي عبد الملك وتولّى الوليد أبقاه على ما بيده. وهو الذي بنى مدينة واسط، وكان شروعه في بنائها في سنة 84 هـ، وفرغ منها في سنة 86 هـ. وذكر ابن الجوزي في كتاب *شذور العقود* المرتّب على السّنين أنّه فرغ من بنائها في سنة 78 هـ، وكان قد ابتدأ من سنة 75 هـ. توفّي الحجّاج في شهر رمضان -و قيل في شوّال- سنة 95 هـ. وعمره 54 سنة. وقال الطّبري في *تاريخه الكبير* : توفّي الحجّاج يوم الجمعة لتسع بقين من شهر رمضان سنة 95 هـ. وكانت وفاته بمدينة واسط، ودُفن بها.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج2/ص29 إلى ص54؛ *العقد*، ج5/ص13.

[5] في الأصل: **أعني**.

أراد وصفها بالفطنة؛ وإنّما يكتفى[1] بالكفاية عن التّصريح".، فقال له: "قد فطنتُ لذلك بعد"، فقلت: "فغيّره من كتابك"، فقال: "كيف لي بما سارت به الرّكبان؟".

ومن النّاس مَن صحّح التّأويل الأوّل، قال: "لأنّ الشّاعر جعل هذا اللّحن في مقابلة المنطق الصّائب؛ ولو كان المُراد من اللّحن: الكناية أو الفطنة[2]، لم يكن ذلك مقابلاً للمنطق الصّائب، لأنّ اللّحن بهذا المعنى أيضًا صائب، بل المُراد منه: اللّحن (الذي)[3] هو ضدّ الإعراب، لأنّ ذلك مُستحبّ[4] في الغواني والفتيات[5].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] وردت كلمة: عنه مضافة في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

أبو سهل بشر بن المعتمر[1]

يُقال إنّ جميع معتزلة بغداد كانوا من مُستحسنيه[2]. وكان بشر[3] يقع[4] في أبي الهذيل وينسبه إلى النّفاق، ويقول إنّه إذا لم يَعلم، وهو عند النّاس يَعلم، أحبّ إليه من أن يَعلم، وهو عند النّاس لا يَعلم؛ ولئن[5] يكون من السّفلة، وهو عند النّاس من العلية، أحبّ إليه من أن يكون من العلية، وهو عند النّاس من السّفلة؛ ولئن[6] يكون نبيل المنظر سخيف المخبر، أحبّ إليه من أن يكون نبيل المخبر سخيف المنظر؛ وهو بالنّفاق[7] أشدّ عجابًا[8] منه بالإخلاص؛ والباطل المقبول أحبّ إليه من الحقّ المدفوع. وله أشعار كثيرة يَحتجّ[9] فيها على مخالفيه[10]

واعلم أنّه وافقنا في خمس مسائل:

أ – الله –تعالى– قادر على لطف، لو فعله بالكافر لآمن طوعًا.

---

[1] انظر ترجمته في : *الفهرست*، ص205؛ *لسان الميزان*، ج2/ص33؛ *الانتصار*، ص51 إلى ص53؛ *الفصل*، ج3/ص34، وص70، وص82، وص163؛ *معجم المؤلفين*، ج3/ص36؛ *تاريخ التراث العربي*، ج2/ص395–ص396؛ *في علم الكلام*، ج1/ص265 إلى ص269.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **لأن**.

[6] في الأصل: **لأن**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت كلمة: **عجابا** مبتورة في المتن فأكملها النّاسخ في الهامش.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] في الأصل: **مخالفته**.

ب – لو خَلق الله العُقلاء ابتداءً في الجنّة[1]، وتَفَضَّل[2] بها عليهم، لكان ذلك أصلح لهم.

ج – لو عَلم من عبد أنّه (لو)[3] اتقاه لآمن، كان اتقاؤه إيّاه أصلح من أن يُميته[4] كافرًا.

د – حكى الكعبيّ أنّه قال: "إرادة الله على وجهين: صفة ذات، وصفة فعل. أمّا صفة الذّات، فهو -تعالى- لم يزل مُريدًا لجميع أفعاله وطاعات عباده، لأنّه -تعالى- حكيم، والحكيم لا يجوز أن لا يريد الخير. وأمّا صفة الفعل، فهي إرادته[5] لإحداث ما يُحدثه؛ فهذه الإرادة حادثة، لكنّها سابقة على الفعل".

وأقول: [أ-42ظ] يَقرب[6] منه قول الكراميّة، إلاّ أنّهم يُسمّون الإرادة القديمة: مَشيئة[7] لا إرادة.

هـ – إذا علم الله حدوث الشّيء و لم يُعلم منه، فهو مُريد لحدوثه.

وأمّا سائر انفراداته:

أ – إفراطه في التّولّد حتّى قال: "اللّون والطّعم والرّائحة مقدورة للعبد على سبيل التّولّد".

ب – الله -تعالى- قادر على تعذيب الطّفل؛ ولو فعله، لكان الطّفل بالغًا عاصيًا[1]. وهذا جواب على دليل النّظّام في مسألة القدرة على القبيح.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت كلمة: لو مضافة في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: إرادة.

[6] في الأصل: بقرب.

[7] غير مقروءة في الأصل.

ج – مَن تاب عن كبيرة[2]، ثمّ عاد لها، عاد استحقاق[3] العقاب.

د – القدرة سلامة البنية.

هـ – الحركة مَحلّ المُتحرّك، لا عندما يكون في الحيّز الأوّل، ولا عندما يكون في الحيّز الثّاني <...>[4]. وهو إنّما قال بذلك، لأنّه كان مُنوّهًا[5] في ثبوت الحيّز.

---

[1] يمكن حلّ الخُلف الذي تقوم عليه هذه الصّيغة المبهمة بالرّجوع، من جهة، إلى ما ورد أعلاه في ص 202: **"جواب بشر بن المعتمر أنّ الله –تعالى–، وإن كان قادرا على تعذيب الطّفل، لكنّه لو عذّبه لكان بالغا مستحقّا للعقاب يستحيل أن يكون مع ذلك مستحقّا للعقاب لاستحالة اجتماع النّقيضين"**، و، من جهة أخرى، إلى ما جاء في ص64 (ط. الكيلاني): **"قوله [أي بشر بن المعتمر]: إنّ الله –تعالى قادر على تعذيب الطّفل، ولو فعل ذلك كان ظالما إيّاه. إلاّ أنّه لا يستحسن أن يقال ذلك في حقّه، بل يقال: لو فعل ذلك كان الطّفل بالغا عاقلا، عاصيا بمعصية ارتكبها، مستحقّا للعقاب. وهذا كلام متناقض"**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل تكرار لكلمة: **الثّاني**.

[5] غير مقروءة في الأصل.

أبو موسى عيسى بن صبيح المردار[1]

أستاذ جعفر بن حرب بن مبشر[2]. كان من أقران أبي الهذيل؛ وكان يُلَقَّب[3] بـ"راهب المعتزلة". كان يُكَفِّر مَن لابس أعمال السّلطان، وزعم أنّه لا يرِث ولا يورَث. وكان يجوّز فعلاً من فاعلين على سبيل التّولّد، وإن كان ينكر ذلك مباشرة. وكان يكفّر مَن يقول بالرّؤية المنزّهة عن الكيفيّة، ويكفّر مَن شكّ في كفره. وكان يبالغ في تفسيق عثمان.

وأمّا الجعفران، فكانا ينكران القياس، ويوجبان العمل به عند التّنصيص على علّة الحُكم، سواء وُجد البعيد[4] بالقياس[5] أو لم يوجَد، كما هو قول النّظّام.

---

[1] انظر ترجمته في: *الانتصار*، ص53 إلى ص56؛ فهارس *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة ريتر)؛ *لسان الميزان*، ج4/ص398؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص206-ص207.

[2] هو جعفر بن حرب الهمذاني، معتزليّ بغداديّ. درس الكلام بالبصرة على أبي الهذيل. وله الكتب في الجليل والدّقيق، والمجالس مع الموافق والمخالف. وبلغ من زهده في آخر عمره إلى أن ترك كلّ ما كان يملك وتعرّى وجلس في الماء حتّى كساه بعض أصحابه. وكان أبوه من أصحاب السّلطان فزهد في جميع تركة أبيه. وترك آخر عمره الكلام في الدّقيق. وأقبل يصنّف في الجليل الواضح، نحو كتاب *الإيضاح ونصيحة العامّة* وكتاب *المسترشد* وكتاب *التّعليم* وكتاب *الأصول الخمسة* وكتاب *الدّيانة*. فلا يزال كذلك إلى أن توفّي سنة 166 هـ.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص281 إلى ص283؛ *تاريخ بغداد*، ج7/ص162؛ *لسان الميزان*، ج2/ص113؛ ابن النّديم، ص55؛ *شرح الأزهار*، ج1/ص10؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص103؛ *الانتصار*، ص57 وص74 وص82.

[3] في الأصل: **يلعب**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

أبو جعفر محمّد بن عبد الله الإسكافي[1]

تلميذ جعفر بن حرب. حكى الكعبيّ أنّه كان خيّاطًا. وكان عمّه وأمّه يمنعانه من الإخلاف[2] في طلب الكلام، ويأمرانه بالكسب؛ فضمّه جعفر إلى نفسه، فكان يَبعث[3] إلى أمّه في كلّ شهر بعشرين درهمًا.

حكى الكعبيّ أنّ الإسكافيّ حضر مع أبي عيسى الورّاق، فاحتجّ أبو عيسى على قوله بالإرجاء[4]، فقال: "للعاصي طاعات، فيَستحِقّ[5] بها الثّواب. وذلك الثّواب لا يصل إليه إلاّ إذا ترك الله عقابه أصلاً، أو إن عاقبه <...>[6]، لكنّه لا يخلّده في العقاب بل ينقله[7] إلى دار الثّواب"، فقال الإسكافي: "فمَا قولكَ فيمَن آمن بالله وملائكته، إلاّ أنّه كَفر بمحمّد –عليه السّلام–، فإنّه لا يصل ثواب معرفته بالله إلاّ على الوجهين المذكورين. وذلك يقتضي[8] أن لا يكون عقاب الكافر مؤبّدًا". فعند ذلك التزم الورّاق وابن الرّاوندي[1] القول بالموافاة.

---

[1] هو محمّد بن عبد الله الإسكافي، وكنيته أبو جعفر. وكان فاضلا عالما. وله تسعون كتابا في الكلام، منها: كتابه في *نقض كتاب العثمانيّة* (طبع في القاهرة بعناية الأستاذ عبد السّلام هارون سنة 1955)، وكتاب *القاضي بين المختلفة*.

حول ترجمته راجع: *طبقات* المعتزلة، ص285؛ *الحاكم*، لوحة 61؛ ابن المرتضى، ص78.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **وإن عاقبه**، لكنّ النّاسخ شطب هذه العبارة؛ فضلا عن كون إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

هشام بن عمرو الفوطي[1]

[أ -] كان يبالغ في الاعتزال حتّى امتنع[2] من إضافة الختم والطّبع والسّدّ وأمثالها إلى الله -تعالى-، مع قوله: ﴿ختم الله على قلوبهم﴾[3]، ﴿بل طبع الله عليها بكفرهم﴾[4]، ﴿وجعلنا من بين أيديهم [أ-43و] سدًّا ومن خلفهم﴾[5].

ب - الأعراض لا تدلّ على الله -تعالى-، لأنّ الأعراض لا تُعرف[6] إلاّ بالنّظر، ودليل إثبات الصّانع يجب أن يكون مَعلومًا بالضّرورة. وهو مذهب تلميذه عبّاد.

ج - الإمامة لا تنعقد[7] أيّام الفتنة. وزعم أبو بكر عبد الرّحمان بن كيسان الأصمّ أنّ الإمامة لا تَنعقد[8] إلاّ بالإجماع؛ وإنّما أراد بذلك الطّعن في إمامة عليّ.

د - كفَر مَن قال إنّ الجنّة والنّار مخلوقتان[9].

هـ - مَنَع النّاس من أن يقولوا: "حسبنا الله ونعم الوكيل"، لأنّ الوكيل أقلّ حالاً من الموكّل.

وجوابه: أنّ الوكيل في اللّغة بمعنى: الكافي.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص271-ص272؛ *الفهرست*، ص214؛ *الانتصار*، ص48 إلى ص50، وص120 إلى ص122؛ *لسان الميزان*، ج6/ص195.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] سورة البقرة (2) الآية 7.

[4] سورة النّساء (4) الآية 155.

[5] سورة يس (36) الآية 9.

[6] في الأصل: **يعرف**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

و – المعدومات قبل حدوثها ليست أشياء، وبعد عدمها تكون أشياء.

ز – كان يُجوّز[1] القتل[2] والغلبة على مخالفيه، وأخْذ أموالهم سرقة وغصبًا.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

أبو الحسين عبد الرّحمان بن محمّد الخيّاط[1]

أستاذ أبي القاسم الكعبيّ. كان يُبالغ في القول بأنّ المعدوم شيء حتّى قال: "الجوهر حال عدمه جوهر وجسم". وأكثر أقاويله موافقة لقول الكعبيّ. وكان الجبّائي يفضّل[2] الكعبيّ عليه.

ولنَذكُر بعض ما روى الكعبيّ عنه من النّكت:

أ - سأل الخيّاط رجل من الإماميّة عن قول رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- لأبي بكر: "لا تحزن"، إنّ هذا النّهي، إن كان نهيًا عن الطّاعة، كان النّبيّ[3] فاعلاً للقبيح، وهو غير جائز؛ أو عن المعصية، فيلزم أن يكون أبو بكر فاعلاً للقبيح. فقال الخيّاط: "قول الله -تعالى- <...>[4] لموسى بن عمران: ﴿لا تخف﴾[5]، إن كان نهيًا عن الطّاعة، فإنّ الله فاعل للقبيح؛ أو عن المعصية، فيكون موسى -عليه السّلام- فاعلاً للقبيح. فكُلّما جَعلتَه جوابًا عن ذلك، فهو جواب عمّا ذكرتَ".

ب - سأل إماميّ آخر، وقال: "إنّ النّبيّ[6] -عليه السّلام-، لمّا أمر عمر بن الخطّاب -رضي الله عنه- يوم الحديبيّة[1] أن يَمضي إلى مكّة برسالته، فأخبره عمر بقلّة[2] عشيرته

[1] انظر ترجمته في: *تاريخ بغداد*، ج11/ص87؛ *لسان الميزان*، ج4/ص8؛ *معجم المؤلّفين*، ج5/ص213؛ *الأعلام*، ج4/ص122؛ *تاريخ التراث العربي*، ج2/ص405-ص406؛ *في علم الكلام*، ج1/ص270 إلى ص288.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **قول الله -تعالى-**، لكنّ النّاسخ شطب هذه العبارة؛ فضلا عن كون إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] سورة طه (20) الآية 21، وسورة طه (20) الآية 67، وسورة النّمل (27) الآية 10، وسورة القصص (28) الآية 31.

[6] غير منقوطة في الأصل.

(بمكّة)[3] وشدّة قريش عليه لغلْظَته عليها، وأنّ عثمان أوْلى بهذه الرّسالة منه؛ فلا يخلو[4] ذِكر عمر لهذه الأمور إمّا لاعتقاده بأنّ النّبيّ -عليه السّلام- كان يعلم هذه الأمور، وهو باطل؛ أو[5] لأنّه هو خالف أمر الرّسول، وذلك يقتضي[6] القدح فيه". فعارضه الخيّاط بأنّه -تعالى- قال لموسى لمّا أمره أن يَمضي إلى فرعون: "قال موسى: ﴿ربّ اشرح لي صدري، ويسّر لي أمري، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي﴾[7]، وقوله: ﴿هارون هو أفصح منّي لسانًا﴾[8] فذِكْر موسى هذه الأمور إمّا أن يكون لاعتقاده أنّ الله -تعالى- ما عَلِم هذه الأمور أو لأنّه خالف أمر الله، وكلاهما[9] يوحيان الطّعن في موسى -عليه السّلام-. وكلّما جَعَلته[10] جوابًا عن ذلك، فهو جواب عمّا [أ-43ظ] ذَكَرتموه.

ج - حكى الخيّاط عن بعض أصحابه أنّه قال: "حضرتُ في بعض البلاد التي[11] غَلب عليها الخوارج، وإذا به قاض[12] وقد أخذ رجلاً جَنى جناية ليس لها في كتاب[13] الله -تعالى- حدّ معيّن، فرجع إلى أصحابه فيه، فلم يجدوا مَخلصًا، فقال: "قد رأيتُ أن

---

[1] غير منقوطة في الأصل. هـ

غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت كلمة: بمكّة مضافة في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

في الأصل: و.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] سورة طه (20) الآية 25 إلى الآية 28.

[8] سورة القصص (28) الآية 34.

[9] في الأصل: **كلامهما**.

[10] في الأصل: **جعله**.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

[13] غير منقوطة في الأصل.

اضرب المصحف بعضه ببعض[1] ثلاث مرّات، ثمّ أفتحه، فما خَرج من ش
فرضوا بذلك، ففعل بالمصحف ما ذكر، ثمّ فتحه، وإذا فيه: ﴿سنسمّه على
فَقطَع أنف الجاني.

[1] غير منقوطة في الأصل.
[2] سورة القلم (68) الآية 16.

أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي[1] الكعبي[2]

وقد صنّف ابن مثنويه[3] كتابًا كبيرًا فيما خالف فيه أبو القاسم أصحابه ولا يُمكن الاستقصاء فيه هاهنا، لكنّا نُشير إلى بعض ذلك:

أ – مَنَع من كون الله -تعالى- مُريدًا وكارهًا[4] في الحقيقة[5].

ب – مَنَع من كون الله -تعالى- مُدرِكًا.

ج – كان من نُفاة الأحوال شاهدًا وغائبًا.

د – المعدوم شيء، لكنّه ليس بجوهر ولا عرض.

هـ – أوْجب على الله فعل الأصلح في الدّنيا.

و – أثْبَت صحّة[6] الحدوث في الماضي أوّلاً.

ز – أَحال قدرة الله على مثل مقدور العبد.

ح – ما أوجَب الثّواب على الله -تعالى-، وجعَله من باب التّفضّل[7].

ط – خلاف[8] معلوم الله -تعالى- لا يَقع، ولو وَقع، لكان ذلك هو المعلوم.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] انظر ترجمته في: *لسان الميزان*، ج3/ص255-ص256؛ *تاريخ بغداد*، ج9/ص384؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص444؛ *معجم المؤلّفين*، ج3/ص31؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص407-ص408؛ *الفهرست*، ص219.

[3] في الأصل: **متويه**.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **لصحّة**.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

ي – أثبت البقاء معنًى.

يا – أثبت[1] الإدراك معنًى.

يب – أثبت[2] الطَّبيعة[3].

يج – أوجَب <...>[4] اتّصاف[5] الجسم من كلّ جنس من أجناس الأعراض بنوع.

يد – الألوان[6] مقدورة للعبد على سبيل التولّد.

يح – أثْبت[7] الانطباع.

يط – المُقلّد ناجٍ[8].

يي – أحال خلوّ القادر عن الأخذ والترك.

ويُحكى أنّه سأل واحد جماعة من المتكلّمين، كان الكعبيّ فيهم، عن قول القائل الذي لم يكذب قطّ: "أنا كاذب[9]"، فإنّ هذا الخبر يجب[10] أن يكون كَذبًا، لأنّه لمّا لم يكذب قطّ، كان الخِبر عن كونه كاذبًا كذبًا[11]؛ ويجب أن يكون صِدقًا، لأنّه، لمّا كَذب

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لكلمة: القضاء، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلا عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

هذا الخبر، كان هو كاذبًا؛ فإخباره عن نفسه بأنّه كاذب يجب[1] أن يكون صدقًا. فيلزم أن يكون الخبر الواحد كذبًا وصدقًا معًا، وذلك مُحال. قال: "فقلتُ[2]: هذا الخبر كذب وليس بصدق. إمّا أنّه كذب، فلما قرّرتُه؛ وإمّا أنّه <...>[3] ليس بصدق، فلأنّ[4] الخبر عن الشّيء إنّما يكون صدقًا لو كان الخبر عنه مُتقدِّمًا على الخبر، وهو إنّما يصير كاذبًا عند حصول الحرف الأخير[5] من قوله: "أنا كاذب"، وحينئذ[6] ما بَقي من هذا الخبر شيء. فالحاصل أنّه إنّما كَذِب في هذا الخبر[7]، ولا يمكن أن يكون هذا الخبر متعلّقًا بنفسه حتّى يكون صدقًا. فهذا [أ=44و] الخبر[8] إذًا كذب مُطلقًا.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **القضاء**، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] في الأصل: **لأنّ**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

غير مقروءة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

أبو عليّ محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي[1]
وابنه[2] أبو هاشم عبد السّلام[3]

هما الشّيخان[4] المُعتبَران في المعتزلة، وزادا على مَن قبلهما في التّفريع والتّدقيق[5]. ولم يَبْقَ لسائر شيوخ[6] المعتزلة في هذا الزّمان تُبَّع البتّة[7]. والجبّائي[8]، وإن كان أكثر كلامًا وتفريعًا وتشعيبًا[9]، لكنّ أبا هاشم كان أَحْذق[10].

ولقد كان للجبّائي من التّلامذة ابنه[1] <...>[2] أبي[3] هاشم ومحمّد بن عمر (الصّيمري)[4]. وكان بينهما[5] نزاع شديد في مسألة جواز استحقاق الذمّ على الإخلال

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

انظر ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج1/ص608-ص609؛ *لسان الميزان*، ج5/ص271 ؛ *الأعلام* للزّركلي، ج7/ص136؛ معجم *المؤلّفين*، ج10/ص269؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص406-ص407؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص280 إلى ص329؛ *فهارس مقالات الإسلاميّين للأشعري* (طبعة ريتر): في علم الكلام، ج1/ص289 إلى ص307.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] انظر ترجمته في: *وفيات الأعيان*، ج1/ص608-ص609؛ *لسان الميزان*، ج5/ص271 ؛ *الأعلام* للزّركلي، ج7/ص136؛ معجم *المؤلّفين*، ج10/ص269؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص406-ص407؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص280 إلى ص329؛ *فهارس مقالات الإسلاميّين للأشعري* (طبعة ريتر): في علم الكلام، ج1/ص289 إلى ص307.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: **تشعيثا**.

[10] غير منقوطة في الأصل.

بالفعل، حتّى أنّ ابن عمر كَفّر أبا هاشم فيه. ومن جملة تلامذة الجبّائي[6]: أبو الحسن الأشعري، ثمّ خالفه ودَخل في مذهب (أهل)[7] السنّة، على ما شرَحَه.

وأمّا أبو هاشم، فلقد كان له من التّلامذة[8]: أبو عبد الله الحسين بن عليّ[9] البصري، وأبو إسحاق إبراهيم بن عيّاش، وأبو إسحاق إبراهيم بن عليّ النّصيبيني[10]، وأبو عليّ بن خلاّد[11]؛ ثمّ أنّ قاضي القضاة عبد الجبّار بن[12] أحمد الأسدابادي، تلميذ[13] لأبي عبد الله

---

[1] وردت عبارة: للجبّائي من التّلامذة ابنه غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لحرف العطف: و، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: أبو.

[4] وردت كلمة: الصّيمري مضافة في الهامش.

غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت عبارة: جملة تلامذة الجبّائي غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت كلمة: أهل مضافة في الهامش.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: أبو عبد الله.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] هو أبو علي محمّد بن خلاّد البصري، صاحب كتاب *الأصول والشّرع* وغيرهما. كان من المتقدّمين. درس عليه بالعسكر ثمّ ببغداد، فيقال: إنّه كان يحب منه العود إلى ناحية العسكر، وينفره عن المقام عنده ببغداد. وممّا يذكر من أمره: أنّه كان في الابتداء بعيد الفهم، فكان ربّما يبكي لما يجد نفسه عليه؛ فلم يزل مجاهدا لنفسه حتّى تقدّم كلّ التّقدّم. وكان على إتمام كتاب *الشّرح*، فاتّفق له بالبصرة المقام وهناك الخالدي، وهو أصل في الإرجاء، فقدم الكلام في الوعيد لأجل ذلك، وبلغ فيه الغاية. وكلّ ذلك كان بمسألة أصحابه، وكان يرجع إلى أدب ومعرفة. ومات ولم يبلغ الشّيخوخة.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص324؛ ابن النّديم، ص247.

[12] غير منقوطة في الأصل.

[13] غير منقوطة في الأصل.

وابن عيّاش، وتبرّز[1]؛ وهو إن زاد على مَن قبله في التّصنيف والتّفريع[2] والتّدقيق، ولكنّه ما صار رأسًا ورئيسًا، لأنّه كان تابعًا لأبي هاشم وناصرًا لمذهبه ومُقرِّرًا لقوله. وقد كان الصّاحب أبو القاسم[3] إسماعيل بن[4] عيّاد[5] على هذا المذهب أيضًا. وبِهِم ظهر مذهب أبي هاشم بعد خفائه.

وخرج من تلامذة القاضي عبد الجبّار جمع من الأفاضل، كأبي رشيد، وأبي محمّد بن متويه، وأبي[6] القاسم[7] الواسطي[8]، وجَمْع من الزّيديّة[9]. وتتلمذ[1] لأبي رشيد: الحاكم الجشمي[2].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] هو أبو القاسم إسماعيل بن أبي الحسن عبّاد بن العبّاس بن عبّاد بن أحمد بن إدريس الطّالقاني الإصفهاني، الوزير الملقّب بالصّاحب كافي الكفاة . ولد سنة 326 هـ. وكانت وفاته بالريّ سنة 385 هـ.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص381؛ حسين علي محفوظ، مقدّمة *رسالة الهداية والضّلالة* للصّاحب؛ *معجم الأدباء*، ج6/ص168 وص317.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] هو محمّد بن زيد الواسطي، ويكنى بأبي القاسم. وهو متكلّم جدل، وله مناظرات نقل القاضي عبد الجبّار في كتابه *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة* نبذة منها. وينتمي أبو القاسم الواسطي -حسب الحاكم الجشمي وابن المرتضى والقاضي عبد الجبّار- إلى الطّبقة العاشرة من طبقات المعتزلة، وهو بذلك معاصر لأبي هاشم الجبّائي المتوفّى سنة 321 هـ.

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين*، ص329؛ ابن المرتضى، *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص193.

[9] غير منقوطة في الأصل.

والاشتغال[3] بشرح أقلويل أبي عليّ وأبي هاشم لا يليق بهذا الموضع، لأنّ كتب الكلام مملوءة في ذلك.

ولقد كان أجلّ تلامذة القاضي: أبو الحسين محمّد بن عليّ البصري، لكنّه خالفه، وخالف أبا عليّ وأبا هاشم في جملة من المسائل، وناصر أقاويل[4] سائر الشّيوخ، ووقع بسبب ذلك فيه عظيمه. ونحن نشرح تلك المسائل على الاختصار.

---

[1] في الأصل: تلمذ.

[2] هو أبو سعد الحسن بن محمّد بن كرامة الجشمي البيهقي. كان مولده في شهر رمضان من سنة 413 هـ. سمع أبا حامد أحمد بن محمّد بن إسحاق النجّار وأبا الحسين أحمد ابن عليّ بن أحمد قاضي الحرمين. وفي شوّال سنة 436 هـ. سمع أبا محمّد قاضي القضاة عبد الوهّاب بن الحسن. وحدّث عن الأستاذ أبي يوسف يعقوب بن أحمد، وروى عن السيّد أبيب طالب يحيى بن الحسين الحسني بالإجازة من غير وساطة، وغيرهم. وأخذ عنه أحمد بن محمّد بن إسحاق الخوارزمي، وعلي بن زيد البروقاني. وروى عنه ولده محمّد، وكان سماعه عليه في سنة 452 هـ. وهو علاّمة عصره وفريد دهره في علم التّفسير وعلم أهل العدل والتّوحيد. وله مصنّفات عديدة في فنون كثيرة، 42 مؤلّفا، منها: كتاب *تنبيه الغافلين على فضائل الطّالبين*، كتاب *التّهذيب* في التّفسير، كتاب *السّفينة* في علم التّاريخ. توفّي شهيدا مقتولا بمكّة المكرّمة في شهر رجب سنة 494 هـ. وقيل إنّ السّبب في قتله: الرّسالة التي ألّفها المسمّاة برسالة *الشّيخ*.

حول ترجمته راجع: *مطلع البدور*، ج4/ص413؛ *الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة*، ج5/ص122؛ *تاريخ بيهق*، ص212؛ *معالم العلماء* لابن شهر أشوب، ص83؛ *تاريخ طبرستان*، ج1/ص101.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

أبو الحسين محمّد بن عليّ البصري[1]

خالف أبا عليّ وأبا هاشم والقاضي في عدّة <...>[2] مسائل[3]، وناصر طريقته[4]: أبو عبد الله محمود الخوارزمي. ولنَذْكر هاهنا ما خالف أبو الحسين فيه متقدّميه:

أ – وجود كلّ شيء ذاته، والموجود يقع على الموجودات باشتراك الاسم، لأنّ الوجود لو كان زائدًا على الذّات، لكان ما ليس بموجود مُتّصفًا[5] بصفة[6] وجوديّة، ولو جاز ذلك لجاز التّسلسل في أنّ محلّ الحركة والسّكون هل هو موجود أم لا؟

ب – نفى (كون)[7] المعدوم شيئًا.

ج – حصول الجوهر [أ=44ظ] في الحيّز أمر زائد على ذاته، لكنّ ذلك الزّائد غير مُعلّل بمعنى حال في الجوهر، على ما ذهب إليه أبو هاشم، بل واقع بالفعل، لأنّ قيام ذلك المعنى بالجوهر مشروط بحصول ذلك الجوهر في الحيّز؛ فلو كان حصوله فيه معلّلاً به، لزم الدّور؛ لأنّه، لمّا كان الوجود نفس الذّات[8]، فلو كانت الذّات ثابتة[9]، لكانت موجودة، وهو[10] محال.

---

[1] انظر ترجمته في: *الفهرست*، ص208.

[2] وردت في الأصل إضافة لحرف الجرّ: **من**، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: **المسائل**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت كلمة: **كون** مضافة في الهامش.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] مطموسة في الأصل.

د – نَفَى[1] التّأليف الذي زعم أبو الهذيل وأبو هاشم أنّه عَرَض واحد قائم بمَحَلّين؛ لأنّه لو جاز ذلك في بعض الأعراض، لجاز في الكلّ، ولَجاز حصول الجسم الواحد في مكانين دفعة واحدة.

هـ – أثبت[2] حدوث العالم بطريقة الأحوال لا طريقة[3] المعاني.

و – المحوّج إلى المؤثّر: الجواز لا الحدوث، لأنّ الحدوث كيفيّة[4] مترتّبة على الوجود المترتّب[5] على الإيجاد[6] المترتّب[7] على وجه الحاجة. فلو كان وجه الحاجة[8]: الحدوث، لزم الدّور.

ز – أثبت الصّانع -تعالى- بالقسمة لا بالقياس على أفعال العباد، لأنّ العلم بافتقار[9] الجائز[10] إلى المؤثّر ضروريّ، فلا حاجة فيه إلى القياس.

ح – أوّل العلم بالله هو العلم بكونه قادرًا، على ما هو قول أبي هاشم، وترك قول أبي الهذيل والقاضي إنّه العلم بأنّ له مُحدِثًا؛ لأنّ المحدَث ليس له، بكونه محدَثًا، صفة؛ فالعلم به لا يكون علمًا بالله ولا بشيء من صفاته بخلاف[11] كونه قادرًا.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: المرتّب.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: المرتّب.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] في الأصل: الجابر.

[11] في الأصل: فخلاف.

ط – مال إلى نَفي العلم الحمليّ، لأنّ الوصف المشتَرك معلوم على التّفصيل، والخصوصيّة مجهولة على التّفصيل.

ي – يوقف في مسألة الجزء الذي لا يتجزّأ؛ وقد قرّرناه.

يأ – المعنيّ بكون القادر قادرًا شاهدًا: اعتدال المزاج، وهو الذي لأجله صحّ منه العقل، لأنّا متى عقلنا سليم الأعضاء عقلناه قادرًا. وإن لم يُعلم غيره، فوجب أن تكون[1] قادريّته بهذا القدر.

يب– المعنيّ بكون الحيّ حيًّا في الشّاهد أنّه لا يستحيل[2] أن يَعلم ويَقدر، وذلك لاعتدال[3] مزاجه. وبالجملة، فقد نفى[4] أن يكون للقادر وللحيّ، بكونه قادرًا وحيًّا حالة، فضلاً عن أن تُثبت معنًى موجبًا لتلك الحالة. والطّريق إليه: ما ذكرناه في القادر.

يج – أثبت كونه –تعالى– قادرًا بالقسمة لا بالقياس، لأنّ صدور الفعل عنه، بعد أن لم يكن، لا يُعقل إلاّ إذا كان المؤثّر بحيث يصحّ عليه أن يكون مؤثّرًا وأن لا يكون.

يد – لم يُثبت لله، بكونه قادرًا حيًّا، حالاً أصلاً.

يه – أَثبَت له –تعالى–، بكونه عالمًا، حالاً في *التّصفّح*[5]، ونفاها في *الغرر*.

يو – ما صَرَّح بإثبات كون الله –تعالى– مُدرِكًا.

يز – ما يُثبت[6] لله –تعالى–، بكونه مُريدًا وكارهًا، أزْيَد من الدّاعي، وهو علْمه بما في الفعل من المَصلحة والمَفسدة. واعتمد في هذه المسائل الأربع على عَدَم الدّليل.

---

[1] في الأصل: **يكون**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **الاعتدال**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

يح– الله –تعالى– مُخالِف لخلقه بذاته المخصوصة[1]؛ خلاف ما [أ–45و] قاله أبو هاشم من أنّه –تعالى– مُخالِف لخلقه بحالة توجب[2] الأحوال الأربعة، لأنّ ذاته –تعالى– لو ساوَت سائر الذّوات في تمام الماهيّة، لافتَقَرَ[3] –في اختصاصه بتلك الصّفة– إلى صفة أخرى، ولَزِم التّسلسل.

يط – الله –تعالى– يستحيل منه فعل القبيح[4] نظرًا إلى الدّاعي، وإن صَحّ منه ذلك نظرًا إلى القادر، لأنّ فعل القبيح يُفضي[5] إلى المحال؛ وما يُفضي إلى المحال مُحال.

ك – مقدور بين[6] قادرين صحيح، والله –تعالى– قادر على مقدورات العبد، لأنّ المُصحِّح للمقدوريّة[7] هو الإمكان، وهو مُشترَك بين الكلّ، فالكلّ مقدور.

كأ – ذَكَر أنّ له طريقين في علمه –تعالى– بالأشياء قبل وجودها. فذَكَر في أحد الطَّريقين أنّه –تعالى– إنّما يَعلم قبل حدوث الأشياء أنواع ماهيّاتها؛ وأمّا الأشخاص، فإنّما يعلمها عند حدوثها.

كب– العلم بأنّ الشّيء سيوجد ليس العلم بوجوده أنّه أُوجِد، بل لا بدّ من حدوث علم آخر. وأمّا أنّ العلم الأوّل هل يزول أم لا؟ فعنده لا يزول، وعنده صاحبه محمود الخوارزمي يزول.

وأقول: لَعلّ أبا الحسين فَرَّع هذا القول على قوله بأنّه –تعالى– لا يَعلم قبل حدوث الأشياء إلاّ أنواع ماهيّاتها؛ فإنّ ذلك عِلْم كلّيّ، والعلم الكلّيّ لا يَتَغيّر بتَغيُّر[1] العلوم. فأمّا

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **يوجب**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت عبارة: **القبيح يفضي** غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **المقدورية**.

لو اعترف بأنّه -تعالى- قبل حدوث الشّيء المُعيَّن كان عالمًا بأنّ ذلك الشّخص سيَحدُث في ذلك الوقت المُعيَّن، فعند حدوث ذلك الشّيء المُعيَّن، إن وَجَب حدوث علم آخر، وَجَب زوال الأوّل، لأنّ الأوّل صار جَهلاً. فإن قيل إنّه لا يصير جَهلاً، لأنّ العلم بأنّ الشّيء سيوجَد عِلم بوجوده إذا وُجد؛ لم يجب[2] حدوث عِلم آخر. وعلى الجملة، فالقول إمّا قول المشائخ أو قول محمود. وأمّا القول بأنّه يَحدث علم آخر ويَبقى العلم الأوّل ضعيف جدًّا، ودليله: أنّ العلم بأنّ الشّيء سيوجد لو وُجد حال وجود الشّيء[3] أو بالعكس، لكان ذلك جهلاً. وإذا كان كذلك، فإنّ تغايره أوْلى.

كج- كَوْن المُمْكن صحيح الوجود عبارة عن كَوْن القادر بحيث يَصحّ منه إيجاده ولا يصحّ المقدور صحّة عائدة إليه، لأنّ الصّحّة لو كانت صفة ثبوتيّة لافتقرت[4] إلى موصوف، بتقدّم[5] حاصل. ولو كان كذلك، لَمَا كان مقدورًا. وهذا مُطّرِد، سواء قيل[6] الصّحيح هو الذّات أو الصّفة.

كد- القادر لا يمكنه الفعل إلاّ عند الدّاعي؛ والفعل عند حصول الدّاعي واجب الوقوع؛ وهذا صَريح الجَبْر. وذَكَر في بعض المواضع أنّ صدور الفعل عن القادر لا يتوقّف على ما الدّاعي. وأمّا صاحبه محمود، فقد [أ=45ظ] اعترف بأنّه لا بدّ من الدّاعي، لكنّه زعم أنّ حصول الفعل عند تحقّق الدّاعي، وإن صار أوْلى بالوقوع، إلاّ أنّه لا ينتهي[7] إلى

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: فتقدّم.

[6] في الأصل: يكون.

[7] غير منقوطة في الأصل.

حدّ الوجوب. ودليلهم: أنّه لولا الدّاعي لَترجّح أحد الطّرفين[1] المتساويين على الآخر من غير مُرجِّح، وهو مُحال.

كه – اختار في خلاف معلوم الله -تعالى- طريقة[2] الكعبيّ، وهي أنّه لو وقع لَكان معلومًا.

كو – تَوَقُّف في الخلاء والملاء، وأكثر مَيْله إلى النّفي.

كز – زَيَّف أدلّة أسلافه في أنّ القادر بالقدرة لا يصحّ منه الاختراع[3] وإيجاد الأجسام، ثمّ لم يَذكر فيه دلالة؛ وهو -حينئذ- لا يُمكنه إبطال[4] قول المفوّضة والقائلين بالمتوسّطات.

كح– يَجعل الألم واللّذّة نفس إدراك المُنافي [و]المُلائم، واعتمد فيه على نفي[5] الدّلالة على الزّائد.

كط– العلم بأنّ الحاسّة -مَهْمَا كانت سليمة[6]، والمحسوس كان حاضرًا أو الشّرائط بأسرها موجودة، فإنّه[7] يجب[8] حصول الإدراك- علم ضروريّ، وشيوخه[9] جعلوه[10] نظريًّا.

---

[1] في الأصل: الطّريقين.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: فإنّها.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] مطموسة في الأصل.

ل – أثبت[1] للمغناطيس خاصيّة جاذبة؛ وزعَم أيضًا أنّ النّبات، عند الزَّرْع والسَّقْي وسائر الشّرائط، واجب. وقد مال إلى أن يكون الولد، عند وقوع النّطفة في الرّحم، مع سلامة الأحوال، واجب. وبالجملة، فهو شديد المَيْل إلى القول بالطّبائع والخواصّ، شديد المَيْل إلى الاستدلال بالطّرد والعكس.

لا – العلم بالمُدْرَكات، عند حصول الإدراك، واجب، خِلافًا لِمَا ذهب أسلافه إليه من أنّ ذلك بفعل الله –تعالى–، واعتماده على الطّرد والعكس.

لب – أبطَلَ القول بالشُّعَاع، وإلاّ وجب أنْ لا يُرَى المقابل عند هبوب الرّياح.

لج – مال إلى القول بالانطباع.

لد – العلم بأنّ المقابلة شرط علميّ ضروريّ.

له – قَدَحَ في طريقة[2] التّمانع، بناءً على قوله: الفعل لا بدّ فيه من الدّاعي. فإذا كان[3] حكمين اتّحدا في الدّاعي فلا يحصل الاختلاف[4]

لو – ادّعى العلم الضّروريّ بكوننا فاعلين، وقدح في أدلّة سلفه؛ ويُقال إنّه قول البصريّ الأوّل، لأنّ العلم بحسن المدح والذّمّ مشروط بالعلم بكونه فاعلاً. وإذا كان الأوّل ضروريًا، كان الآخر أوْلى بذلك.

لز – المتولّدات غير واقعة بالقادر، لكنّها موجودة عن أسبابها؛ وتلك الأسباب هي الواقعة بالقادر. وهو قريب ممّا حَكَيْنا عن ثمامة، لأنّ القادِر قد يموت حال حصول ذلك الأثر؛ فالمَيّت لا يكون موجدًا.

لح – النّظر ترتيب علوم ضروريّة[5].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **كانا**.

[4] في الأصل: **الإخلاف**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

لط – تلك العلوم الضّروريّة[1] المرتّبة موجبة للعلم النّظريّ، [أ-46و] لأنّ مَن علم أنّ هذا ظلم، وكلّ ظلم قبيح، فمع حضور هذين العلمين يستحيل[2] أن لا يحصل العلم بأنّ هذا قبيح.

م – العقل بيّنة[3] القلب إذا كان سليمًا، وهي موجبة[4] للعلوم الضّروريّة[5].

مأ – قدَح في أدلّة سلفه في إبطال الكرامات، واعترض عليها.

مب – سيّن[6] لوجوب اللّطف وجه مُختَصّ به، ولكنّ وجوبه تبع لوجوب الملطوف فيه[7]

مج – مال إلى إيجاب[8] الأصلح في الدّنيا نَظرًا إلى الوجود إذا لم يفضِ إلى التّسلسل، لأنّ الدّاعي حاصل والموانع زائلة، فيجب الفعل.

مد – جوّز التّوبة عن بعض المعاصي، مع الإصرار على الباقي، لإجماع الأمّة على أنّ اليهوديّ إذا أسلم، مع الإصرار على غصب شعيرة واحدة، فإنّه يصحّ إسلامه.

مه – أوجب الإمامة عَقلاً على الخلق، لأنّها تدفع الضّرر، وأنّه واجب.

مو – ليس للكلام، بكونه كلامًا، صفة مُعَلّلة بالإرادة، خلافًا لأبي عليّ وأبي هاشم، لأنّه ليس للحروف التي يأتلف[9] منها الكلام وجود على الاجتماع، ليكون مَحَلاً لتلك الصّفة.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت عبارة: **العلمين يستحيل** غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

مز – لا يجوز إطلاق اسم الشّيء على المعدوم الصّرف.

مح – ظاهر كلامه مُشعر بأنّ الطّلب الذي نقول عند[1] قولنا: "افعل" (مغاير)[2] للإرادة، وهو قريب من الكلام النّفسانيّ الذي يقول الأشعريّة به.

مط – اعتقاد أنّ الشّيء يكون، واعتقاد أن لا يكون، لا شكّ أنّهما [لا] يجتمعان البتّة[3]؛ فامتناع الاجتماع[4] للتّضادّ أو لعدم الدّاعي، توقّف فيه<..>[5].

ن – النّظر في الشّبهة يوجب الجهل، لأنّ مَن اعتقد أنّ الإنسان واجب، والواجب غنيّ[6] عن السّبب. فمع حضور هذين الجهلين يستحيل أن لا يحصل اعتقاد أنّ الإنسان غنيّ[7] عن السّبب، وهو جهل.

وأمّا أصول الفقه، فقد خالف فيها القاضي في مسائل:

أ – الأمر للوجوب، لأنّ تاركه عاص؛ والعاصي مُستَحِقّ[8] للعقاب.

ب – النّهي يدلّ على الفساد في العبادات دون المعاملات.

ج – الألف واللاّم الدّاخلان على الاسم المفرد لا يُفيدان الاستغراق[9]، وفي الجميع يفيد أنّه لحسن الاستثناء والتّأكيد في أحدهما دون الثّاني.

---

[1] في الأصل: على.

[2] وردت كلمة: مغاير مضافة في الهامش.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] وردت في الأصل إضافة لكلمة: فيه، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلا عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: يستحق.

[9] غير منقوطة في الأصل.

د – جوّز تأخير البيان في المجمل[1] دون العموم، لأنّ المجمل لا يوجب التّلبيس، والعموم يوجبه.

هـ– أوجب في المنسوخ أن يقارِنَه بيان[2] أنّه سيُنسَخ بعد ذلك دَفْعًا للتّلبيس.

و – التّواتر يُفيد[3] العلم النّظريّ، على ما قاله الكعبيّ[4].

ز – أَثْبَتَ[5] كون خبر الواحد حُجَّة[6] بالعقل.

ح – أَثْبَتَ كون القياس حجّة بالعقل.

ط – مَالَ إلى أنّ كون الإجماع حجّة؛ والقياس حجّة مسألة ظنّية[7] لا قطعيّة. وطريقه في الكلّ أنّه يَتَضمّن دفع مفسدة مظنونة[8]، فيكون [أ–46ظ] واجبًا.

ي – العلوّ غير مُعْتَبَر[9] في الأمر، بل المُعْتَبَر[10] أن تذكره على سبيل الاستعلاء.

واعلم أنّ كلام أبي الحسين في كلا[11] الأصوليْن كلام مَتين، وإنّما يَعرف قدره مَن نظر فيه بعيْن الإنصاف، وقابَلَه بكلام مَن قبله، حتّى نَجد التّفاوت[12] الشّديد والبَوْن العظيم[1].

---

[1] وردت عبارة: **جوّز تأخير البيان في المجمل** غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت عبارة: **حجّة مسألة ظنّية** غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت عبارة: **يتضمّن دفع مفسدة مظنونة** غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير مقروءة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

والعجب من أبي[2] محمّد بن الحسين بن عيسى، المعروف بابن[3] العارض، صاحب كتاب *النّكت* وكتاب *المسائل في أصول الفقه*، أنّه ما ذكر شيئًا في هذين الكتابين[4] -إلاّ ما شاء الله- سوى ما أخذ من *المعتمد في أصول الفقه* لأبي الحسين؛ ثمّ أنّه يحكي عن أبي القاسم[5] والقاضي وغيرهما، وما ذكر أبا الحسين لا بالقليل[6] ولا بالكثير. وإذا حاول اختيار قول أو تفضيل[7] في شيء من المسائل أخذ قول أبي الحسين، ثمّ ينسبه إلى نفسه؛ وذلك من سوء المعاملة. نسأل الله أن يعصمنا منه.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

أبو بكر أحمد بن عليّ بن الأخشاد[1]

هذا الرّجل، وإن كان مُتقدِّمًا[2] على أبي الحسين زمانًا، لكن لتأخّره عنه علمًا، أخّرناه في الذّكر. وهو تلميذ محمّد بن عمر (الصّيمري)[3] الذي كان تلميذ[4] أبي عليّ الجبّائي[5] وخَصمًا لأبي هاشم. ولقد كان للأخشديّة[6] دولة وصولة، وبينهم وبين أصحاب أبي هاشم[7] مخاشنات.

ولنَذْكر بعض انفراداته:

أ - زَعَم أنّ الرّوح جسم مُنْساب في البدن. وهذا غير بعيد، إذا كان المُراد: الأجزاء[8] الأصليّة الباقية من كلّ عضو.

---

[1] حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص220-ص221؛ *لسان الميزان*، ج1/ص231؛ *معجم المؤلّفين*، ج1/ص320، وج2/ص23-ص24.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في المتن: **الصّميري**، ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] أتباع أخشد بن أبي بكر، تلميذ محمّد بن عمر الصّيمري. وهم يكفّرون أبا هاشم وأتباعه.
انظر: *فرق وطبقات المعتزلة*، ص106؛ *وباب ذكر المعتزلة*، ص59؛ *والمنية والأمل*، ص185.

[7] هم أتباع أبي هاشم عبد السّلام بن أبي عليّ الجبائي. وتسمّى هذه الفرقة: البهشميّة. وهم يثبتون الحال، ويجوّزون أن يعاقب الله -تعالى- العبد من غير أن يصدر عنه ذنب.
انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص78، و(طبعة بدران) ج1/ص73؛ المقريزي، ج2/ص348؛ *الفرق*، (طبعة آفاق) ص169، و(طبعة عبد الحميد) ص184؛ *الملل*، ص129؛ *المنية*، ص181؛ *فرق وطبقات المعتزلة*، ص100؛ *التبصير*، ص86؛ *المعتزلة*، (طبعة جار الله)، ص153؛ الإسفرايني، ج1/ص80؛ *المواقف*، ص418.

[8] في الأصل: **للأجزاء**.

ب – قال بانطباع المرتّبات في الرّأي.

ج – نقلنا[1] قوله في الكرامات.

وله أقاويل أخرى في دقيق الكلام لا تليق بهذا الموضع.

[1] غير منقوطة في الأصل.

فصل

قالت المعتزلة: "العدل هاشميّ[1] والجبر أمويّ". رُوي أنّ عليًّا -رضي[2] الله عنه-، لمّا انصرف من صفّين، قام إليه شيخ، وقال: "أخبرنا عن مسيرنا إلى الشّام أ كان بقضاء وقدر؟"، فقال[3] عليّ -رضي الله عنه-: "والذي خلق الجنّة[4] وبرأ السّماء[5] ما هبطنا واديًا، ولا علونا قلعة، إلاّ بقضاء[6] وقدر"، فقال الشّيخ[7]: "عند الله أحتسب عناي ما أدّى لي من الأجر شيئًا"، فقال -عليه السّلام-: "لَعَلّك تظنّ قضاءً حتمًا وقدرًا لازمًا، لو كان كذلك لبطل الثّواب والعقاب، وسقط الوعد والوعيد، وما كانت تأتي[8] من الله لائمة لمُذنب، ولا مَحْمدة لمُحسِن، ولا كان المُحسِن أوْلى بالثّواب مِن المسيء؛ وتلك مقالة إخوان <...>[9] الشّيطان، وعبدة الأصنام، وخصوم الرّحمان، وشهود الزّور؛ وهم قدريّة هذه الأمّة ومجوسها؛ إنّ الله -تعالى- أَمَر تخييرًا ونَهى تحذيرًا، ولم يكن جَبْرًا، وإلاّ بَعَث الأنبياء عَبثًا. وذلك ظنّ الذين كفروا؛ فويل للّذين كفروا من النّار"؛ فقال الشّيخ: "وما ذلك القضاء

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] وردت في الأصل إضافة لكلمة: أنّ، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلا عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[أ=47و] والقدر الذي ساقنا؟"، قال: "أمْر الله بذلك وإرادته"، ثمّ تلا: ﴿وقضى ربّك ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالدين إحسانا﴾[1]، فنهض الشّيخ[2] مسرورًا بما سَمع، وأنشَد[3] يقول:

أنت الإمام الذي نرجو بطاعته يوم النّشور من الرّحمان رضوانا

أوضحت من ديننا ما كان مُلتبسا جزاك ربّك عنّا فيه إحسانا

فليس معذرة في فعل فاحشة قد كنت راكبها فسقا وعصيانا

أوقعه فما عبدت إذن يا قوم شيطانا

ولا أحبّ ولا شاء الفسوق ولا قبل الوليّ له ظلما وعدوانا

أي نحسة[4] وقد صحّت عزيمته والعرش أعلى دالّ[5] لله إعلانا

قلتُ: هذه الحكاية[6] مُعارَضة بمَا رَوى الإمام أبو القاسم بن حبيب[7] في تفسيره[8] بإسناده: أنّ عليّ بن أبي طالب سأله سائل عن القدر[9]، فقال: "طريق دقيق، فلا تَمشِ فيه"، فقال: "يا أمير المؤمنين، أخبرني عن القدر"، فقال: "بَحْر عميق، فلا تَخُض[10] فيه"، فقال[11]: "يا أمير المؤمنين، أخبرني[1] عن القدر"، فقال: "سِرّ خَفِيّ[2]، فلا تفْشه"، فقال: "يا

---

[1] سورة الإسراء (17) الآية 23.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **أنشأ**.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: **ذال**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: **القدريّة**، ثمّ صحّحها النّاسخ كما أثبتناها.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

"يا أمير المؤمنين، أخبرني عن القدر"، فقال -رضي الله عنه-: "يا سائل، لك مَشيئة مع مَشيئة الله -تعالى- أو فوق[3] مَشيئته أو دون مَشيئته؟ فإن قلتَ: "مع مشيئته "، فقد ادّعيتَ الشّرك؛ وإن قلتَ: "فوقها"، كانت مَشيئتك عالية على مَشيئة الله -تعالى-؛ وإن قلتَ: "دونها"، فقد استغنيتَ بمشيئته". ثمّ قال: "ألستَ تقول[4]: "لا حول ولا قوّة[5] إلاّ بالله العليّ العظيم؟"، قال: "بلى"، قال: "تَعرف تفسيره؟"، قال: "لا يا أمير المؤمنين، علّمني ممّا علّمك الله"، فقال: "إنّ تفسيره أنّ العبد لا قُدرة له على طاعة، ولا على معصية، إلاّ بالله". ثمّ قال له: "الآن صرتَ مُسلمًا. قوموا إلى أخيكم للسّلام، وخذوا بيده". ثمّ قال عليّ: "لو وَجدتُ رَجلاً من أهل القدر لأخذتُ عنقه، ولأضربنّه حتّى أكسّر عنقه؛ فإنّهم يهود هذه الأمّة، ونصارى هذه الأمّة، ومجوس هذه الأمّة".

قال الشّافعي -رضي الله عنه- (شعرًا)[6]:

فما شئتَ كان وإن لم أشأ	وما شئتُ إن لم تَشَأ لم يكن
خلقتَ العباد على ما علمت	ففي[7] العلم تجزي[8] الفتى والمسنّ
على ذا مننتَ وهذا خذلتَ	وهذا أعنتَ وذا لم تعن
[أ=47ظ] فهذا سعيد وهذا شقيّ	وهذا قبيح وهذا حسن

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت كلمة: شعر مضافة في الهامش.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

فالبيت الأوّل صريح في أنّه لا يوجد شيء إلاّ بمشيئة[1] الله. وقوله في البيت[2] الثّاني: "ففي[3] العلم تجزي[4] الفتى[5] والمسن[6]" جواب عن أكثر شبه الخصم؛ لأنّهم، وإن خالفوا في الإرادة، إلاّ أنّه لا يمكنهم الخلاف في العلم؛ وكلّ ما يلزمونه عَلَيْنا في الإرادة يلزمهم مثله في العلم. والشّعراء أيضًا كانوا مُختلفين[7] في المسألة.

رَوَى الشّريف المُرتضى[8] أنّه اختصم رويه[9] وذو الرّمّة عند بلال بن أبي بردة، فقال رويه[10]: "والله ما فحص طائر مخصوصًا ولا تقرمص سَبْع قرموصًا إلاّ بقضاء[11] (من)[12] الله وقدره"، فقال ذو الرّمّة: "والله ما قَدَّر الله على الذّئب أكل الشّاة"، قال رويه[13]: "أَفبِقُدْرته أكلها؟ هذا كذب على الذّئب"، قال ذو الرّمّة[14] الكذب على الذّئب أوْلى من الكذب على الله ربّ الذّئب".

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير مقروءة في الأصل.

[12] وردت كلمة: من مضافة في الهامش.

[13] في الأصل: روبه.

[14] غير منقوطة في الأصل.

عن الأصمعي[1] عن إسحاق بن سويد[2]، قال: "أنشدني ذو الرّمّة:

وعينان قال الله: "كونا" فكانتا فعولان بالألباب ما يفعل الخمر

---

[1] هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع بن مظهّر ابن رياح بن عمرو بن عبد شمس بن أعيا بن سعد بن عبد بن غنم بن قتيبة بن معن ابن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان، المعروف بالأصمعي الباهلي. ولد سنة 122 هـ. -وقيل: سنة 123 هـ.-.

كان الأصمعي صاحب لغة ونحو، وإماما في الأخبار والنّوادر والملح والغرائب. سمع شعبة بن الحجّاج والحمّادين ومسعر بن كدام وغيرهم. وروى عنه عبد الرّحمان ابن أخيه عبد الله وأبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السّجستاني وأبو الفضل الرّياشي وغيرهم. وهو من أهل البصرة، وقدم بغداد في أيّام هارون الرّشيد. وللأصمعي من التّصانيف: كتاب *خلق الإنسان*، وكتاب *الأجناس*، وكتاب *الأنواء*، وكتاب *الهمز*، وكتاب *المقصور والممدود*، وكتاب *الفرق*، وكتاب *الصّفات*، وكتاب *الأبواب*، وكتاب *الميسر والقداح*، وكتاب *خلق الفرس*، وكتاب *أصول الكلام*، وكتاب *معاني الشّعر*، وكتاب *غريب الحديث*... توفّي في صفر سنة 216 هـ. -وقيل: سنة 215 هـ.، وقيل سنة: 217 هـ.- بالبصرة -وقيل: بمرو-.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص170-ص 176؛ *انباه الرواة*، ج2/ص197؛ *نور القبس*، ص125؛ بروكلمان، (التّرجمة العربيّة) ج2/ص148 إلى ص151.

[2] هو إسحاق بن سويد العدوي البصري. اجتمع هو وذو الرّمّة في مجلس، فأتوا بنبيذ، فشرب ذو الرّمّة ولم يشرب إسحاق، فقال ذو الرّمّة:

أمّا النّبيذ فلا يحزنك شاربه واحفظ ثيابك ممّن يشرب الماء

فقال إسحاق:

أمّا النّبيذ فقد يزري بشاربه ولا ترى أحدا أزرى به الماء

الماء فيه حياة النّاس كلّهم وفي النّبيذ إذا عاقرته الدّاء

ومن يسوّي نبيذا معاقرة بقارئ وخيار النّاس قرّاء

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج8/ص415؛ ابن حبان، ص152؛ *سمط اللآلي*، ص683؛ *الخبر والشّعر في أمالي القالي*، ج2/ص44 (وليس شعر ذي الرّمّة هذا من المروي الموثق، وهو في ملحق ديوانه، ص661).

فقلتُ له: "فعولين، خبرًا يكون"، فقال لي: "لو سبّحتَ ربحتَ، إنّما قلتُ: "عينان فعولان" وصفتهما بذلك".

وممَّن رُوي أنّه كان على مذهب العزل من شعراء الطّبقة الأولى: أعشى قيس بن ثعلبة لقوله:

استأثر الله بالوفاء وبالعدل وولي الملامة الرّجلا

وممَّن قيل إنّه على مذهب الجبر: وليد بن ربيعة العامري[1]، لقوله:

إنّ تقوى ربّنا خير تقى   وبإذن الله ربّي والعجل
مَن هداه سبل الخير اهتدى   ناعم البال ومَن شاء أظلّ

وقد حاوَل الشّريف المُرتضى تأويل شعر وليد، لكنّه ليس بالتّأويل[2] أوْلى من شعر الأعشى.

---

[1] كذا في الأصل، وصوابه: **لبيد بن ربيعة العامري**. وهو لبيد بن ربيعة الشّاعر، له صحبة وخلق كثير. والعامري، نسبة إلى عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوزان بن منصور ابن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان. وقيس عيلان قبيلة كبيرة يعود إليها نسب العامري.
حول ترجمته راجع: *اللّباب في تهذيب الأنساب*، ج2/ص306.

[2] غير منقوطة في الأصل.

فصل

أنّ واحدًا من أصحابنا جمع وجوه استدلالات المعتزلة بكتاب[1] الله -تعالى- على قولهم، ثمّ تكلّم عليها؛ وما رأيتُ، في هذا الباب كلامًا أجمع منه[2]. وأنا أذكر هاهنا خلاصة[3] ذلك، بتوفيق الله وعونه.

قال: وجدتُ جميع شبههم من آيات القرآن تنقسم[4] إلى عشرة أقسام[5]:

- **فالأوّل**[6]: ما في القرآن من إضافة الفعل إلى العباد، لقوله[7]: ﴿فويل للّذين يكتبون الكتاب﴾[8]، ﴿إن يتّبعون إلاّ الظّنّ﴾[9]، [أ=48و] ﴿ذلك بأنّ الله لم يك مغيّرًا نعمة أنعمها على قوم حتّى يغيّروا ما بأنفسهم﴾[10]، ﴿بل سوّلت لكم أنفسكم أمرًا فصبر جميل﴾[11]،

---

[1] وردت عبارة: **المعتزلة بكتاب** غير منقوطة في الأصل.

[2] بداية ب: 19 ظ - س1: "**بسم الله الرّحمان الرّحيم. اعلم أنّ الفخر الرّازي ذكر في كتابه *الرّياض المونقة* أنّ بعض أصحابه جمع وجوه استدلالات المعتزلة بكتاب الله -تعالى- على قولهم، ثمّ تكلّم عليها؛ وما رأيت في هذا الباب كلاما أجمع منه**".

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في ب 19 ظ - س4 ــ س5: **قال: وجدت جميع ما استدلّوا به على عشرة أقسام**.

[6] في ب 19 ظ - س5: **الأوّل**.

[7] في ب 19 ظ - س6: **كقوله**.

[8] سورة البقرة (2) الآية 79.

[9] سورة الأنعام (6) الآية 116، وسورة الأنعام (6) الآية 148، وسورة يونس (10) الآية 66، وسورة النّجم (53) الآية 23، وسورة النّجم (53) الآية 28.

[10] سورة الأنفال (8) الآية 53.

[11] سورة يوسف (12) الآية 18، وسورة يوسف (12) الآية 83.

﴿ فطوّعت له نفسه قتل أخيه﴾[1]، ﴿مَن يعمل سوءًا يجز به﴾[2]، ﴿كلّ امرئ بما كسب رهين﴾[3]، ﴿ما كان لي[4] عليكم من سلطان إلاّ أن دعوتكم﴾[5]. وكيف تستعيذ بالله من الشّيطان الرّجيم، وهو -سبحانه- الخالق لذلك؟

– الثّاني: ما في[6] القرآن من مدح المؤمنين على الإيمان، وذمّ الكافر[7] على الكفر، ووعد الثّواب على الطّاعة، والعقاب على المعصية، كقوله -تعالى-: ﴿اليوم تجزى كلّ نفس ما كسبت[8]﴾[9]، ﴿اليوم تجزون ما كنتم تعملون﴾[10]، ﴿وإبراهيم الذي وفّى ألاّ تزر وازرة وزر أخرى﴾[11]،﴿لتجزى كلّ نفس بما تسعى﴾[12]،﴿هل تجزون إلاّ ما كنتم تعملون؟﴾[13]، ﴿مَن جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾[14]،[ب:20و]﴿ومَن أعرض عن ذكري﴾[15]،﴿أولئك الذين اشتروا الحياة الدّنيا﴾[16]، ﴿إنّ الذين كفروا بعد إيمانهم﴾[1].

---

[1] سورة المائدة (5) الآية 30.

[2] سورة النّساء (4) الآية 123.

[3] سورة الطّور (52) الآية 21.

[4] في ب 19 ظ - س 10: لي ساقطة من ب.

[5] سورة إبراهيم (14) الآية 22.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في ب 19 ظ - س 14: الكفّار .

[8] في ب 19 ظ – س 14 : ما كسبت ساقطة من ب.

[9] سورة غافر (40) الآية 17.

[10] سورة الجاثية (45) الآية 28.

[11] سورة النّجم (53) الآية 37-الآية 38.

[12] سورة طه (20) الآية 15.

[13] سورة النّمل (27) الآية 90.

[14] سورة الأنعام (6) الآية 160.

[15] سورة طه (20) الآية 124.

[16] سورة البقرة (2) الآية 86.

- **الثّالث**: الآيات الدّالّة على أنّ أفعال الله -تعالى- مُنَزَّهة عن أن تكون مثل أفعال المخلوقين من التّفاوت والاختلاف[2] والظّلم. أمّا التّفاوت[3]، فكقوله: ﴿ما ترى في خلق الرّحمان من تفاوت﴾[4]، ﴿الذي أحسن كلّ شيء خلقه﴾[5]، والكفر ليس بحسن، ﴿وما خلقنا السّماوات والأرض وما بينهما إلاّ بالحقّ﴾[6]، ﴿إنّ الله لا يظلم مثقال ذرّة وإن تك حسنة يضاعفها﴾[7]، ﴿وما ربّك بظلاّم للعبيد﴾[8]، ﴿وما ظلمناهم﴾[9]، ﴿لا ظلم اليوم﴾[10]، ﴿ولا تظلمون فتيلا﴾[11]

- **الرّابع**: الآيات الدّالّة على ذمّ العباد على الكفر والمعاصي، كقوله -تعالى-: ﴿كيف تكفرون بالله؟﴾[12]. والإنكار[13] والتّوبيخ[14]، مع العجز على ذلك، محال؛ وعندكم أنّه -تعالى- خلق الكفر في الكافر وأراده منه، وهو لا يقدر على غيره،فكيف يوبّخه الله عليه؟واحتجّوا في هذا المعنى بقوله-تعالى:﴿وما منع النّاس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى﴾[15]،

---

[1] سورة آل عمران (3) الآية 90.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] سورة الملك (67) الآية 3.

[5] سورة السّجدة (32) الآية 7.

[6] سورة الحجر (15) الآية 85.

[7] سورة النّساء (4) الآية 40.

[8] سورة فصّلت (41) الآية 46.

[9] سورة هود (11) الآية 101، وسورة النّحل (16) الآية 118، وسورة الزّخرف (43) الآية 76.

[10] سورة غافر (40) الآية 17.

[11] سورة النّساء (4) الآية 77.

[12] سورة البقرة (2) الآية 28.

[13] في الأصل: **الإمكان**، وفي ب 20 و - س9 كما أثبتناها.

[14] غير منقوطة في الأصل.

[15] سورة الإسراء (17) الآية 94، وسورة الكهف (18) الآية 55.

وهو إنكار بلفظ الاستفهام. ومعلوم أنّ رَجلاً لو حَبَسَ آخر في بيت[1]، (بحيث)[2] لا يمكنه الخروج منه، ثمّ يقول له: "ما يَمْنعكَ من التّصرّف في حوائجي؟"، كان ذلك منه مُستقبَحًا. وكذا قوله -تعالى-: ﴿وماذا عليهم لو آمنوا؟﴾[3]، وقوله لإبليس: [ب=20ظ] ﴿ما منعك ألاّ تسجد؟﴾[4]، وقول موسى لأخيه هارون: ﴿ما منعك إذ رأيتهم[5]؟﴾[6]، وقوله: ﴿فمالهم لا يؤمنون؟﴾[7]، ﴿فمالهم عن التّذكرة معرضين؟﴾[8]، ﴿عفا الله عنك لِمَ أذنتَ لهم؟﴾[9]، ﴿لِمَ تُحرّم ما أحلّ الله لك؟﴾[10]؛ وكيف يجوز[11] أن يقول: لَمَ تفعل ما خَلَقْتُ فيك؟ وقوله:﴿لَمَ تلبسون الحقّ بالباطل؟﴾[12]،﴿لَمَ تصدّون عن سبيل الله؟﴾[13]

[أ=48ظ] قال الصّاحب في فصل له في هذا المعنى: "كيف يأمُر بالإيمان، ولم يردْه؛ ويَنْهى عن الكفر، وأراده؛ ويُعاقب بالباطل، وقَدَّره؟ وكيف يصرفه عن الإيمان، ثمّ يقول: ﴿أنّى تصرفون﴾[14]؛ ويَخلق[15] فيهم الإفك، ثمّ يقول: ﴿أنّى تؤفكون﴾[1]؛ وأنْشأ فيهم

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت كلمة: **بحيث** مضافة في الهامش.

[3] سورة النّساء (4) الآية 39.

[4] سورة الأعراف (7) الآية 12.

[5] إضافة في ب 20 ظ - س 1: **ظلّوا**.

[6] سورة طه (20) الآية 92.

[7] سورة الانشقاق (84) الآية 20.

[8] سورة المدثّر (74) الآية 49.

[9] سورة التّوبة (9) الآية 43.

[10] سورة التّحريم (66) الآية 1.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] سورة آل عمران (3) الآية 71.

[13] سورة آل عمران (3) الآية 99.

[14] سورة الزّمر (39) الآية 6.

[15] غير منقوطة في الأصل.

الكفر، ثمّ يقول: ﴿كيف تكفرون بالله؟﴾[2]؛ وخَلَق فيهم لبس الحقّ بالباطل، ثمّ يقول: ﴿لِمَ تلبسون الحقّ بالباطل؟﴾[3]؛ وصَدَّهم عن السّبيل، ثمّ يقول: ﴿لِمَ تصدّون عن سبيل الله؟﴾[4]؛ وحالَ بينهم وبين الإيمان، ثمّ قال: ﴿وماذا عليهم لو آمنوا؟﴾[5]؛ وذَهَب بهم عن الرّشد، ثمّ قال: ﴿فأين تذهبون﴾[6]؛ وأضلّهم عن الدّين حتّى أعرضوا، ثمّ قال: ﴿فمالهم عن التّذكرة معرضين؟﴾[7]

– الخامس: الآيات التي[8] ذَكَر الله فيها تخيير[9] العباد في أفعالهم، وتعليقها بمشيئتهم[10].
فمنها قوله -تعالى-: ﴿فمَن شاء فليؤمن ومَن شاء فليكفر﴾[11]، ﴿واعملوا ما شئتم﴾[12]، ﴿اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله[13]﴾[14]، ﴿لِمَن شاء منكم أن يتقدّم أو يتأخّر﴾[15]،

---

[1] سورة الأنعام (6) الآية 95، وسورة يونس (10) الآية 34، وسورة فاطر (35) الآية 3، وسورة غافر (40) الآية 62.
[2] سورة البقرة (2) الآية 28.
[3] سورة آل عمران (3) الآية 71.
[4] سورة آل عمران (3) الآية 99.
[5] سورة النساء (4) الآية 39.
[6] سورة التكوير (81) الآية 26.
[7] سورة المدثّر (74) الآية 49.
[8] غير منقوطة في الأصل.
[9] غير مقروءة في الأصل.
[10] غير منقوطة في الأصل.
[11] سورة الكهف (18) الآية 29.
[12] سورة فصّلت (41) الآية 40.
[13] ورسوله ساقطة من ب 20 ظ – 17 س.
[14] سورة التوبة (9) الآية 105.
[15] سورة المدّثر (74) الآية 37.

﴿فمَن شاء ذكره﴾[1]، [ب=21و] ﴿فمَن شاء اتّخذ إلى ربّه سبيلا﴾[2]، ﴿فمَن شاء اتّخذ إلى ربّه مآبا﴾[3]. وقد أنكر الله على مَن نفى المشيئة[4] عن نفسه وأضافها إلى الله -تعالى-: ﴿سيقول الذين أشركوا: لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا﴾[5]، ﴿وقالوا: لو شاء الرّحمان ما عبدناهم﴾[6]

- السّادس: الآيات التي فيها أمر العباد بالأفعال والمسارعة إليها قبل فواتها <...>[7] كقوله [-تعالى-]: ﴿سارعوا إلى مغفرة من ربّكم﴾[8]، ﴿أجيبوا داعي الله وآمنوا به﴾[9]، ﴿استجيبوا لله وللرّسول إذا دعاكم﴾[10]، ﴿يا أيّها الذين آمنوا أركعوا واسجدوا واعبدوا ربّكم﴾[11]، ﴿فآمنوا خيرًا لكم﴾[12]، ﴿واتّبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربّكم﴾[13]، ﴿وأنيبوا إلى ربّكم﴾[14]

---

[1] سورة المدّثّر (74) الآية 55، وسورة عبس (80) الآية 12.

[2] سورة المزّمل (73) الآية 19، وسورة الإنسان (76) الآية 29.

[3] سورة النّبإ (78) الآية 39.

[4] في الأصل: أنفي المشبه، وفي ب 21 و – س 2 كما أثبتناه.

[5] سورة الأنعام (6) الآية 148.

[6] سورة الزّخرف (43) الآية 20.

[7] وردت في الأصل إضافة لحرف العطف: و، ولم يرد هذا الحرف في ب 21 و - س6، فضلا عن كون إضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.
و ساقطة من ب 21 و - س 6.

[8] سورة آل عمران (3) الآية 133.

[9] سورة الأحقاف (46) الآية 31.

[10] سورة الأنفال (8) الآية 24.

[11] سورة الحجّ (22) الآية 77.

[12] سورة النّساء (4) الآية 170.

[13] سورة الزّمر (39) الآية 55.

[14] سورة الزّمر (39) الآية 54.

قالوا: وكيف[1] يصحّ الأمر بالطّاعة والمسارعة إليها، مع كون المأمور ممنوعًا عاجزًا عن الإتيان به؟ فكما يستحيل[2] أن يُقال للمُقعَد الزّمن: "قُم"، وللزّمن: "اِسْعَ[3]"، ولِمَن يُرمى من شاهق: "احْفظ نفسك[4]"؛ فكذا هاهنا.

- السّابع: الآيات التي حَثّ الله -تعالى- فيها على الاستعانة به، كقوله: ﴿إيّاك نعبد وإيّاك نستعين﴾[5]، ﴿فاستعذ بالله من الشّيطان الرّجيم﴾[6]، ﴿استعينوا بالصّبر والصّلاة﴾[7]، ﴿استعينوا بالله﴾[8]

وإذا[9] كان الله خالق الكفر والمعاصي، فكيف يُستعان به؟ وأيضًا يلزم بطلان الألطاف والدّواعي، لأنّه -تعالى- [ب=21ظ] هو الخالق لأفعال العباد، فأيّ نفع يحصل للعبد (من)[10] اللّطف الذي يفعله الله؟ لكنّ الألطاف حاصلة لقوله [أ=49و] -تعالى-: ﴿أوَ لا يرون أنّهم يفتنون في كلّ عام مرّة أو مرّتين؟﴾[11]، ﴿ولولا أن يكون النّاس أمّة واحدة﴾[12]، ﴿ولو بسط الله الرّزق لعباده[1]﴾[2]، ﴿فبما رحمة من الله لنتَ لهم؟﴾[3]، ﴿إنّ الصّلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾[4].

---

[1] في ب 21 و - س 11: **فكيف**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **اسعى**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] سورة الفاتحة (1) الآية 5.

[6] سورة النّحل (16) الآية 98.

[7] سورة البقرة (2) الآية 153.

[8] سورة الأعراف (7) الآية 128.

[9] في ب 21 و - س 18: **فإذا**.

[10] وردت كلمة: من مضافة في الهامش.

[11] سورة التوبة (9) الآية 126.

[12] سورة الزّخرف (43) الآية 33.

- الثّامن: الآيات الدّالّة على اعتراف الأنبياء بذنوبهم[5] وإضافتها[6] إلى أنفسهم، لقوله[7] -تعالى- حكاية عن آدم -عليه السّلام-: ﴿ربّنا ظلمنا أنفسنا﴾[8]، وعن يونس -عليه السّلام-: ﴿سبحانك إنّي كنتُ من الظّالمين﴾[9]؛ وعن موسى[10]: ﴿ربّ إنّي ظلمتُ نفسي﴾[11] وقال يعقوب[12] لأولاده: ﴿بل سوّلت لكم أنفسكم أمرا﴾[13]. وقال يوسف[14]: ﴿من بعد أن نزغ الشّيطان بيني وبين اخوتي﴾[15]. وقال نوح -عليه السّلام-: ﴿ربّ إنّي أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم﴾[16]، وقال أيضًا: ﴿وإنّي كلّما دعوتهم لتغفر لهم﴾[17]

---

[1] **لعباده** ساقطة من ب 20 ظ - س 4.

[2] سورة الشّورى (42) الآية 27.

[3] سورة آل عمران (3) الآية 159.

[4] سورة العنكبوت (29) الآية 45.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **أضافها**، وفي ب 21 ظ كما أثبتناها.

[7] في ب 21 ظ - س 7: **كقوله**.

[8] سورة الأعراف (7) الآية 23.

[9] سورة الأنبياء (21) الآية 87.

[10] إضافة في ب 21 ظ - س 9: **عليه السّلام**.

[11] سورة القصص (28) الآية 16.

[12] إضافة في ب 21 ظ - س9 ـ س 10: **عليه السّلام**.

[13] سورة يوسف (12) الآية 18، وسورة يوسف (12) الآية 83.

[14] إضافة في ب 21 ظ - س 10 ـ س 11: **عليه السّلام**.

[15] سورة يوسف (12) الآية 100.

[16] سورة هود (11) الآية 47.

[17] سورة نوح (71) الآية 7.

قالوا: فهذه[1] الآيات كلّها دالّة على اعتراف الأنبياء -عليهم السّلام- بكونهم فاعلين لأفعالهم، دون الله -تعالى-.

- **التاسع**: الآيات[2] [الدّالّة] على اعتراف الكفّار والعُصاة بأنّ كفرهم ومعاصيهم كانت منهم، لقوله -تعالى-: ﴿ولو ترى إذ الظّالمون موقوفون عند ربّهم﴾[3] إلى قوله: ﴿أنحن صددناكم عن الهدى [ب=22و] بعد إذ جاءكم بل كنتم مجرمين﴾[4]؛ وقوله: ﴿ما سلككم في سقر﴾[5]، [وقوله:]﴿كُلّما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها﴾[6] إلى قوله:﴿فكذّبنا وقلنا﴾[7]؛ وقوله: ﴿أولئك ينالهم نصيبهم من الكتاب﴾[8] [إلى قوله:] ﴿فذوقوا العذاب بما كنتم تكسبون﴾[9]

- **العاشر**: الآيات الدّالّة التي ذكر الله -تعالى- فيها ما[10] يوجد منهم في الآخرة من التحسّر على الكفر والمعصية، وطلب الرّجعة، كقوله -تعالى-: ﴿وهم يصطرخون فيها: [ربّنا أخرجنا]﴾[11]، [وقوله:] ﴿ربّنا أخرجنا منها﴾[12]؛ وقوله: ﴿قال ربّ إرجعون[13] لعلّي

---

[1] في ب 21 ظ - س 15: **هذه**.

[2] إضافة في ب 21 ظ - س 15: **الدّالّة**.

[3] سورة سبإ (34) الآية 31.

[4] سورة سبإ (34) الآية 32.

[5] سورة المدّثر (74) الآية 42.

[6] سورة الملك (67) الآية 8.

[7] سورة الملك (67) الآية 9.

[8] سورة الأعراف (7) الآية 37.

[9] سورة الأعراف (7) الآية 39.

[10] **ما** ساقطة من ب 22 و - س 5.

[11] سورة فاطر (35) الآية 37.

[12] سورة المؤمنون (23) الآية 107.

[13] في الأصل: ارجعوني.

أعمل صالحا﴾[1]، ﴿ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربّهم﴾[2]، ﴿أو تقول حين ترى العذاب: لو أنّ لي كرّة فأكون من المحسنين بلى﴾[3].

فهذا جملة[4] (ما)[5] ذكره من وجوه الاستدلالات للمعتزلة بالقرآن، على قولهم، في مسألة المخلوق.

والجواب من حيث الإجمال والتّفصيل:

- **أمّا الإجمال**: المُعارضة بعلم الله -تعالى-. فإنّ ما علم وقوعه استحال أن لا يقع؛ وما علم عدم وقوعه استحال أن يقع. فلئن[6] قال: "خلاف معلوم الله -تعالى- ليس مُحالاً في نفسه"، قُلنا: "الضّدّان [ب=22ظ] كلّ واحد منهما ممكن الوجود في نفسه، مع أنّ الجمع[7] بينهما[8] محال. وإذا كان ذلك كذلك، فالأمر [أ=49ظ] بخلاف معلوم الله -تعالى-، وإن كان مُمكنًا في نفسه، إلاّ أنّ الجمع بينه وبين علم الله -تعالى- محال. وإذا كان كذلك، فالأمر بخلاف معلوم الله -تعالى-، مع وجود ذلك العلم، كالأمر بالجمع بين الضّدّين. فظهر أنّه لا فرق بين الأمر بخلاف[9] معلوم الله وبين الأمر بالجمع بين الضّدّين". ولقد كان واحد من أذكياء المعتزلة يُسَمّي سؤال العلم بعدوّ الاعتزال، وكان يقول: "لَولاه لَتَمّ الدّسْت لنا".

---

1 سورة المؤمنون (23) الآية 99-الآية 100.

2 سورة السّجدة (32) الآية 12.

3 سورة الزّمر (39) الآية 58- الآية 59.

4 في الأصل: **جملتها**.

5 وردت كلمة: **ما** مضافة في الهامش.

6 غير مقروءة في الأصل، وفي ب 22 و - س 15 كما أثبتناها.

7 في الأصل: **الجميع**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في ب 22 ظ - س 1.

8 غير منقوطة في الأصل.

9 غير منقوطة في الأصل.

وبالخبر[1] أيضًا، فإنّ الله -تعالى- أخبر عن أقوام أنّهم لا يؤمنون أنّ[2] وقوع خلاف مخبر[3] الله -تعالى- مُحال.

وأيضًا فصدور الفعل عن العبد إمّا أن يكون عند استواء الدّاعي أو عند ترجيح بعضها على بعض. فالأوّل مُحال: فإنّ تَرَجّح[4] أحد طرفي المُمكن على الآخر، مع استوائهما من كلّ الوجوه، مُحال. [ب-23و] والثّاني يقتضي[5] توجّه الإشكالات بأسرها عليهم، لأنّ الفاعل لذلك الدّاعي ليس إلاّ الله -عزّ وجلّ-، وعند حصوله يجب[6] حصول الفعل، وعند عدمه لا يمكن. فحينئذ يتوجّه القول بالجبر، وتتوجّه عليهم تلك الإشكالات.

ثمّ أنّ هذه الآيات مُعارَضة بالآيات الكثيرة الدّالّة على أنّ جميع الأفعال بقضاء الله وقدره، كقوله: ﴿الله خالق كلّ شيء﴾[7]، وقوله: ﴿ختم الله على قلوبهم﴾[8]، ﴿ومَن يريد أن يضلّه يجعل صدره ضيّقًا حرجًا﴾[9]؛ وبالأخبار الكثيرة.

- **وأمّا التّفصيل، فنقول**[10]: الجواب عن الوجه الأوّل: إنّ إضافة[1] الأفعال إلى العباد لا يَقتضي[2] كونهم مُوجِدين[3] لها. كما أنّ إضافة الأفعال إلى الجَمادات -كقولنا[4]: "سال

---

[1] في الأصل وفي ب 22 ظ - س 10: و بالحوّ.

[2] في الأصل:و، و لم يرد حرف العطف في ب 22 ظ - س 11.

[3] في الأصل: خبر، وفي ب 22 ظ - س 11 كما أثبتناها.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] سورة الرّعد (13) الآية 16، وسورة الزّمر (39) الآية 62.

[8] سورة البقرة (2) الآية 7.

[9] سورة الأنعام (6) الآية 125.

[10] وردت عبارة: **التفصيل فنقول** غير منقوطة في الأصل.

الماء"، وقوله -تعالى- في الكواكب: ﴿و[5]كلّ في فلك يسبحون﴾[6]، وقوله: ﴿فلمّا أفل﴾[7]- لا يَقتضي[8] كون الجماد مُوجِدًا لها. فلئن جعلوا ذلك مُجازًا، قلنا: "فلمَ لا يجوز هاهنا مثله؟".

وعن الثّاني: أنّكم إمّا أن تَستدِلّوا بمُطْلَق استحقاق المَدح [ب=23ظ] والذّمّ على كونه فاعلاً، أو باستحقاق المَدْح والذّمّ على الفعل على كونه فاعلاً.

والأوّل باطل، لأنّ الله -تعالى- يَستَحِقّ[9] المدح والثّناء بصفات إلهيّته[10]، والواحد منّا يستحِقّ[11] المدح بشجاعته ونسبه وجماله، (مع)[12] أنّ شيئًا من ذلك غير مقدور.

والثّاني باطل، لأنّ استحقاق المدح والذّمّ على كونه فاعلاً، بما يكون بعد العلم بكونه فاعلاً؛ فلو استفدنا[13] بكونه فاعلاً من ذلك الاستحقاق[14]، لَزم [أ-50و] الدّور؛ سلّمنا دلالته على كون العبد مُتمكِّنًا من الفعل، لكن لَمَ قُلتم[15] بأنّه لا بدّ وأن يكون

---

[1] غير منقوطة في الأصل.
[2] غير منقوطة في الأصل.
[3] في الأصل: موجودين، وفي ب 23 و - س 10 كما أثبتناها.
[4] في الأصل: لقولنا، وفي ب 23 و - س 11 كما أثبتناها.
[5] و ساقطة من ب 23 و - س 12.
[6] سورة يس (36) الآية 40.
[7] سورة الأنعام (6) الآية 76.
[8] غير منقوطة في الأصل.
[9] غير منقوطة في الأصل.
[10] غير منقوطة في الأصل.
[11] غير منقوطة في الأصل.
[12] وردت كلمة: مع مضافة في الهامش.
[13] غير منقوطة في الأصل.
[14] غير منقوطة في الأصل.
[15] غير منقوطة في الأصل.

موجدًا؟ و لِمَ لا يجوز أن يُقال: الله -تعالى- أجرى عادة بأنّه متى صمَّمَ العزم على الطّاعة، فإنّه -تعالى- يخلقها[1]؛ ومتى صمَّمَ العزم على المعصية، فإنّه -تعالى- يَخلقها[2]؟ وعلى هذا التّقدير يكون العبد كالموجِد، وإن لم [ب-24و] يكن موجِدًا. وحقيقة[3] هذا القدر كاف في المدح والذّمّ، كما نقول فيمَن[4] قطع الحبل عن القنديل حتّى سقط على الرّجل ومات، فإنّه يستحِقُّ[5] الذّمّ والعقاب، وإن لم يكن له تأثير في ذلك النّزول والموت. وكذا القول في كثير من الأمور العاديّة التي رتّب الشّارع[6] عليها الذّمّ عاجلاً والعقاب آجلاً.

سلّمنا كون العبد مؤثّرًا، لكن لِمَ لا يجوز[7] أن يكون تأثير قدرته هي[8] صفة زائدة على وجود الفعل، على ما هو مذهب القاضي أبي بكر؛ وتلك الصّفة كون الفعل طاعة ومعصية؟ سلّمنا كون العبد مؤثّرًا في وجود الفعل؛ لكن لِمَ لا يجوز[9] أن يُقال: ذلك المقدور وقع بقدرة العبد وقدرة الله -تعالى- جميعًا؟

وذلك يكفي[10] في توجّه الذّمّ والعقاب. فلئن أحالوا وقوع مقدور واحد بقادرين، مَنعناه. والكلام فيه مُستقصى في الكتب الأصوليّة.

واعلم [ب=24ظ] أنّك متى ما عرفتَ مأخذ الجواب عن هذين الوجهين، تمكّنتَ من الجواب على سائر الوجوه؛ فلا حاجة للتّطويل.

---

[1] غير منقوطة في الأصل، وفي ب 23 ظ - س 12: **خلقها**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت عبارة: **نقول فيمن** غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت عبارة: **العاديّة التي رتّب الشّارع** غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **في**.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

فصل

قال المرتضى[1] في *الغرر*[2]: رُوي أنّ[3] أبا حنيفة قال[4]: "دخلتُ المدينة وذهبتُ إلى الصّادق[5]، فسلّمتُ عليه وخرجتُ من عنده[6]، فرأيتُ[7] ابنه موسى[8] في دهليزه[1] قاعدًا،

---

1 غير منقوطة في الأصل.

غير منقوطة في الأصل.

3 **فصل**: **قال المرتضى في *الغرر*: روي أنّ** ساقطة من ب 24 ظ – س 3.

4 في ب 24 ظ – س 3: **قال أبو حنيفة.**

5 هو جعفر بن محمّد الباقر، الملقّب بالصّادق. وينتسب إلى أبي بكر الصدّيق من جهة أمّه. ولد سنة 80 هـــ. وتختلف الصّورة التي هي بين أيدي الشّيعة عن جعفر، وصورته عند أهل السنّة؛ حيث أنّ الشّيعة ينسبون إليه ما سيكون وينسبون الجعفر الأبيض إليه. وينسب المسعودي إليه فكرة النّور المحمّدي قبل الخلق. ولذا يعزى إلى الصّادق العلم السرّي، مفتاح التّفكير الباطني بعده .
حول ترجمته راجع: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص161 إلى ص167؛ ***الإمام جعفر الصّادق*** لمحمّد أبي زهرة؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص177 إلى ص194؛ *التّهذيب* لابن حجر، ج2/ص103 إلى ص105؛ *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص166؛ *حلية الأولياء*، ج1/ص193.

6 **من عنده** ساقطة من ب 24 ظ – س 4.

7 في ب 24 ظ – س 4: **فوجدت.**

8 هو أبو الحسن موسى الكاظم بن جفر الصّادق بن محمّد الباقر بن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن أبي طالب –رضي الله عنهم–. أحد الأئمّة الاثنى عشر –رضي الله عنهم أجمعين–. قال الخطيب في *تاريخ بغداد*: "كان موسى يدعى العبد الصّالح، من عبادته واجتهاده [...] وكان يسكن المدينة، فأقدمه المهدي بغداد وحبسه [...] ثمّ ردّه إلى أهله بالمدينة [...] وأقام بالمدينة إلى أيّام هارون الرّشيد، فقدم هارون منصرفا من عمرة شهر رمضان سنة 179 هـــ، فحمل موسى معه إلى بغداد وحبسه بها إلى أن توفّي في محبسه" (ج13/ص30–ص31). وكانت ولادته يوم الثّلاثاء قبل طلوع الفجر سنة 129 هـــ –و قال الخطيب: سنة 128 هـــ– بالمدينة. وتوفّي في رجب سنة 183

وهو صغير السّنّ، فقلتُ له: "جُعلتُ فداك، ممّن المعصية؟"، فنظر إليّ، ثمّ[2] قال: "اجلس حتّى أُخبرك"، فجلستُ، فقال: "إنّ المعصية لا بدّ وأن تكون من العبد أو من ربّه أو منهما جميعًا. فإن كانت من الله -تعالى-، فهو أعدل وأنصف من أن يظلم عبده أو يُآخذه بما لم يَفْعله. وإن كانت منهما، فهو شريكه؛ والقويّ أوْلى بإنصاف عبده الضّعيف. وإن كانت من العبد وحده، فعليه وقع الأمر، وإليه توجّه النّهي". فلمّا سمعتُ ذلك قلتُ: "ذرّيّة بعضها [ب-25و] من بعض، والله سميع عليم".

وقد أخذ[3] بعضهم هذا المعنى وجعله شعرًا، فقال[4]:

لم تخل أفعالنا اللاّتي نذمّ بها	إحدى ثلاث خصال حين نأتيها
[أ-50ظ] إمّا تفرّد بارينا بصنعتها	فيسقط اللّوم عنّا حين ننشئها[5]
أو كان يشركنا[6] فيها فيلحقه	ما سوف يلحقنا[7] من لائم فيها
لو لم يكن لإلهي في جنايتها	ذنب فما الذّنب إلاّ ذنب جانيها
سيعلمون إذ الميزان سار بهم	أ هم جانوها أم الرّحمان جانيها

---

183 هـ. -و قيل: 186 هـ.- ببغداد، وقيل إنّه توفّي مسمومًا. وقال الخطيب: توفّي في الحبس. ودفن في مقابر الشّونيزيّين خارج القبّة.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج5/ص308 إلى ص310؛ *الأئمّة الاثنا عشر*، ص87؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص103؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص201؛ *منهاج السنّة*، ج2/ص115 وص124؛ عبر الذّهبي، ج1/ص287؛ *تاريخ* ابن خلدون، ج4/ص115؛ *فرق الشّيعة*، (صفحات متفرّقة).

[1] في ب 24 ظ - س 5: **التّعليز**.

[2] في ب 24 ظ - س 6: **و**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في ب 25 و - س 4: **ونظم بعضهم ذلك، فقال:**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في ب 25 و - س 4: **مشتركا**.

[7] في ب 25 و - س 4: **يلحقها**.

الباب الرّابع

في فرق الشّيعة

الباب الرّابع

في فرق الشّيعة

وفيه فصول:

[1] مّا جاء في تعريف الشّيعة في كتاب *الملل والنحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص 144 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): "الشّيعة هم الذين شايعوا عليًّا –عليه السّلام– على الخصوص، وقالوا بإمامته نصًّا، ووصيّة، إمّا جليًّا أو خفيًّا، واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقيّة من عنده، قالوا: وليست الإمامة قضيّة مصلحيّة تُناط باختيار العامّة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضيّة أصوليّة. هو ركن الدّين لا يجوز للرّسول –عليه السّلام– إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامّة وإرساله . ويجمعهم القول بوجوب التّعيين والتّنصيص، وثبوت عصمة الأئمّة وجوبًا عن الكبائر والصّغائر، والقول بالتّولّي والتّبرّي قولاً وفعلاً وعقدًا، لا في حال التّقيّة؛ ويخالفهم بعض الزّيديّة في ذلك. ولهم في تعدية الإمامة كلام وخلاف كثير، وعند كلّ تعدية وتوقّف مقالة، ومذهب، وخبط. وهم خمس فرق: كيسانيّة، وزيديّة، وإماميّة، وغُلاة، وإسماعيليّة. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السّنّة، وبعضهم إلى التّشبيه".

[الفصل] الأوّل

في شرح فرق الإماميّة :

الشّيعيّ جنس تحته أنواع ثلاثة: الغُلاة[2]، والإماميّة، والزّيديّة[1].

---

[1] ممّا جاء في تعريف الشّيعة في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص 163 إلى ص166 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): "الإماميّة هم القائلون بإمامة عليّ –عليه السّلام– بعد النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– نصًّا ظاهرًا، وتعيينًا صادقًا، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين، قالوا: وما كان في الدّين والإسلام أمر أهمّ من تعيين الإمام حتّى يكون مفارقته الدّنيا على فراغ قلب من أمر الأمّة، فإنّه إذا بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق، فلا يجوز أن يفارق الأمّة، ويتركهم هملاً يرى كلّ واحد منهم رأيًا، ويسلك كلّ واحد طريقًا، لا يوافقه في ذلك غيره، بل يجب أن يعيّن شخصًا هم المرجوع إليه وينصّ على واحد هو الموثوق به والمعول عليه، وقد عيّن عليًّا –عليه السّلام في مواضع تعريضًا، وفي مواضع تصريحًا...
ثمّ إنّ الإماميّة لم يثبتوا في تعيين الأئمّة بعد الحسن والحسين وعليّ بن الحسين، على رأي واحد، بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلّها، حتّى قال بعضهم إن نيفًا وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر هو في الشّيعة خاصّة، ومَن عداهم خارجون عن الأمّة. وهم متّفقون في سوق الإمامة إلى جعفر بن محمّد الصّادق، مختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده، إذ كانت له خمسة أولاد –وقيل: ستّة–: محمّد، وإسحاق، وعبد الله، وموسى، وإسماعيل، وعليّ. ومَن ادّعى منهم النصّ والتّعيين، قال في تعيين محمّد، وعبد الله، وموسى، وإسماعيل. ثمّ منهم مَن مات وأعقب، ومنهم مَن قال بالتّوقّف والانتظار والرّجعة، ومنهم مَن قال بالسّوق والتّعدية...
وكانوا في الأوّل على مذهب أئمّتهم في الأصول، ثمّ لمّا اختلفت الرّوايات عن أئمّتهم وتمادى الزّمان اختارت كلّ فرقة طريقة، وصارت الإماميّة بعضها معتزلة –إمّا وعيديّة، وإمّا تفضيليّة–، وبعضها إخباريّة –إمّا مشبّهة، وإمّا سلفيّة–".

[2] غير منقوطة في الأصل. ولعلّ لفظ الغلوّ يرجع إلى قوله –تعالى–: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلاّ الحقّ﴾ (سورة النّساء آية 171). ويعرّف لفظ الشّهرستاني الغالية بأنّهم "الذين غلوا في حقّ أئمّتهم حتّى أخرجوهم من حدود الخليقيّة وحكموا فيهم بأحكام الإلهيّة، فربّما شبّهوا واحدا من الأئمّة بالإله، وربّما شبّهوا الإله بالخلق؛ وهم على طرفي الغلوّ والتّقصير. وإنّما

– **أمّا الغُلاة**، فلا يجوز عدّهم في فرق[2] الأمّة؛ فالأوْلى تأخير ذكرهم؛ فلنتَكَلّم الآن في شرح أحوال الإماميّة والزّيديّة.

– **أمّا الإماميّة**، فالذي استقرّ عليه رأيهم أنّ الإمام بعد رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم: (عليّ)[3] –رضي الله عنه–، ثمّ وَلده الحسن[4]، ثمّ أخوه الحسين[1]، ثمّ ابنه زين العابدين[2]، ثمّ

نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلوليّة ومذاهب التّناسخيّة ومذاهب اليهود والنّصارى، إذ اليهود شبّهت الخالق بالخلق، والنّصارى شبّهت الخلق بالخالق... و بدع الغلاة محصورة في أربع: التّشبيه، البداء، الرّجعة، التّناسخ. ولهم ألقاب، وبكلّ بلد لقب. فيقال لهم بأصبهان: الخرميّة والكوذيّة، بأذربيجان: الدّقوليّة، وبموضع: المحمّرة، وبما وراء النّهر: المبيذضة". وأوّلهم الغلاة الذين أفرطوا في الولاء لعليّ (ع) حتّى نسبوا إليه الألوهيّة. وقال الشّهرستاني في المجلّد الأوّل: "الغلاة هم الذين غلوا في حقّ أئمّتهم، حتّى أخرجوهم عن حدود الخلقيّة، وحكموا فيهم بأحكام الآلهة".

[1] ممّا جاء في تعريف الزّيديّة في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص 153 إلى ص156 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): "أتباع زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ –عليه السّلام–، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة –عليها السّلام–، و لم يجوّزوا ثبوت إمامة في غيرهم، إلاّ أنّهم جوّزوا أن يكون كلّ فاطميّ عالم زاهد شجاع سخيّ خرج بالإمامة يكون إمامًا واجب الطّاعة سواء أكان من أولاد الحسن أم من أولاد الحسين، وعن هذا قالت طائفة منهم بإمامة محمّد وإبراهيم الإمامين ابني عبد الله بن الحسن بن الحسين اللّذين خرجا في آيّام المنصور، وقتلا على ذلك. وجوّزوا خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال، ويكون كلّ واحد منهما واجب الطّاعة... وهم أصناف ثلاثة جاروديّة وسليمانيّة وبتريّة، والصّالحيّة منهم والبتريّة على مذهب واحد".

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت كلمة: **عليّ** مضافة في الهامش.

[4] هو أبو محمّد الحسن بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وأمّه فاطمة –صلوات الله عليه– بنت رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. بويع له يوم مات أبوه –رضي الله عنه–، وكان أشبه النّاس برسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، وأقام بالكوفة إلى شهر ربيع الأوّل سنة 41 هـ.، وقتل عبد الرّحمان بن ملجم؛ ثمّ سار إلى معاوية، فالتقيا بمسكن من أرض الكوفة، فاصطلحا وسلّم إليه الأمر

وبايعه لخمس بقين من شهر ربيع الأوّل -ويقال إنّه أعطاه خمسة آلاف ألف درهم-، ورجع إلى المدينة. وقال قوم إنّه صالحه بأذرح في جمادى الأولى، وأخذ مائة ألف دينار، روى ذلك كلّه الدّولابي. وكانت خلافته ستّة أشهر وخمسة أيّام. روى سفينة، قال: "سمعت رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- يقول: "الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثمّ تكون ملكا أو ملوكا". وكان آخر ولاية الحسن -رضي الله عنه- تمام ثلاثين سنة وثلاثة عشر يوما من أوّل خلافة أبي بكر الصدّيق -رضي الله عنه-. ولم يزل الحسن بالمدينة إلى أن مات بها في شهر ربيع الأوّل سنة 49 هـ.، وله سبع وأربعون سنة - و قيل: مات سنة 50 هـ.-، وهو أشبه بالصّواب. وصلّى عليه سعيد بن العاص ودفن بالبقيع، ويقال إنّه دفن مع أمّه -صلوات الله عليهما-.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج2/ص65 إلى ص69؛ *تهذيب التهذيب*، ج2/ص295؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج4/ص199؛ *حلية الأولياء*، ج2/ص35؛ *صفة الصفوة*، ج1/ص319؛ *الأئمة الإثنا عشر*، ص63.

[1] غير منقوطة في الأصل. وهو الحسين بن علي بن أبي طالب، الإمام الثّالث من أئمّة الشّيعة. ولد الحسين في شعبان في السّنة الرّابعة من الهجرة، وسمّاه رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- حسينا، كما سمّى أخاه حسنا من قبل. تولّى النّبيّ حسينا من حين ولادته إلى يوم وفاته. وانتقل بعد وفاة جدّه إلى أحضان أبيه عليّ. نصّ على إمامته وإمامة أخيه الحسن من قبله جدّه الرّسول -عليه الصّلاة والسّلام- بحديث مشهور بين الرّواة ، ونصّ على إمامته وإمامة أخيه الحسين عليّ -رضي الله عنه- في آخر أيّام حياته، كما روي ذلك في *الوافي*. و لقد بقي بعد أخيه الحسن عشر سنين قضّاها في خلافة معاوية ابن أبي سفيان. وحين جعل معاوية أمر الخلافة الإسلاميّة لولده يزيد من بعده، كان الحسين - رضي الله عنه- لا يدع فرصة إلاّ ويعلن للملإ الإسلاميّ عن رأيه في تلك البيعة وعن مصير المسلمين، إن استقام الأمر ليزيد بعد أبيه. ولمّا مات معاوية اضطربت أعصاب يزيد من الحسين -رضي الله عنه- لرفضه مبايعته وخروجه عليه في أرض العراق. واستشهد الحسين مع نفر من شيعته بعد أن خذله أهل الكوفة سنة 61 هـ. في العاشر من المحرّم.

حول ترجمته راجع: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص126 إلى ص132.

[2] هو أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنهم أجمعين-، المعروف بزين العابدين، ويقال له: عليّ صغير. وليس للحسين -رضي الله عنه- عقب إلاّ من ولد زين العابدين هذا. وهو أحد الأئمّة الإثني عشر، ومن سادات التّابعين. وأمّه سلافة بنت يزدجر، آخر ملوك الفرس. وهي أمّ يزيد بن الوليد الأموي، المعروف بالنّاقص. وكان يقال لزين العابدين: ابن الخيرتين،

ابنه محمّد الباقر[1]، ثمّ ابنه جعفر الصّادق، ثمّ ابنه موسى الكاظم، ثمّ ابنه عليّ الرّضى[2]، ثمّ ابنه محمّد التّقيّ[1]، ثمّ ابنه عليّ التّقيّ[2]، ثمّ ابنه الحسن العسكريّ[3]، ثمّ ابنه محمّد بن الحسن[4] -رضي الله عنهم-، وهو الغائب المُنتظَر.

لقوله -صلّى الله عليه وسلّم-: "لله تعالى من عباده خيرتان، فخيرته من العرب قريش، ومن العجم فارس". وكانت ولادته يوم الجمعة في بعض شهور سنة 38 هـ. وتوفّي سنة 94 هـ. -وقيل: 92 هـ.- بالمدينة. ودفن في البقيع في قبر عمّه: الحسن ابن عليّ -رضي الله تعالى عنه-، في القبّة التي فيها قبر العبّاس.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص266 إلى ص269؛ *الأئمّة الإثنا عشر*، ص75؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص52؛ *حلية الأولياء*، ج3/ص133؛ *عبر الذّهبي*، ج1/ص111.

[1] هو أبو جعفر محمّد بن زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنهم أجمعين-، الملقّب: الباقر. أحد الأئمّة الإثني عشر في اعتقاد الإماميّة، وهو والد جعفر الصّادق. كان الباقر عالما سيّدا كبيرا. وإنّما قيل له الباقر، لأنّه تبقّر في العلم، أي توسّع. ومولده يوم الثّلاثاء ثالث صفر سنة 57 هـ. وكان عمره يوم قتل جدّه الحسين -رضي الله عنه- ثلاث سنين. وأمّه أمّ عبد الله بنت الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-. وتوفّي في شهر ربيع الآخر سنة 113 هـ. -وقيل: في 23 من صفر سنة 114 هـ.، وقيل: سنة 117 هـ.، وقيل: في سنة 118 هـ.- بالحميمة. ونقل إلى المدينة ودفن بالبقيع في القبر الذي فيه أبوه وعمّ أبيه الحسن بن عليّ -رضي الله عنهم-.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج4/ص174؛ *الأئمّة الإثنا عشر*، ص81.

[2] هو أبو الحسن عليّ الرّضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر بن عليّ زين العابدين. وهو أحد الأئمّة الإثني عشر على اعتقاد الإماميّة. وكان المأمون قد زوّجه ابنته أمّ حبيب في سنة 202 هـ.، وجعله وليّ عهده، وضرب اسمه على الدّينار و الدّرهم. ونمي الخبر إلى مَن بالعراق من أولاد العبّاس، فعلموا أنّ في ذلك خروج الأمر عنهم، فخلعوا المأمون وبايعوا إبراهيم بن المهدي، وهو عمّ المأمون، وذلك يوم الخميس لخمس خلون من المحرّم سنة 202 هـ. -وقيل: سنة 202 هـ.-. وكانت ولادة عليّ الرّضا يوم الجمعة في بعض شهور سنة 153 هـ. -وقيل: بل ولد في شوّال سنة 151 هـ. وتوفّي في آخر يوم من صفر سنة 202 هـ. -وقيل: بل توفّي خامس ذي الحجّة،

وقيل: 13 ذي القعدة سنة 203 هـ.- بمدينة طوس. وصلّى عليه المأمون، ودفنه ملاصق قبر أبيه الرّشيد. وكان سبب موته أنّه أكل عنبا فأكثر منه، وقيل: بل كان مسموما، فاعتلّ منه، ومات.

حول ترجمته راجع: *الأئمّة الإثنا عشر*، ص89.

[1] غير منقوطة في الأصل. وهو أبو جعفر محمّد بن محمّد بن عليّ الرّضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر، المعروف بالجواد. أحد الأئمّة الإثنى عشر أيضا. قدم إلى بغداد وافدًا على المعتصم، ومعه امرأته أمّ الفضل ابنة المأمون، فتوفّي بها، وحملت امرأته إلى قصر عمّها المعتصم، فجعلت مع الحرم. وكانت ولادته يوم الثّلاثاء خامس شهر رمضان -وقيل: منتصفه- سنة 195 هـ. وتوفّي يوم الثّلاثاء لخمس خلون من ذي الحجّة سنة 220 هـ. -وقيل: سنة 219 هـ.- ببغداد. ودفن عند جدّه موسى بن جعفر -رضي الله عنهم أجمعين- في مقابر قريش، وصلّى عليه الواثق ابن المعتصم.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج4/ص175؛ *الأئمّة الإثنا عشر*، ص103.

[2] غير منقوطة في الأصل. وهو أبو الحسن عليّ الهادي بن محمّد الجواد بن عليّ الرّضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنهم-، ويعرف بالعسكري. وهو أحد الأئمّة الإثنى عشر عند الإماميّة . وكانت ولادته يوم الأحد ثالث عشر رجب -وقيل: يوم عرفة- سنة 214 هـ. -و قيل: 213 هـ.-. ولمّا كثرت السّعاية في حقّه عند المتوكّل أحضره من المدينة، وكان مولده بها، وأقرّه بسرّ من رأى وهي تدعى بالعسكر، لأنّ المعتصم لمّا بناها انتقل إليها بعسكره، فقيل لها: العسكر؛ ولهذا قيل لأبي الحسن المذكور: العسكري، لأنّه منسوب إليها. فأقام بها عشرين سنة وتسعة أشهر. وتوفّي بها في جمادى الآخرة -وقيل: في رجب- سنة 254 هـ.، ودفن في داره.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص272-ص273؛ *الأئمّة الإثنا عشر*، ص107.

[3] في الأصل: الذّكيّ. هو أبو محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى الرّضا بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنهم- . وهو أحد الأئمّة الإثنى عشر على اعتقاد الإماميّة. وهو والد المنتظر صاحب السّرداب، ويعرف بالعسكري، وأبوه يعرف أيضا بهذه النّسبة. وكانت ولادة الحسن المذكور يوم الخميس في بعض شهور سنة 231 هـ. -وقيل: سادس شهر ربيع الأوّل، وقيل: الآخر-، سنة 232 هـ. وتوفّي يوم الجمعة -وقيل: يوم الأربعاء لثماني ليال خلون من شهر ربيع الأوّل، وقيل: جمادى الأوّل-، سنة 260 هـ. بسرّ من رأى. ودفن بجنب قبر أبيه.

ولقد كان لهم، في كلّ واحدة[2] من هذه المَراتب اختلافات. فنقول[3]: الأكثرون من القائلين بالنّصّ الجليّ[4] على عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- اتّفقوا على أنّه كان مُتعيّنًا للإمامة.

وحكى الجيهاني[5] في مقالاته عن سليمان بن جرير[6] أنّ فرقة من الإماميّة[1] قالت: "الأمر[2] بعد النّبيّ[3] -عليه السّلام- إلى عليّ -رضي الله عنه- يَصنّع في الإمامة ما شاء؛ إن أحَبَّ جعلها لنفسه، وإن شاء وَلاّها غيره. كان ذلك جائزًا منه وعدلاً".

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج2/ص94-ص95؛ *الأئمّة الإثنا عشر*، ص113؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص216.

[1] هو محمّد ابن الحسن العسكري بن عليّ التّقيّ بن محمّد التّقيّ بن عليّ الرّضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب. يقول سعد محمّد الحسن في *المهديّة في الإسلام*: "وقالت الإثنا عشريّة: إنّ للحسن ولدًا هو محمّد المهدي، خاتم الأئمّة الإثني عشر. وقد ولد ببغداد يوم الجمعة منتصف شعبان سنة 255 هـ. من أمّ ولد يقال لها نرجس -و قيل: حمط-، وشهدت بذلك قابلته حكيمة بنت محمّد بن عليّ بن موسى التي تلقّته، وزعمت أنّها سمعته يتكلّم ويقرأ القرآن حين نزل من بطن أمّه...! وقد مات أبوه، وهو ابن سنتين -وقيل: خمس سنين-، أتاه الله فيها الحكمة، كما أتاها يحيى صبيًّا. وقد اختفى محمّدًا هذا و لم يبلغ الثّامنة من عمره -وقيل: في التّاسعة-، وذلك عام 265 هـ.، إذ يزعمون أنّه دخل مع أمّه سردابا بالحلة بالقرب من بغداد، ففقد و لم يعد، فهم ينتظرونه إلى الآن. ويقال إنّهم يقفون كلّ ليلة عند باب السّرداب ببغلة مشدودة ملجمة من الغروب إلى مغيب الشّفق ينادون: "أيّها الإمام قد كثر الظّلم وظهر الجور، فاخرج إلينا".

حول ترجمته راجع: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص171، و(طبعة بدران)، ج1/ص152؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص102-ص103.

[2] في الأصل: **الواحد**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

وزَعمتْ الكامليّة[4]، أصحاب أبي[5] كامل معاذ بن الحصين الشّهاني[6] أنّ الصّحابة كَفرت لُمخالَفَتهم النّصّ الجليّ، وعليّ كَفَر لِتَرْكه مُقابَلتهم.

وأمّا الأكثرون، فقد اتّفقوا على أنّه كان مُتعيّنًا للإمامة، وأنّه كان مُحِقًّا في ترك المقابلة لأجل التّقيّة والخوف.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] يروي عبد القاهر البغداديّ أنّ الشّاعر بشّار بن برد كان على مذهبهم. كما ذكر الشّهرستاني أنّه كان يقول: الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص، وذلك النّور في شخص يكون نبوّة وفي شخص يكون إمامة، وربّما تتناسخ الإمامة فتصير نبوّة. وقال بتناسخ الأرواح وقت الموت.

وقال الشّهرستاني: من فرق غلاة الشّيعة الكامليّة، أصحاب أبي كامل. وهؤلاء كفّروا جميع الصّحابة بتركهم بيعة عليّ (ع)، وطعنوا في عليّ لأنّه لم يطالب بحقّه وقالوا بالتّناسخ، وأنّ الإمامة نور يتناسخ من شخص لآخر، وهو في شخص نبوّة وفي آخر إمامة.

انظر: *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص54، و(طبعة آفاق) ص93؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص88، و(طبعة ريتر) ص17؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص174، و(طبعة بدران) ج1/ص156؛ *المواقف*، ص419؛ المقريزي، ج2/ص352؛ السّفاريني، ج1/ص81؛ *المنية*، ص29؛ *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص218.

[5] في الأصل: بن.

[6] في الأصل: الشّهاني.

وممّا قاله فيه عبد القاهر البغدادي في كتاب *الفرق بين الفرق* (انظر: ص17 وص39): "أبو كامل، وهو أفحشهم قولاً في عليّ وفي سائر الصّحابة –رضي الله عنهم–، وهو من الرّافضة. وكان يزعم أنّ الصّحابة كفروا بتركهم بيعة عليّ، وكفّر عليّ بتركه قتالهم. وكان يلزمه قتالهم –كما لزمه قتال أصحاب صفّين".

ثمّ اختلفوا بعد موته. فزعمت السّبائيّة[1] أنّه لم يَمُت، وأنّه في السّحاب، وأنّ الرّعد صوته والبرق سوطه، وأنّه ينْزل إلى الأرض بعد حين فيَقْتِل[1] أعداءه؛ وإذا سَمع هؤلاء صوت الرّعد قالوا: "عليك السّلام يا أمير المؤمنين".

---

[1] أو السّبئيّة، كما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للشهرستاني (انظر: الجزء الأوّل، ص 177 من نشرة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّ. بيروت. د. ت.).
هم أتباع عبد الله بن سبأ. وكان يزعم أنّ عليّا هو الله -تعالى-. وقد أحرق عليّ (ع) منهم جماعة، وقال: "إنّي إذا رأيت منكرًا أججت نارًا ودعوت قنبرًا". و شخصيّة ابن سبأ الذي تنسب إليه أقوال الغلوّ في عليّ -رضي الله عنه-، ويقال له أحيانًا: ابن السّوداء، شخصيّة عليها بعض الغموض. قال ابن أبي حديد في المجلّد الأوّل من شرح *النّهج*: وأوّل من جهر بالغلوّ في أيّام عليّ (ع): عبد الله بن سبأ، قام إليه وهو يخطب، فقال له : "أنت أنت"، وجعل يكرّرها، فقال له: "ويلك مَن أنا؟"، فقال: "أنت الله!"، فأمر بأخذه وأخذ قوم كانوا معه، وعرضهم على النّار، فمَن تاب ورجع خلّى سبيله، ومَن أصرّ على مقالته أحرقه بالنّار. وكان عبد الله بن سبأ ممّن أظهر التّوبة، وتشفّع فيه عبد الله ابن العبّاس، فنفاه عليّ (ع) إلى المدائن، فأقام بها إلى أن قتل عليّ (ع). ولمّا بلغه قتله قال: "والله لو جئتمونا بدماغه في سبعين صرّة، لعلمنا أنّه لم يمت ولا يموت حتّى يسوق العرب بعصاه". ونقل هذه المقالة النّوبختي في كتابه *فرق الشّيعة*.
وقال الشهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (انظر: الجزء الأوّل، ص 177 من نشرة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّ. بيروت. د. ت.): "فلمّا قُتل عليّ زعم ابن سبأ أنّ المقتول شيطان على صورته، وأنّ عليًا صعد إلى السّماء كما صعد إليها عيسى، وأنّه سينزل إلى الدّنيا وينتقم من أعدائه. وزعم بعض السّبئيّة أنّ عليًا في السّحاب وأنّ الرّعد صوته والبرق سوطه. ومَن سمع من هؤلاء صوت الرّعد قال: "عليك السّلام يا أمير المؤمنين"".
انظر: *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص233، و(طبعة آفاق) ص223؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص85، و(طبعة ريتر) ص15؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص174، و(طبعة بدران) ج1/ص175؛ *المواقف*، ص419؛ المقريزي، ج2/ص352؛ السّفاريني، ج1/ص80؛ *المنية*، ص29؛ *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص216؛ *الفصل*، ج5/ص36؛ *التبصير*، ص123؛ النّوبختي، ص22؛ *التنبيه*، ص25؛ *المهديّة*، ص91؛ *الصّلة بين التصوّف والتّشيّع*، ص84 إلى ص92؛ *الشّيعة في التّاريخ*، ص54-ص 55 وص211-ص212؛ *المذاهب الإسلاميّة*،

وأمّا الباقون[2]، قطعوا بموته. وهؤلاء اختلفوا، فقال بعضهم: "الإمام بعده: محمّد بن الحنفيّة"، وهو قول الكيسانيّة[3]، على ما سيأتي [في] تفصيل[4] قولهم. والأكثرون قالوا: "الإمام بعده: الحسن". ثمّ [أ-51و] اختلفوا[5] بعد موت الحسن. فمنهم مَن ساق الإمامة إلى ولده الحسن، وهو المُلَقَّب بالرّضى[6]، من آل محمّد؛ ومنه إلى ولده عبد الله؛ ثمّ إلى

ص63 إلى ص65؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص68-ص69، وج2/ص36 إلى ص41؛ شرح *نهج البلاغة* لابن أبي الحديد، ج2/ص309؛ *لسان الميزان*، ج3/ص289.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] الكيسانيّة نسبة لكيسان. قال الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (انظر: الجزء الأوّل، ص 145 من نشرة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّ. بيروت. د. ت.): "الكيسانيّة هم أصحاب كيسان -مولى أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب-، وقيل إنّه تلميذ محمّد ابن الحنفيّة. ويعتقدون فيه الإحاطة بالعلوم كلّها، واقتباسه من السيّدين الأسرار بجملتها، ويرون أنّ الدّين طاعة رجل؛ حتّى حملهم ذلك على تأويل الأحكام الشّرعيّة، كالصّلاة والصّوم والزّكاة والحجّ. وقال بعضهم بجواز تركها بعد الوصول إلى طاعة الرّجل. وقالوا بالتّناسخ والحلول والرّجعة. وهؤلاء بين قائل بأنّ الإمامة في واحد لا يموت حتّى يملأ الأرض قسطًا وعدلاً كما مُلئت ظلمًا وجورًا، وبين من يقول بانتقال الإمامة إلى غيره".

انظر أيضًا: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص50-ص51؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص116 إلى ص118.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] هو الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، أبو محمّد الهاشمي المدني. روى عن أبيه وعن زوجته فاطمة بنت الحسين وعن عبد الله بن جعفر. روى عنه ابنه عبد الله وابن عمّه الحسن بن محمّد بن الحنفيّة وإبراهيم ابن الحسن، وغيرهم. وروى له النّسائي. كان وصيّ أبيه الحسن ووليّ صدقة عليّ بن أبي طالب، فأراد الحجّاج أن يدخل معه عمّه عمر بن عليّ فلم يرض، وسانده في موقفه ذاك ضدّ الحجّاج عبد الملك ثمّ الوليد من بعده. وكان الحسن هذا يشتدّ على الرّافضة، قال لرجل منهم: "إنّ قتلك لقربة إلى الله. لئن أمكن الله منكم لنقطعنّ أيديكم وأرجلكم من خلاف ولا تقبل لكم توبة". وشهد

ولده[1] محمّد، وهو[2] [المُلقّب]: النّفس الزّكيّة؛ ثمّ إلى أخيه إبراهيم. ومنهم مَن ساقها إلى الحسين. ثمّ اختلفوا بعد قتله. فمنهم مَن ساقها إلى أخيه محمّد بن الحنفيّة، وهو قول أكثر الكنانيّة[3] ومنهم مَن ساقها إلى زين العابدين. ثمّ اختلفوا بعد موته: فالزّيديّة ساقوها إلى زيد بن عليّ، على ما سيأتي شرح أحواله في أصل الزّيديّة؛ والإماميّة ساقوها إلى الباقر. واختلفوا[4] بعد موته: فمنهم مَن قال: لم يَمت، فينتظرونه؛ ومنهم مَن قطع بموته. ثمّ اختلفوا: فمنهم مَن ساقها إلى غير ولده، وهم فريقان:

– **الأوّل:** الذين ساقوها إلى محمّد بن عبد الله بن الحسن[5]، وهو قول أصحاب مغيرة[1] بن[2] سعيد العجلي[3].

قتل الحسين بكربلاء. في ذلك اليوم استصغر فنجا وضرب آيّام عبد الملك بالمدينة في ولاية هشام بن إسماعيل، لأنّ عبد الملك طلب من هشام أن يقيم آل عليّ فيشتموا عليّا، ويقيم آل الزّبير فيشتموا الزّبير، فأبوا ذلك وكتبوا وصاياهم، فأشير على هشام أن يأمر آل عليّ فيشتموا آل الزّبير، وآل الزّبير ليشتموا آل عليّ؛ فأقيم الحسن بن الحسن فلم يفعل، فضرب حتّى سال دمه؛ ولم يحضر عليّ بن الحسين ولا عامر بن عبد الله بن الزّبير. ولمّا مات الحسن بن الحسن أوصى إلى إبراهيم بن محمّد بن طلحة، وهو أخوه لأمّه، وكذلك داود وأمّ القاسم ابنا محمّد بن طلحة. واعتكفت فاطمة بنت الحسين على قبر زوجها سنة. وكانت وفاته آيّام خلافة الوليد، وقيل سنة 97 هـ.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج /ص416 إلى ص418؛ *طبقات* ابن سعد، ج5/ص319؛ الطّبري، ج3/ص213؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج4/ص162؛ *تاريخ الإسلام*، ج3/ص356؛ *طبقات المعتزلة*، ص17؛ *تهذيب التهذيب*، ج2/ص263؛ *تقريب التهذيب*، ص87؛ *تاريخ بغداد*، ج7/ص293.

[1] في الأصل: ولد.

[2] في الأصل: وهي.

[3] هكذا في الأصل، ولعلّ صوابها: الكياليّة (انظر بشأن هذه الفرقة ما أورده الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل*، الجزء الأوّل، ص 185 من نشرة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّ. بيروت. د. ت.).

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: الحسين.

[1] تُدعى الفرقة المؤلّفة من أتباع مغيرة بن سعيد العجلي: المغيريّة. وقد ادّعى العجلي الإلهيّة. ثمّ أحرقوا بالنّفط والنّار. يقول ابن أبي حديد في شرح *النهج* المجلّد الثّاني: "ثمّ ظهر المغيرة بن سعيد -مولى بجيلة-، فأراد أن يحدث لنفسه مقالة يستهوي بها قومًا وينال بها ما يريد الظّفر به من الدّنيا؛ فغلى في عليّ (ع) وقال: "لو شاء عليّ (ع) لأحيى عادا وثمودا وقرونا بين ذلك". وعن *خطط* المقريزي أنّ المغيريّة من الغلاة، وصاحبهم المغيرة بن سعيد. لقد ادّعى أوّلاً أنّ الإمام بعد الباقر (ع) هو محمّد ابن عبد الله الحسن، ثمّ ادّعى الإمامة لنفسه، وادّعى بعد ذلك النّبوّة، وقال بالتّشبيه. وذكر الشّهرستاني في *الملل* أنّ أبا جعفر الباقر (ع) قال: "برئ الله ورسوله من المغيرة بن سعيد، وبيان ابن سمعان، فإنّهما كذبا علينا أهل البيت".

انظر: *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص238، و(طبعة آفاق) ص229؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص68، و(طبعة ريتر) ص6؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص176، و(طبعة بدران) ج1/ص157؛ *المواقف*، ص419؛ النّوبختي، ص59؛ السّفاريني، ج1/ص81؛ *المنية*، ص30؛ *الفصل* لابن حزم، ج2/ص272؛ *التّبصير*، ص125؛ *التّنبيه*، ص152؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص125 إلى ص129؛ *البدء والتّاريخ* للمقدسي، ج5/ص130؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص82؛ *المهديّة*، ص77 إلى ص79؛ *الشّيعة في التّاريخ*، ص217؛ *خطط المقريزي*، ص218؛ *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص219؛ *الوافي بالوفيّات*، ج3/ص299-ص300.

[2] وردت عبارة: **مغيرة بن** غير منقوطة في الأصل.

[3] اختلف في اسمه: فهو المغيرة بن سعيد العجلي، كما في *الفرق بين الفرق والتّبصير*؛ وهو المغيرة بن سعيد البجلي عند الشّهرستاني؛ و المغيرة بن أبي سعيد مولى بني بجيلة، عند ابن حزم. وكان ساحرًا، وادّعى النّبوّة لنفسه، وقتل بسبب ذلك. وكان سبئيًا -كما يقول ابن قتيبة- وصاحب نيرنجات. ومن آرائه أيضًا التّجسيم: أنّ الله عنده جسم، هو صورة رجل من نور وعلى رأسه تاج من نور، وله أعضاء وجوف، وأعضاؤه على صورة حروف الهجاء. وزعم أنّ تأوّل قوله -تعالى- في الإمامة : "ظلوما جهولا" هو أبو بكر وعمر. قتل سنة 119 هـ.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص68، و(طبعة ريتر) ص6؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص238، و(طبعة آفاق) ص229؛ الشّهرستاني (طبعة كيلاني) ج1/ص186، و(طبعة بدران) ج1/ص157؛ *المواقف*، ص419؛ النّوبختي، ص59؛ السّفاريني، ج1/ص81؛ *التّبصير*، ص125؛ *التّنبيه*، ص152؛ *المنية*، ص30؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص82؛

- الثّاني: الذين ساقوها إلى أبي منصور العجلي[1]، على ما سيأتي شرح هاتين الفرقتين في باب الغُلاَة، إن شاء الله -تعالى-.

أمّا الذين ساقوها إلى ولده جعفر الصّادق، فقد اختلفوا بعد موت جعفر على قولين:
- الأوّل: الذين قالوا إنّه لم يمت حتّى يظهر أمره، وهو القائم المهديّ. وأوردوا عنه أنّه قال: "لو رَأيتم رايتي تدهده عليكم من الجبل، فلا تصدّقوا، فإنّي صاحبكم صاحب السّيف". ثمّ اختلف[2] هؤلاء: فقالت[3] النّاؤوسيّة[4] بغيبته؛ وقال آخرون إنّه لم يَغب، وأنّ

المبدء والتاريخ للمقدسي، ج5/ص130؛ الفصل لابن حزم، ج2/ص272؛ المهديّة، ص77 إلى ص79؛ الصّلة بين التصوّف والتشيّع، ص125 إلى ص129؛ الشّيعة في التّاريخ، ص217.

قتل أبو منصور العجلي عام 121 هـ. وتذكر المصادر الشّيعيّة أنّه قد لعنه الإمام جعفر ثلاثًا. ويرى أنّ آل محمّد هم السّماء، والشّيعة هم الأرض؛ وأنّه هو الصّلة بين اثنين، عرج به إلى السّماء، فمسح الله على رأسه، وقال له بالسّريانيّة: "أي بُني انزل فبلّغ عنّي". ثمّ أنزله الله على الأرض، وهو الكسف السّاقط من السّماء في قوله -تعالى-: "وإن يرد كسفا من السّماء ساقطا. ويقولوا سحاب مركوم"، وهو الكلمة. وأعلن أنّ النّبوّة لا تنقطع. وقال لأتباعه: "من خالفكم فهو كافر مشرك فاقتلوه، فإنّ هذا الجهاد خفيّ". وشاع في مذهبه الغيلة والخنق. ونادى أبو منصور بأنّه مسيح... إلخ.

حول ترجمته راجع: مقالات الإسلاميّين، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص74، و(طبعة ريتر) ص9؛ الفرق، (طبعة عبد الحميد) ص243، و(طبعة آفاق) ص234؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص178، و(طبعة بدران) ج1/ص158؛ المنية، ص30؛ المقريزي، ج2/ص353؛ التنبيه، ص150؛ التبصير، ص125؛ الإسفرايني، ج1/ص82؛ النّوبختي، ص38؛ مواقف، ص42؛ الملل للبغدادي، ص55؛ نشأة الفكر الفلسفي، ج2/ص 87 إلى ص93؛ المهديّة، ص79؛ الصّلة بين التصوّف والتشيّع، ص129 إلى ص131؛ الشّيعة في التّاريخ، ص217.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وهم يقولون إنّ جعفرا لم يمت، لكنّه غائب، وهو الإمام. وسبب تسمية هذه الفرقة بالنّاؤوسيّة أنّها سمّيت بذلك لرئيس لهم من أهل البصرة يقال له فلان بن فلان النّاووس (ذكره النّوبختي). واسمه عند الأشعري: عجلان بن ناوس من أهل البصرة. ويرى البغدادي أنّهم أتباع رجل من أهل البصرة كان

أولياءه يرونه في بعض الأوقات، وأنّه يعدهم ويمنّيهم، لكنّه ما عيّن لهم وقت الخروج، وقال إنّ الله غضب على أهل الأرض بقتل الحسين، فلم يعيّن للقائم وقتًا.

- الثّاني: الذين قطعوا بموته. وهؤلاء اختلفوا[1] على أربعة أوجه:

أ – فالذين زعموا أنّ جعفرًا مات ولا إمام بعْده، وسيرجع إلى الدّنيا فيملؤها عدلاً كما مُلئت جورًا؛ ويُقال لهم النّاؤوسيّة.

ب – الذين ساقوا الإمامة إلى ولده.

ج – الذين ساقوها[2] إلى غير ولده.

د – الذين جوّزوا الأمرين.

أمّا الذين[1] ساقوها إلى ولده، فاعلم أنّه كان له خمسة أولاد –ويُقال ستّة-: إسحاق[2]، وعليّ[3]، وعبد الله[4]، ومحمّد[5]، وإسماعيل[6]، وموسى. فالذين قال النّاس بإمامتهم من هؤلاء أربعة: عبد الله، ومحمّد، وإسماعيل، وموسى.

ينتسب إلى ناووس بها. أمّا الشّهرستاني فقد زاد: وقيل: نسبوا إلى قرية ناووسا. وناووس الظّبية في معجم *البلدان* لياقوت (ج5/ص254) مكان قرب همذان.

وممّا جاء في تعريف النّاوسيّة (كذا في الأصل) في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص 167 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): "قالت النّوسيّة إنّ الصّادق حيّ بعد، ولن يموت حتّى يظهر فيظهر أمره، وهو القائم المهديّ، ورووا عنه أنّه قال: لو رأيتم رأسي يدهده عليكم من الجبل فلا تصدّقوا، فإنّ صاحبكم صاحب السّيف.

وحكى أبو حامد المروديّ أنّ النّوسيّة زعمت أنّ عليًّا مات، وستنشقّ الأرض عنه (قبل) يوم القيامة فيملأ العالم عدلاً".

انظر: *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص61؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص97، و(طبعة ريتر) ص25؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص166، و(طبعة بدران) ج1/ص148؛ *التبصير*، ص37؛ *الخطط* للمقريزي، ج2/ص352؛ النّوبختي، ص67؛ *المنية*، ص21 وص95؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص211.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **ساقوا**.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو إسحاق بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -عليهم السّلام-، المدنيّ؛ ويكنى أبا محمّد، ويلقّب: المؤتمن. وولد بالعريض. وكان من أبه النّاس برسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-. وكان محدّثًا جليلاً. وكان ابن كاسب وسفيان بن عيينة إذا حدّثا عنه يقولان: "حدّثني الثّقة الرّضا إسحاق بن جعفر". وكان إسحاق بن جعفر يقول بإمامة أخيه موسى، وروى عن أبيه النصّ بالإمامة على أخيه موسى. وادّعت فيه طائفة من الشّيعة الإمامة. وهو أقلّ المعقّبين من ولد جعفر الصّادق عددًا. وأعقب من ثلاثة رجال: محمّد والحسين والحسن. وتُعرف ذرّيته بالإسحاقيّين. قدم مصر ومات بها.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج3/ص268-ص269.

[3] هو عليّ بن جعفر الصّادق، المعروف بالعريض. له قبر في قمّ عليه قبّة مزور. وممّن صرّح بأنّه قبره في قمّ: المجلسي الأوّل، وقال المجلسي الثّاني: "أمّا كونه مدفونًا بقمّ فغير مذكور في الكتب المعتبَرة".

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج3/ص177.

[4] هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الجواد؛ له صحبة ورواية. ولد بالحبشة من أسماء بنت عميس. روى عن أبويه وعن عمّه عليّ بن أبي طالب -كرّم الله وجهه-. وهو آخر مَن رأى النّبي -صلّى الله عليه وسلّم- من بني هاشم. وهو أوّل مولود وُلد في الإسلام بالحبشة. سكن المدينة. وكان يُسمّى بحر الجود لسخائه. وكان إذا قدم على معاوية أنزله داره وأكرمه. وتوفّي في سنة 80 هـ.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج2/ص170-ص171؛ *الاستيعاب*، ص880؛ *أسد الغابة*، ج3/ص133؛ *الإصابة*، ج4/ص48؛ *تهذيب التهذيب*، ج5/ص170؛ *البداية والنّهاية*، ج9/ص43.

[5] هو محمّد بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر، لُقّب الدّيباج. لُقّب بذلك لحسن وجهه. خرج بمكّة أوائل دولة المأمون، ودعا لنفسه فبايعوه، فندب عسكرًا لقتاله فأخذوه، وقدم صحبة المعتصم إلى بغداد. وكان بطلاً شجاعًا عاقلاً، يصوم يومًا ويفطر يومًا. قيل إنّه دخل الحمّام بعدما جامع وأفصد في يوم واحد، فمات فجأة بجرجان فصلّى عليه المأمون ونزل في لحده. وكانت الوفاة سنة 204 هـ. -وقيل: سنة 203 هـ-، وهو الصّحيح. ولمّا رأى المأمون جنازته ترجّل وحمل نعشه.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج2/ص291.

[6] هو إسماعيل بن جعفر الصّادق -رضي الله عنه-، وهو ابنه الأكبر. وإليه تُنسب الفرقة الإسماعيليّة. توفّي في حياة أبيه سنة 132 هـ.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج9/ص101 إلى ص104.

أمّا القائلون بإمامة عبد الله، فتُقال[1]: الفطحيّة[2]، لأنّ[3] عبد الله كان أفطح الرّأس؛ ويُقال لهم أيضًا: العماريّة[4]، لانتسابهم إلى عمار بن يحيى السّاباطي[1]. واحتجّوا على إمامته بأربعة أوجه:

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] يقول النّوبختي في *فرق الشّيعة* والشّهرستاني في *الملل والنّحل* إنّ القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر الملقّب بالأفطح هم الفطحيّة (وهم عند الشّهرستاني: الأفطحيّة –انظر: كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني، الجزء الأوّل، ص 168 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): "، وهو وإسماعيل لأمّ واحدة، وأكبر أولاد الإمام جعفر. وفي *فصول المفيد*: زعموا أنّ أباه قد قال: "الإمامة لا تكون إلاّ في الأكبر من ولد الإمام". وقد كان عبد الله أفطح الرّجلين. وقيل إنّ لهم رئيسا من أهل الكوفة اسمه عبد الله الأفطح. ومهما يكن من الأمر، فقد قال بإمامة عبد الله بن عفر جمع كبير من الشّيعة، وساعده على ذلك تكتّم الإمام موسى خوفا من المنصور والرّشيد. وبعد أن اختبره بعض الأعيان من الشّيعة في بعض أمور الدّين، رجعوا عن إمامته. وفي *الإرشاد* للشّيخ المفيد أنّ عبد الله بن جعفر كان أكبر أولاد الإمام جعفر بعد إسماعيل، ولم تكن منزلته عند أبيه كغيره من ولده، وكان متّهما بالخلاف عليه في الاعتقاد ويخالط الحشويّة، ويميل إلى مذهب المرجئة، وادّعى لنفسه الإمامة.
انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص239–ص240؛ كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص 168 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): ".

[3] في الأصل: لكنّ.

[4] أو العماديّة. وهم يقولون إنّ الإمام بعد جعفر الصّادق ولده موسى. ويذكر البغدادي كالأشعري أنّ اسمها: العمّاريّة نسبة إلى زعيمها، واسمه عمّار. وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصّادق، ثمّ زعموا أنّ الإمام بعده ولده عبد الله –لا موسى، كما يقول الرّازي–، وكان أكبر أولاده، وكان أفطح الرّجلين، ولهذا قيل لأتباعه الأفطحيّة أو الفطحيّة.
انظر : *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص62؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص99، و(طبعة ريتر) ص27؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص167، و(طبعة بدران) ج1/ص148؛ *التبصير*، ص38؛ *الخطط* للمقريزي، ج2/ص352؛ النوبختي، ص76–ص77.

أ – قال الصّادق: "الإمامة في [أ-51ظ] أكبر أولاد الإمام"، وهو كان أكبر مَن بقي.

ب – قال الصّادق: "الإمام مَن يجلس مجلسي"، وهو الذي كان كذلك.

ج – الإمام لا نغسله، ولا نصلّي عليه، ولا نأخذ خاتمه، ولا يواريه إلاّ الإمام، وهو الذي تولّى ذلك.

د – دَفَعَ الصّادق وديعة إلى بعض أصحابه، وأمَره أن يدفعها إلى مَن طلبها منه، ويتّخذه[2] إمامًا؛ فما طلبها منه أحد إلاّ عبد الله.

فهذا ما احتجّوا به على إمامته، لكنّه (ما)[3] عاش بعد أبيه إلاّ قليلاً، و لم يَعقب[4] ولدًا ذكرًا.

ومن القائلين بإمامة عبد الله: أصحاب زرارة بن أعين[5]. فأمّا زرارة نفسه، فإنّ جمعًا من العماريّة يقول إنّه كان أيضًا على هذه المقالة، و لم يرجع عنها. وزعم آخرون أنّه رجع

---

[1] في *البحار*: هو عمار بن موسى. وفي *النّقد* : اسمه عمرو بن سعيد المدائن، وقد يطلق على عمّار بن موسى. وزاد أبو عليّ: وأخويه: قيس وصباح، وابنه: إسحاق. وفي *مشتركات* الطّريحي والكاظمي في *باب المشترك في النّسب*: ومنهم السّاباطي المشترك بين عمرو بن سعيد الموثق وبين غيره، ويمكن استعلام أنّه هو بما ذكر في بابه وبرواية مصدق بن صدقة عنه، وكثيرًا ما يرد مطلقًا ويراد به هو.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج7/ص169.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت كلمة: ما مضافة في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: دوارة. وزرارة لقبه، واسمه: عبد ربّه؛ أخوه: عمران بن أعين. وكان نحويًا وابنه حمزة بن حمران وبكير بن أعين وابنه عبد الله بن بكير وعبد الرّحمان بن أعين وعبد الملك بن أعين وابنه ضريس بن عبد الملك من أصحاب أبي جعفر محمّد بن عليّ -عليه السّلام-. وكان أعين بن سنبس عبدًا روميًّا لرجل من بني شيبان، تعلّم القرآن ثمّ أعتقه فعرض عليه أن يدخل في نسبه فأبا أعين ذلك وقال: " أقرّني على ولائي". وكان سنبس راهبًا في بلد الرّوم، ويكنّى بكير أبا الجهم، وزرارة يكنّى أبا عليّ

عنها، حتّى سأل عبد الله بن جعفر عن بعض المسائل، فما وجد عنده جوابها، فتركه وقال بإمامة موسى. وقال بعضهم: "لم يأمر موسى أيضًا، ولكنّه أشار إلى المصحف، وقال: "هذا إمامي"." ويُقال إنّه كان التوى على جعفر بعض الالتواء. وزرارة أكبر قدماء الشّيعة فقهًا وكلامًا. وقال الكعبيّ: "هؤلاء العماريّة أعظم فرق الجعفريّة[1] وأكثرهم جمعًا".

وأمّا القائلون بإمامة محمّد، فيُقال لهم: السّمطيّة[2]، أتباع[1] يحيى بن أبي سميط[2]. واحتجّوا عليه بوجوه:

أيضًا. ومن ولده الحسين بن زرارة. والحسن بن زرارة من أصحاب جعفر بن محمّد. وزرارة أكبر رجال الشّيعة فقهًا وحديثًا ومعرفة بالكلام والتّشيّع. روى عن زرارة ابن أعين عبيد بن زرارة.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت) ص220.

[1] يقولون إنّ الإمامة انتقلت من الحسن العسكري إلى أخيه جعفر. وقد يُظنّ خطأً أنّ الجعفريّة هنا هي المنسوبة إلى جعفر الصّادق، لا بل إنّها فرقة من الفرق الّتي اختلفت بعد موت الحسن العسكري. يقول النّوبختي: وقالت الفرقة الثّالثة: إنّ الحسن بن عليّ توفّي والإمام بعده أخوه جعفر، وإليه أوصى الحسن، ومنه قبِل الإمامة، وعنه صارت إليه. فلمّا قيل لهم: إنّ الحسن وجعفرًا ما زالا متهاجرين متصارمين متعادين طول زمانهما، وقد وقفتم على صنائع جعفر ومخنّفي الحسن. وسوء معاشرته له في حياته ولهم من بعد وفاته في اقتسام مواريثه"؛ قالوا: "إنّما ذلك بينهما في الظّاهر، فأمّا في الباطن فكانا متراضيين متصافيين لا خلاف بينهما، ولم يزل جعفر مطيعًا له سامعًا منه، فإذا ظهر منه شيء من خلافه فعن أمر الحسن، فجعفر وصيّ الحسن وعنه أفضت إليه الإمامة...". (ص98-ص99).

أمّا الشّهرستاني فيذكر من هذه الفرق الرّابعة الّتي قالت: "إنّ الحسن قد مات والإمام جعفر، وإن كنّا مخطئين في الإئتمام به، إذ لم يكن إمامًا، فلمّا مات ولا عقب له تبيّنا أنّ جعفر كان محقًّا في دعواه والحسن مبطلاً"

انظر: الشّهرستاني، *الملل والنحل*، ج1/ص171 من طبعة كيلاني.

[2] غير منقوطة في الأصل. ويقال لهم أيضا: الشّمطيّة. وهم يقولون إنّ الإمام بعد جعفر الصّادق ولده محمّد بن جعفر. وهي عند الشّهرستاني والإسفراييني والبغدادي والمقريزي: الشّمطيّة، أتباع يحيى بن أبي شميط. قالوا إنّ جعفر قال: إنّ صاحبكم اسمه اسم نبيّكم (يعني محمّدًا). وعند الأشعري هي: السّميطيّة بالسّين، وكذا عند النّوبختي في *فرق الشّيعة*.

- الأوّل: الصّادق قال: "صاحبكم اسمه اسم نبيّكم".
- الثّاني: قال الصّادق له: "إنْ وُلد لك وَلد، فسمّه باسمي، فهو إمام".

ثمّ اختلف[3] القائلون بإمامة محمّد على قولين:

أ – إنّه لم يَمُت، وإنّه سيَخرُج.

ب – إنّه مات، وهؤلاء ساقوا الإمامة إلى ولده إسماعيل بن محمّد بن جعفر.

أمّا القائلون بإمامة إسماعيل، فسيأتي شرح فرقهم في فصل الإسماعيليّة[4].

انظر: *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص61؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص99، و(طبعة ريتر) ص27؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص167، و(طبعة بدران) ج1/ص148؛ *التّبصير*، ص38؛ *الخطط* للمقريزي، ج2/ص351؛ النّوبختي، ص77.

[1] بداية من هذا الموضع وإلى حدّ قوله: **فهو إمام** ينقل الرّازي حرفيًّا عبارة الشّهرستاني الواردة في كتاب *الملل والنّحل* (انظر الجزء الأوّل، ص 168 من طبعة أحمد فهمي محمّد).

يحيى بن أبي سميط.

حول ترجمته راجع: *فرق الشّيعة*، (الفهارس)؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص27؛ *مختصر الفرق*، ص24، ص51، ص57؛ *الغنية*، ص62؛ *الملل*، ص126؛ *الخطط*، ج2/ص351؛ *البدء والتّاريخ*،

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وهم يقولون إنّ الإمام بعد جعفر الصّادق: إسماعيل بن جعفر، ولكن لمّا مات إسماعيل في حالة حياة أخيه عادت الإمامة إلى أخيه.

انظر: *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص98، و(طبعة ريتر) ص26؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص167، و(طبعة بدران) ج1/ص149؛ *التّبصير*، ص38؛ النّوبختي، ص68؛ *المواقف*، ص421؛ السّفاريني، ج1/ص83؛ *المنية*، ص21؛ *التّنبيه*، ص37؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص271 إلى ص387؛ *تاريخ الفلسفة الإسلاميّة* لكوربان، ص132 إلى ص168؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد الزّين، ص79 إلى ص82؛ *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة، ص89 إلى ص93؛ *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص195 إلى ص213؛ موسوعة الإسلام المختصرة، ص179 إلى ص183؛ *الإسماعيليّون في المرحلة القرمطيّة* لسامي العيّاش؛ *تاريخ الفلسفة العربيّة* لفاخوري والجرّ، ج1/ص199 إلى ص217؛ *تاريخ الدّعوة الإسماعيليّة* لمصطفى غالب.

أمّا القائلون بإمامة موسى، ويُقال لهم: المفضّليّة[1]، نسبوها[2] إلى المفضّل بن عمرو[3] -وكان من المعتبَرين منهم-؛ فهم قد احتجّوا عليها بأمور:

أ – قال الصّادق: "سابقكم قائمكم ألاَ وهو يُسمّى صاحب التّورية". ورُوي عنه أنه قال لأصحابه: "عُدّوا الإمام من الأحد"، فعدّوها حتّى بلغوا السّبت، فقال جعفر: "سبت السّبوت وشمس الدّهور، ومَن لا يَلْهو ولا يَلْعب".

---

[1] تُدعى أيضا الموسويّة. قالت بإمامة موسى بن جعفر نصًّا عليه بالاسم، حيث قال الصّادق -رضي الله عنه-: "سابعكم قائمكم"، وقيل: "صاحبكم قائمكم، ألا هو سميّ صاحب التّوراة". و لمّا رأت الشّيعة أنّ أولاد الصّادق على تفرّق، وكان موسى هو الذي تولّى الأمر وقام به بعد موت أبيه رجعوا إليه، واجتمعوا عليه، مثل المفضّل بن عمر، وزرارة بن أعين، وعمار السّاباطي. وروت المفضّليّة عن الصّادق -رضي الله عنه- قال لبعض أصحابه: "عُدّ الأيّام"، فعدّها من الأحد حتّى بلغ السّبت، فقال له: "كم عددت ؟"، فقال: "سبعة"، فقال جعفر: "سبت السّبوت وشمس الدّهور ونور الشّهور، مَن لا يلهو ولا يلعب، وهو سابعكم قائمكم هذا"، وأشار إلى ولده موسى الكاظم. وقال فيه أيضًا: "إنّه شبيه بعيسى -عليه السّلام-". ثمّ إنّ موسى، لمّا خرج وأظهر الإمامة، حمله هارون الرّشيد من المدينة، فحبسه عند عيسى ابن جعفر، ثمّ أشخصه إلى بغداد فحبسه عند السّندي بن شاهك. وقيل إنّ يحيى بن خالد ابن برمك سمّه في رطب فقتله وهو في الحبس؛ ثمّ أُخرج ودُفن في مقابر قريش ببغداد، واختلفت الشّيعة بعده. فمنهم مَن توقّف في موته وقال: "لا ندري أ مات أم لم يمت!"، ويُقال لهم المطورة؛ سمّاهم بذلك عليّ بن إسماعيل، فقال: "ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة". ومنهم مَن قطع بموته، ويُقال لهم القطعيّة. ومنهم مَن توقّف عليه، وقال إنّه لم يمت وسيخرج بعد الغيبة؛ و يُقال لهم الواقفة. انظر: الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، ص168-ص169.

[2] في الأصل: نسبوا.

[3] هو المفضّل بن عمر الجعفي.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج10/ص132؛ النّجاشي، ص295-ص296؛ فهرس الطّوسي، ص337؛ *منهج المقال*، ص341 إلى ص343؛ *منتهى المقال*، ص308-ص309؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص13-ص29.

ب – لّما رَأَتْ الشّيعة[1] أنّ أولاد الصّادق منهم مَن مات قبله؛ ومنهم مَن مات بَعده قريبًا[2]، وما خلّف ابنًا؛ ومنهم مَن لم يكن أهلاً للإمامة سوى موسى؛ فلا جرم [أ-52و] اجتمعوا عليه. ثمّ أنّ موسى، بعد جلسته الثّانية -أعني[3]: بعد موت أخيه عبد الله-، لّما أظهر الإمامة، حمله الرّشيد[4] إلى بغداد. ويُقال إنّ يحيى بن خالد[5] سمّه في بطن، فقَتَلَه[1] وهو في الحبس، ثمّ أُخرج إلى مقابر قريش.

---

1 غير منقوطة في الأصل.

2 غير منقوطة في الأصل.

3 غير منقوطة في الأصل.

4 هو هارون بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب، أمير المؤمنين الرّشيد ابن المهدي ابن المنصور. كان كثير الحجّ والغزو، حجّ في خلافته ثماني حجج -وقيل: تسع-، وغزا ثماني غزوات؛ ولم يحجّ خليفة بعده؛ وكان في أيّامه فتح هرقلة. وكان يحجّ سنة ويغزو سنة. واجتمع له ما لم يجتمع لغيره: وزراؤه البرامكة، وقاضيه أبو يوسف، وشاعره مروان بن أبي حفصة، ونديمه العبّاس بن محمّد عمّ أبيه، وحاجبه الفضل بن الرّبيع أتيه النّاس وأعظمهم، ومغنّيه إسحاق بن إبراهيم الموصلي، وزوجته زبيدة. وكان جوادًا بالمال، واعتمد على البرامكة في دولته، فزيّنوها إلى أن أكثروا الدّالّة عليه، ففتك بهم. ولكن ساء تدبيره للملك بعدهم وظهر الاختلال في دولته بعدهم. وُلد هارون الرّشيد سنة 147 هـ. في نصف شوّال بمدينة الريّ، وبويع له بمدينة السّلام في ربيع الأوّل سنة 170 هـ. يوم مات الهادي، وكان وليّ العهد بعده، وله يومئذ اثنان وعشرون سنة ونصف. وتوفّي بطوس في جمادى الآخرة سنة 193 هـ.، وله 46 سنة. وكانت مدّة خلافته 23 سنة وشهرين وستّة عشر يوما.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج4/ص225 إلى ص227؛ *تاريخ بغداد*، ج14/ص5؛ *الدّيارات*، ص144؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص331؛ *البداية والنّهاية*، ج10/ص213؛ معجم المرزباني، ص462؛ الزّركشي، ص340؛ الرّوحي، ص48؛ الفخري، ص175؛ *تاريخ الخلفاء*، ص329 إلى ص343؛ خلاصة *الذّهب المسبوك*، ص107.

5 هو أبو الفضل يحيى بن خالد بن برمك، وزير هارون الرّشيد. وكان جدّه برمك من مجوس بلخ، وكان يخدم النّوبهار، وهو معبد كان للمجوس بمدينة بلخ توقد فيه النّيران. واشتهر برمك المذكور وبنوه بسدانه، وكان برمك عظيم المقدار عندهم. كان المهديّ بن أبي جعفر المنصور قد ضمّ إلى يدي ولده

وهاهنا قول آخر، وهو أنّ الإمامة كانت لأولاده الأربعة، وهو قول الفضيليّة[2]، أصحاب الفضيل بن سويد الطحان. وزعموا أنّ الفضيل[3] هو إبراهيم المُخاطَب في القرآن، حيث يقول. ﴿وإذ قال إبراهيم: ربّ أرني كيف تحيي الموتى﴾[4]. معناه: كيف يَعرف الجاهل أمر الإمامة. ﴿قال: "أَ و لم تؤمن؟"، قال: "بلى ولكن ليطمئنّ قلبي"﴾[5]، أي استقرّ قول أصحابي عليه. ﴿قال: "فخذ أربعة من الطّير فصرّهنّ إليك"﴾[6]، عنى به: الأولاد الأربعة لجعفر.

وأمّا الذين ساقوا الإمامة من جعفر إلى غير أولاده، فقد اختلفوا[7] على ستّة أقوال:

أ – **الطّفيّة**[1]: أصحاب موسى بن الحسين الطّفي[2]. وزعموا أنّ الصّادق أوصى بالإمامة إليه.

هارون الرّشيد وجعله في حجره، فلمّا استخلف هارون عرف له حقّه ودفع له خاتمه. وكان يعظّمه وجعل إصدار الأمور وإيرادها إليه، إلى أن نكب البرامكة، فغضب عليه وخلّده في الحبس إلى أن مات فيه، وقتل ابنه جعفرًا. ولمّا قتل هارون الرّشيد جعفر بن يحيى البرمكي نكب البرامكة وحبس يحيى وابنه الفضل. وكان حبسهما في الرّافقة. ولم يزل يحيى في حبسه إلى أن مات في الثّالث من محرّم سنة 190 هـ. فجأة من غير علّة، وهو ابن 70 سنة -وقيل: 74-، وصلّى عليه ابنه الفضل. ودُفن في شاطئ الفرات في ربض هرثمة.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج6/ص219 إلى ص229؛ *معجم الأدباء*، ج20/ص5؛ *البداية والنّهاية*، ج10/ص204؛ *تاريخ بغداد*، ج14/ص128؛ معجم المرزباني، ص488؛ *مرآة الجنان*، ج1/ص424؛ عبر الذّهبي، ج1/ص306؛ *شرح البسامة*، ص222.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **الفضل**

[4] سورة البقرة (2) الآية 260.

[5] سورة البقرة (2) الآية 260.

[6] سورة البقرة (2) الآية 260.

[7] غير منقوطة في الأصل.

ب – **البزيغة**[3]: أصحاب بزيغ[4] بن موسى الحائك[5]. وزعموا أنّ الصّادق أوصى بالإمامة إليه.

ج – **الأقمصيّة**: أصحاب سود بن عمران الأقمص الكوفي. وزعموا أنّ الصّادق (أوصى)[6] بالإمامة إليه. [و]لمّا مات رجعوا إلى ولد جعفر.

د – **المعمريّة**[7]: أصحاب معمر الأزدي[1]. ادّعوا ذلك.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **البريعة**.

[4] غير منقوطة في الأصل. وهم أصحاب بزيغ بن موسى. وزعَم هذا أنّ جعفرًا هو الإله، أي ظهر الإله بصورته للخلق. وزعم أنّ كلّ مؤمن يوحى إليه من الله. واستعمل التّأويل من أجل أن يهدم مبدأ النّبوّة، فقال في قوله -تعالى-: ﴿وما كان لنفس أن تؤمن إلاّ بإذن الله﴾، أي يوحى إليه من الله؛ وكذلك قوله -تعالى-: ﴿وأوحى ربّك إلى النّحل﴾، وتوجّهوا إلى الملائكة والرّسول محمّد، وادّعوا أنّ منهم من هو خير من جبريل وميكائيل ومحمّد، وزعموا أنّه لا يموت منهم أحد، وأنّ أحدهم إذا بلغت عبادته رفع إلى الملكوت، وادّعوا معاينة أمواتهم، وزعموا أنّهم يرونهم بكرة وعشيّة.

انظر: عبد الله سلوم السّامرّائي، *الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص101–ص102؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص77–ص78؛ الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، ص383.

بزيغ بن موسى الحائك.

حول ترجمته راجع: فهرس *فرق الشّيعة*؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص12؛ *الناسخ*، ج1/ص239؛ *البدء والتّاريخ*، ص130؛ *الغنية*، ص61؛ *الملل*، ص137؛ *أصول الدّين*، ص137.

[6] وردت كلمة: **أوصى** مضافة في الهامش.

نسبة إلى رجل يُقال له معمر، كان بائع حنطة بالكوفة. وزعموا أنّ الدّنيا لا تفنى، وأنّ الجنّة هي التي تصيب النّاس من خير ونعمة وعافية، وأنّ النّار هي التي تصيب النّاس من شرّ وبليّة. وقالوا بالتّناسخ، وأنّهم لا يموتون. واستحلّوا الخمر، واستحلّوا سائر المحرّمات، ودانوا بترك الصّلاة.

انظر: عبد الله سلوم السّامرّائي، *الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص101؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص77؛ أبو سعيد نشوان، *الحور العين*، ص382؛ ابن حزم، *الفصل في الملل والأهواء والنّحل*، ج4/ص186.

هـ- **التيميّة**: أصحاب عبد الله بن سعيد التيمي[2].

و - **الجَعديّة**: أصحاب أبي جعدة[3]، من الكوفة. وزعموا أنّه الإمام بعد جعفر. فلمّا مات رجعوا إلى ولد جعفر.

ومنهم مَن غلاَ، وزَعَم أنّ الباقر كان أوْلى؛ أوصي بالإمامة إليه وأسقط جعفرًا من السمّين[4]. ومنهم مَن غلا فيه، وزعم أنّه كان إلهًا.

وأمّا الذين توقّفوا في سوق الإمامة من جعفر[5] إلى ولده وغير ولده، فهم اليعفوريّة، أصحاب عبد الله بن أبي يعفور[6]، فإنّهم جوّزوا كلاَ الأمرين.

ثمّ (اختلف)[7] القائلون بإمامة موسى بن جعفر بعد موته. فمنهم مَن توقّف في موته، وقال: "لا ندري أنّه مات أم لا"، ويُقال لهم: الممطورة[1]، لأنّ يونس بن عبد الرّحمان[2]،

---

[1] هو معمر بن خيثم.

حول ترجمته راجع: *فرق الشيعة*، ص111؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص11؛ *الغنية*، ص61؛ *الملل*، ص137.

[2] كذا في الأصل، وصوابه: عبد الله بن يزيد التّيمي.

حول ترجمته راجع: الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص28 إلى ص36؛ *الفرق*، ص62؛ الكشي، ص107؛ *أصول الدّين*، ص96؛ *الملل*، ص142؛ *الخطط*، ج2/ص353؛ *شرح المواقف*، ج8/ص187؛ *تلبيس إبليس*، ص92.

[3] في الأصل: **جعده**. عدّه الشّيخ في رجاله من أصحاب الكاظم (ع). وقال: واقفيّ.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج2/ص312.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] عبد الله بن أبي يعفور.

حول ترجمته راجع: الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص49–ص50؛ الكشي، ص172.

[7] وردت كلمة: **اختلف** مضافة في الهامش.

وهو من القطعيّة[3]، قال لواحد منهم: "ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة". ومنهم مَن قطع أنّه لم يمت، وأنّه حيّ. واختلفوا على قولين:

---

[1] أو الممطوريّة. وهم قوم يقولون: إنّ موسى بن جعفر لم يمت بل هو غائب. وإنّما سمّوا بهذا لأنّهم لمّا أظهروا هذه المقالة قال لهم قوم: "والله ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة"، يعني أنّهم كالكلاب المبتلّة من غاية ركاكة هذه المقالة. وقد تسمّى هذه الفرقة بالواقفة، كما عند الأشعري. وذلك لأنّهم وقفوا على موسى بن جعفر ولم يجاوزوه إلى غيره. وزعموا أنّ جعفر بن محمّد نصّ على إمامة ابنه موسى بن جعفر، وأنّ موسى حيّ لم يمت ولا يموت حتّى يملأ الأرض عدلاً وقسطًا كما ملئت ظلمًا وجورًا. وعند البغدادي في *الفرق بين الفرق*: هي الموسويّة نسبة إلى موسى بن جعفر، وهي الممطورة أيضًا لأنّ يونس ابن عبد الرّحمان القمّي كان من القطعيّة وناظر بعض الموسويّة، فقال في بعض كلامه: "أنتم أهون بالممطورة عليّ بن إسماعيل قال: ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة". وكذا هي عند الإسفراييني، إلاّ أنّ الذي سمّاهم كلابًا ممطورة عنده هو زرارة بن أعين. إلاّ أنّ النّوبختي ذكر أنّ عليّ بن إسماعيل الميثمي ويونس بن عبد الرّحمان القمّي ناظرا بعضهم، فقال له عليّ بن إسماعيل، وقد اشتدّ الكلام بينهم: "ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة".

انظر: *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص100، و(طبعة ريتر) ص29؛ النّوبختي، ص81؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص169، و(طبعة بدران) ج1/ص150؛ *التبصير*، ص38-ص39؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص63-ص64.

[2] هو من أصحاب موسى بن جعفر -عليه السّلام-، من موالي آل يقطين. علاّمة زمانه، كثير التّصنيف والتّآليف على مذاهب الشّيعة. وله من الكتب: كتاب *علل الأحاديث*، كتاب *الصّلاة*، كتاب *الصّيام*، كتاب *الزّكاة*، كتاب *الوصايا والفرائض*، كتاب *جامع الآثار*، كتاب *البداء*.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت) ص220.

[3] وهم يقطعون بدعوة موسى بن جعفر. وهؤلاء هم جمهور الشّيعة، كما يذكر أبو الحسن الأشعري. ويعتقدون أنّ النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- نصّ على عليّ -رضي الله عنه- واستخلفه بعد بيعته، وأنّ عليًّا نصّ على الحسن، والحسن على الحسين، والحسين على عليّ بن الحسين، فمحمّد بن عليّ، فجعفر بن محمّد، فموسى بن جعفر، فعليّ ابن موسى، فمحمّد بن عليّ بن موسى، فعليّ ابنه، فالحسن بن عليّ الذي كان بسامرّاء، فمحمّد بن الحسن بن عليّ، وهو الغائب المُنتظَر. ويُقال لهم -كما عند عبد القاهر البغدادي-: الإثنى عشريّة. وذكر أنّهم اختلفوا في سنّ الثّاني عشر عند موته.

أ – **البشيريّة**[1]: أصحاب محمّد بن بشير[2]، مولى بن ٍسد. وزعموا أنّ موسى لم يمت، ولا يموت إلى الوقت الذي يظهر؛ وأنّه أَمَرَه بأخذ الأخماس والذّكوات من أغنياء

فمنهم مَن قال: كان ابن أربع سنين، ومنهم مَن قال: كان ابن ثماني سنين. واختلفوا في حكمه في ذلك الوقت. فمنهم مَن زعم أنّه في ذلك الوقت كان إمامًا عالمًا بجميع ما يجب أن يعلمه الإمام، وكان مفروض الطّاعة على النّاس. ومنهم مَن قال: كان في ذلك الوقت إمامًا على معنى أنّ الإمام لا يكون غيره، وكانت الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مهبه إلى أوان بلوغه، فلمّا بلغ تحقّقت إمامته ووجبت طاعته؛ وهو الآن الإمام الواجب طاعته، وإن كان غائبًا. أمّا الشّهرستاني، فإنّ هذه الفرقة عنده هي الإثناعشريّة، وذكر أنّهم سمّوا قطعيّة لقطعهم بموت موسى الكاظم بن جعفر الصّادق. وذكر النّوبختي أنّ موسى بن جعفر مات في حبس السّندي بن شاهك، وأنّ يحيى بن خالد البرمكي سمّه في رطب وعنب بعثهما إليه فقتله، وأنّ الإمام بعد موسى: عليّ بن موسى الرّضا. فسُمّيت هذه الفرقة: القطعيّة، لأنّها قطعت على وفاة موسى بن جعفر وعلى إمامة ابنه بعده، ولم تشكّ في أمرها ولا ارتابت، ومضت على المنهاج الأوّل.

انظر: *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص88، و(طبعة ريتر) ص17؛ النّوبختي، ص81؛ الشّهرستاني (طبعة كيلاني) ج1/ص169، و(طبعة بدران) ج1/ص105؛ *التبصير*، ص39؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص64، (طبعة آفاق)، ص47؛ *المنية*، ص21، النّوبختي، ص79؛ المقريزي، ج2/ص351؛ التنبيه، ص38؛ *الشّيعة في التّاريخ*، ص85 إلى ص94.

[1] هم أصحاب محمّد بن بشير، من أهل الكوفة. يقولون إنّ موسى بن جعفر (ع) لم يمت، وأنّه حيّ غائب، وهو القائم المهدي. وقد استخلف في أيّام غيبته محمّد بن بشير وأوصى إليه، وعلّمه جميع ما تحتاج إليه الرّعيّة، وقد أوصى محمّد بن بشير إلى ولده سميع بن محمّد. وهكذا تنتقل الإمامة من واحد لآخر في زمن غيبة الإمام موسى. ولقد طعن هؤلاء على الإمام الرّضا (ع) ومَن جاء بعده من الأئمّة، وكفّروا القائلين بإمامتهم. وزعموا أنّ الفرض من الله الصّلاة والخمس والصّيام، وأنكروا الحجّ وبقيّة الفرائض. وينتسب إليهم القول بالإباحة المطلقة والتّناسخ؛ وأنّ الأئمّة ينتقلون من بدن إلى بدن؛ كما ذُكر في النّوبختي.

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص241–ص242.

[2] هو من أهل الكوفة، من موالي بني أسد. كان محمّد بن بشير يقول: الظّاهر من الإنسان آدم، والباطن أزليّ. وكان يقول بالإثنين. ويُقال إنّ هاشم بن سالم ناظره عليه فأقرّه به، وهو كان على مذهب

شيعته، وتفريقها[1] على ضعفائهم. ولمّا مات هذا الرّجل فأمّوا ابنيه، وهما إسماعيل وجعفر، مقامه.

ب – **القيراطيّة**: أصحاب محمّد بن الحسين، ولقبه قيراط. وكان يترل بالكوفة [أ-52ظ] في سوق كنده. وزعم أنّ موسى حيّ لم يَمُت، وأنّه أوصى إليه، عند غيبته، أنّ الإمام بعده من بينهم. وزعم أنّهم إثنى[2] عشر رجلاً، كلّما[3] مضى واحد قام الآخر مقامه. وزعموا أنّ روح الإمامة [هي] التيّ[4] جَعَلها موسى فيهم، وأنّ موسى أخْبَر كلّ واحد منهم بما يكون، ووَعَدَهم أنّه يظهر عند فناء الإثنى عشر ويظهرهم مع نفسه، فيملؤون[5] الأرض عدلاً كما مُلِئَت جورًا؛ وأنّ موسى ومَن مضى معه من هؤلاء الإثنى عشر مقيمون[6] في بيت من لؤلؤة بيضاء هَبط به جبرائيل -عليه السّلام- من الفردوس، فنَصبه[7] على ذروة من جبل.

العلياويّة. و كان سبب قتله أنّه كان صاحب شعبذة ومخاريق. وكانت عنده صورة قد عملها وأقامها شخصا، وكأنّه صورة أبي الحسن، من ثياب الحرير قد طلاها بالأدوية وعالجها بحيل عملها فيها حتّى صارت شبه صورة إنسان، وكان يطويها. فإذا أراد الشّعبذة نفخ فيها فأقامها. فكان يقول لأصحابه: إنّ أبا الحسن عندي، فإن أحببتم أن تروه وتعلمون إنّي نبيّ؛ ويريهم من طريق الشّعبذة أنّه يكلّمه ويناجيه، حتّى رفع خبره إلى بعض الخلفاء -وقيل: هارون الرّشيد-، فأخذه وأراد ضرب عنقه للزّندقة. وقتل بعد مدّة.

حول ترجمته راجع: الكشي، ص297–ص298؛ *مجالس* الشّيخ مفيد، ج2/ص105؛ *بحار الأنوار*، ج9/ص178.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

أمّا (القاطعون)[1] بموته، ويُقال لهم القطعيّة، فقد اختلفوا على قولين:

أ – الذين ساقوها إلى أحمد بن موسى[2].

ب – وهم الأكثرون، الذين ساقوها إلى عليّ الرّضى.

ثمّ هؤلاء القائلون بإمامة عليّ اختلفوا[3]، بعد موته، على قولين:

أ – الذين[4] منعوا من إمامة ولده محمّد التّقيّ[5] لصغره وعدم علمه، لأنّ من النّاس مَن قال: لمّا مات الرّضى كان سنّ التّقيّ[6] أربعة، ومنهم مَن قال: ثمانية. ثمّ من هؤلاء مَن رجع إلى القول بإمامة أحمد بن موسى؛ ومنهم مَن وقف على الرّضى.

---

[1] وردت كلمة: **القاطعون** مضافة في الهامش.

[2] هو أحمد ابن الإمام موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن أبي طالب –عليهم السّلام–، العنويّ الحسينيّ المدنيّ. امّه أمّ ولد، أمّ أخويه محمّد وحمزة. عن المحدّث النّيسابوري أنّه قال: كان مقدّمًا عند أبيه أدخله في ظاهر الوصيّة وأخرجه في النّسخة المختومة. وفي *الوسيلة*: قال بعضهم إنّ من جملة طوائف الشّيعة مَن يقول بإمامة أحمد بعد أبيه موسى دون أخيه الرّضا. و عن كتاب *لبّ الأنساب*: يُقال إنّه كان لأحمد بن موسى ثلاثة آلاف مملوك وأعتق ألف مملوك، وكتب ألف مصحف بيده المباركة. وروى عن أبيه وآبائه –عليهم السّلام– أحاديث كثيرة. وكان ساكنًا في دار السّلام بغداد، ولمّا سمع قضيّة الإمام عليّ بن موسى الرّضا –عليهما السّلام– الهائلة حزن كثيرًا وبكى بكاءً شديدًا، وخرج من بغداد لطلب ثأره ومعه ثلاثة آلاف من أحفاد الأئمّة الطّاهرين قاصدًا حرب المأمون. ولمّا وصلوا إلى قمّ حاربهم عاملها من قِبَل المأمون، واستشهد منهم جماعة ودفنوا هناك، و لهم مشهد مزور. ولمّا وصلوا إسفراين من ناحية خراسان نزلوا في أرض سبخة بين جبلين، فهجم عليهم عسكر المأمون وحاربهم وقتلهم، واستشهد أحمد ودُفن هناك، وقبره هناك مزور. وقيل: بل مشهده بشيراز.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج3/ص191–ص192.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

ب – وهم الأكثرون، الذين قالوا بإمامة التّقيّ. ثمّ اختلفوا، فقال قوم: "لا يَبْعد أن يَخلق الله فيه العلوم بكلّ الدّين. أصوله وفروعه، وإن كان صغيرًا، كما في حقّ عيسى ويحيى -عليهما السّلام-". وقال آخرون إنّه كان إمامًا، على معنى أنّ الأمر له دون سائر النّاس، لكن لم يجوّزوا أن يكون إمامًا في الصّلاة ومُفتيًا في الحوادث، وإنّما المفتي كان بعض أصحابه إلى أن صار بالغًا.

[ثمّ] القائلون بإمامة التّقيّ اختلفوا[1] بعد موته، وزعم بعضهم أنّه حيّ، وهو المُنتظَر. ومنهم مَن ساقها إلى جعفر بن عليّ لوجهين:

أ – الحسين مات بلا خلف[2]، والإمام لا بدّ له من خلف؛ ولذلك حاز جعفر ميراث الحسين، وانتقل[3] ممَّن قال بإمامة الحسن، بعد موته، إلى القول بإمامة جعفر، منهم الحسن بن عليّ بن فضل.

ب – امتحنوا الحسن فلم يجدوا عنده علمًا، ولقّبوا القائلين بإمامته بالحماريّة[4].

ثمّ القائلون بإمامة جعفر ساقوها بعده إلى عليّ بن جعفر. ومنهم مَن ساقها إلى محمّد بن عليّ، لكنّه مات قبل موت أبيه. ومنهم مَن ساقها إلى الحسن بن عليّ، وهم الأكثرون.

ثمّ اختلفوا، بعد موته، على إثني عشر قولاً:

---

[1] وردت عبارة: **التّقيّ اختلفوا** غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **خلاف**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هي الفرقة التي قالت بإمامة الحسن، ولقّبهم أصحاب جعفر: الحماريّة. كما أنّ هؤلاء لقّبوا أولئك الطّاحنيّة. وافترقت هذه الفرقة التي قالت بإمامة الحسن بعده، وفي بادئ الأمر، إحدى عشرة فرقة. وليست لهم ألقاب مشهورة. ثمّ تنازعوا بعد ذلك في دواعيهم وبطلت أصول تفرّعهم إلى كلّ تلك الفرق، وأقاموا لجملتهم على فرقتين: منهم مَن يقول بإمامة ولد الحسن، ومنهم مَن يقول بإمامة ولد جعفر.

انظر: *الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص292-ص293.

أ – إنّه لم يَمُت، لأنّه، لو مات وليس له ولد ظاهر، لخلاَ الزّمان عن الإمام؛ وأنّه غير جائز.

ب – مات لكنّه سيحيى[1]، وهو المعنيّ بكونه قائمًا أي يقوم بعده.

ج – مات ولا يحيى، ولكنّه أوصى بالإمامة إلى أخيه جعفر.

د – بل أوصى بها إلى أخيه محمّد.

هـ – لَمّا مات من غير عقب، علمنا أنّه ما كان إمامًا، وأنّ الإمام كان جعفر.

و – بل تبيّنّا أنّ الإمام كان محمّدًا، وهؤلاء قوّاد أمرهم بأنّ جعفر كان مجاهرًا بالفسق، والحسين كان فاسقا في الحقيقة، فتعيّن[2] محمّد لها.

ز – خَلَّفَ[3] الحسن ابنًا وُلد قبل موته بسنتين، اسمه محمّد، لكنّه اِستتر خوفًا من عمّه جعفر وغيره من الأعداء، وهو المُنتظَر.

ح – له ابن وُلد بعد موته بثمانية أشهر.

ط – لَمّا مات، ولا ولد له، ولا يجور انتقال[4] الإمامة منه إلى غيره، بقي الزّمان خاليًا من الإمام، وارتفعت التّكاليف.

ي – يجوز أن يكون الإمام لا مں ذلك النّسل بل من عيره من العلويّة.

يأ – لَمّا لم يجز انتقال[5] الإمامة من ذلك النّسل إلى سل آخر، وعلمنا أنّه لا يجوز خلوّ الزّمان من الإمام، علمنا أنّه بقي من نسله ابن، وإن كنّا لا نعرفه عينًا، فيحوز[6] ولاؤه حتّى يَظهر.

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] غير مقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت عبارة: **يجز انتقال** غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

يب – أمر الإمامة معلوم إلى الرّضى، وبعده مخبط، فيُتوقّف[1] في الكلّ.

واعلم أنّ هذا الاختلاف العظيم من أدلّ الدّلائل على عدم النّصّ الجليّ المُتواتِر على هؤلاء الإثني عشر.

وبالله التّوفيق.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

الفصل الثاني

في شرح فرق الكيسانيّة

وهم أصحاب كيسان[2] مولى أمير المؤمنين. اعتقدوا فيه الاعتقاد العظيم، وأنّه أخَذ علم التّأويل والباطن والآفاق والأنفس عن ابن[3] الحنفيّة. وانتهى الأمر بهم إلى رفض الشّرائع، وإنكار القيامة، والقول بالحلول والتّناسخ. وكان المختار بن أبي عبد الله الثّقفيّ[4]

---

[1] راجع بشأن هذه الفرقة: كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني، الجزء الأوّل، ص 145 من نشرة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّ. بيروت. د. ت؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص50–ص51؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص116 إلى ص118.

[2] اختلف أهل المقالات والفرق فيمن هو كيسان. فذكر الأشعري أنّه المختار بن أبي عبيد الثّقفيّ، ويُقال إنّه مولى لعليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وتابعه البغدادي. وذكر الشّهرستاني أنّه مولى عليّ –رضي الله عنه–. وذكر النّوبختي أنّ كيسان هو لقب المختار، وإنّما كذلك "لأنّ صاحب شرطته المكنّى بأبي عمرة كان اسمه كيسان". وفي *المقالات والفرق* لأبي خلف القمّي: هو أبو عمرة السّائب ابن مالك الأسعدي المتوفّى سنة 67 هـ. وكان يجاور المختار في سكنه، وكان صاحب سرّه ومؤامراته؛ فلمّا قام ابن أبي عبيد جعله صاحب شرطته. ويذهب الطّبري إلى أنّه مولى غزينة أو مولى بجلية، وهو أعجميّ، كما يقول الشّعبي. وكذا يذكر الدّنيوري في الأخبار الطّوال أنّه أبو عمرة هذا. (انظر: المختار بن أبي عبيد الثّقفي).

حول ترجمته راجع: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص50–ص51؛ *الصّلة بين التصوّف والتّشيّع*، ص116 إلى ص118.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل. وهو المختار بن أبي عبد الله الثّقفيّ أو المختار بن أبي عبيد الثّقفيّ، حسب الأشعري. وذكر الشّهرستاني أنّه مولى عليّ –رضي الله عنه–. وذكر النّوبختي أنّ لقب المختار هو كيسان. (انظر كيسان).

حول ترجمته راجع: فهرس *فرق الشّيعة*؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص18.

يسمّي[1] الحسن خارجنا[2] أوّلاً، وسيّدنا[3] ثانيًا[4]، ومسيسنا[5] رابعًا. ويُقال إنّ عليًّا -رضي الله عنه- كان يُسمّي[6] المختار بكيسان. فهذه الفرقة تُسمّى: الكيسانيّة، بانتسابهم إلى كيسان وإلى المختار. وهم المتّفقون على إمامة محمّد بن الحنفيّة[7].

ثمّ اختلفوا[8]، فذهب الحيانيّة، أصحاب حيّان بن زيد السرّاج[9]، إلى أنّه كان إمامًا بعد عليّ بن أبي طالب، واحتجّوا عليه بأنّ عليًّا دفع إلى محمّد الرّاية يوم الجمل، وقال له: "اطعن بها طعن أبيك محمّد، لا خير في الحرب إذا لم (تردها)[10]". وهذا يدلّ على أنّ عليًّا أقامه مقام نفسه، وهو يوجب الإمامة. والأكثرون منهم أثبتوا إمامته بعد قتل[11] الحسين، واحتجّوا عليها بوجهين:

- **الأوّل**: أنّ الحسين، لمّا عزم على الكوفة، أوصى بالإمامة إليه.
- **الثّاني**: الذي بقي[12] من ولد الحسين، وهو زين العابدين، كان صبيًّا، ولم يَكُن أهلاً للإمامة، فتعيّن محمّد لها.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] روى الكشي في الخلاصة أنّه كان كيسانيًا (والكيسانيّة هم القائلون بإمامة محمّد بن الحنفيّة). ومن غلوّه في تشيّعه أنّه قال: "إنّما مثل محمّد بن الحنفيّة في هذه الأمّة مثل عيسى بن مريم".
حول ترجمته راجع: *أعيان الشيعة*، ج6/ص259.

[10] في المتن: تريد، ثمّ صحّحها النّاسخ كما أثبتناها.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

ثمّ أنّ المختار دعا[1] النّاس إلى ابن الحنفيّة[2]، وزعم أنّه من دعاته، ثمّ كفى[3]. فلمّا عرف محمّد ذلك تبرّأ منه.

ثمّ أنّ مصعب بن الزّبير[4]، لمّا قُتل[5] المختار، استوت [أ=53ظ] خرسان والعراق والحجاز واليمن لعبد الله بن الزّبير[6]، فدعا[1] ابن الحنفيّة[2] إلى طاعته، فهرب منه إلى

---

[1] في الأصل: دعى.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل. وهو مصعب بن الزّبير بن العوامّ؛ استعمله عبد الله على البصرة، وقتل المختار بن أبي عبيد، وحارب بالعراقين عبد الملك بن مروان إلى أن قُتل سنة 71 هـ.
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج4/ص143؛ *أنساب الأشراف* للبلاذري؛ *طبقات* ابن سعد، ج5.

[5] بداية من هذه العبارة و إلى حدّ قوله: ومنهم مَن أقرّ بموته ينقل المؤلّف حرفيًا ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* لعبد القاهر البغدادي (انظر ص50 إلى ص52 من طبعة ألبير نصري نادر. بيروت. 1970).

[6] هو أبو حبيب عبد الله بن الزّبير بن العوامّ بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي. وهو أوّل مولود وُلد بالمدينة من المسلمين بعد الهجرة. بويع له بمكّة سنة 64 هـ. بعد أن أقام النّاس بغير خليفة جمادين وأيّام من رجب، وبايعه أهل العراق، وولّى أخاه مصعبًا البصرة، وولّى عبد الله بن مطيع الكوفة. فوثب المختار بن أبي عبيد على الكوفة فأخذها، ووجّه شميطًا إلى البصرة فقتله مصعب، وسار مصعب إلى المختار، فقتله في سنة 67 هـ. وبنى ابن الزّبير الكعبة وأدخل فيها الحجر وجعل لها بابين مع الأرض يدخل من أحدهما ويخرج من الآخر، وخلّق داخل الكعبة وخارجها، فكان أوّل مَن خلّقها وكساها القباطيّ. وولّى أخاه عبيدة بن الزّبير المدينة، وأخرج مروان بن الحكم وبنيه منها، فصار إلى الشّام. ثمّ بعد ذلك بعث عبد الملك الحجّاج إلى عبد الله بن الزّبير، فحاصر الحجّاج ابن الزّبير ثمانية أشهر، فتفرّق عامّة مَن كان معه وخرجوا إلى الحجّاج في الأمان حتّى بلغ عدد المستأمنة عشرة آلاف، وكان في جملتهم ابنا عبد الله بن الزّبير، أخذا أمانًا لنفسيهما. وكان قتله يوم الثّلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى سنة 73 هـ.، وكان سنّه 72 سنة. وكان سلطانه بالحجاز والعراق تسع سنين واثنين وعشرين يومًا.

عبد الملك بن مروان[3]، فكره عبد الملك كونه بالشّام وأمره بالرّجوع، فخرج[4] إلى اليمن، فمات في طريقه.

ثمّ اختلف الكيسانيّة، فمنهم مَن زعم أنّه حيّ في جبل رضوى، وأنّه بين أسد ونمر يحفظانه، وعنده عينان نضّاختان تجريان[5] بماء وعسل، ويعود بعد الغيبة فيَمْلأ[6] الأرض عدلاً كما مُلِئت جورًا، وهو المَهديّ المُنتظَر.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص71 إلى ص75؛ *فوات الوفيات*، ج2/ص171 إلى ص175؛ *أنساب الأشراف*، ج4 وج5؛ *العقد الثمين*، ج5/ص141؛ *غاية النهاية*، ج1/ص419.

[1] في الأصل: **دعى**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي، أمير المؤمنين. بويع بعهد من أبيه في خلافة ابن الزّبير، وبقي على مصر والشّام، وابن الزّبير على باقي البلاد، مدّة سبع سنين، ثمّ غلب عبد الملك على العراق وبقيّة البلاد، وقتل ابن الزّبير، واستوثق الأمر له. قال ابن سعد: واستعمله معاوية على المدينة وهو ابن 16 سنة، وسمع عثمان وأبا هريرة وأبا سعيد وأمّ سلمة وابن عمر ومعاوية. وأوّل مَن سُمّي عبد الملك في الإسلام: عبد الملك ابن مروان. وفي أيّامه حُوّلت الدّواوين إلى العربيّة ونُقشت الدّنانير والدّراهم بالعربيّة سنة 76 هـ.، وكان على الدّنانير قبل ذلك كتابة بالرّوميّة، وعلى الدّراهم كتابة بالفارسيّة. وكان يُلقّب برشح الحجر لبخله. وُلد يوم بويع عثمان بن عفّان، وكانت مدّة ملكه 21 سنة. ولمّا مات في شوّال سنة 86 هـ. صلّى عليه ابنه الوليد. وكان له 17 ولدًا.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج2/ص402 إلى ص404؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص245 إلى ص254؛ *تاريخ الطّبري*، ج5/ص610، وج6/ص418؛ *تاريخ* المسعودي، ج3/ص99 إلى ص164.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

وإنّما عوقبَ بالحبس لخروجه إلى عبد الملك بن مروان، وخروجه قبله إلى يزيد بن معاوية[1]. وهذا قول الكربيّة[2]، أصحاب أبي كرب الضّرير[3]. وكان السيّد الحميري[1] وكُثير الشّاعر على هذا القول.

---

[1] في الأصل: **زيد بن معاوية**. هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف، أمير المؤمنين أبو خالد. ولد سنة 25 هـ. أو 26 هـ.، وتوفّي بدمشق لأربع عشرة ليلة خلت من ربيع الأوّل سنة 64 هـ.، وكانت مدّة ملكه ثلاث سنين وثمانية أشهر واثنين وعشرين يومًا، وصلّى عليه ابنه معاوية، وسنّه 38 سنة. وله ديوان لا يصحّ عنه إلاّ القليل، وقد جمع ديوانه الصّاحب جمال الدّين عليّ بن يوسف القفطيّ وأضاف إليه كلّ مَن اسمه يزيد. وقال الشّيخ شمس الدّين الذّهبي: لمّا فعل يزيد بأهل المدينة ما فعل، وقتل الحسين -رضي الله عنه- واخوته، وأكثر من شرب الخمر وارتكب أشياء منكرة أبغضه النّاس وخرج عليه غير واحد ولم يبارك الله -تعالى- في عمره.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج4/ص327 إلى ص333؛ *البدء والتاريخ*، ج6/ص6؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص300؛ *الوزراء والكتّاب*، (صفحات متفرّقة)؛ الفخري، ص105؛ الرّوحي، ص19؛ *تاريخ الخلفاء*، ص224.

[2] هم أتباع أبي كرب الضّرير، وهم يزعمون أنّ الإمام من بعد عليّ هو محمّد بن الحنفيّة، وهو حيّ لم يمت ومأواه رضوى، وعن يمينه أسد وعن يساره نمر. وكان السيّد الحميري الشّاعر وكثير الشّاعر على هذا الرّأي. ويذكر النّوبختي في كتابه *فرق الشّيعة* أنّ الكربيّة أصحاب ابن كرب، ومنهم حمزة بن عمار البربري، كانوا يعتقدون أوّلاً أنّ الإمامة لمحمّد ابن الحنفيّة، وهو المهديّ، كما سمّاه أبوه بهذا الاسم؛ وأنّه غائب لا يموت، وسيرجع فيملك الأرض. ثمّ تطوّرت عقيدتهم، فادّعى حمزة البربريّ أنّه نبيّ هذه الأمّة، وأنّ محمّد هو الله وقد بعثه رسولاً من قبله. ويُنقَل عنه غير ذلك ممّا يوجب الكفر والزّندقة. وأنّ أبا جعفر محمّد بن عليّ (ع) لعنه وتبرّأ منه وكذّبه في كلّ ما يدّعيه، وأوصى أصحابه بالبراءة منه، فرجع عنه أصحابه إلاّ بيان بن سمعان وصائد النّهدي.

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص224-ص225. بيروت. 1956.

[3] ويُروى أبو كريب وابن كرب.

حول ترجمته راجع: النّوبختي، *فرق الشّيعة*، ص25؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص652.

قال السيّد:

ألاَ قُل للوصيّ فَدَتك[2] نفسي — أطلت بذلك الجبل المقاما

أضرّ بمعشر والُوك[3] منّا — وسمّوك الخليفة والإماما

وعادَوا فيك أهل الأرض طرًّا — مُقامك عنهم ستّين عاما[4]

---

[1] هو إسماعيل بن محمّد بن يزيد بن ربيعة، المعروف بالسيّد الحميري. كان شاعرًا محسنًا كثير القول، وكان رافضيًّا. له مدائح جمّة في آل البيت -عليهم السّلام-. وكان مقيمًا بالبصرة. وكان أبواه يبغضان عليًّا، وسمعهما يسبّانه بعد صلاة الفجر، فلعنهما. وكان يرى رجعة محمّد بن الحنفيّة في الدّنيا. وكان السيّد يعتقد أنّ ابن الحنفيّة لم يمت، وأنّه في جبل بين أسد ونمر يحفظانه، وعنده عينان نضّاختان تجريان بماء وعسل، ويعود بعد الغيبة فيملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جورًا. ويُقال إنّ السيّد اجتمع بجعفر الصّادق -عليه السّلام- فعرّفه خطأه وأنّه على ضلالة فتاب. وكان مُقدَّمًا عند المنصور والمهدي. وكان أحد الشّعراء الثّلاثة الذين لم يضبط ما لهم من الشّعر، هو وبشّار وأبو العتاهية، وإنّما أمات ذكره وهجره النّاس لسبّه الصّحابة وبغض أمّهات المؤمنين وإفحاشه في قذفهم، فتحاماه الروّاة. وُلد السيّد سنة 105 هـ. ومات أوّل أيّام الرّشيد سنة 173 هـ.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج1/ص188 إلى ص193؛ *طبقات* ابن المعتزّ، ص32؛ *الأغاني*، ج7/ص2242؛ *وفيات الأعيان*، ج6/ص343؛ *الوافي*، ج9/رقم5003؛ *فتوح* ابن أعثم، ج2/ص234؛ *رجال* الكشي، ص242.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: وذوك.

[4] القصيدة بكاملها كما يأتي:

ألاَ قل للوصيّ فَدَتك نفسي — أطلت بذلك الجبل المقاما

أضرّ بمعشر والُوك منّا — وسمّوك الخليفة والإماما

وعادَوا فيك أهل الأرض طُرًّا — مُقامك عنهم ستّين عاما

وما ذاقَ ابْنُ خَولَةَ طعمَ مَوْتٍ — ولا وارَتْ له أرضٌ عظاما

وقال كُثيّر[1]:

ألا أنّ الأئمّة من قريش ولاءه الحقّ أربعة سواء
عليّ والثّلاثة من بنيه هم الأسباط ليس بهم خفاء
فسبط سبط إيمان ودين[2] وسبط غيّبته كربلاء
وسبط لا يذوق الموت حتّى يقود[3] الخيل بقدمها[4] اللّواء

ومنهم مَن أَقَرّ بموته. واختلفوا[5] على قولين:

أ – الذين ساقوا الإمامة إلى زين العابدين.

ب – أنّ أبا هاشم مات مُنصرِفًا من الشّام بأرض الشّراة، وأوصى بالإمامة إلى عليّ بن عبد الله بن العبّاس[1]، لأنّه كان له في الخلافة حقّ موروث، لأنّ العبّاس[2] كان أوْلى بالإمامة من غيره؛ ثمّ أوصى عليّ إلى ابنه محمّد[3]، ومحمّد إلى إبراهيم[4] المقتول بحرّان.

لقد أمْسى بمجرى سعْب رضوىً تراجعُه المَلائكَةُ الكَلاما
وإنّ لَهُ لرزْقًا من َإمام واشربَةٌ يَعُلُّ بها الطّعاما

وكان الشّاعر السيّد الحميري على مذهب الكيسانيّة الذين ينتظرون محمّد بن الحنفيّة ويزعمون أنّه محبوس بجبل رضوى إلى أن يُؤذَن له بالخروج. (انظر: أحمد صلاح بجا، *الكميت ابن زيد الأسدي*، ص216. دار العصر. بيروت. 1957).

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت كلمة بـرٍّ في شرح *ديوان كُثير عزّة* عوضًا عن كلمة دين الواردة هاهنا (انظر: الجزء الثّاني، ص186 من طبعة هنري بريز. الجزائر. 1930).

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[1] هو أبو محمّد عليّ بن عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم الهاشمي، وهو جدّ السفّاح والمنصور الخليفتين. كان أصغر ولد أبيه. وقال الواقدي: وُلد أبو محمّد المذكور في اللّيلة الّتي قُتل فيها عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-. وقال المبرد (*الكامل*، ج2/ص217): وضرب عليّ بالسّياط مرّتين كلتهما ضرب الوليد بن عبد الملك. وذكر ابن الكلبيّ في كتاب *النّسب* أنّ الذي تولّى ضرب عليّ بن عبد الله بن العبّاس -رضي الله عنهم- هو كلثوم بن عياض بن وحوح بن قشير بن الأعور بن قشير، كان والي الشّرطة للوليد بن مروان. وكان عليّ المذكور عظيم الشّأن عند أهل الحجاز. وُلد عليّ بن عبد لله -على حدّ رواية الواقدي- في ليلية الجمعة 17 رمضان من سنة 40 هـ.، وقيل غير ذلك. أمّا وفاته فكانت -حسب الواقدي- سنة 118 هـ.، وقيل: بل في ذي القعدة. وقال خليفة ابن خيّاط: مات في سنة 114 هـ.، وقال في موضع آخر: 118 هـ. وقال غيره: سنة 119 هـ.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص274 إلى ص278؛ *طبقات* ابن سعد، ج5/ص312؛ *حلية الأولياء*، ج3/ص207؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص59؛ معجم المرزباني، ص133؛ عبر الذّهبي، ج1/ص148؛ *الشّذرات*، ج1/ص148.

[2] هو العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف، عمّ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-، أبو الفضل. كان أسنّ من رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- بسنتين -وقيل: بثلاث-. كان العبّاس رئيسًا في الجاهليّة وفي قري، و إليه كانت عمارة البيت والسّقاية في الجاهليّة. قال ابن عبد البرّ: أسلم العبّاس قبل فتح خيبر، وكان يكتم إسلامه، ثمّ أظهر إسلامه يوم الفتح؛ وشهد حنينا والطّائف وتبوك. وكان يكتب بأخبار المشركين إلى رسول الله -صلّى الله عليه و سلّم-. فلذلك قال رسول الله -صلّى الله عنيه وسلّم- يوم بدر: "من لقي منكم العبّاس فلا يقتله، فإنّه أُخرِج كُرهًا". تُوفّي سنة 32 هـ.، وصلّى عليه عثمان. ودُفن بالبقيع. وعاش 88 سنة.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج/ص629 إلى ص633؛ *نكت الهيمان*، ص175؛ *طبقات* ابن سعد، ج4/ق1/ص1؛ *المحبر*، ص16 وص63؛ *طبقات* خليفة، ص10؛ *تاريخ* خليفة، ص168؛ *تاريخ* البخاري، ج7/ص2؛ *أنساب الأشراف*، (نشرة الدّوري) ج3/ص1 إلى ص42؛ *المعرفة والتاريخ*، ج1/ص295 وص493؛ *المعارف*، ص118 وما بعدها؛ *ذيل المذيّل*، ص505، وص548؛ *الجرح والتعديل*، ج6/ص210؛ معجم المرزباني، ص101؛ *جمهرة أنساب العرب*، ص17 إلى ص37؛ *الاستيعاب*، ص810؛ *الجمع بين رجال الصّحيحين*، ج1/ص360؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج7/ص229؛ *صفة الصّفوة*، ج1/ص 203؛ *أسد الغابة*، ج3/ص109؛ *تهذيب الأسماء واللّغات*، ج1/ق1/ص257؛ *تاريخ الإسلام*، ج2/ص98؛ *سير أعلام النّبلاء*، ج2/ص78؛

ثمّ أنّ القائلين بهذه المقالة ظهروا بخراسان، ودعوا النّاس إليها، فقبلها أبو مسلم[3] صاحب الدّولة. فلمّا خرج هو دَعَا النّاس إلى إبراهيم. ولمّا عرف مروان بن محمّد[1] أنّ

العبر، ج1/ص33؛ *البداية والنّهاية*، ج7/ص161؛ *مرآة الجنان*، ج1/ص85؛ *الإصابة*، ج2/ص271؛ *تهذيب التهذيب*، ج5/ص122؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص38؛ *العقد الثّمين*، ج5/ص93؛ *معجم الرّجال*، ج3/ص247.

[1] هو أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب الهاشمي، وهو والد السفّاح والمنصور الخليفتين. قال ابن قتيبة: وكان بينه وبين أبيه في العمر 14 سنة، وهو بعيد. وقيل: كانت ولادة محمّد المذكور سنة 60 هـ.، وهو مخالف لِمَا تقدّم من أنّ بينه وبين أبيه في العمر 14 سنة. وذكر ابن حمدون في كتاب *التّذكرة* أنّ محمّدًا المذكور مولده في سنة 62 هـ. وتوفّي محمّد المذكور في سنة 126 هـ. -و قيل: سنة 122 هـ.، وقيل: سنة 125 هـ.- بالشّراة. وقال الطّبري في تاريخه: توفّي محمّد بن عليّ مستهلّ ذي القعدة سنة 126 هـ.، وهو ابن 63 سنة.
حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج4/ص186 إلى ص188 ؛ *الوافي*، ج4/ص103؛ *الشّذرات*، ج1/ص166؛ *تاريخ* الطّبري، حوادث100، 120، 126؛ *تاريخ* ابن خلدون، ج3/ص172.

[2] هو إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب، المعروف بإبراهيم الإمام أخو السفّاح. كان مروان الحمار يحتال على الوقف على حقيقة الأمر وإلى مَن يدعو أبو مسلم الخراساني منهم، فلم يزل على ذلك إلى أن ظهر له أنّه يدعو إلى الإمام إبراهيم، فقبض عليه وأحضره إلى حرّان، فأوصى إبراهيم بالأمر من بعده لأخيه عبد الله السفّاح. ولمّا وصل إلى خراسان حبسه ثمّ غمّه بتراب في جراب طرح فيه نورة وجعل رأسه فيه وسدّه إلى أن مات -رحمه الله تعالى- في صفر سنة 132 هـ. وقيل إنّه قتله غير هذه القتلة، ولكنّ الأكثرون على هذا. وكان دفنه هناك في حرّان.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج6/ص105-ص106؛ *تاريخ الإسلام* للذّهبي، ج5/ص222؛ *تهذيب تاريخ ابن عساكر*، ج2/ص287.

[3] هو أبو مسلم عبد الرّحمان بن مسلم -وقيل: عثمان-، الخراساني، القائم بالدّعوة العبّاسيّة؛ وقيل: هو إبراهيم بن عثمان بن يسار بن شذوس بن جودون، من ولد بزرجمهر بن البختكان الفارسي، ثمّ غيّر اسمه فسمّى نفسه: عبد الرّحمان. وكانت ولادته في سنة 100 هـ.، والخليفة يومئذ عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه-، في رستاق فاتق -وقيل: بل بمدينة جيّ الأصباهانيّة. ولمّا ظهر بخراسان كان

الدّعوة إليه، أخذه وحبسه، فتحيّرت الشّيعة، و لم تَدْر[2] مَن الإمام بعده؛ فقال لهم[1] يقطين بن موسى، وهو أحد قدماء الدّعوة، وهو من أدهى النّاس: "أنا أُعَرّفكم ذلك"؛ فشخص

أوّل ظهوره بمرو يوم الجمعة لتسع بقين، وقال الخطيب: لخمس بقين من شهر رمضان سنة 129 هـ.، والوالي بخراسان يومئذ نصر بن سيّار اللّيثي من جهة مروان بن محمّد آخر ملوك بني أميّة. وكان أبو مسلم يدعو النّاس إلى رجل من بني هاشم، وأقام على ذلك سنين. ثمّ صار أبو مسلم يدعو النّاس إلى أبي العبّاس عبد الله بن محمّد الملقّب بالسفّاح. وكان السفّاح كثير التّعظيم لأبي مسلم لِمَا منعه ودبّره. ولمّا مات السفّاح في ذي الحجّة سنة 136 هـ. وتولّى الخلافة أخوه أبو جعفر المنصور يوم الأحد 13 ليلة خلت من ذي الحجّة من السّنة، وهو بمكّة، صدرت من أبي مسلم أسباب وقضايا غيّرت قلب المنصور عليه فعزم على قتله. وكان قتله في شعبان من سنة 137 هـ. -وقيل: سنة 136 هـ.-. وكان قتله ببلدة بالقرب من بغداد تُدعى روميّة المدائن.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج3/ص145 إلى ص155؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص21-ص22، وص98؛ *تاريخ بغداد*، ج10/ص207؛ *المعارف*، ص370؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص589؛ عبر الذّهبي، ج1/ص386؛ *الشذرات*، ج1/ص179؛ *دائرة المعارف الإسلاميّة*، مادّة "أبو مسلم"؛ *البدء والتّاريخ*، ج5/ص131-ص132؛ *الفرق*، 28/ص242-ص243؛ *مختصر الفرق*، ص37؛ *الملل*، ص112 إلى ص115.

[1] هو مروان بن محمّد آخر خلفاء بني أميّة، الملقّب "الحمار" و"الجعدي"، نسبة إلى مؤدّبه الجعد بن درهم. كان لا يجفّ له لبد في محاربة الخوارج. وُلد بالجزيرة سنة 72 هـ.، وقُتل سنة 132 هـ. وكان مشهورًا بالفروسيّة والإقدام والدّهاء. بويع له في نصف صفر سنة 127 هـ. وسار مروان لحرب بني العبّاس في مائة و خمسين ألفًا حتّى نزل قريبًا من الموصل، فالْتقى وعبد الله بن عليّ عمّ المنصور في جمادى الآخرة سنة 132 هـ.، فانكسر مروان؛ وتقرّب عبد الله من الشّام وملك دمشق، وهرب مروان ودخل مصر وعبر الصّعيد، فوجّه عبد الله أخاه صالحًا في طلبه، وعلى طلائعه عمرو بن إسماعيل، فساق عمرو في أثره، فلحقه بقرية بوصير فقتله، وله من العمر 62 سنة. وكان يُلقّب بالحمار لثباته في الحرب.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج4/ص127-ص128؛ *تاريخ الخلفاء*، ص278؛ الرّوحي، ص28؛ الفخري، ص123.

[2] في الأصل: يدر.

إلى الشّام، فوقف لمروان بن محمّد، وهو يريد الجمعة، فنوّه به، وقال: "الله! الله! يا أمير المؤمنين! فإنّي رجل تاجر قَدِمت بمتاع للتّجارة، فأُدخلت[2] على رجل به هيئة حسنة، فابتاعه منّي؛ و لم [أ=54و] يزل يسوقني بثمنه إلى أن جاءت رُسُلك وحبسوه. فإن رأيتَ أن تجمع بيني[3] وبينه فتأخذ لي بحقّي، فافعل"؛ فقال مروان لبعض خدمه: "يا غلام، إذا قضينا الصّلاة، فصر به إلى إبراهيم، وقُل له: "أخرج لهذا من حقّه". فلمّا قضى مروان الصّلاة، مضى الخادم به وأدخله على إبراهيم، فلمّا وقعت[4] عليه عين يقطين[5] قال: "يا عبد الله إلى مَن تكلني؟"، فقال: "إلى ابن الحارثيّة"، وأراد به أخاه: أبو العبّاس السّفّاح[6]، فعاد إلى الشّيعة وأخبرهم بذلك.

ثمّ أنّ من هؤلاء مَن ساق الإمامة بعد السّفّاح إلى أبي مسلم صاحب الدّولة. ثمّ اختلفوا[7] بعد موت أبي مسلم، فقال بعضهم إنّه لم يمت، ويُقال لهم: أبو مسلمة[1]؛ ومنهم مَن قطع بموته، ويُقال لهم: الرّداميّة.

---

[1] في الأصل: له.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت عبارة: **تجمع بيني** غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **وقع**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] هو أبو عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب، أمير المؤمنين السفّاح. أوّل خلفاء بني العبّاس. وُلد بالحميمة؛ مولده سنة 108 هـ، وتُوفّي في سنة 136 هـ. بالجدري، وعاش 28 سنة. وبُويع له بالكوفة سنة 131 هـ، وهو ابن 24 سنة. وقد كانت ولايته أربع سنين وثمانية أشهر. وهو أوّل مَن نزل العراق من خلفاء بني العبّاس، بُنيت له مدينة الهاشميّة إلى جانب الأنبار، وبها قبره.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج2/ص215–ص216؛ *أخبار العبّاس وولده*؛ *أنساب الأشراف*.

[7] غير منقوطة في الأصل.

ويُقال إنّ أبا مسلم، حين كان كيسانيًّا واقتبس من دعائهم وعلومهم، عَلِم أنّ تلك العلوم من أهل البيت ومستودَعة فيهم، فكان يطلب المُستقَرّ فيهم؛ فبعث إلى الصّادق: "إنّي قد دعوتُ النّاس من موالاة[2] بني أميّة إلى موالاة أهل البيت؛ فإن رغبتَ فيها، فلا مزيد عليك"؛ فكتب إليه الصّادق: "ما أنتَ من رجالي، ولا الزّمان زماني"؛ فمال إلى بني[3] العبّاس.

---

[1] أو المسلميّة. ومن الاعتقادات التي حدثت بخراسان بعد الإسلام: المسلميّة، أصحاب أبي مسلم. يعتقدون إمامته ويقولون إنّه حيّ يرزق. وكان المنصور، لمّا قتل أبا مسلم، هرب دعاته وأصحابه المتحقّقون به إلى نواحي البلاد، فوقع رجل يعرف بإسحاق إلى التّرك إلى بلاد ما وراء النّهر وأقام لها داعية لأبي مسلم، وادّعى أنّ أبا مسلم محبوس في جبال الريّ. وعندهم أنّه يخرج في وقت يعرفونه، كما يزعم الكيسانيّة في محمّد بن الحنفيّة. قال حاكي هذا الخبر: "وسألتُ جماعة لِمَ سُمّي إسحاق بالتّرك؟"، فقالوا: "لأنّه دخل إلى بلاد التّرك يدعوهم برسالة أبي مسلم". وذكر قوم أنّ إسحاق من العلويّة، وإنّما تَستّر بهذا المذهب عندهم، وهو من ولد يحيى بن زيد بن عليّ. وقال إنّه خرج هاربًا من بني أميّة يجول بلاد التّرك. وقال أخبار ما وراء النّهر من خراسان: "حدّثني إبراهيم بن محمّد، وكان عالمًا بأمور المسلميّة، أنّ إسحاق إنّما كان رجلاً من أهل ما وراء النّهر، وكان أمّيًّا، وكان له تابعة من الجنّ، فكان إذا سُؤل عن شيء أجاب بعد ليلة. فلمّا كان من أبي مسلم ما كان دعا النّاس إليه، وزعم أنّه نبيّ أنفذه زرادشت، وادّعى أنّ زرادشت حيّ لم يمت وأصحابه يعتقدون أنّه حيّ لا يموت وأنّه يخرج حتّى يقيم هذا الدّين لهم؛ وهذا من أسرار المسلميّة. قال البلخي: وبعض النّاس يسمّي المسلميّة: الحرمدينيّة، وقال: بلغني أنّ عندنا ببلخ منهم جماعة بقرية يُقال لها حرمياد وتتخاف. انظر: *الفهرست* لابن النّدم، ص344-ص345. بيروت. د. ت.

[2] في الأصل: **مولاه**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

ج – أنّ أبا هاشم أوصى بالإمامة إلى ابن أخيه: الحسن بن عليّ بن محمّد بن الحنفيّة[1]، فلمّا هلك الحسن، أوصى بها إلى ابنه عليّ بن الحسن[2]، فهلك و لم يخلّف[3]؛ فرجعوا عنده إلى الوقوف على ابن الحنفيّة، وهم أصحاب عبد الكريم بن عمر البزّاز.

د – لاَ بَلْ أوصى بها إلى أخيه عليّ بن محمّد[4]؛ ثمّ أوصى عليّ إلى ابنه الحسن.

هـ– لاَ بَلْ أوصى إلى بنان[5] بن سمعان المهديّ[6].

---

[1] غير منقوطة في الأصل. وهو أبو محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب –عليه السّلام–، وهو ابن الحنفيّة. في *عمدة الطّالب*: كان عالمًا فاضلاً، ادّعته الكيسانيّة إمامًا، وأوصى إلى ابنه عليّ، فاتّخذته الكيسانيّة بعد أبيه.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج5/ص214؛ *مقالات الإسلاميّين*، ص20؛ *فرق الشّيعة*، ص28.

[2] علي بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن الحنفيّة.

حول ترجمته راجع: الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص20.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] جاء في *عمدة الطّالب في أنساب آل أبي طالب* أنّ بني محمّد بن الحنفيّة قليلون جدًّا ليس بالعراق ولا بالحجاز منهم أحد، فالعقب المتّصل من محمّد من رجلين: عليّ وجعفر قتيل الحره. إمّا عليّ بن محمّد بن الحنفيّة، وهو الأكبر، فمن ولده أبو محمّد الحسن بن عليّ. كان فاضلاً؛ ادّعته الكيسانيّة إمامًا وأوصى إلى ابنه عليّ، فاتّخذته الكيسانيّة إمامًا بعد أبيه.

حول ترجمته راجع: *عمدة الطّالب في أنساب آل أبي طالب*، ص364 إلى ص368.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] هو بيان بن سمعان المهدي التّميمي اليمني. ظهر في العراق بعد المائة الأولى. تأوّل قول الله –تعالى–: ﴿هذا بيان للنّاس وهدى﴾ بأنّه هو المذكور في القرآن، وادّعى النّبوّة. كما ادّعى أنّه نسخ بعض شريعة محمّد –صلّى الله عليه وسلّم–. وقد قتله خالد بن عبد الله القسري حاكم الأمويّين على الكوفة حرقًا بالنّار. ومن أقواله أنّه حلّ في عليّ جزء إلهيّ واتّحد بجسده، فيه كان يعلم الغيب إذا أُخبر عن الملاحم وصحّ الخبر، وبه كان يحارب الكفّار وله النّصرة والظّفر، وبه قلع باب خيبر. وعن هذا قال: "والله ما قلعت باب خيبر بقوّة جسدانيّة ولا بحركة غذائيّة، ولكن قلعته بقوّة رحمانيّة ملكوتيّة بنور ربّها مضيئة". ثمّ ادّعى أنّه انتقل إليه الجزء الإلهي بنوع من التّناسخ.

و – لاَ بَلْ أوصى إلى عبد الله بن عمرو بن حرب الكنديّ[1].

ز – لاَ بَلَ أوصى إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر[2].

وسيأتي شرح هذه الفرق الثّلاث في باب الغُلاة، إن شاء الله –تعالى–.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص66، و(طبعة ريتر) ص5؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص236، و(طبعة آفاق) ص227؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص152، و(طبعة بدران) ج1/ص136؛ *التبصير*، ص124؛ *الملل* للبغدادي، ص54؛ السّفاريني، ج1/ص81؛ النّوبختي، ص28، وص34؛ المقريزي، ج2/ص352؛ *المواقف*، ص419؛ *التّنبيه*، ص148؛ *المنية*، ص30؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص78 إلى ص81؛ *لسان الميزان*، ج2/ص69؛ *المهديّة*، ص76–ص77؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص123 إلى ص125.

[1] هو عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي، و يروى عبد الله بن الحارث.

حول ترجمته راجع: فهرس *فرق الشّيعة*، في ترجمة: عبد الله بن الحارث؛ *الفرق*، ص233–ص234؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص6، وص13، وص22؛ *مختصر الفرق*، ص151؛ *الملل*، ص112.

[2] هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحين، المقتول عام 129 هـ.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص67، و(طبعة ريتر) ص6؛ *الفرق* (طبعة عبد الحميد) ص255، و(طبعة آفاق) ص242؛ *المنية*، ص30؛ المقريزي، ج2/ص353؛ *التبصير*، ص126؛ السّفاريني، ج1/ص81؛ النّوبختي، ص33؛ *المواقف*، ص419؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص94 إلى ص99؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص131 إلى ص136؛ *المعارف*، ص418؛ دراسات في *الفرق*، ص80–ص81.

الفصل الثالث

في شرح فرق الزّيديّة

الذين[2] يجمعهم[3]: أنّ الإمام بعد الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم-: عليّ بن أبي طالب بالنّصّ الخفيّ؛ ثمّ الحسن؛ ثمّ الحسين؛ ثمّ كلّ فاطميّ مُستجمِع لشرائط الإمامة، دَعَا الخلق إلى نفسه، شاهرًا سيفه على الظّلمة.

واختلفوا، فقال بعضهم: "الرّسول نَصَّ على عليّ والحسن[4] والحسين"، وقال آخرون: " الرّسول نَصَّ على عليّ فقط، وعليّ نَصَّ على الحسن والحسين". ويُحكى أنّ الباقر قال لأخيه زيد: "لو لم يكن الطّريق[5] إلى الإمامة إلاّ الدّعوة والخروج، وَجَبَ أن لا يكون أبوك إمامًا".

---

[1] راجع بشأن هذه الفرقة: كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص153 إلى ص156 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.)

انظر أيضًا: *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص121 إلى ص137؛ *الإمام زيد* لمحمّد أبي زهرة (وفيه دراسة لحياته وفقهه وعقائده وفرقته من بعده؛ *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد، ص65-ص66؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص154 إلى ص157، و(طبعة بدران) ج1/ص137 إلى ص140؛ *مقالات الأشعري*، (طبعة عبد الحميد)، ج1/ص129 إلى ص132، و(طبعة ريتر) ص65-ص66؛ *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة، ص72 إلى ص78؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسين الزّين، ص70 إلى ص76؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص206 إلى ص209؛ *الفهرست*، ص226؛ *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص651-ص652؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي، ص169 إلى ص177.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] في الأصل: الطّريقة.

وكيسان فرقهم ثلاث: الجاروديّة[1]، أصحاب (أبي)[2] الجارود المنذر العبديّ[3]. وكان الباقر يسمّيه[1]: سرحوب، وزعم أنّه شيطان أعمى سكن البحر. زعم أبو الجارود أنّ

---

[1] الجاروديّة هم أصحاب أبي الجارود، وهو زياد بن المنذر الهمداني. وهم يطعنون في أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-. ويرى الجاروديّة أنّ الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- نصّ على عليّ -رضي الله عنه- بالوصف دون التّسمية. وقالوا بتفضيل عليّ ولم يروا مقامه يجوز لأحد سواه، وزعموا أنّ مَن دفع عليًا عن هذا المكان فهو كافر، وأنّ الأمّة كفرت وضلّت في تركها بيعته. ويذهب قسم منهم إلى أنّ الإمام بعد زيد هو محمّد بن عبد الله بن الحسن، وعلى رأيهم في ذلك أبو حنيفة. والقائلين بإمامة محمّد ابن عبد الله بن الحسن ذهب بعضهم إلى أنّه المهدي، وأنّه حيّ لم يقتل، وسيخرج فيملأ الأرض عدلاً. وذهب آخرون أنّه قُتل، وانتقل الأمر منه إلى محمّد بن القاسم بن عمرو بن عليّ ابن الحسين، صاحب الطّالقان. وكانت العامّة تلقّبه الصّوفيّ، لأنه كان يدمن لبس الصّوف. وقد مات في حبس المعتصم. وفرقة تدّعي انتقال الإمامة ليحيى بن عمر، صاحب الكوفة. وهو يحيى بن عمر يحيى بن الحسين بن زيد. وقُتل في أيّام المستعين. فهولاء أتباع أبي الجارود، وكان يُسمّى سرحوب. سمّاه بذلك الإمام الباقر (ع). وقد فسّره الإمام (ع) بأنّه شيطان أعمى يسكن البحر.
انظر: *عقيدة الشيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص224-ص225؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص133، و(طبعة ريتر) ص66؛ النّوبختي، ص81؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص157، و(طبعة بدران) ج1/ص140؛ *التبصير*، ص27؛ *المواقف*، ص423؛ السّفاريني، ج1/ص85؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص30، (طبعة آفاق)، ص22؛ *المنية*، ص20 وص90؛ النوبختي، ص21؛ المقريزي، ج2/ص352؛ *التنبيه*، ص30؛ *الفهرست*، ص226-ص227؛ *مروج الذهب*، ج3/ص208؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص147 إلى ص149.

[2] وردت كلمة: أبي مضافة في الهامش.

[3] ورد اسم: المنذر العبادي غير منقوط في الأصل. وهو عند الشّهرستاني: أبو الجارود زياد بن أبي زياد؛ وفي *تهذيب التهذيب* لابن حجر: هو زياد بن المنذر الهمداني-ويقال: النّهدي، ويقال: الثّقفي-؛ أبو الجارود والأعمى الكوفي. قال أحمد بن حنبل: "متروك الحديث" وضعّفه جدًّا. وقال يحيى بن معين: "كذّاب عدوّ الله ليس يَسوى فلسًا". وقال البخاري: "يتكلّمون فيه". وقال النّسائي: "متروك". وقال ابن حبان (ج3/ص386-ص387): "كان رافضيًّا يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله -صلّى الله عليه و سلّم-...".

الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- نَصَّ على عليّ بالوصف دون التّسمية[2]؛ والنّاس [أ=54ظ] قصّروا، حيث لم يتعرّفوا الوصف، ولم يطلبوا الموصوف، وإنّما نَصَّبوا أبا بكر باختيارهم، فكفروا.

وذكر الجاحظ من[3] فرق الجاروديّة ثلاثة:

أ – **المزنيّة**: أصحاب الصّبّاح بن الهيثم المزنيّ. لم يقولوا بالرّجعة والمُتعة.

ب – **العبدويّة**[4]: أصحاب عباد[5] بن الأبرق[6] من الكوفة. أجازوا المتعة ومنعوا من الرّجعة.

ج – **العقبيّة**[7]: أصحاب عبد الله بن[8] محمّد العقبيّ[9]. قالوا إنّهما معًا، والقائلون بالرّجعة من الجاروديّة، قاله[10] بعضهم في محمّد بن عبد الله بن الحسن الخارج المدينة[11]؛ وبعضهم في محمّد بن القاسم[12] صاحب الطّالقان؛ وبعضهم في يحيى[1] بن عمر[2] صاحب

حول ترجمته راجع: *ميزان الاعتدال*، ج2/ص93.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: في.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] في الأصل: قالهم.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] هو من ولد الحسين بن عليّ. خرج بخراسان ببلدة يُقال لها طالقان في خلافة المعتصم، فوجّه إليه عبد الله بن طاهر، وهو على خراسان جيشًا، فانهزم محمّد؛ ثمّ قدر عليه عبد الله بن طاهر، فحمله إلى

الكوفة. وقال الحاكم الجشميّ[3] في كتاب *الآراء والدّيانات*: "وقد نُسب العقبيّة إلى بعض الجاروديّة، وليس بصحيح".

[هـ-] السّلمانيّة[4]: أصحاب سليمان بن جرير[1]. زعموا أنّ البيعة طريق[2] للإمامة، وأثبتوا إمامة الشّيخين بالبيعة[3] أمرًا اجتهاديًّا. ثمّ تارة[4] يصوّبون ذلك الاجتهاد، وتارة[5]

المعتصم فحبسه معه في قصره؛ فاختلف النّاس في أمره، فمن قائل يقول هرب، ومن قائل يقول مات؛ ومن الزّيديّة مَن يزعم أنّه حيّ وأنّه سيخرج.

حول ترجمته راجع: الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص67 إلى ص82؛ الطّبري، ج3/ص1165-ص1166؛ المسعودي، ج7/ص116-ص117؛ *مقاتل الطّالبيين*، ص198 إلى ص203.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو أبو الحسين يحيى بن عمر بن يحيى ابن الحسين بن زيد بن عليّ بن أبي طالب. خرج بالكوفة أيّام المستعين. فوجّه إليه الحسين بن إسماعيل بأمر محمّد بن عبد الله بن طاهر، فقتل أبا الحسين.

حول ترجمته راجع: الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص67 إلى ص84؛ الطّبري، ج3/ص1165-ص1515؛ المسعودي، ج7/ص330-ص331؛ *مقاتل الطّالبيين*، ص217 إلى ص225.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] أو السّليمانيّة. هم أتباع سليمان بن جرير، وهم يعظّمون أبا بكر وعمر، ويكفّرون عثمان -رضي الله عنه-. وكان سليمان يرى أنّ الإمامة شورى بين المسلمين، وأنّها تنعقد برجلين من خيار الأمّة، وأنّها تصحّ في المفضول مع وجود الأفضل. وهو يخطّئ الأمّة في اختيارها غير عليّ (ع)، ويرى أنّ عثمان قد أحدث في الإسلام ما لم يُعهد من قبل، ويرى ضلال عائشة وطلحة والزّبير لإقدامهم على قتال الخليفة الشّرعيّ. وتبعه كثير بن إسماعيل النّواء. قالوا بوجوب الإمامة لإقامة الحدود، وولاية الأيتام، وحفظ بيضة الإسلام، وقتال الأعداء، وغير ذلك من المصالح الرّاجعة لشؤون المسلمين. ولا يجب أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه، لأنّ هذه المصالح تقوم بالمفضول، كما تقوم بالأفضل.

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص231؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص135، و(طبعة ريتر) ص68؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص159، و(طبعة بدران) ج1/ص141؛ *التبصير*، ص28؛ *المواقف*، ص423؛ السّفاريني، ج1/ص85؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص32، (طبعة آفاق)، ص27؛ *المنية*، ص90؛ النّوبختي، ص64؛ المقريزي (وسمّاها

يخطّؤونه؛ لكنّهم يقولون: الخطأ فيه لا يبلغ[6] الفسق. وطعنوا في عثمان، وكفّروا عائشة وطلحة والزّبير لمقاتلتهم عليًّا -رضي الله عنهم-.

[و-] الصّالحيّة[7]: أصحاب الحسن بن صالح بن حيّ[8] وكُثير النّواء[9]، وهما مُتّفقان في المذهب، ولا فرق بينهما وبين سليمان، إلاّ أنّهما تَوَقّفا في عثمان، وقالا[1]: "إذا سمعنا ما

الجريريّة)، ج2/ص352؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص152 إلى ص154؛ *الوافي بالوفيات*، ج 15/ص360.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت عبارة: **البيعة طريق** غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت عبارة: **الشّيخين بالبيعة** غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] أتباع الحسين بن صالح. وهم يعظّمون أبا بكر وعمر، ويتوقّفون في حقّ عثمان. جمع الشّهرستاني بين الصّالحيّة والبتريّة أصحاب كثير النّواء، الملقّب بالأبتر. وذكرها البغدادي تحت اسم البتريّة.
انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص161، و(طبعة بدران) ج1/ص142؛ *التبصير*، ص29؛ *المواقف*، ص423؛ السّفاريني، ج1/ص85؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص33، (طبعة آفاق)، ص24؛ *المنية*، ص20 وص90؛ النوبختي، ص9 وص13 وص57؛ مروج الذّهب، ج3/ص208؛ المقريزي، ج2/ص352؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص152 إلى ص154.

[8] هو الحسن بن صالح بن حيّ، وهو حيان بن شفي الهمداني الثّوري، المتوفّى سنة 167 هـ. ترجم له الحافظ ابن حجر في *التّهذيب* وقال: "قال القطان: كان الثّوري سيّء الرّأي فيه، وقال أحمد: حسن ثقة وأخوه ثقة، ونقل عن ابن معين قوله: ثقة مأمون، وفي رواية عنه: ومستقيم الحديث..." (ج2/ص285-ص289). وقد أخرج له مسلم في صحيحه. وقد نسب له ابن النّدم كتبًا: كتاب *التّوحيد*، *وإمامة ولد عليّ من فاطمة*، *والجامع في الفقه*.
حول ترجمته راجع: *ميزان الاعتدال*، ج1/ص496 إلى ص499؛ ابن النّديم، *الفهرست*، ص227.

[9] لفظ النّواء غير مقروء في الأصل. وهو كثير بن إسماعيل النّواء.
حول ترجمته راجع: فهرس *فرق الشّيعة*؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص68.

ما ورد في حقّه من الفضائل اعتقدنا إيمانه؛ وإذا رأينا أحداثه، وَجَب الحكم بكفره وفسقه؛ فتحيّرنا في أمره وفوّضناه إلى الله -عزّ وجلّ-".

قال الحكم الجشمي[2]: "وهؤلاء سمّوا أبتريّة[3]، لأنّ سليمان بن جرير[4]، لمّا قال بالتّفضيل[5] وأنكر النّصّ، سمّاه بعضهم: أبتر". وذكر الخيّاط من المعتزلة[6] أنّهم سمّوا بذلك، لأنّهم لم يجهروا بالتّسمية في رأس سائر السّور، وجهروا بها في[7] رأس الفاتحة[8]، فقيل: "بتروا الجهر"، ثمّ قال: "وهم في زماننا هذا: قاسميّة[9] وناصريّة، وخلافهم في الفروع. وكانوا يتشدّدون[10] في ذلك. ثمّ سهل سعى[11] للمهدي أبي[12] عبد الله بن الدّاعي، فإنّه ألقى (إليهم)[13] أنّ كلّ مجتهد مصيب".

---

[1] في الأصل: قال.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] أو البتريّة. البتريّة والصّالحيّة هم أصحاب كثير النّواء الأبتر؛ فليس بين قولهم وقول من تقدّمهم، فيما يرجع إلى الإمامة وأصول الدّين، اختلاف جوهريّ، غير أنّهما يجيزا ظهور إمامين في عصر واحد، كلّ واحد في قطر خاصّ.

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص231-ص232.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] مطموسة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] في الأصل: يسعى.

[12] في الأصل: إلى.

[13] وردت كلمة: إليهم مضافة في الهامش.

الفصل الرّابع

في ذكر بعض مَن خرج من أهل البيت طالبًا للإمامة

ذكر الجيهاني[1] في مقالاته عدّة منهم:

أ – الحسين بن عليّ: خرج[2] على يزيد[3] بن معاوية الفاسق، فكان ما كان.

ب– زيد بن عليّ بن الحسين: خرج على اللّعين هشام بن عبد الملك[4]، وولّي يومئذ يوسف بن عمرو (الثّقفي[5]، وقُتل في المعركة؛ فعلم به عمرو،)[1] فنبشه وصلبه. ثمّ كتب

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبو الوليد، أمير المؤمنين. مولده سنة قتل ابن الزّبير سنة 72 هـــ. وتوفّي بالرّصافة من أرض قنسرين ليلة الأربعاء لستّ خلون من شهر ربيع الآخر سنة 125 هـــ، وكانت أيّامه 19 سنة وسبعة أشهر. وهو الذي قتل زيد بن عليّ بالكوفة سنة 121 هـــ. وكان يجمع المال ويوصف بالحرص والبخل. وجمع من الأموال ما لم يجمعه خليفة قبله. فلمّا مات احتاط الوليد على كلّ ما تركه، فما غُسّل و لا كُفّن إلاّ بالقرض والعارية.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص238–ص239؛ الرّوحي، ص26؛ *تاريخ الخلفاء*، ص269؛ الفخري، ص119؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص26؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص318؛ *تاريخ الإسلام* للذّهبي، ص170؛ *مرآة الجنان*، ج1/ص261.

[5] هو أبو عبد الله يوسف بن عمر بن محمّد بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود الثّقفي، ابن عمّ الحجّاج، يجتمعان في الحكم بن أبي عقيل. قال خليفة بن الخيّاط: ولّى هشام بن عبد الملك يوسف بن عمر اليمن، فقدمها لثلاث بقين من شهر رمضان سنة 106 هـــ، فلم يزل واليًا بها حتّى كتب إليه هشام في سنة 120 هـــ. بولايته على العراق، فاستخلف على اليمن ابنه الصّلت ابن يوسف. وقال

هشام وأمر بأن يُحرق، فأُحرق ونُسف رَماده في الفرات. وكان[2] ذلك في سنة إحدى وعشرين ومائة. وكذلك نبش السفّاح قبور بني[3] أميّة، وأحرق عظامهم.

ج – يحيى بن زيد[4]: [ظَهَر بأرض] [أ-55و] الجوزجان[5]. خَرَج على الوليد بن يزيد بن عبد الملك[6]، مُلْحد بَني[1] أميّة. وكتب إلى أهل المدينة[2]:

البخاري: كانت ولاية يوسف بن عمر العراق سنة 121 هـ. إلى سنة 124 هـ. واستمرّ يوسف على ولاية العراق بقيّة مدّة هشام بن عبد الملك الذي توفّي في يوم الأربعاء لستّ خلون من ربيع الآخر سنة 125 هـ. بالرّصافة من أرض قنسرين، وبها قبره. وكان عمره 55 سنة -وقيل: 54، وقيل: 52-. تولّى ابن أخيه الوليد بن يزيد بن عبد الملك بعده فأقرّ يوسف ابن عمر على ولايته بالعراق. ولمّا قُتل الوليد بن يزيد وتولّى بعده ابن عمّه يزيد بن الوليد بن عبد الملك خلع يوسف بن عمر وولاّها منصور بن جمهور، ثمّ حبس الوليد يوسف. ومكث يوسف في سجنه مدّة ولاية الوليد، التي انتهت في ذي الحجّة سنة 126 هـ.، ثمّ مدّة ولاية إبراهيم بن الوليد، التي انتهت في شهر ربيع الآخر سنة 127 هـ. إلى أن تولّى الأمر مروان بن محمّد آخر ملوك بني أميّة، فقتل يوسف بن عمر في سجنه، وكان ذلك سنة 127 هـ، وهو ابن نيف وستّين سنة.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج7/ص101 إلى ص112.

[1] وردت عبارة: الثقفي، وقتل في المعركة؛ فعلم به عمرو مضافة في الهامش.

[2] في الأصل: فكان.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو يحيى بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب.

حول ترجمته وخروجه راجع: فهرس *فرق الشّيعة*، 66/ص78-ص79؛ *مقالات الإسلاميّين*، ص78-ص79؛ المسعودي، ج6/ص2 إلى ص4؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص61 إلى ص64؛ *تذكرة خواصّ الأمّة*، ص189.

[5] في الأصل: الجورجانان. وصوابه ما أثبتناه بالرّجوع إلى كتاب *مقالات الإسلاميّين*، ص 78.

[6] هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أمير المؤمنين ؛ لُقّب البيطار وخليع بني مروان والفاتك والزّنديق . وُلد سنة 90، وبويع له سنة 125 هـ، هو مقيم بالرّصافة، وقُتل بالبخراء على أميال من تدمر 28 جمادى الآخرة سنة 126 هـ، وله 40 سنة -وقيل: 41-، وكانت أيّامه

حليلي[3] عنّي[4] بالمدينة بلغا بني هاشم أهل النّهي والتّجارب
لكلّ قبيل[5] معشر يطلبونه وليس لزيد في العراقين طالب

ثمّ أنّ نصر بن سيّار[6]، صاحب خراسان، أنفذ[7] جيشًا إلى قتال يحيى، فقتلوه[8] وصلبوه بأرض جوزجان، وبقي إلى أن أنزله أبو مسلم.

سنة وشهرين. وكان أبوه عَهَد إليه بعد هشام. وكان قد جعل ولديه عثمان والحكم وليّي عهده فحبسا، ولم يزالا في الحبس إلى أن ولّي مروان الجعدي فقتلهما. وكان الوليد قد اتّهم بانتهاك محارم الله -تعالى- من شرب الخمر واللّياطة ونكاح أمّهات أولاد أبيه وتركه للصّلاة والصّيام... فخرج عليه النّاس وقتلوه.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج4/ص256 إلى ص259؛ *الأغاني*، ج7/ص3 إلى ص82؛ *الوزراء والكتّاب*، ص68؛ *الخزانة*، ج1/ص328؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص320؛ *تاريخ الإسلام*، ج5/ص173؛ *تاريخ الخلفاء*، ص272؛ الرّوحي، ص27؛ الفخري، ص121؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص44.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **حليل**.

[4] في الأصل: **عنى**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] هو نصر بن سيّار اللّيثي، صاحب خراسان .

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيات الأعيان*، ج3/ص149 إلى ص151، ج4/ص187، ج7/ص108؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص66، وص78؛ المسعودي، ج6/ص2 إلى ص4؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص61 إلى ص64؛ *تذكرة خواصّ الأمّة*، ص189؛ الكتبي، *فوات الوفيات*، ج1/ص204.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت عبارة: **قتال يحيى، فقتلوه** غير منقوطة في الأصل.

د – خرج محمّد بن عبد الله بن الحسن[1] بن الحسن، وهو النّفس الزّكيّة ، في جمادى الأولى، سنة خمس وأربعين ومائة؛ فغلب[2] على المدينة وبويع له؛ فبَعث إليه أبو جعفر المنصور بعيسى بن موسى[3] وحميد بن قحطبة[4]؛ فحاربوا محمّدًا حتّى قتلوه في المعركة. وقيل مَن أحلّه تحت الهدم: أبوه عبد الله، والعبّاس أخوه، ويعقوب بن إبراهيم بن الحسن[5] بن الحسن، وإبراهيم بن الحسن[6] بن الحسن، دُفن، وهو حيّ، بالكوفة. وكان محمّد بن عبد الله وجّه ولده وإخوته إلى الآفاق يدعون إليه، فوجّه عليًّا ابنه إلى مصر، فأُخذ هناك

---

[1] في الأصل: الحسين.

[2] غيْر منقوطة في الأصل.

[3] كان محمّد بن عبد الرّحمان بن أبي ليلى -المتوفّى سنة 148 هـ.- وُلّي القضاء لبني أميّة ثمّ ولّيه لبني العبّاس، وعيسى بن موسى على الكوفة وأعمالها. ولّما توفّي أبان بن تغلب الرّبعي في خلافة أبي جعفر لم يزل عيسى بن موسى واليًا على الكوفة. وقد ولّى عيسى بن موسى عبد الله بن شبرمة -المتوفّى سنة 148 هـ.-، وكان يكنّى أبا شبرمة، قضاء أرض الخراج.

حول ترجمته راجع: *طبقات* ابن سعد، ج6/ص350، وص358، وص360.

[4] هو حميد بن قحطبة بن شبيب الطّائي، الأمير. كان من كبار قوّاد بني العبّاس، هو وأبوه وأخوه الحسن. ولّي الجزيرة ثمّ مصر ثمّ خراسان. وكان ابنه من كبار الأمراء. توفّي سنة 159 هـ.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج /ص199؛ التّهذيب، ج4/ص462؛ *الشّذرات*، ج1/ص247؛ *المعارف*، ص378؛ *ولاّة مصر* للكندي، ص132؛ *العبر*، ج1/ص192، وص201، وص208؛ حسن *المحاضرة*، ج1/ص589؛ *الكامل* لابن الأثير، ج5/ص608؛ *النّجوم*، ج1/ص349 إلى ص354، وج2/ص35؛ كتاب *الولاّة والقضاة*، ص110-ص111؛ *المعارف*، ص378؛ *العيون والحدائق*، ج3/ص196 إلى ص199، وص220-ص221، وص242 إلى ص245؛ *الوزراء والكتّاب*، ص84؛ *تاريخ خليفة*، ج2/ص676 إلى ص679؛ *أنساب الأشراف*، ج3/ص105، وص109؛ *الأعلام*، ج2/ص283.

[5] في الأصل: الحسين.

[6] في الأصل: الحسين.

وقُتل[1]. ووجّه ابنه عبد الله إلى (خراسان، فطُلب، فهرب إلى السّند، فأُخذ هناك وقُتل. ووجّه ابنه الحسن إلى)[2] اليمن، فأخذ لنفسه أمانًا، ثمّ حُبس، فمات في الحبس. ووجّه أخاه موسى إلى الجزيرة، فأخذ لنفسه أمانًا. ووجّه أخاه إدريس[3] إلى المغرب.

هـ - خرج[4] إبراهيم أخوه في شهر رمضان من هذه السّنة بالبصرة وغلب عليها وعلى الأهواز وفارس؛ واشتدّت شوكته، وشخص عن البصرة في المعتزلة وغيرهم من

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت عبارة: خراسان، فطلب، فهرب إلى السّند، فأخذ هناك وقتل. ووجّه ابنه الحسن إلى غير منقوطة في الأصل.

[3] هو إدريس بن عبد الله بن حسن بن حسن بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-. كان قد خرج مع الحسين صاحب فخّ، فلمّا قُتل الحسين هرب إلى مصر، وكان على بريدها واضح مولى صالح بن منصور، وكان يميل إلى آل أبي طالب، فحمله على البريد إلى المغرب، فوصل إلى أرض طنجة، فنزل بمدينة يُقال لها لبلة، فاستجاب له مَن بها وبنواحيها من البربر. وبلغ الهادي فقتل واضحًا وصلبه. ويُقال إنّ هارون هو الذي قتله ودسّ موسى أو هارون إلى إدريس الشماخ اليماني مولى المهديّ، فدخل المغرب وأظهر أنّه طبيب فأحضره إدريس وأقام عنده وأنس به، فشكى إليه مرضًا في أسنانه، فأعطاه سنونًا مسمومًا، فسقط فوه ومات. وطلب الشمّاخ فلم يقدر عليه، وخرج إلى إفريقيّة وبها إبراهيم بن الأغلب عامل الهادي، فأقام عنده وكتب إلى هارون يخبره بموت إدريس، فبعث له صلة سنية وولاّه بريد مصر. ولمّا هلك إدريس ولّي مكانه ابنه إدريس بن إدريس المذكور، وأقام أولادهم بالمغرب مدّة. وكانت وفاة إدريس سنة 169 هـ. وكان قد قوي أمر إدريس حتّى ملك جميع المغرب الأقصى. وكان مقدامًا شجاعًا ذا رأي كريمًا، وأعقب أولادًا خُطب لهم بالخلافة في أكثر المغرب.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج8/ص318-ص319؛ *أعمال الأعلام*، ق3/ص190؛ البكري، ص118؛ عبر الذّهبي، ج1/ص256.

[4] غير منقوطة في الأصل.

الزّيديّة يريد به محاربة المنصور، ومعه عيسى بن زيد بن عليّ[1]. فبعث[2] إليه المنصور بعيسى بن موسى، فقُتل[3]، وقُتلت المعتزلة معه. ومضى أخوه إدريس بن عبد الله إلى المغرب، فغلب على بلدان كثيرة وبسط العدل فيها. ثمّ خلّف ابنه إدريس<...>[4]. ويُقال إنّ المنصور بَعث شربة من سمّ إلى إدريس بن عبد الله، فمات من تلك الشّربة.

و – خرج الحسين بن عليّ بن الحسين[5] بن الحسن بن الحسن بن عليّ[6] سنة سبع وستّين ومائة في خلافة الهادي[1]، وهو المقتول بفتح[2] مكّة؛ وعسكر نفج على ستّة أميال

---

[1] كان حسن بن حيّ مشيّعا و زوّج عيسى بن زيد بن عليّ ابنته واستخفى معه في مكان واحد بالكوفة حتّى مات عيسى بن زيد مُستخفيًا. وكان المهديّ قد طلبهما وجدّ في طلبهما، فلم يقدر عليهما حتّى ماتا. ومات حسن بن حيّ بعد عيسى بن زيد بستّة أشهر سنة 167 هـ.
حول ترجمته راجع: *طبقات* ابن سعد، ج6/ص375.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **بن عبد الله إلى المغرب، فغلب**، لكنّ النّاسخ شطب هذه العبارة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] في الأصل: **الحسن**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

هو الحسين بن عليّ بن حسن بن حسن بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–. وأمّه زينب بنت عبد الله بن حسن بن حسن بن عليّ صاحب فخّ. قدم على المهديّ بغداد، فرعى حرمته، وحفظ قرابته، ثمّ عاد إلى المدينة. حتّى وُلّي الهادي فأمّر على المدينة رجلاً من ولد عمر بن الخطّاب، فأساء إلى الطّالبيّين، واستأذنه بعضهم في الخروج إلى موضع، فلم يأذن له حتّى كفله الحسين، فلمّا مضى الأجل طالبه به، فسأله النّظرة، فأبى وغلظ عليه، فأمر بحبسه حتّى حلف له ليأتينّ به من الغد، فخلّى سبيله، فجمع أهله وأعلمهم أنّه قد عزم على الخروج، فبايعوه على ذلك، فخرج يوم السّبت عاشر ذي القعدة سنة 169 هـ. فلمّا سمع بحاله العمريّ هرب وانفرد بالمدينة وخطب في النّاس وبايعه أكثر حاجّ العجم واستحابوا له، وتوجّه إلى مكّة فتلقّته الجيوش بفخّ وفيها سليمان بن أبي جعفر، وكان أمير الموسم، وموسى بن عيسى على العسكر، وجرى القتال بينهم والْتحم، فتفرّق عنه أصحابه

من مكّة؛ فخرج إليه موسى بن عيسى[3] في أربعة آلاف، فقتل الحسين وأكثر مَن كان معه، ولم يجسر أحد أن يدفنهم ثلاثة أيّام، حتّى أكل السّباع بعضهم. وقتل في تلك[4] الواقعة جمع كثير من أشراف العلويّة.

ز – خرج يحيى[5] بن عبد الله بن الحسين[6] على الرّشيد، فيما يُظنّ[1]، وصار إلى الدّيلم، فباعه ملك الدّيلم من عامل الخليفة بمائة ألف درهم، ثمّ قُتل[2]. ويُقال: أُلقي في بركة فيها سباع، [أ=55ظ] فأمسكت عنه. ويُقال: بُنيت[3] عليه اسطوانة.

وبقي في نفر قليل، فقتل الحسين ومعه رجلان من أهل بيته: سليمان بن عبد الله بن حسن بن حسن وعبد الله ابن إسحاق بن إبراهيم بن حسن بن حسن، وكان مقدّم العسكر يُقال له "يقطين".

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج12/ص453–ص454؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص431؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص269؛ *العقد الثّمين*، ج4/ص196؛ *الكامل* لابن الأثير، ج5/ص74؛ الفخري، ص190؛ *العبر*، ج1/ص256؛ *أعيان الشّيعة*، ج26/ص402.

[1] هو موسى بن محمّد، أمير المؤمنين الهادي ابن المهديّ ابن المنصور. مولده بالريّ سنة 147 هـ. وتوفّي ليلة الجمعة لثلاث عشرة ليلة بقيت من ربيع الأوّل سنة 170 هـ.، وله 25 سنة وشهور. وصلّى عليه أخوه الرّشيد، ودُفن بالقصر الأبيض الذي كان عمله. وكانت خلافته سنة وشهرًا واحدًا وعشرين يومًا. يُقال إنّ أمّه الخيزران سمّته. وفي ليلة مات ولد خليفة ووُلّي خليفة: توفّي الهادي ووُلّي الرّشيد وولد المأمون.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص173 إلى ص175؛ *تاريخ بغداد*، ج13/ص21؛ ابن السّاعي، ص24؛ *البدء والتّاريخ*، ج6/ص99؛ الرّوحي، ص48؛ الفخري، ص171؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص103؛ *تاريخ الخلفاء*، ص325 إلى ص328.

[2] وردت عبارة: **المقتول ب** غير منقوطة في الأصل.

[3] هو موسى بن عيسى بن موسى بن محمّد بن عليّ. كان واليًا لهارون الرّشيد أمير المؤمنين على الكوفة.

حول ترجمته راجع: *طبقات* ابن سعد، ج6/ص379.

[4] في الأصل: **ذلك**.

[5] وردت عبارة: **خرج يحيى** غير منقوطة في الأصل.

[6] هو يحيى بن عبد بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، و يكنى أبو جعفر.

ح – خرج بتاهرت السّفلى[4] محمّد بن جعفر بن يحيى[5] بن عبد الله بن الحسن بن علي[6]، فغلب[7] عليها؛ وأخذ الخراج، فقسّمه عليهم؛ فركب وطاف[8] في أسواقهم، وشهد جنائزهم، وعاد مريضهم.

ط – خرج[9] بالكوفة أيّام المأمون محمّد بن إبراهيم[10] بن إسماعيل بن الحسن بن الحسن[11]، ودعا إليه أبو السّرايا[12]؛ والمأمون كان بخراسان. وأنفذ[1] زيد بن موسى بن

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص80؛ *وفيات الأعيان*، ج1/ص334–ص335؛ المسعودي، ج6/ص300–ص301؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص161 إلى ص170.

[1] وردت عبارة: **فيما يظنّ** غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **بنى**.

[4] في الأصل: **شاهوب السّعيلي**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *مقالات الإسلاميّين* الأشعري (انظر: المرجع المذكور، ص80–س11).

[5] وردت عبارة: **بن يحيى** غير مقروءة في الأصل.

[6] خرج بتاهرت السّفلى محمّد بن جعفر بن يحيى بن عبد الله بن الحسن، فغلب عليها وصارت في أيديهم.
حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص80؛ المسعودي، ج6/ص301.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **فطاف**.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] هو محمّد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب.
حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص81؛ المسعودي، ج7/ص55–ص56 ؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص177 إلى ص185.

[12] هو السري بن منصور. كان خالف السّلطان. وكان من رجال هرثمة بن أعين، فمطله بأرزاقه، وكان علويّ الرّأي، فدعاه محمّد بن إبراهيم بن إسماعيل طباطبا بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن

جعفر بن محمّد داعية إلى البصرة، ثمّ مات بعد أربعة أشهر من وقت خروجه، ودُفن بالكوفة.

ي – خرج[2] محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن الحسين مع أبي السّرايا بعد ذلك. واتّفقت[3] له محارابات كثيرة إلى أن تقرّب[4] مع أبي السّرايا؛ فأُخذوا في طريق خراسان وجيء بهما إلى الحسن بن سهل[5]؛ فقتل[6] أبا السّرايا وأظهر، بعد ذلك، موت محمّد. ويُقال إنّه حُمل إلى المأمون بمرو، ومات هناك.

أبي طالب إلى نفسه فأجاب، وكان موعدهما الكوفة، وذلك في آيّام المأمون، فوافى محمّد الكوفة وبايعه بشر كثير ووافاه أبو السّرايا بها، ثمّ مات محمّد بن إبراهيم فجأة فبويع محمّد بن محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب وهو غلام حدث السنّ، فعقد لإبراهيم بن موسى بن جعفر على اليمن فأذعن له أهل اليمن بالطّاعة بعد وقعة كانت بينهم. وقتل أبو السّرايا بعد عشرة أشهر من ظهوره الكوفة. وجرت حروب انتهت بخذلان أهل الكوفة لمحمّد بن محمّد، فحمل إلى خراسان إلى المأمون فأسكنه دارا وأخدمه، فكان فيها على سبيل الاعتقال، فأقام أربعين يوما ومات من شربة سمّ دسّت إليه.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج2/ص230.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] الحسن بن سهل.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص81؛ المسعودي، ج7/ص55–ص56؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص177 إلى ص185.

[6] غير منقوطة في الأصل.

يأ - خرج باليمن، والمأمون بخراسان، إبراهيم بن موسى بن جعفر الصّادق[1] داعية لمحمّد بن إبراهيم بن إسماعيل، صاحب أبي السّرايا؛ فوجّه إليه حمدونة بن عليّ بن عيسى، فهزمه وصار إلى العراق، فأمّنه المأمون. وقُتل معه جمع من أكابر العلويّة.

---

[1] هو إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -عليهم السّلام-. توفّي ببغداد أوائل سنة 210 هـ. مسمومًا ودُفن بها.

في رجال بحر *العلوم*: وقد كان أبو الحسن موسى (ع) أوصى إلى ابنه عليّ بن موسى -عليهما السّلام- وأفرده بالوصيّة في الباطن وضمّ إليه في الظّاهر إبراهيم والعبّاس والقاسم وإسماعيل وأحمد وأمّ أحمد.

قال المفيد في *الإرشاد* والطّبرسي في *أعلام الورى* : تقلّد إبراهيم بن موسى الإمرة على اليمن في أيّام المأمون من قِبل محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن أبي طالب -عليهم السّلام- الذي بايعه أبو السّرايا بالكوفة، ومضى إليها ففتحها وأقام بها مدّة إلى أن كان من أمر أبي السّرايا ما كان وأخذ له الأمان من المأمون.

وقال ابن زهرة في *غاية الاختصار*: مضى إلى اليمن وتغلّب عليها في أيّام أبي السّرايا، ويُقال إنّه ظهر داعيًا إلى أخيه الرّضا، فبلغ المأمون ذلك فشنعه فيه وتركه.

وقال أحمد بن زيني دحلان في *تاريخ الدّول الإسلاميّة* إنّ أبا السّرايا ولّى اليمن إبراهيم بن موسى بن جعفر. ولمّا قُتل أبو السّرايا كان إبراهيم بن موسى بمكّة فسار إلى اليمن واستولى على كثير من بلاده ودعا لنفسه.

وقال عليّ بن أنجب -المعروف بابن السّاعي- في *مختصر أخبار الخلفاء*: توفّي وليّ الله الإمام إبراهيم المرتضى ابن الإمام موسى الكاظم (ع) في أوائل سنة 210 هـ. ببغداد، لقبه المُجاب وأمّه أمّ ولد اسمها نجية، استولى على اليمن وامتدّت حكومته إلى السّاحل وآخر القرن الشّرقي من اليمن، وحجّ بالنّاس في عهد المأمون. ولمّا انتصب خطيبًا في الحرم الشّريف دعا للمأمون ولوليّ عهده عليّ الرّضا بن الكاظم -عليهما السّلام-. مات مسمومًا ببغداد، وقد قدم بغداد بعهد وثيق من المأمون.

قال السيّد حسن الموسوي العاملي الكاظمي -المعروف بالسيّد حسن الصّدر- في بعض فوائده : إنّ إبراهيم الكبير صاحب أبي السّرايا ابن الإمام موسى الكاظم (ع) حارب المأمون وكسر وفرّ إلى مكّة.

وشَرْح هذه الأحوال -كما ينبغي[1]- يُطلب في كتب التّواريخ.

ولّما جاء المأمون إلى بغداد بعد موت الرّضا (ع) جاء إبراهيم إلى بغداد فأمّنه المأمون ومات ببغداد ودُفن قرب قبر أبيه.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص81؛ المسعودي، ج5/ص56؛ *أعيان الشّيعة*، ج2/ص229-ص230؛ الطّبري، ج3/ص987.

[1] غير منقوطة في الأصل.

الفصل الخامس

في الإشارة إلى عمدة مذهب الإماميّة

مدار مقالتهم في الاستدلال على [كلمات عدّة][1]، وفي الجواب عن كلمات خصومهم على كلمات عدّة أخرى.

- **أمّا الأوّل**: أنّ الإمامة لطف، لأنّا نعلم بالضّرورة[2]، بعد استقراء العُرف أنّ الخلق، إذا كان لهم رئيس[3] قاهر يَمْنَعهم عن القبائح، كان امتناعهم عن القبائح أكثر من القلب، واللّطف يجري مجرى إزالة المفسدة. ولمّا كان واجبًا على المكلّف الحكم، كانت الإمامة أيضًا واجبة.

وبنوا على هذا عصمة الإمام، وقالوا: إمكان صدور القبيح من الخلق للإمام، فلو تحقّق هذا في الإمام، لافتقر[4] هو إلى إمام آخر ولزم التّسلسل. وبَنوا كون الإجماع حجّة[5] على هذا، لأنّه لمّا ثَبت امتناع خلوّ الزّمان من المعصوم <...>[6]، والمعصوم لا يقول إلاّ الحقّ، كان الإجماع كاشفًا عن قول المعصوم الذي هو حقّ، فكان الإجماع حجّة؛ وظهر بهذا أنّ العلم بكون الإجماع حجّة لا يَتوقّف على العلم بصدق الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم-.

---

[1] في الأصل: **قاعدة**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **الذي هو حقّ**، لكنّ النّاسخ شطب هذه العبارة؛ فضلا عن كون إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

وبَنوا إمامة عليّ بن أبي طالب على وجوب عصمة الإمام ووجوب حقيقة الإجماع.

بيانه: أنّ العقل لمّا دَلّ على أنّ الإمام واجب العصمة، وكلّ مَن قال بذلك، قال إنّه <...>[1] عليّ بن أبي طالب. وذلك معلوم بالضّرورة بعد الاستقراء من دين محمّد -عليه السّلام-؛ فلو [أ-56 و] كان الإمام غير عليّ بن أبي طالب، كان ذلك خلافًا للإجماع.

وبهذا أثبتوا إمامة سائر أئمّتهم، وأثبتوا وجود محمّد بن الحسن العسكري وغيبته وإمامته. قالوا: لأنّ وجود هذا الشّخص وبقاءه في هذه المدّة الطّويلة مُمكن، والله قادر على المُمكن؛ وثَبَت امتناع خلوّ الزّمان عن الإمام المعصوم؛ فكلّ مَن قال بذلك قال إنّه هذا. فلو كان غيره لَقَدح ذلك في الإجماع.

لا يُقال: أليس قد تقدّم بيان الاختلاف[2] العظيم (بين)[3] الشّيعة في بعض الأئمّة، فكيف ادّعيتم[4] إجماع الكلّ على هذا التّرتيب؛ ولأنّ الإسماعيليّة فرقة عظيمة في زماننا، وهم يتنازعون في هذا التّرتيب. فإنّا[5] نُجيب[6] عن الأوّل بأنّ القائلين[7] بغير هذا التّرتيب[8] انقرضوا؛ فلو كان قولهم حقًّا، لكان أهل هذا الزّمان -مع إجماعهم على ترك ذلك القول- مُجمعين على الخطإ، وأنّه غير جائز[9].

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: عليّ، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلا عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت كلمة: بين مضافة في الهامش.

[4] في الأصل: أذعنتم.

[5] في الأصل: لأنّا.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

وأمّا قول الإسماعيليّة[1]، فغير قادح، لِمَا بيّنا أنّ الإمام يجب[2] أن يكون[3] معصومًا، وهم فسّاق[4]، بل كفرة، لقدحهم في الشّرع، وقولهم بقدم العالم. وهذا غاية تقرير مذهبهم.

ثمّ أنّ [لنا] على هذا المذهب اعتراضًا، وهو أنّ عليًّا وأولاده كانوا أئمّة، فلِمَ لم يشتغلوا بالإمامة وما حاربوا الظّلمة لأجلها؟ فعند هذا[5] قرّرت الشّيعة قاعدة أخرى، وهي القول بالتّقيّة، قياسًا على اختفاء النّبيّ[6] -صلّى الله عليه وسلّم- في الغار.

فظهر أنّ اعتمادهم في مذهبهم: أمّا في الاستدلال، فعلى وجوب الإمامة عقلاً؛ والجواب عن الاعتراضات[7]، فعلى القول بالتّقيّة[8]. فإن اتّضح[9] كلامهم في هاتين[10] المقدّمتين، فالدّست لهم، وإلاّ فلا. وأمّا تمسّكهم بالنّصوص من القرآن والأخبار، فذلك ممّا يشاركهم الزّيديّة فيه. وأمّا رواية النّصّ الجليّ، فالأذكياء منهم يعترفون بأنّه لا يجوز ادّعاء التّواتر فيها[11] وقد اعترف بذلك أبو جعفر وقته[12]، على ما رواه الشّريف المرتضى عنه في كتاب *الشّافي*. والاعتراض لا يسلّم وجوب الإمامة، ولا يسلّم كونها لُطفًا.

---

[1] في الأصل: **الإسماعليّة**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] وردت عبارة: **اختفاء النّبيّ** غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] وردت عبارة: **في هاتين** غير منقوطة في الأصل.

[11] وردت عبارة: **التّواتر فيها** غير منقوطة في الأصل.

[12] في الأصل: **منه**.

قوله: "الخلق[1] إذا كان لهم رئيس[2] قاهر، والأمر كذا وكذا". قلنا[3]: هذا [إن] كان[4] القضاة والأمراء كلّهم معصومين، لَكان اللّطف أكثر. فيلزمكم[5] وجوب ذلك. فلمّا لم يجب ذلك بالاتّفاق[6]، علمنا أنّ ذلك إمّا لأنّ في نصب الأمراء والقضاة المعصومين في[7] كلّ محلّة، وإن حصلت المنفعة المذكورة[8]، إلاّ أنّ هناك مفسدة خفيّة[9]، استأثر الله -تعالى- (بعلمها)[10]؛ أو لأنّ ذلك، وإن كان لُطفًا مَحضًا خاليًا عن شوائب المَفسدة، لكنّ اللّطف غير واجب. وعلى [أ=56ظ] التّقديرين[11]، فالقول في الإمام الأعظم كذلك.

وهذه النّكتة هاهنا كافية، والاستقصاء في الاعتراض[12] على هذا المقام مذكور في *النّهاية*: "[أنّا إذا] سلّمنا وجوب الإمامة، فلا نسلّم أنّ الإجماع حجّة[13]".

قوله: "الإجماع يكشف عن وجود قول المعصوم". قلنا: يعني بالإجماع: الإجماع الذي لا نَعرف له مُخالفًا، والذي نَعرف[14] أنّه لا نُخالَف فيه. والأوّل ممنوع، لأنّ عدم

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: **قال**.

[4] في الأصل: **كانت**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] وردت كلمة: **بعلمها** مضافة في الهامش.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

[13] غير منقوطة في الأصل.

[14] مطموسة في الأصل.

علمنا بالمُخالف لا يَدلّ[1] على عدم المُخالِف. والثّاني مُسلّم، لكن لا نُسلّم أنّه يمكننا العلم بالإجماع على هذا الوجه. فمَن الذي يمكنه القطع بأنّه ليس في أقصى المشرق والمغرب أحد يخالفه[2] في هذه المسألة.

لا يُقال إنّه يمكننا أن نعلم أنّه لا مُخالِف، لأنّ العبرة بالعلماء لا بالعوامّ، والعلماء من أهل كلّ عصر معروفون مشهورون، فيمكننا أن نعرف أقوالهم؛ ولأنّ ما ذكروه يُفضي إلى سدّ باب الإجماع، وأنتم لا تقولون به؛ لأنّا نقول: أمّا الأوّل، فلا نسلّم أنّ العلماء من أهل كلّ عصر معروفون في العالم، لأنّ أهل المغرب لا خبر عندهم من علماء المشرق، وبالعكس؛ ولأنّ الإمام المعصوم أجلّ الأئمّة وأشرفهم، مع أنّه غير معروف في العالم. فإنّ العلماء الذين نَعرفهم في العالم، نَعرف في كلّ واحد منهم أنّه ما عاش ثلاث مائة سنة وأكثر، وأنّه ليس ولد الحسن العسكري، بل نعلم أباه وجدّه؛ وحينئذ نقول: لو صحّ ما ذكرتموه، لكان ذلك من أقوى الدّلائل على نَفْي[3] إمامكم، لأنّا نقول: لو كان، لكان مشهورًا فيما بين النّاس، وإذ ليس بمشهور ليس بموجود.

لا يُقال إنّه معروف، لكنّه مجهول النّسب والعمر؛ لأنّا نقول: لو جاز خَفاؤه ذلك لجاز أيضًا خفاء قوله ومذهبه، إذ ليس تجويز أحدهما أبعد من الآخر. وعن الثّاني: أنّا إنّما نَعرف بإمكان الإجماع، حيث يكون العلماء قليلين تحويهم بَلْدة، وأمّا الآن، فلا ندري؛ فلعلّ في أهل العالم مَن زعم أنّ أبا بكر واجب العِصْمة أو يَدَّعي ذلك في إنسان آخر. وإذا ظهر هذا الاحتمال، انقطع القطع، سلّمنا أنّ الإجماع يكشف عن قول المعصوم؛ ولكنّ قول المعصوم متى يكون حجّة[4]: مُطلقًا أم عند عدم الـتّقيّة[5] <...>[6] بالاتّفاق[1]

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: يخالف.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] وردت في الأصل إضافة لحرف: ع، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

<...>[2]، لكنّه لا يدلّ على أنّ القول المُجْمَع عليه حجّة لاحتمال أنّ الإمام واقف على ذلك تقيّة[3]. وعلى هذا التّقدير يَسْقُط التّمسّك بالإجماع. سلّمنا صحّة دليلكم، لكنّه مُعارَض بأنّه لو كان إمامًا، لأظْهَرَ الطّلب كما أظْهَره عليّ مع معاوية، وكما أظْهَره الحسين مع يزيد؛ حتّى آل الأمر إلى قلّة المُبالاة بالقتل[4]؛ ولأنّ عبد الرّحمان بن عوف[5]، لَمَّا بايع يوم [أ-57و] الشُّورَى عليًّا على كتاب الله وسنّة رسوله وسيرة الشّيخين[6]، لم يَرْضَ عليّ بالْتزام سيرة الشّيخين[7]، ترك الإمامة لذلك، مع أنّه كان يمكنه اللّفظ؛ وأنّه كان ينوي[8] به غير ظاهره. فإنّ في المعاريض لا[9] مندوحة عن الكذب. فمَن لا يَرْضى بهذا القدر، فكيف يرضى بالكفر تقيّة[10]؟ وتمام الكلام مذكور في *النّهاية*.

ولنَختم[11] هذا الموضع بما يُحكى عن سليمان بن جرير[12] الزّيدي[13] أنّه قال إنّ أئمّة[1] الرّافضة وضعوا مقالتين لشيعتهم لا يَظفر معهما أحد عليهم قطّ:

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لحرف: م، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت عبارة: المبالاة بالقتل غير منقوطة في الأصل.

[5] عبد الرّحمان بن عوف هو أحد الصّحابة العشرة. توفّي في سنة 32 هـ. وسنّه 75 سنة. حول ترجمته راجع: *الوفيات* لابن قنفد، ص10.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] مطموسة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

[13] غير منقوطة في الأصل.

أ[2] – القول بالبدء[3]. فإذا قالوا إنّه سَيَكون لهم قوّة وشوكة، ثمّ لا يكون الأمر على ما أخبروه، قالوا: "بدأ الله –تعالى– فيه".

ب – التّقيّة[4]، فكلّما[5] أرادوا تكلّموا به. فإذا قيل لهم: "هذا خطأ" أو "ظهر لكم بطلانه"، قالوا: "إنّما قلناه تقيّة"[6].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: أنّ.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **فكلموا**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

الفصل السّادس

في بعض مكابرات[1] الإماميّة

أ – لَمّا ادّعوا النّصّ الجليّ اضطربوا، فتارةً جعلوه مُتواترًا، وأخرى آحادًا. وذلك لأنّ كلّ الأئمّة[2] ما كانوا طالبين الإمامة، ولا طامعين فيها، بل الطّالِب لها هو أبو بكر. مُنكريه قالوا: لو كان هذا النّصّ موجودًا لاشتهر، ولا يَمتنع[3] سكون إلى غير ذكره الآن، وأنّه لم يَكن في كثرة المال والجاه والعساكر [و]الأعوان، بحيث[4] قَدر على قهر أهل التواتر[5] حتّى لا ينطق أحد منهم بما علمه، كيف[6] وأنّ أبا بكر عندهم كان من الضّعفاء والفقراء، وعليّ كان أشجع النّاس، وكانت فاطمة والحسن والحسين معيّنًا[7] لهم من المناصب العظيمة والقرب من الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– كانوا معه، والهاشميّون بأسرهم كالزّبير وغيره، وأبي سفيان من[8] بني أميّة كانوا معه، والأنصار بأسرهم كانوا منكرين لأبي بكر؛ فمع قوّة عليّ وكثرة أعوانه، وضعف أبي بكر وقلّة أنصاره، كيف يمكن النّصّ المتواتر[9] مختفِيًا[10]، بحيث لا يَحتجّ[1] أحد منهم به على منكريه؟

---

[1] مضموسة في الأصل.

[2] في الأصل: **الأمّة**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت في الأصل كلمة: **بوّابة** غير منقوطة.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **مع**.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير مقروءة في الأصل.

فعند هذا قالت الشّيعة: "السّامعون [أ=57ظ] لذلك النّصّ <...>[2] ما كانوا بالغين إلى حدّ التّواتر[3]، حتّى أنّ الشّريف المرتضى، وهو أجلّ الإماميّة قدرًا وأكثرهم علمًا وأغوصهم فكرًا، روى في *الشّافي* أنّ السّامعين لهذا النّصّ كانوا قليلين. وأمّا النّصّ المُتواتر[4]، فهو الخبر العزيز[5]، وإن كان خفيًّا.

ثمّ لمّا قيل لهم: لو كان ذلك النّصّ من باب الآحاد، لم يَجز[6] جعله طريقًا إلى القطع بالإمامة، و لم يكن المُنكِر له كافرًا ولا فاسقًا، لا سيما عندكم. فإنّ العمل بخبر[7] الواحد جائز في العمليّات[8]". فعند هذا يجعلونه مُتواترًا. وهذا، كما تَراه، خطأ[9].

ب – إذا قلنا: لو كان عليّ –رضي الله عنه– منصوصًا عليه، فهلاّ نازع أبا بكر –رضي الله عنه–؟ قالوا: لقلّة الأعوان، فإنّه لم يَبْق معه من القوم إلاّ ستّة أو أقلّ، والنّاس كلّهم كانوا مع أبي بكر. وإذا استدلّلنا على إمامة أبي بكر بالإجماع، قالوا: معاذ الله! ولقد كان أكثر المهاجرين والأنصار يكفر بما يجاوز[10] عنه. وزعموا أنّ قتال أهل الرّدّة لم

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: ها، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت عبارة: **جائز في العمليّات** غير منقوطة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

يكن لارتدادهم، بل لأنّهم أنكروا إمامة أبي بكر، فقالوا: "لا نُبايع أبا الفضل وعليّ بن أبي طالب حيّ".

ج – زعموا أنّ الإمام يجب[1] أن يكون عالمًا بكلّ الدّين، ويَقدحون حينئذ[2] في علم الشّيخين، مع أنّه ما حَدَث حادث في زمانهما إلاّ ولهُما فيه قول مُعتبَر. ثمّ يثبتون[3] الإمامة للصّبيان في زمان صباهم؛ وزعموا أنّه كان في وقت الصّبا عالمًا بكلّ الدّين. وهذا، كما ترى، مكابرة[4]؛ ولأنّ سائر الأئمّة كذلك، (كالكاظم)[5] والرّضا والتّقي[6]، <...>[7] والحسن العسكري، كانوا في زمان عظم خوْض النّاس في العلوم العقليّة والشّرعيّة، وأكثروا فيها من التّصانيف، كأبي حنيفة[8]، والشّافعي، ومالك، وسائر الفقهاء، والمتكلّمين، والنُّحاة، والمفسّرين؛ بل اشتدّت المحنة فيه بأعداء الدّين كالفلاسفة، والدّهريّة، والباطنيّة[9] وغيرهم. ثمّ أنّه[1] لم يظهر من هؤلاء الأئمّة شيء من العلوم والتّصانيف، ولا

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في المتن، وفي الهامش: **لعلّه الكاظم**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **والتّقيّ**، لكنّ إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] تشير هذه اللّفظة إلى مدلولين متلازمين: الأوّل: أنّهم يفرّقون بين ظاهر النصّ وباطنه. فالنصّ الظّاهر هو مجرّد رموز لفهم باطنيّ خاصّ، كاعتبار الوضوء موالاة الإمام، والتّيمّم هو الأخذ من المأذون عند غيبة الإمام، الصّلاة، النّطق، والغسل: تجديد العهد، والجنّة: راحة الأبدان من التّكاليف، والنّار مشقّتها بمزاولة التّكاليف. والثّاني: أنّهم يفرّقون بين المجتمع والدّولة الظّاهرتين، والمجتمع السرّي والدّولة الباطنيّة التي لها عهودها والتزاماتها ورتبها. ولهذا اعتبرت هذه الدّعوة مجوسيّة الأصل، والمقصود بها هدم شريعة الإسلام وعقائدها وهدم دولة الإسلام. وقد تمثّل هذا آيّاما تمثّل في الحركات

خاضوا مع العلماء في شيء من هذه العلوم. ومع ذلك فالشّيعة يقولون إنّهم كانوا عالمين بكلّ الدّين. ما هذا إلاّ مكابرة!

لا يُقال: تركوها [أ-58و] تقيّة؛ لأنّا نقول: لا تقيّة في ذلك، كما لم يكن على الشّافعي تقيّة[2] في مخالفته لأبي حنيفة ومالك؛ إنّما التّقيّة، لو كانت، لكانت في أمور مُتعلّقة بالمُلك. والعجب[3] أنّ التّقيّة ما مَنَعت هشام بن الحكم وأبا عيسى الورّاق وابن الرّاوندي عن الشّنيع[4] والبَدْء[5] والرّجعة، والقدح في النّبوّة، وإثبات قدم العالم، ومَنَعت الأئمّة عن إظهار الدّين وتقويته! ما هذا يليق[6] بأحد[1]!

الباطنيّة السّياسيّة بمختلف أشكلها وعقائدها. وقد اعتبر البغدادي أنّ ضرر الباطنيّة السّياسيّة بمختلف أشكالها وعقائدها أعظم من ضرر اليهود والنّصارى والمجوس والدّهريّة بل والدجّال! يقول: "الذي يصحّ عندي من دين الباطنيّة أنّهم دهريّة زنادقة يقولون بقدم العالم وينكرون الرّسل، والشّرائع كلّها عليها إلى استباحة كلّ ما يميل إليه الطّبع. والدّليل على أنّهم كما ذكرناه ما قرأته في كتابهم المترجَم *بالسّياسة والبلاغ الأكيد والنّاموس الأعظم*، وهي رسالة عبيد الله بن الحسين القيرواني إلى سليمان بن الحسن بن سعيد الجنّابي". ويظهر من كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني أنّ الباطنيّة كانوا يسمّون في العراق: القرامطة، وفي خراسان: الملاحدة، وأنّهم من فرق الإسماعيليّة، وأنّ مذهبهم نشأ في منتصف القرن الثّالث، ويمتازون عن فرق الشّيعة باسم الإسماعيليّة، وأنّهم لا يثبتون الوجود والعدم لله، ولا العلم ولا الجهل، ولا القدرة ولا العجز، لأنّ الإثبات الحقيقيّ له -سبحانه- يقتضي الشّركة بينه وبين سائر الموجودات، وذلك يؤدّي إلى التّشبيه. ولا يحكمون عليه بالإثبات المطلَق، ولا بالنّفي المطلَق، لأنّه إله المتقابلين.

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص236-ص237.

[1] في الأصل: أنّهم.
[2] غير مقروءة في الأصل.
[3] غير منقوطة في الأصل.
[4] في الأصل: الشّنيه.
[5] غير مقروءة في الأصل.
[6] غير منقوطة في الأصل.

د – هؤلاء الإماميّة جعلوا مَن خالفهم أعداءً للرّسول[2] -صلّى الله عليه وسلّم-، مع أنّهم بالحقيقة هم كذلك، لأنّهم لا يُحبّون[3] الأئمّة المذكورين، مع خذلان كثير منهم لهم حال حياتهم. وأمّا سائر السّادات، فهم يكفّرونهم. ومعلوم أنّ العداوة ليست إلاّ هذه.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: إلى الرّسول.

[3] غير منقوطة في الأصل.

الفصل السّابع

في قول الإماميّة في عليّ وأصحابه

اتّفقوا[1] على أنّه أفضل النّاس بعد الرّسول -عليه السّلام-. وصنّف السّديد محمود بن الحسن الحمصي[2] في زماننا، كتابًا[3] في تفضيله على جميع الأنبياء[4] الذين كانوا قبل محمّد -عليه السّلام-. واتّفقوا أيضًا على تكفير الصّحابة سوى عمّار[5]، وسلمان[6]، وصهيب[7]،

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو سديد الدّين محمود بن عليّ بن الحسن الحمصي. له كتاب *المنقذ من التّقليد والمرشد إلى التّوحيد*، وهو *التّعليق العراقي*. فرغ من تأليفه في التّاسع من شعبان المعظّم من شهور سنة 583 هـ. والكتاب هو في علم الكلام وإثبات العقائد الخمس مبسوط مشتمل على جزأين، وفيه تحقيقات ودلائل تدلّ على فضل مؤلّفه وطول باعه وسعة إطّلاعه. وضعه السّديد في مدّة إقامته في الحلّة بالعراق، وقبل عودته إلى مكان إقامته الحرمين بالحجاز.
حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج10/ص106.

[3] في الأصل: **كما**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] هو عمّار بن ياسر، أبو اليقظان. صاحب رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-. كان ضمن السّبعة السّابقين للإسلام، حيث ورد اسمه في الحديث الشّريف. توفّي سنة 37 هـ.، وهي سنة صفّين.
حول ترجمته راجع: *الوفيات* لابن قنفد، ص13.

[6] هو سلمان أبو عبد الله الفارسي الرّامهرمزي الأصبهاني، سابق الفرس إلى الإسلام. صحب النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- وخدمه. وروى عنه ابن عبّاس وأنس وعقبه ابن عامر وأبو سعيد وكعب بن عجرة وعبد الله بن أبي زكّرياء الدّمشقي وغيرهم، وروى له الجماعة. توفّي سنة 36 هـ.، وقبره بالمدائن.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج15/ص309-ص310؛ *طبقات* ابن سعد، ج4/ص153؛ *الاستيعاب*، ج2/ص634؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج6/ص188.

[7] هو صهيب بن سنان بن مالك، أبو يحيى -ويُقال أبو غسان-، النّمري الرّومي. كان من أهل الموصل من بني النّمر بن قاسط، سبته الرّوم صغيرًا ونشأ فيهم، فصار ألكن، ثمّ ابتاعه كلب وباعته بمكّة

والمقداد[1]، وبلال[2]، وأبي ذرّ[1]، وربّما كفّروهم أيضًا <...>[2] سوى عمّار وسلمان. واختلفوا في أنّهم كانوا باقين[3] على الكفر من أوّل الأمر أو ارتدّوا عن الإسلام. فمنهم[4]

فاشتراه وأعتقه عبد الله ابن جعدان -وقيل: هرب من الرّوم فأتى مكّة فحالف ابن جعدان-. وكان من متقدّمي الإسلام المعذّبين في الله. وشهد بدرًا والمشاهد كلّها. وفيه نزلت ﴿ومن النّاس من يشري نفسه﴾ الآية (سورة البقرة، الآية 207). وروى عن النبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- أحاديث. روى عنه ابن عمر وجابر وبنوه عثمان وصيفي وحمزة وسعد وعبّاد وحبيب وصالح ومحمّد بنو صهيب، وابن المسيب وابن أبي ليلى وكعب...؛ وروى له الجماعة. وتوفّي في قول المدائني سنة 38 هـ.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج16/ص335 إلى ص338؛ *طبقات* ابن سعد، ج3/ق1/ ص161؛ *المحبر*، ص73، وص103؛ *طبقات* خليفة، ص42؛ *تاريخ البخاري*، ج4/ص315؛ *المعارف*، ص264؛ *الجرح والتعديل*، ج4/ص444؛ *المعجم الكبير* للطّبراني، ج8/ص33؛ *حلية الأولياء*، ج1/ص151؛ *جمهرة أنساب العرب*، ص300؛ *الجمع بين رجال الصّحيحين*، ج1/ ص227؛ *صفة الصّفوة*، ج1/ص169؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج6/ص448؛ *الزّيارات*، ص13؛ *تاريخ الإسلام*، ج2/ص185؛ *سيرة أعلام النّبلاء*، ج2/ص17؛ *العبر*، ج1/ص44؛ *أسد الغابة*، ج3/ص30؛ *مرآة الجنان*، ج1/ص105؛ *الإصابة*، ج2/ص195؛ *تهذيب التّهذيب*، ج4/ص438؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص47؛ *العقد الثّمين*، ج5/ص45؛ *معجم الرّجال*، ج3/ص223.

[1] هو المقداد بن الأسود، أحد الصّحابة السّتّة السّبّاقين للإسلام. توفّي سنة 33 هـ.
حول ترجمته راجع: *الوفيّات* لابن قنفد، ص 13.

[2] هو بلال بن رباح الحبشي، مولى أبي بكر، أبو عبد الكريم؛ وأمّه حمامة. مؤذّن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-. من السّابقين الأوّلين. شهد بدرًا وغيرها، وعُذّب في الله. روى له البخاري ومسلم وأبو داود والتّرمذي والنّسائي وابن ماجه. اختُلف في تاريخ ومكان وفاته فقيل: توفّي في سنة 17 هـ، وقيل: في سنة 18 هـ، وقيل: في سنة 20 هـ، وهو الأقرب؛ وقيل: بحلب، وقيل: بدمشق، وهو الأرجح؛ وله بضع وستّون سنة.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج/ص276-ص277؛ *أسد الغابة*، ص243؛ *الإصابة*، ج1/ ص273؛ *تهذيب التّهذيب*، ج1/ص502؛ *طبقات* ابن سعد، ج3/ق1/ص165؛ *الاستيعاب*، (طبعة البجاوي) ص178؛ *الموسوعة الإسلاميّة*، ج1/ص1251.

مَن مال إلى الثّاني[5]، لِمَا عُلم من ثناء الله وثناء الرّسول -عليه السّلام-، وأنّه -عليه السّلام- زوّج ابنته من عثمان. ومنهم مَن قال بالأوّل. ثمّ تارة يكابرون، فيَمْنَعون[6] ثناء الله وثناء الرّسول -عليه السّلام-، ويَصْرِفون ما وَرَد في القرآن إلى عليّ ووَلَدَيْه -رضي الله عنهم-، وكلّ ما جاء فيه من الذّمّ إلى أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-. ومنهم مَن سلّم ذلك وزعم أنّ الرّسول -عليه السّلام- فَعَله تقيّة.

قال: ذلك باطل، لأنّ ارتكاب الكبيرة لا يقدح في الإيمان. فهب[7] أنّ أبا بكر ارتكب الكبيرة، فلِمَ حَكَمْتم بكُفره؟ لا يُقال: [أ=58ظ] الإنصاف (إنّه لا)[8] دليل على القطع بكُفره إلاّ إجماع[9] الطّائفة، لأنّا نقول: هذا بأن يَدلّ على حماقة الطّائفة أوْلى، حيث

---

[1] هو أبو ذرّ الغفاري، جندب بن جنادة، على الصّحيح، أحد السّابقين الأوّلين. أسلم في أوّل المبعث، خامس خمسة، ثمّ رجع إلى بلاد قومه، ثمّ بعد حين هاجر إلى المدينة وكان رأسا في العلم والزّهد والجهاد وصدق اللّهجة والإخلاص. قال أبو داود: لم يشهد بدرا، ولكن عمر ألحقه مع القرّاء. وكان يوازي ابن مسعود في العلم. حدّث عنه أنس بن مالك وزيد بن وهب وجبير بن نيفر والأحنف بن قيس وأبو سالم الجيشاني سفيان بن هانئ وعبد الرّحمان بن غنم وسعيد بن المسيب... ولقوّة أبي ذرّ في الحقّ ولأخلاقه نُهي عن الفتوى، فانقطع بالرّبذة سنوات حتّى توفّي سنة 32 هـ.
حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص17 إلى ص19.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **عن**. لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلا عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **فذهب**.

[8] وردت عبارة: **إنّه لا** مضافة في الهامش.

[9] في الأصل وردت كلمة: **الإجماع** عوضا عن عبارة: **إلاّ إجماع**.

أجمعوا على ما لا يجوز فيه. وإن قالوا: إجماع طائفة يكشف عن قول المعصوم، قلنا: لا نسلّم، فلعلّ ذلك المعصوم بعض طائفتكم، ولا نقول بقولها.

الفصل الثّامن

في فرق الإماميّة لا بسبب الاختلاف في الإمامة

وذلك من وجوه:

أ – الجمهور من أسلافهم كانوا مُشبِّهة، كالهاشميّين[1] ويونس بن عبد الرّحمان[2] وغيرهم؛ ومن المتأخّرين، فبِسَبب نظرهم في كتب المعتزلة رجعوا عن ذلك. وسيأتي شرح أقوال المُشبِّهة منهم في باب التّشبيه. وكان هشام بن الحكم تلميذ[3] أبي جعفر الأحول[4]،

---

[1] في الأصل: **كالهاشمين**.

[2] هو يونس بن عبد الرّحمان القمّي، مولى آل يقطين. وهو من مؤلّفي كتب الشّيعة.
حول ترجمته راجع: *فهرس فرق الشّيعة*؛ *رجال* الكشي، ص184؛ *رجال* النّجاشي، ص311؛ *مقالات الإسلاميّين*، ص29، وص35، وص63.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو أبو جعفر محمّد بن عليّ بن النّعمان الأحول، مولى بجيلة، المشتهر عند أهل السنّة بشيطان الطّاق، وعند الشّيعة بمؤمن الطّاق. كان من خواصّ أصحاب جعفر الصّادق. وقد روى عنه وعن أبيه وجدّه. كان من أبرز رجال مدرسة هشام بن الحكم الكلاميّة. وله من الكتب –كما يذكر ابن النّديم–: *الإمامة*، *المعرفة*، *الرّدّ على المعتزلة في إمامة المفضول*، *كتاب في أمر طلحة والزّبير وعائشة –رضي الله عنهم–*. ويذكر الشّهرستاني أنّه صنّف للشّيعة كتاب *افعل–لِمَ فعلت؟* وكتاب *افعل لا تفعل*. وله مناقشات مع الإمام أبي حنيفة. وكان مجسّمًا يقول بأنّ الله جسم. ويرى أنّ الله لا يعلم الأشياء قبل أن يقدّرها، لا لأنّه ليس بعالم، ولكنّ لأنّ الشّيء لا يكون شيئًا حتّى يقدّره ويثبته بالتّقدير، والتّقدير هو الإرادة... إلخ.
حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص107 وص113 وص267، و(طبعة ريتر) ص45 وص219؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص71، و(طبعة آفاق) ص53؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني)، ج1/ص186، (طبعة بدران) ج1/ص166؛ *المنية*، ص31؛ *التبصير*،

المعروف بشيطان الطّاق؛ ثمّ برز عليه وخالط الثّنويّة، وأخذ[1] قوله بأنّ الله -تعالى- يتّخذ[2] الآية من الثّنويّة[3] في قولهم: أصلان: النّور، وهو الحكيم؛ والظّلمة، وهي جاهلة.

ويُحكى عنه أنّ أبا الهذيل وهشام اجتمعا بمكّة، فسأله أبو الهذيل عن مَعبوده، فقال: "جسم نوريّ[4] في أحسن الأقدار"، قال أبو الهذيل: "عند مَن؟"، قال: "عندنا"، قال: "فكَم ذلك القدر؟"، قال: "سبعة أشبار بشبر نفسه، لأنّه أحسن الأقدار عندنا"، قال أبو الهذيل: "هبْ أنّه أحسن الأقدار عندنا، لكنّها أقبح الأقدار عند قوم عاد وعند قوم ياجوج[5]"، فانقطع هشام.

ب – مذهبه أنّه -تعالى- لم يزل عالمًا بنفسه بعِلْم لا يُقال فيه مُحدَث أو قديم، لأنّ العلم صفة، والصّفة لا توصف. ويَعْلم الأشياء بعد حدوثها، قال: لأنّه لو عَلمها قبل حدوثها، لزم الجَبْر. وأجاب المَعْصية على الأنبياء، و لم يجوّزها على الأئمّة. وفرَّق بأنّ النّبيّ يوحى إليه. فيتنبه على الخطإ بخلاف الإمام. وزعم، بناءً على هذه القاعدة، أنّ النّبيّ -عليه السّلام- عصى ربّه في أخذ الفداء عن أسارى بدر، لكن تاب الله عليه. وكان من القائلين بنَفْي الجنّة.

ص40؛ السّفراييني، ج1/ص83؛ المقريزي، ج2/ص353؛ *المواقف*، ص421؛ *الفهرست*، ص224؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص204 إلى ص207؛ النّوبختي، ص78؛ *الصّلة بين التصوّف والتّشيّع*، ج1/ص140؛ *رجال الكشي*، ص122 إلى ص126؛ *نضد الإيضاح*، ص308؛ *منهج المقال*، ص310؛ *منتهى المقال*، ص228؛ *عيون الأخبار*، ج2/ص203؛ ابن الجوزي، *أخبار الظّراف والمتماجنين*، ص34-ص35.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت عبارة: يتــ الآية من الثّنويّة غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت في المتن كلمة: نوح، ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

ج – حُكي أنّ الرّشيد أمَرَ يومًا بإحضار رافضيّ وخارجيّ للمُناظرة عنده، فجيء[1] هشام وخارجيّ. فلمّا جلسا، قال هشام للخارجيّ: "هؤلاء إنّما جاؤوا بنا ليضحكوا علينا عند شعب[2] منّا على الآخر، فلا بدّ لنا من ثالث، ليكون حكَمًا عدْلاً ثابتًا[3]"، فرَضي الخارجيّ (به)[4]؛ فقال هشام له: "فالتمس أنتَ ذلك من أمير [أ-59و] المؤمنين". فلمّا التمس الخارجيّ قام هشام، وقال: "يا أمير المؤمنين، قَطَعته في المسألة"، فقالوا: "فكيف وأنتَ ما شَرَعتَ معه في المسألة؟"، قال: "لأنّ الخوارج يُعظّمون أمير المؤمنين عليًّا إلى وقْت التّحكيم، وإنّما يَقْدحون فيه لنسبته إليه. وهذا الخارجيّ[5] قد طَلَب التّحكيم. فإن كان التّحكيم كُفرًا، فقد كَفَر؛ وإلاّ قد بَطل قوله"، فانقطع الخارجيّ.

د – دخل على عمرو بن عبيد [...][6]، وقال: "ما الفائدة في خَلْقه الحواسّ الخَمْس وعَدُّها واحدًا؟"، فقال: "لأخْبَر[7] بها بالمحسوسات"، فقال: "وهل تُخْطئ[8] هذه الحواسّ؟"، قال: "نعم"، قال: "فكيف يتميّز[9] صوابها عن خطإها؟"، قال: "بالعقل"، قال هشام: "فالعقل هل مُخْطئ ابتداءً؟"، [قال: "لا"]، قال هشام: "فإذا لم يُجَوّز الله –تعالى– إخلاء

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت كلمة: به مضافة في الهامش.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت في الأصل كلمة غير مقروءة.

[7] في الأصل: لأختبر.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

بَدَنك عن إمام معصوم، وهو العقل، فكيف يجوز منه إخلاء العالم الكبير[1] عن المعصوم؟".

هـ - حكى الكعبيّ أنّ رجلاً قال لهشام بن الحكم: "أين الله في عدله وتفضّله وإحسانه [من] تكليف[2] العباد بما لا يطيقون، ثمّ يعذّبهم عليه؟"، فقال له هشام: "هو الله، قد فعل لكن لا نقدر أن نتكلّم به".

[......][3].

ب - الشّيعة منهم أصوليّة؛ ومنهم إخباريّة، وهم الذين يثبتون[4] أصول الدّين وفروعه بالرّوايات، ومنهم: أبو جعفر بن [...][5]، وأمرهم قَريب من أمر الملاحدة.

ج - ومنهم تفضيليّة[6]، وهم الأكثرون؛ ومنهم الوعيديّة، وهم الأقلّون.

د - الجمهور من قدماء الشّيعة أثبتوا البدء[7] في حقّ الله -تعالى-، واحتجّوا عليه من حيث العقل والنّقل. أمّا العقل، فمن وجوه:

أ - لولا البدء للَزم[8] الجَبْر.

ب - لولا البَدء[1] لكان مُصِرًّا على الرّأي الواحد، وهو نقص.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] من الواضح أنّ جزءً من النصّ الأصليّ قد سقط من النّسخة الخطّية التي اعتمدناها في تحقيقنا.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: البدا.

[8] في الأصل: لزم.

ج – كلّ مَن لا يتغيّر في ذاته لم يتميّز[2] عن المؤثّر بالطّبيعة.

وأمّا النّقل، فالتّمسّك بآيات القرآن، كقوله -تعالى-: ﴿لعلّه يتذكّر أو يخشى﴾[3]، ﴿الآن خفّف الله عنكم وعلم أنّ فيكم ضعفا﴾[4]. وعن الصّادق: "ما بدا لله شيء كما بدا له في أمر إسماعيل". وعن موسى بن جعفر أنّه قال: "البَدْء من ديننا ودين آبائنا في الجاهليّة"، وأنْشَد شعر عبد المطّلب [أ-59ظ] في القتل والكعبة في مخاطبة الله -تعالى-:

إن كنت تاركهم وقتلتنا فآمر ما بدا لك.

وقال زرارة بن أعين، وهو يخبر عن علامات ظهور الإمام، شعرًا[5]:

فتلك أمارات يجيء[6] بدؤها[7]	وما لَكَ عمّا قدر الله مُذهب
ولولا البدء سمّيته عتر[8] هارب	وبعد البدء[9] يعدّ [...][10]
ولولا البدء ما كان ثمّ تصرّف	وكان كبار دهرنا يتلهّب
وكان كضوء مشرق بطبيعـــة[11]	وبالله عن ذكر الطّبائع مرغب

---

[1] في الأصل: **النداء**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] سورة طه (20) الآية 44.

[4] سورة الأنفال (8) الآية 66.

[5] في الأصل: **شعر**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: **النداء**.

[10] كلمة ناقصة من الأصل، وقد أشار النّاسخ إلى هذا النّقص بقوله: **ناقص**.

[11] في الأصل: **بطبيعه**.

ومن الشّيعة مَن تركَ الخوضِ في الكلام، وهو المَرْويّ عن هشام بن سالم ومحمّد بن النّعمان، ورَويا عمّن أوْحَيا بصدِقه[1] أنّه سُئل عن قوله: ﴿وأنّ إلى ربّكم المنتهى﴾[2]، فقال: "إذا بلغ إلى الله، فامسكوا"، فهُمَا مَسَكا عن الكلام في الله (والتّفكير)[3] فيه إلى أن ماتا[4].

---

[1] في الأصل: بصديقه.

[2] سورة النّجم (53) الآية 42.

[3] وردت في المتن كلمة: الكيفيّة، ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

[4] في الأصل: مات.

الفصل التاسع

في شرح أحوال الإسماعيليّة

لا نزاع[2] أنّ الصّادق نصّ على إمامة إسماعيل، ثمّ اختلف النّاس بعد موت إسماعيل. فمنهم مَن قال إنّه لم يَمت، وأنّه حيّ وسيَرْجع إلى العالم، لكنّ جعفر أظهر مو ، تقيّة[3] من بني[4] العبّاس، وعقد عليه، وأشهد عليه عامل المنصور بالمدينة. واحتجّوا عليه من جوه:

الأوّل: أنّ محمّد بن جعفر كان صغيرًا، وهو أخوه لأمّه؛ فمضى إلى السّرير الذي كان إسماعيل عليه نائمًا، فَرَفع الملاءة فأبصره، وهو قد فَتَح عينيه، [و]رؤي[5] بالبصرة على مقعد قد عاد بإذن الله -تعالى-، فعدا إلى أبيه فرحانًا، وقال: "عاش أخي"، فقال الصّادق: "إنّ أولاد الرّسول كذا يكون موتهم"

---

[1] راجع بشأن هذه الفرقة: *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص98، و(طبعة ريتر) ص26؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص167، و(طبعة بدران) ج1/ص149؛ *التبصير*، ص38؛ النّوبختي، ص68؛ *المواقف*، ص421؛ السّفاريني، ج1/ص83؛ *المنية*، ص21؛ *التنبيه*، ص37؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص271 إلى ص387؛ *تاريخ الفلسفة الإسلاميّة* لكوربان، ص132 إلى ص168؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد الزّين، ص79 إلى ص82؛ *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة، ص89 إلى ص93؛ *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد؛ *الصّلة بين التصوّف والتشيّع*، ص195 إلى ص213؛ *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص179 إلى ص 18؛ *الإسماعيليّون في المرحلة القرمطيّة* لسامي العيّاش؛ *تاريخ الفلسفة العربيّة* لفاخوري والجرّ، ج1/ص 199 إلى ص217؛ *تاريخ الدّعوة الإسماعيليّة* لمصطفى غالب.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل روي.

ب – الإشهاد على الموت، وكتابة[1] المَحْضر شيء عجيب، فإنّه لم يعهد ميّت يسجّل[2] على موته. وعن هذا، لمّا رُفع إلى المنصور أنّ إسماعيل بن جعفر بن إسماعيل (من[3] الأحياء)[4]، وأنّه رؤي بالبصرة، فأنفذ السجلّ[5] إليه، وعليه شهادة عامله بالمدينة.

ج – رووا عن جعفر عن إسماعيل الذي كان صادق الوعد، فأشار إليه وقال: "هذا -والله- لا يمضي (الإمام)[6] حتّى يصدق وعد الله فيه، وهو -والله- صاحبكم".

ومنهم مَن سلّم موته، ثمّ اختلفوا فيه. فمنهم مَن قال: "إنّهُ سيَرْجع إلينا"، وهم [أ-60و] المباركيّة[7]، أصحاب المبارك بن عليّ العبديّ[8]، وهو الدّابّ[1] لإسماعيل بن جعفر؛ ومنهم مَن ساق الإمامة إلى غيره، ثمّ اختلفوا على قولين:

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: في.

[4] وردت عبارة: **في الأحياء** مضافة في الهامش.

[5] وردت عبارة: **فأنفذ السجلّ** غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت كلمة: **الإمام** مضافة في الهامش.

[7] يقول النّوبختي في كتابه *فرق الشّيعة* إنّ الفرقة الثّانية من فرق الإسماعيليّة تُدعى المباركيّة، نسبة إلى المبارك مولى إسماعيل بن جعفر. وأصحابها هم القائلون بإمامة محمّد بن إسماعيل، قالوا إنّ الإمامة كانت لإسماعيل، فلمّا مات في حياة أبيه جعلها جعفر بن محمّد لولده محمّد بن إسماعيل. ولا تنتقل الإمامة من أخ إلى أخ بعد الحسن والحسين، ولا تكون إلاّ في الأعقاب، وليس لعبد الله -وهو ابن جعفر- في الإمامة من نصيب، كما لم يكن لمحمّد ابن الحنفيّة حقّ فيها مع أخيه عليّ ابن الحسين (ع).

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص235.

[8] المبارك بن عليّ العبدي.

حول ترجمته راجع: *فرق الشّيعة*، ص58؛ *مقالات الإسلاميّين*، ص27؛ *الفرق*، ص47؛ *مختصر الفرق*، ص59؛ *الغنية*، ص62؛ *الملل*، ص16 وص128.

فــ أ – الذين ساقوها إلى ابنه محمّد بن إسماعيل[2]؛ وزعموا أنّ فائدة النّصّ على إمامة إسماعيل، مع العلم أنّه لا يبقى[3] لبس[4] إلاّ بثبوت[5] الإمامة لولده، وإلاّ لكان ذلك قبيحًا[6] للحكم قبل موته، ولأنّ فائدة النّصّ على إمامة هارون: ثبوت الإمامة لأولاده؛ فكذا هاهنا.

ثمّ ساقوا الإمامة من محمّد بن إسماعيل إلى أولاده، الذين كانوا أئمّة مستورين، إلى أن انتهى الأمر إلى المهديّ[7]، الذي استولى على أرض مصر والإسكندريّة، وهو <...>[1] أوّل

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] هو محمّد بن إسماعيل بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب.
حول ترجمته راجع: فهرس *فرق الشّيعة*؛ *مقالات الإسلاميّين*، ص26 وص27؛ *الفرق*، ص47؛ *مختصر الفرق*، ص59؛ *الغنية*، ص62؛ *الملل*، ص16 وص128.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: بثوب.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] هو أبو عبيد الله، الملقّب بالمهديّ. واختلف في نسبه اختلافًا كثيرًا: قيل: هو عبيد الله بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ ابن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وقيل: هو عبيد الله بن محمّد بن إسماعيل بن جعفر المذكور، وقيل: هو عليّ بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن الحسن بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، و قيل: هو عبيد الله بن التّقيّ بن الوفي بن الرّضى، وهؤلاء الثّلاثة يُقال لهم: المستورون في ذات الله، والرّضى المذكور ابن محمّد بن إسماعيل بن جعفر المذكور. وإنّما تسمّى المهديّ عبيد الله استتارًا. هذا عند مَن يصحّح نسبه، ففيه اختلاف كثير. وأهل العلم بالأنساب من المحقّقين ينكرون دعواه في النّسب. وهو أوّل مَن قام بهذا الأمر من بيتهم وادّعى الخلافة بالمغرب، وكان داعيه أبا عبد الله الشّيعي. ولّما استتبّ له الأمر قتله وقتل أخاه، وبنى المهديّة بإفريقيّة، وفرغ من بنائها في شوّال سنة 308 هـــ؛ وكان شروعه فيها في ذي القعدة سنة 303 هـــ؛ وبنى سور تونس وأحكم عمارتها وجدّد فيها مواضع، فنُسبت المهديّة إليه. وكانت ولادته في سنة 259 هـــ. –وقيل: سنة 260 هـــ، وقيل: سنة 266 هـــ–، بمدينة سلميّة –وقيل بالكوفة–، ودُعي له بالخلافة على منابر رقّادة

مَن تظاهر بالملك وادّعى الخلافة[2] منهم. وهذا قول الباطنيّة، على ما سنَستقصي قولهم في فصل مُفْرَد. وأكثر النّاس على أنّ محمّد بن إسماعيل مات و لم يعقب.

ب – الذين ساقوها إلى عبد الله بن ميمون بن مسلم بن عقيل، فأخذه المأمون وحبسه إلى أن مات. وزَعم بعض أصحابه أنّ الله -تعالى- سخط على المأمون، فرَفَع عبد الله إلى السّماء في قبّة من لؤلؤ وزبرجد، و أنّه يكلّم الله، والملائكة يكلّمونه.

والقيروان يوم الجمعة لتسع بقين من شهر ربيع الآخر سنة 297 هـ.، بعد رجوعه من سجلماسة. وكان ظهوره بسجلماسة يوم الأحد لسبع خلون من ذي الحجّة سنة 296 هـ.، وخرجت بلاد المغرب عن ولاية بني العبّاس. وتوفّي ليلة الثّلاثاء منتصف شهر ربيع الأوّل سنة 322 هـ. بالمهديّة. حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص117 إلى ص119؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص60 إلى ص73؛ *الدرّة المضية*، ص108؛ ابن عذارى، ج1/ص158؛ *الخطط المقريزيّة*، ج1/ص349؛ *رسالة افتتاح الدّعوة*؛ ابن خلدون، ج4/ص34؛ ابن الأثير، ج8/ص284؛ عبر الذّهبي، ج2/ص193؛ *المؤنس*، ص56؛ *الشّذرات*، ج2/ص294.

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **الذي**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلا عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

الفصل العاشر
في تفصيل قول العبّاسيّة

وزعم أبو هريرة[1] الرّويدي[2] أنّ الإمام بعد الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم-: العبّاس بن عبد المطّلب، واحتجّ عليه بأمور:

- أوّلها: العبّاس أسعد النّاس يوم القيامة، لقوله -عليه السّلام-: "العبّاس بن عبد المطّلب أسعد النّاس يوم القيامة"، ولأنّه -عليه السّلام- كان يُعَظّمه أكثر ممّا[3] كان يُعَظّم غيره؛ وتَعْظيمه[4] لا يجوز إلاّ لتقدّمه على غيره في الدّين، فيكون هو أفضل النّاس بعد النّبيّ[5] -عليه السّلام-، فيكون هو الإمام.

بيان الثّاني: أنّه ثبت[6] في الكتب أنّ إمامة المفضول[7]، عند وجود الفاضل، غير جائزة. لا يُقال: كيف يكون أفضل من غيره، [أ-60ظ] مع أنّه لم يَتحمّل[8] في الدّين مَشَقّة، لأنّا نقول: ليست الفضيلة بكثرة[9] المَشَقّة، كما في حقّ سليمان بن داود -عليهما السّلام-.

- وثانيها: العبّاس كان وارثًا منه -عليه السّلام- دون غيره، فوجب أن يكون هو الإمام. لا يُقال إنّ قوله -عليه السّلام-: "نحن معاشر الأنبياء لا نورَث"، لأنّا نقول: هذا الحديث،

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: الدّويديّ.

[3] في الأصل: ما.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] مطموسة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

إن كان كذبًا، فلا إشكال؛ وإن كان صدقًا، فقوله: "ما تركناه صَدَقة"، يدلّ أنّ المُراد منه: منْع الإرث فيما يَصحّ تركه؛ وذلك يَتناول المال لا استحقاق[1] الخلافة.

ثمّ اعلم أنّ القائلين بهذا القول ساقوا الإمامة من العبّاس إلى أولاده بطنًا بعد بطن، إلى أن وصلوا إلى السّفّاح. ويُقال لهذه الفرقة: الرّويديّة.

ولقد نظّم الرّشيد الكاتب أسماء خلفاء بني[2] العبّاس في أرجوزة، فلنَذْكرها. قال:

ساس الورى بعد أبي بكر عمر	وبعد عثمان عليّ قد أمر
ثمّ أتى من بعده معاوية	ثمّ يزيد واللّيالي ماضية
ثمّ أبو ليلى[3] سمى [...][4] حدّه[5]	وبعده مروان[6] سنح[1] عمده

---

[1] في الأصل وردت كلمة: **لاستحقاق** عوضًا عن عبارة: **لا استحقاق**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] هو معاوية بن يزيد بن معاوية، أبو عبد الرّحمان -ويُقال له: أبو يزيد، ويُقال: أبو ليلى. استُخلف بعهد من أبيه في ربيع الأوّل سنة 64 هـــ.، وكان شابًا صالحًا. ولمّا استُخلف كان مريضًا إلى أن مات، ولم يخرج إلى الباب ولا فعل شيئًا من الأمور، و لا صلّى بالنّاس. وكانت مدّة خلافته أربعين يومًا -وقيل: شهرين، وقيل: ثلاثة أشهر- . ومات وله 21 سنة -وقيل: 20 سنة-. ولمّا احتضر قيل له: ألا تستَخلف؟ قال: ما أصبت من حلاوتها فلمَ أتحمّل مرارتها؟

حول ترجمته راجع: *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص239؛ *تاريخ* الطّبري، ج5/ص501؛ *تاريخ* المسعودي، ج3/ص82؛ *طبقات* ابن سعد، ج5/ص39.

[4] كلمة ساقطة من الأصل.

[5] في الأصل: خدّه.

[6] هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي، أبو عبد الله. وُلد على عهد رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-. توجّه إلى الطّائف مع أبيه حين نفاه رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-، وقدم معه في خلافة عثمان -رضي الله عنه-، واستكتبه واستولى عليه إلى أن قُتل عثمان. وولاّه معاوية مكّة والمدينة والطّائف، ثمّ عزله وولّى سعيد بن العاص، ثمّ ولاّه ثمّ عزله بالوليد بن عقبة. فلمّا مات معاوية وتولّى يزيد، ثمّ مات يزيد وتولّى ابنه معاوية، ومات معاوية، وثب عليها

ثمّ أتى من بعده عبد الملك كم | من دمٍ لمخالفيه[2] قد سفك
ثمّ الوليد[3] وسليمان[4] معه | ثمّ فنى عبد العزيز شيعه

مروان. ثمّ الْتقى هو والضحّاك بن قيس بمرج راهط وقتل الضحّاك. وكان مروان قد تزوّج أمّ خالد بن يزيد ليضع منه، فوقع بينه وبين خالد كلام، فأغلظ له مروان في القول. فلمّا نام مروان تلك اللّيلة قامت إليه أمّ خالد مع جواريها وغمّته حتّى مات. وكانت خلافته تسعة أشهر. ومات وله 64 سنة، إذ كان مولده ليلة بدر لستّين من الهجرة. وصلّى عليه ابنه عبد الملك.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص125–ص126؛ الرّوحي، ص21؛ الفخري،ص109؛ *تهذيب التّهذيب*، ج10/ص91؛ *البدء والتّاريخ*، ج6/ص19؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص306؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص241.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **لحالفيه**.

[3] هو الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أمير المؤمنين الأموي؛ كان يُلقّب "النّبطيّ" للحنه. بويع له بدمشق يوم الخميس منتصف شوّال سنة 86 هـ. بعهد من أبيه. وتوفّي يوم السّبت لأربع عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة 95 هـ، وله 49 سنة. وصلّى عليه أخوه سليمان بدير مروان من دمشق. وحُمل إلى مقابر باب الصّغير ودُفن بها. ولمّا حضرته الوفاة قال: ما أبالي بفراق الحياة بعدما فتحت السّند والأندلس، وبنيت جامع دمشق.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص254–ص255؛ الرّوحي، ص23؛ الفخري،ص115؛ خلاصة *الذّهب المسبوك*، ص1؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص311؛ *تاريخ الخلفاء*، ص255 إلى ص257.

[4] هو سليمان بن عبد الملك بن مروان. كان من خيار ملوك بني أميّة. وُلّي الخلافة في جمادى الآخرة سنة 96 هـ. بعد الوليد، بالعهد من أبيه. ومولده سنة 60 هـ، وتوفّي عاشر صفر سنة 99 هـ. بمرج دابق. عُرضت عليه سلعة وهو يخطب، فنزل وهو محموم، فما جاءت الجمعة الأخرى حتّى مات، وولّى عمر بن عبد العزيز. قال عبد الغنيّ: وسُمّي سليمان بن عبد الملك "مفتاح الخير" لأنّه استخلف عمر بن عبد العزيز. وعزل عمّال الحجّاج، وأُخرج مَن في سجون العراق، وهمّ بالإقامة في القدس، وحجّ سنة 97 هـ. وكان يسمع من عمر بن عبد العزيز جميع ما يأمر به.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص68 إلى ص70؛ *وفيّات الأعيان*، ج2/ص420؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص259 إلى ص261.

ثمّ يزيد وهشام صنوه	ثمّ الوليد بن يزيد بلوه
ثمّ يزيد بن الوليد[1] النّاقص	ثمّ لإبراهيم[2] ملك خالص
وجاء مروان الحمار بعدهم	بنحسه أخفى الزّمان سعدهم
وبعدهم جاء بنو العبّاس	فازوا بملك ثابت الأساس
فالأوّل السّفّاح غيث ماطر	وبعده المنصور ليث حادر
والثّالث المهديّ[3] ثمّ الهادي	والخامس الرّشيد شمس النّادي
[أ=61و] ثمّ الأمين[4] بعده المأمون	وبعده المعتصم الميمون

---

1 هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، لُقّب النّاقص لأنّه نقص النّاس من إعطائهم -وقيل: لقرب مدّته، وقيل غير ذلك-. ويُقال له: "المعتزليّ" و"الضّالّ". وُلد في الكعبة سنة 91 هـ. في حياة جدّه عبد الملك. وبويع له بدمشق يوم الخميس لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة سنة 126 هـ.، ونبشه مروان بن محمّد وصلبه. يُقال إنّه مات بالطّاعون ودُفن بين باب الجابية والباب الصّغير، وصلّى عليه أخوه إبراهيم.
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج4/ص333-ص334؛ *البداية والنّهاية*، ج10/ص11؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص321؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج1/ص126؛ *تاريخ الإسلام للذّهبي*، ج5/ص188؛ *الوزراء والكتّاب*، ص69؛ *تاريخ الخلفاء*، ص275؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص45؛ الرّوحي، ص27؛ الفخري، ص122.

2 هو إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان. ولي الأمر بعد أخيه يزيد بن عبد الملك، فبقي في الخلافة ثلاثة أشهر -وقيل: أقلّ من ذلك-. وهو مضطرب الأمر وتحكّموا في أمره، وكان بمعزل عنه. وكان يقول : "في كتاب الله آية كأنّما نزلت في شأني، وهي قوله -تعالى-: ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾.". (سورة آل عمران، الآية 128). وكان خلعه في سنة 127 هـ.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج6/ص163-ص164.

3 هو محمّد بن عبد الله، أمير المؤمنين، المهديّ ابن المنصور؛ ثالث خلفاء بني العبّاس. مولده سنة 127 هـ. وكان قصّابًا للزّنادقة. كان ملكه عشر سنين وشهرًا ونصفًا. مات في سنة 169 هـ.، وعاش 43 سنة.
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج3/ص400 إلى ص402؛ *الوافي*، ج3/ص300؛ الزّركشي، ص287؛ *الشّذرات*، ج1/ص266؛ الرّوحي، ص47؛ الفخري، ص161؛ *تاريخ الخلفاء*، ص318 إلى ص324؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص90؛ *دول الإسلام*، ج1/ص86؛ *البدء والتّاريخ*، ج6/ص95؛ *تاريخ بغداد*، ج5/ص391؛ ابن السّاعي، ص23.

4 هو محمّد بن هارون، أمير المؤمنين، الأمين ابن أمير المؤمنين الرّشيد بن المهدي. كان وليّ عهد بعد أبيه. عاش 27 سنة، وآخر أمره خلع ثمّ أسّر، وقتل صبرا في المحرّم سنة 199 هـ، وطيف برأسه، لأنّه في

ثمّ سليل الأماء[1] الواثق[2]	والمتوكّل الجواد الصّادق
وبعده المنتصر[3] الفتّاك	والمستعين[1] دونه الأفلاك

سنة 95 هـ. خلع أخاه المأمون وعقد لعليّ ابن عيسى بن ماهان على الجبال ونهاوند وقم وقاشان، وأعطى لجنده مالا عظيما، وفرّق على أهل بغداد ثلاثة آلاف ألف درهم. وكان قتله سنة 199 هـ، وخلافته أربع سنين.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج4/ص46 إلى ص48؛ *الوافي*، ج5/ص135؛ *تاريخ بغداد*، ج3/ص336؛ معجم المرزباني، ص362؛ الرّوحي، ص49؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص333؛ *تاريخ الخلفاء*، ص296؛ الفخري، ص161؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص90.

[1] في الأصل وردت عبارة: **سليلا الأماء** عوضًا عن عبارة: **سليل الأماء**.

[2] هو هارون بن محمّد بن هارون بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله ابن العبّاس، أمير المؤمنين الواثق بالله ابن المعتصم بالله ابن الرّشيد ابن المهديّ ابن المنصور؛ أمّه أمّ ولد يُقال لها قراطيس. مولده يوم الاثنين لعشر بقين من شعبان سنة 190 هـ، وبويع له بسامرّاء يوم الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت من ربيع الأوّل سنة 227 هـ، وتوفّي بسامرّاء يوم الثّلاثاء لخمس بقين من الحجّة سنة 232 هـ؛ وكانت خلافته خمس سنين وتسعة أشهر وستّة أيّام. وكان يُقال له "المأمون الصّغير" لشبه أحواله كلّها بأحواله، وكان أعلم بني العبّاس بالغناء، وله أصوات مشهورة من تلحينه. وكان في سنة 202 هـ. قد صادر الدّواوين. وقال يحيى بن أكثم: ما أحسن أحد إلى آل أبي طالب ما أحسن إليهم الواثق، ما مات وفيهم فقير. وكان ابن أبي دواد قد استولى على الواثق وحمله على التّشدّد في المحنة بالقول بخلق القرآن، ويُقال إنّ الواثق رجع قبل موته عن القول بخلق القرآن.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج4/ص228 إلى ص230؛ *تاريخ بغداد*، ج14/ص15؛ معجم المرزباني، ص462؛ الرّوحي، ص53؛ *تاريخ الخلفاء*، ص367؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص223؛ الفخري، ص215؛ الأغاني، ج9/ص267؛ الزّركشي، ص340.

[3] هو محمّد بن جعفر، أمير المؤمنين، المنتصر بالله ابن المتوكّل ابن المعتصم ابن الرّشيد ابن المهديّ ابن المنصور. كان وافر العقل راغبًا في الخير قليل الظّلم مُحسنًا إلى العلويّين. وكان يسبّ الأتراك ويقول: هؤلاء قتلة الخلفاء، فدسّوا للطّبيب ابن طيفور ثلاثين ألف دينار عند مرضه، فأشار بفصده بريشة مسمومة فمات. وقيل مات بالخوانيق، وقيل: سُمّ في كمثراة بإبرة. ولم يتمتّع بالخلافة لأنّه وُلّي في شوّال سنة 247 هـ. ومات في ربيع الآخر سنة 248 هـ. وعاش 26 سنة.

وبعده المعتزّ[2] ثمّ المهتدي[1]　　　معنا هماما بكلّ مجتدي

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج3/ص317 إلى ص319؛ *الوافي*، ج2/ص289؛ الزّركشي، ص270؛ *تاريخ بغداد*، ج2/ص119؛ *معجم الشّعراء*، ص400؛ *الأغاني*، ج9/ص293؛ الرّوحي، ص55؛ الفخري، ص217؛ *تاريخ الخلفاء*، ص385؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص227.

[1] هو أحمد بن محمّد بن هارون، أمير المؤمنين، أبو العبّاس المستعين ابن المعتصم بن هارون الرّشيد بن المهديّ بن المنصور. وُلد سنة 221 هـ، وبويع في ربيع الآخر سنة 248 هـ. عند موت المنتصر ابن المتوكّل، واستقام له الأمر، واستوزر أبا موسى أوتامش بإشارة شجاع بن القاسم ثمّ قتلهما، ثمّ استوزر صالح ابن شيرزاد؛ فلمّا قتل وصيف وبغا باغرا التّركي الذي قتل المتوكّل تعصّب الموالي وتنكّروا له، فخاف وانحدر من سامرّاء إلى بغداد، فأخرجوا المعتزّ بالله من الحبس وبايعوه وخلعوا المستعين. ثمّ إنّ المعتزّ جهّز أخاه أحمد لحرب المستعين واستعدّ المستعين للحصار، وتجرّد أهل بغداد للقتال، ودام أشهرًا، وغلت الأسعار ببغداد، ودام البلاء، وصاح أهل بغداد: الجوع، فانحلّ أمر المستعين، فانتقل إلى الرّصافة وانحلّ أمره وخلع نفسه، وانحدر إلى واسط تحت الحوطة وأقام بها محبوسًا، ثمّ أنّه ردّ إلى سامرّاء فقتل بقادسيّتها في ثالث شوّال سنة 252 هـ، وله أحد وثلاثون سنة. وكان مُسرفًا مبذّرًا للخزائن. وكان السّبب في توليته الخلافة أنّ الأتراك لمّا قتلوا المستنصر خافوا من تولية الخلافة لأحد أولاد المتوكّل فيأخذ بثأر أبيه وأخيه، فولّوا المستعين.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج1/ص140 إلى ص142؛ *الوافي*، ج8/ص93.

[2] هو محمّد بن جعفر، أمير المؤمنين، المعتزّ بالله ابن المتوكّل ابن المعتصم. وُلد سنة 232 هـ، ولم يلِ الخلافة قبله أصغر منه، بويع له بالخلافة عند عزل المستعين بالله، وهو ابن 19 سنة. وكان مستضعَفًا مع الأتراك، واتّفقوا على خلعه. فعذّبوه ثمّ أحضروا القاضي ابن أبي الشّوارب والشّهود وخلعوه؛ ثمّ أحضروا محمّد بن الواثق من سامرّاء، فسلّم عليه المعتزّ بالخلافة وبايعه؛ ولقّبوه المهتدي؛ ثمّ تمادوا في تعذيبه إلى أن توفّي يوم السّبت لستّ خلون من رمضان سنة 255 هـ، ودُفن إلى جانب أخيه المنتصر، وصلّى عليه المهتدي. وهو ثالث خليفة خُلع من بني العبّاس، ورابع خليفة قُتل منهم.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج3/ص319 إلى ص321؛ *الوافي*، ج2/ص291؛ الزّركشي، ص371؛ *الأغاني*، ج9/ص298؛ *تاريخ بغداد*، ج2/ص121؛ *معجم الشّعراء*، ص400؛ *الدّيارات*، ص106؛ الرّوحي، ص56؛ الفخري، ص220؛ *تاريخ الخلفاء*، ص388؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص230.

ثمّ أتى من بعده المعتمد[2] ويتبع[3] المعتمد المعتضد[4]

---

[1] هو محمّد بن هارون، أمير المؤمنين الخليفة الصّالح، المهتدي ابن الواثق ابن المعتصم ابن الرّشيد. وُلد في خلافة جدّه سنة بضع عشرة ومائتين؛ وبويع له بالخلافة، وله بضع وثلاثون سنة. وكان ورعًا متعبّدًا عادلاً قويًا في أمر الله، بطلاً شجاعًا، لكنّه لم يجد ناصرًا ولا معينًا على الخير. وكان شديد الإشراف على الدّواوين، فخرجوا عليه الأتراك فحاربهم بنفسه، وجُرح فأسروه وخلعوه وقتلوه سنة 256 هـ. قال العمراني: حصروا خصاه حتّى مات وبايعوا أحمد بن المتوكّل ولقّبوه المعتمد على الله، وذلك في 16 رجب سنة 256 هـ، وكانت خلافة المهتدي سنة إلاّ خمسة عشر يومًا.
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج4/ص50-ص51؛ *الوافي*، ج5/ص144؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص341؛ *تاريخ بغداد*، ج3/ص347؛ معجم المرزباني، ص401؛ الرّوحي، ص57؛ الفخري، ص222؛ *تاريخ الخلفاء*، ص389؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص231.

[2] هو أحمد بن جعفر، أمير المؤمنين، المعتمِد على الله بن المتوكّل بن المعتصم. وُلد سنة 229 هـ. بسرّ من رأى. توفّي ليلة الاثنين 19 رجب سنة 279 هـ. ببغداد، وحُمل فدُفن بسمارّاء. وكانت خلافته 23 سنة وستّة أيّام. وقيل إنّه سُمّ في رؤوس الجداء -وقيل: بل لُفّ في بساط وشُدّ عليه حتّى مات-؛ وقيل إنّ الذين أكلوا معه من الرّؤوس ماتوا. وكان منهمكًا على اللّذّات، فاستولى أخوه الموفّق على الأمور، وكان يشرب ويعربد على النّدماء؛ واستولى بعده ابن أخيه الموفّق: المعتضد.
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج1/ص64 إلى ص66؛ الزّركشي، ج1/ص27؛ الرّوحي، ص57؛ الفخري، ص226؛ *تاريخ الخلفاء*، ص392؛ *الوافي*، ج2/ص292.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو أحمد بن طلحة، أمير المؤمنين، المعتضد بالله أبو العبّاس ابن وليّ العهد أبي أحمد الموفّق بالله ابن المتوكّل. وُلد في ذي الحجّة سنة 242 هـ، أيّام جدّه؛ وتوفّي في رجب سنة 289 هـ، وكان قد استُخلف بعد عمّه المعتمد سنة 279 هـ. وكان شجاعًا مهيبًا، وافر العقل، ظاهر الجبروت، شديد الوطأة، من أفراد خلفاء بني العبّاس. وكان يبخّل ويجمع المال، وفي أيّامه سكنت الفتن لعظم هيبته، وكان يُسمّى السفّاح الثّاني، لأنّه جدّد ملك بني العبّاس. وكانت أيّامه طيّبة كثيرة الأمن والرّخاء؛ وأسقط المكوس، ونشر العدل. إلاّ أنّ مزاجه قد تغيّر في آخر أيّامه. ولّما مات المعتضد من مرض حلّ به بويع ابنه المكتفي، فكانت ولايته تسع سنين وتسعة أشهر وأيّامًا. وهو أحد مَن ولّي الخلافة ولم يكن أبوه خليفة، وهم : السفّاح والمنصور والمستعين والمعتضد .

والمكتفي[1] من بعده المقتدر[2]	صيتهما بين الورى منتشر
والقاهر[3] المشهور ثمّ الرّاضي[1]	والمتّقي[2] مثل الحسام الماضي

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج1/ص72–ص73؛ الرّوحي، ص59؛ الفخري، ص231؛ *تاريخ الخلفاء*، ص398؛ *المنتظم*، ج6/ص34؛ *الوافي*، ج6/ص328؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج3/ص126.

[1] هو عليّ بن أحمد بن طلحة بن جعفر بن محمّد بن هارون بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب؛ هو أمير المؤمنين المكتفي بالله ابن المعتضد ابن الموفّق ابن المتوكّل ابن المعتصم ابن الرّشيد ابن المهديّ ابن المنصور، الهاشميّ العبّاسي. وُلد سنة 264 هـ.، وتوفّي سنة 295 هـ. بويع له بالخلافة بعد موت والده في جمادى الأولى سنة 289 هـ.، وكانت أيّامه ستّ سنين ونصف، ومات شابًّا في ذي القعدة.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج3/ص5–ص6؛ الزّركشي، ص231؛ الرّوحي، ص59؛ *تاريخ الخلفاء*، ص405؛ الفخري، ص232؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص237.

[2] هو جعفر بن محمّد، أبو الفضل المقتدر بالله، أمير المؤمنين، ابن المعتضد ابن العبّاس ابن أبي أحمد طلحة بن المتوكّل. بويع بعد أخيه المكتفي بالله سنة 295 هـ. وعمره 13 سنة، ولم يل أمر الأمّة قبله أصغر منه، ولهذا انخرم النّظام في أيّامه. وخُلع في أوّل خلافته وبويع عبد الله بن المعتزّ، فلم يتمّ الأمر وقُتل ابن المعتزّ وأُعيد المقتدر إلى الخلافة؛ ثمّ خُلع في سنة 317 هـ.، وكتب خطّه لهم بالخلع نفسه، وبايعوا أخاه القاهر بالله محمّدًا، ثمّ أعيد بعد ثلاثة أيّام وجُدّدت له البيعة. وكان له يوم قُتل 38 سنة. قال المحسن التّنوخي: كان جيّد العقل صحيح الذّهن، ولكنّه كان مؤثرًا للشّهوات. رماه بربريّ بحربة فقتله في شوّال سنة 320 هـ. ووُلّي الخلافة من أولاده ثلاثة: الرّاضي والمقتفي والمطيع.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج1/ص284–ص285؛ *المنتظم*، ج6/ص243؛ الرّوحي، ص60؛ الفخري، ص233؛ *تاريخ الخلفاء*، ص408؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج3/ص233؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص345؛ *تاريخ بغداد*، ج7/ص213.

[3] هو محمّد بن أحمد، أمير المؤمنين، القاهر بالله العبّاسي أبو منصور، ابن أمير المؤمنين المعتضد بالله أبي العبّاس. بويع بالخلافة سنة 320 هـ. عند قتل المقتدر وخلعوه في جمادى الأولى سنة 322 هـ.، وسُملت عيناه وحبسوه مدّة ثمّ أهملوه وأطلقوه، فمات ببغداد في جمادى الأولى سنة 339 هـ. ونقش خاتمه "القاهر بالله المنتقم من أعداء الله لدين الله". ولمّا بويع له يوم الخميس لليلتين بقيتا من

ثمّ أتى من بعده المستكفي[3]		أحواله في الملك لا تستخفي

شوّال سنة 320 هـ. كان ذلك بمشورة مؤنس المظفّر، وكأنّما سعى مؤنس في حتف نفسه لأنّه أوّل مَن قتله القاهر. وكان سنّ القاهر يوم بويع 33 سنة، وكانت خلافته سنة وستّة أشهر وثمانية أيّام.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج2/ص34-ص35.

[1] هو محمّد بن جعفر بن أحمد، الرّاضي بالله، أمير المؤمنين، ابن المقتدر ابن المعتضد. كان أديبًا شاعرًا كريم الأخلاق، محبًّا للعلماء مجالسًا لهم. ختم الخلفاء في أمور عدّة: منها أنّه آخر خليفة له شعر مدوّن، وآخر خليفة كانت عطاياه ونفقاته وجوائزه تجري على ترتيب الخلفاء الأوّل. قيل إنّه مرض وتقيّأ في يومين أربعة عشر رطل دمّ، وقيل إنّه استقسى وأصابه ذرب عظيم. توفّي ببغداد منتصف ربيع الآخر سنة 329 هـ، وهو ابن إحدى وثلاثين سنة وستّة أشهر، وكانت خلافته ستّ سنين وعشرة أيّام. وحُمل إلى الرّصافة في طيار ودُفن في تربة عظيمة له أنفق عليها أموال كثيرة.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج3/ص321 إلى ص323؛ *الوافي*، ج2/ص297؛ الزّركشي، ص271؛ *تاريخ بغداد*، ج2/ص142؛ *كتاب أخبار الرّاضي والمتّقي* للصّولي؛ *معجم الشّعراء*، ص430؛ *البداية والنّهاية*، ج11/ص196؛ الرّوحي، ص62؛ الفخري، ص251؛ *تاريخ الخلفاء*، ص421؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص252.

[2] هو إبراهيم بن جعفر، أمير المؤمنين، المتّقي لله، ابن المقتدر ابن المعتضد. وُلد سنة 279 هـ، واستُخلف سنة 329 هـ بعد أخيه الرّاضي، فوليها إلى سنة 333 هـ، ثمّ خلعوه وسملوا عينيه، وبقي في قيد الحياة. وكان فيه دين وصلاح، وكثرة صلاة وصيام، وكان لا يشرب الخمر. وتوفّي في السّجن سنة 357 هـ. وكانت مدّته سنتين وأحد عشر شهرًا. وكانت أيّامه منغّصة عليه لاضطراب الأتراك.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج1/ص17-ص18؛ الرّوحي، ص62؛ الفخري، ص254؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص424؛ نكت الهيمان، ص87؛ *الوافي*، ص341.

[3] هو سليمان بن أحمد بن الحسن بن أبي بكر بن عليّ بن أمير المؤمنين المسترشد. هو أمير المؤمنين أبو الرّبيع المستكفي بالله ابن الحاكم بأمر الله الهاشمي العبّاسي البغداديّ الأصل، المصريّ المولد. وُلد سنة 683 هـ. أو في التي قبلها، وقرأ واشتغل قليلاً. وخطب له عند وفاة والده سنة 701 هـ، وفوّض جميع ما يتعلّق به من الحلّ والعقد إلى السّلطان الملك النّاصر محمّد، وسارا معًا إلى غزو التّتار وشهدا مصافّ شقحب. ودخلا دمشق في شهر رمضان سنة 702 هـ.

ثمّ المطيع[1] بعده والطّائع[2] في عقده ملك البلاد ضائع

من بعده القادر[3] ثمّ القائم[1] ذاك الإمام الهاشمي العالم

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج15/ص349-ص350؛ *الأعلام*، ص181.

1 هو الفضل بن جعفر، أمير المؤمنين، المطيع لله، ابن المقتدر ابن المعتضد. بويع له بعد المستكفي سنة 334 هـ. ومولده سنة 301 هـ.، وتوفّي سنة 364 هـ. قال ابن شاهين: وخلع نفسه غير مكره في ذي القعدة سنة 363 هـ.، ونزل عن الخلافة لولده أبي بكر عبد الكريم، ولقّبوه الطّائع لله، وسنّه يومئذ 48 سنة، ومات المطيع في المحرّم سنة 364 هـ. وكانت خلافته 29 سنة.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج3/ص182؛ ابن الأثير، ج8/ص637؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص353؛ *مروج الذّهب*، ج9/ص31؛ الرّوحي، ص63؛ الفخري، ص258؛ *تاريخ الخلفاء*، ص429؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص257.

هو عبد الكريم بن الفضل بن جعفر بن أحمد، أمير المؤمنين، الطّائع لله، ابن المطيع ابن المقتدر ابن المعتضد. تولّى الخلافة في ذي القعدة سنة 363 هـ.، وقبضوا عليه في شعبان سنة 381 هـ.، وكانت خلافته سبع عشرة سنة وتسعة أشهر وستّة أيّام. وكان الطّائع شديد الحيل، في خلقه حيل؛ خلعه بهاء الدّولة ابن عضد الدّولة بإشارة الأمراء ومعونتهم وسملوا عينيه. ولمّا جلس القادر في الخلافة أسكنه معه في زاوية من قصره رقّه له، وكان يحسن إليه ويحتمل غلظة كلامه، ويقضي معظم ما يستقضيه من الحوائج. توفّي الطّائع ليلة عيد الفطر سنة 393 هـ.، وصلّى عليه القادر، وحُمل إلى الرّصافة حيث دُفن.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص375-ص376؛ *تاريخ بغداد*، ج11/ص79؛ *تاريخ ابن الأثير*، ج9/ص79؛ نكت الهميان، ص196؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص354؛ *تاريخ الخلفاء*، ص437؛ الرّوحي، ص63؛ الفخري، ص 258؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص258.

3 هو أحمد بن إسحاق، أمير المؤمنين، القادر بالله. بويع له بالخلافة عند القبض على الطّائع، في 11 رمضان سنة 381 هـ.، ومولده سنة 336 هـ. كان من أهل السّتر والصّيانة وإدامة التّهجّد. وبقي خليفة إحدى وأربعين سنة وثلاثة أشهر. توفّي ليلة الإثنين 11 من ذي الحجّة سنة 422 هـ.، ودُفن بدار الخلافة. و صلّى عليه ولده القائم بأمر الله. ثمّ نُقل تابوته إلى الرّصافة. عاش 87 سنة، و لم يبلغ أحد من الخلفاء قبله هذا العمر، ولا أقام في الخلافة هذه المدّة.

والمقتدي[2] من بعده المستظهر[3] برفده[1] كلّ الورى يستبشر

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج1/ص57-ص58؛ *الوافي*، ج6/ص239؛ *تاريخ الخلفاء*، ص442؛ الفخري، ص258؛ الرّوحي، ص64؛ *المنتظم*، ج8/ص57؛ *تاريخ بغداد*، ج4/ص37.

[1] هو عبد الله بن أحمد، أمير المؤمنين، أبو جعفر القائم بأمر الله، ابن القادر بالله. وُلد في نصف ذي القعدة سنة 391 هـ.، وبويع بالخلافة بمدينة السّلام يوم الثّلاثاء 13 ذي الحجّة سنة 422 هـ. وكان أمره مستقيمًا إلى أن خرج البساسيري. وتوفّي القائم ليلة الخميس 13 شعبان سنة 467 هـ.، فكانت دولته 45 سنة؛ وبويع بعده المقتدي. وكان القائم كثير الحلم والحياء نصيح اللّسان، أديبًا خطيبًا شاعرًا، تقلّبت به الأحوال ورأى العجائب. وفي أيّامه انقرضت دولة الدّيلم من بغداد بعد طول مدّتها، وقامت دولة السّلجوقيّة -وكان آخرهم الملك الرّحيم من ولد عضد الدّولة. دخل عليه بغداد طغرل بك السّلجوقي، وهو أوّل السّلجوقيّة، فقبض عليه وقتله. ثمّ خلّص طغرل بك القائم بأمر الله من حبسه وأعاده إلى دار خلافته، ومشى طغرل بك بين يديه إلى أن وصل عتبة باب النّوبي، فقبّلها شكرًا لله -تعالى-، فصارت سنّة.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج2/ص157-ص158؛ *المنتظم*، ج8/ص289؛ *الخريدة* (قسم العراق)، ج1/ص22؛ الرّوحي، ص64؛ الفخري، ص259؛ *تاريخ الخلفاء*، ص448؛ الزّركشي، ص142؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص264.

[2] هو عبد الله بن محمّد، أمير المؤمنين، أبو القاسم بن ذخيرة الدّين أبي العبّاس ابن الإمام القائم بأمر الله. بويع له بالخلافة في 13 شعبان سنة 467 هـ.، وهو ابن 19 سنة، وتوفّي أبوه الذّخيرة والمقتدي حمل. وقال ابن النجّار: ظهرت في أيّامه خيرات كثيرة وآثار حسنة في البلاد. وتوفّي فجأة في 19 المحرّم سنة 487 هـ. وأُحضر الوزير، فأخذ البيعة لولده المستظهر بالله أحمد. وكانت قواعد الخلافة في أيّام المقتدي باهرة والحرمة وافرة، وكان محبًّا للعلوم مكرّمًا لها.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج2/ص219-ص220؛ الزّركشي، ص154؛ *المنتظم*، ج9/ص84؛ الرّوحي، ص65؛ الفخري، ص263؛ *تاريخ الخلفاء*، ص453؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص268؛ *النجوم الزّاهرة*، ج5/ص139؛ *البداية والنّهاية*، ج12/ص111؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ ص259.

[3] هو أحمد بن عبد الله، أمير المؤمنين، المستظهر أبو العبّاس ابن المقتدي بن الذّخيرة ابن القائم بن القادر. وُلد يوم السّبت 20 من شوّال سنة 470 هـ.، وبويع له وهو ابن 16 سنة وشهرين. وُلّي الخلافة

وقام بعد الرّاشد[2] المُسترشد   وجاء بعده المُقتفي[3] المستنجد

---

18 المحرّم سنة 487 هـ، وتوفّي 17 ربيع الآخر سنة 512 هـ، فكانت ولايته 25 سنة وأشهرًا. وكان حميد الأيّام، موصوفًا بالعطاء والكرم، يحبّ العلماء.
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج1/ص88 إلى ص90؛ *الوافي*، ج7/ص115؛ *المنتظم*، ج9/ص200؛ *مرآة الزّمان*، ج1/ص73؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص215؛ الفخري، ص266؛ *تاريخ الخلفاء*، ص457؛ الرّوحي، ص65.

1 غير مقروءة في الأصل.

2 هو منصور بن الفضل بن أحمد بن عبد الله، أبو جعفر الإمام الرّاشد بالله، أمير المؤمنين، ابن المستظهر. وُلد ليلة الجمعة 13 شهر رمضان سنة 502 هـ. وخطب له والده بولاية العهد سنة 513 هـ، وبويع له بالخلافة سنة 529 هـ، وتوفّي سنة 532 هـ. وكان شجاعًا حسن السّيرة جيّد الضويّة، يؤثر العدل، وكان فصيحًا أديبًا شاعرًا سمحًا جوّادًا. ولم تطل أيّامه، خلعه السّلطان مسعود وبايع عمّه الإمام المتّقي، وعمره 40 سنة. وخرج الرّاشد بالله إلى نواحي أصبهان فقتله الفراشون بالسّكاكين في خركاته وبني له هناك تربة .
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج4/ص168-ص169؛ *الكامل* لابن الأثير، ج11/ص62؛ *تواريخ آل سلجوق*، ص178؛ *مرآة الزّمان*، ص158 وص167؛ *تاريخ الخلفاء*، ص467؛ الفخري، ص273؛ الرّوحي، ص66؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص273؛ *الخريدة*، ج1/ص32.

3 غير منقوطة في الأصل. وهو محمّد بن أحمد المقتفي لأمر الله، أمير المؤمنين، أبو عبد الله ابن المستظهر بالله ابن المقتدي عبد الله ابن الأمير محمّد بن القائم بأمر الله. كان من سروات الخلفاء: عالمًا ديّنًا شجاعًا حليمًا دمث الأخلاق كامل السّودد قليل المثل في الخلفاء لا يجرى في دولته أمر، وإن صغر، إلاّ بتوقيعه، وكتب في خلافته بخطّه ثلاث ربعات. بويع في الخلافة 16 ذي القعدة سنة 530 هـ، وقد جاوز الأربعين، ومرض بالمراقيا -و قيل: بدمّل كان في عنقه-. وهو الذي أقام حشمة الدّولة العبّاسيّة، وقطع عنها أطماع السّلجوقيّة وغيرهم من المتغلّبين. وفي أيّامه عادت بغداد والعراق بأيدي الخلفاء. وكان محبًّا للحديث، سمع من مؤدّبه أبي البركات ابن أبي الفرج ابن السنّي. قال السّمعاني: أظنّه سمع من ابن عرفة. و سبب وفاته أنّه خرج في بعض منتزهاته في حرّ شديد فأكل رطبًا كثيرًا أيّامًا متواترة فحُمّ حمّى حادّة، وعاد مريضًا، واتّصل مرضه إلى أن توفّي ثاني شهر ربيع الأوّل سنة 555 هـ؛ ومولده سنة 489 هـ. وكانت خلافته 24 سنة و3 أشهر و21 يومًا. ودُفن في داره بعد أن صلّى عليه المستنجد، ثمّ نُقل بعد ذلك إلى الرّصافة.

وجاء بعد المستنصر[1] النّاصر[2]   كلاهما للدّين نعم النّاصر

وقد نظّم[1] بعضهم أيضًا خلفاء مصر في هذه الأرجوزة <...>[2]:

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيات*، ج2/ص94–ص95.

[1] غير مقروءة في الأصل. وهو منصور بن محمّد بن أحمد، الإمام المستنصر بالله ابن الإمام الظّاهر ابن الإمام النّاصر. وُلد في 13 صفر سنة 558 هـ. بويع له بالخلافة يوم الجمعة لعشر خلون من الحجّة سنة 640 هـ. وبويع بعده لولده الأكبر أبي أحمد المستعصم. ولمّا استقرّ الإمام المستنصر نشر العدل وبثّ المعروف وزاد أبواب الخيرات، وقرّب أهل العلم والزهّاد والصّالحين، وصنّف الفضلاء في دولته بدائع المصنّفات في فنون العلم وتقرّبوا بإهدائها إليه. وكان جدّه الإمام النّاصر يسمّيه "القاضي" لعقله وهديه وإنكاره المنكر.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج4/ص169 إلى ص171؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص370؛ *السّلوك*، ج1/ص311؛ ابن خلدون، ج3/ص536؛ *تاريخ أبي الفدا*، ج3/ص171؛ *تاريخ الخلفاء*، ص460؛ الرّوحي، ص68؛ الفخري، ص292؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص258؛ *الحوادث الجامعة*، ص155.

[2] هو أحمد بن الحسن، أمير المؤمنين، الإمام النّاصر لدين الله، أبو العبّاس ابن الإمام المستنصر. وُلد يوم الاثنين 10 رجب سنة 553 هـ.، وبويع له في أوّل ذي القعدة سنة 575 هـ. وتوفّي سلخ رمضان سنة 622 هـ.، فكانت خلافته 47 سنة. لم يل الخلافة أطول منه. وكان النّاس يتهيّبون لقاءه، وظهر التّشيّع في أيّامه ثمّ انطفأ، وظهر التّسنّن المفرط ثمّ زال. وكان شديد الاهتمام بالملك ومصالحه لا يكاد يخفى عليه شيء من أمور رعيّته، كبارهم وصغارهم. ولمّا مات بويع لولده أبي نصر، و لُقّب بالظّاهر لأمر الله. وكان النّاصر سيّء السّيرة، خرب في أيّامه العراق، وتفرّق أهله في البلاد. وأخذ أموالهم وأملاكهم. وكان يفعل الشّيء وضدّه، وجعل همّه في رمي البندق والطّيور المنسوبة وسراويلات الفتوّة، وملك من المماليك ما لم يملكه خليفة، وخُطب له بالأندلس والصّين. وكان أسد بني العبّاس.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيات*، ج1/ص66 إلى ص68؛ الرّوحي، ص68؛ الفخري، ص258؛ *تاريخ الخلفاء*، ص480؛ *مرآة الزّمان*، ص635؛ *الوافي*، ج6/ص310؛ نكت الهميان، ص93؛ *المنهل الصّافي*، ج1/ص264.

فالأوّل المهديّ[3] ثمّ القائم[4] وبعده المنصور[1] ذاك العالم

---

[1] في الأصل: نضم.

ورد في الأصل إضافة لكلمة: **فالأوّل**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة مضيفًا في الهامش كلمة: **غلط**؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] هو أبو عبيد الله، الملقّب بالمهديّ. واختُلف في نسبه اختلافًا كثيرًا: قيل: هو عبيد الله بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ ابن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وقيل: هو عبيد الله بن محمّد بن إسماعيل بن جعفر المذكور، وقيل: هو عليّ بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن الحسن بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، و قيل: هو عبيد الله بن التقيّ بن الوفي بن الرّضي، وهؤلاء الثّلاثة يُقال لهم: المستورون في ذات الله، والرّضي المذكور ابن محمّد بن إسماعيل بن جعفر المذكور. وإنّما تسمّى المهدي عبيد الله استتارا. هذا عند من يصحّح نسبه، ففيه اختلاف كثير. وأهل العلم بالأنساب من المحقّقين ينكرون دعواه في النّسب. وهو أوّل من قام بهذا الأمر من بيتهم وادّعى الخلافة بالمغرب، وكان داعيه أبا عبد الله الشّيعي. ولّما استتبّ له الأمر قتله وقتل أخاه، وبنى المهديّة بإفريقيّة، وفرغ من بنائها في شوّال سنة 308 هـ.؛ وكان شروعه فيها في ذي القعدة سنة 303 هـ.؛ وبنى سور تونس وأحكم عمارتها وجدّد فيها مواضع. فنُسبت المهديّة إليه. وكانت ولادته في سنة 259 هـ. -وقيل: سنة 260 هـ.، وقيل: سنة 266 هـ.-، بمدينة سلميّة -وقيل بالكوفة-، ودُعي له بالخلافة على منابر رقّادة والقيروان يوم الجمعة لتسع بقين من شهر ربيع الآخر سنة 297 هـ.، بعد رجوعه من سجلماسة. وكان ظهوره بسجلماسة يوم الأحد لسبع خلون من ذي الحجّة سنة 296 هـ.، وخرجت بلاد المغرب عن ولاية بني العبّاس. وتوفّي ليلة الثّلاثاء منتصف شهر ربيع الأوّل سنة 322 هـ. بالمهديّة. حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص117 إلى ص119؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص60 إلى ص73؛ *الدّرّة المضية*، ص108؛ ابن عذارى، ج1/ص158؛ *الخطط المقريزيّة*، ج1/ص349؛ *رسالة افتتاح الدّعوة*؛ ابن خلدون، ج4/ص34؛ ابن الأثير، ج8/ص284؛ عبر الذّهبي، ج2/ص193؛ *المؤنس*، ص56؛ *الشّذرات*، ج2/ص294.

[4] هو أبو القاسم محمّد، ويُدعى نزار، ابن المهديّ أبي محمّد عبيد الله القائم بالمغرب. كان أبو القاسم المذكور يُلقّب بالقائم. وكان أبوه المهديّ قد بايع له بولاية العهد في حياته بإفريقيّة وما معها. وكان جهّزه أبوه إلى مصر ليأخذها مرّتين: الأولى في 18 من ذي الحجّة سنة 301 هـ.، والثّانية في شهر

ثمّ المعزّ[2] بعده العزيز[1] والحاكم[2] المبرّز الإبريز

ربيع الأوّل سنة 307 هـ، ولكنّه لم يفلح في أخذها. ولمّا توفّي أبوه جُدّدت له البيعة. وفي أيّامه خرج أبو يزيد مخلد بن كيداد. وكانت ولادة القائم بمدينة سليمة في المحرّم سنة 280 هـ. -وقيل: سنة 282 هـ، وقيل: سنة 277 هـ.؛ واستصحبه والده معه عند توجّهه إلى بلاد المغرب؛ وتوفّي يوم الأحد 13 شوّال سنة 334 هـ. بالمهديّة، وأبو يزيد الخارجي محاصِر له، فقام بالأمر ولده المنصور إسماعيل.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج5/ص19-ص20؛ *تاريخ ابن الأثير*، ج8؛ *البيان المغرب*، ج1؛ *أعمال الأعلام*، ج3/ص53؛ *الدرّة المضية*، ص110.

[1] هو أبو الطّاهر إسماعيل، الملقّب المنصور، ابن القائم ابن المهديّ، صاحب إفريقيّة. بويع المنصور يوم وفاة أبيه القائم. وكان أبوه قد ولّاه محاربة أبي يزيد الخارج عليه. وكان هذا أبو يزيد مخلد ابن كيداد رجلا من الإباضيّة يُظهِر التّزهّد وأنّه إنّما قام غضبًا لله تعالى، و له مع القائم والد المنصور وقائع كثيرة، وملك جميع مدن القيروان، و لم يبق للقائم إلاّ المهديّة، فأناخ عليها أبو زيد وحاصرها، فهلك القائم في الحصار؛ ثمّ تولّى المنصور فاستمرّ على محاربته وأخفى موت أبيه، وصابر الحصار حتّى رجع أبو يزيد عن المهديّة، ونزل على سوسة وحاصرها، فخرج المنصور من المهديّة ولقيه على سوسة فهزمه، ووالى عليه الهزائم إلى أن أسّره يوم الأحد لخمس بقين من المحرّم سنة 336 هـ، فمات بعد أسره بأربعة أيّام من جراح كانت به. وخرج في شهر رمضان سنة 341 هـ. من المنصوريّة إلى مدينة جلولاء ليتنزّه بها، ومعه حظيّته قضيب، وكان مغرمًا بها، فأمطر الله -سبحانه- عليهم بردًا كثيرًا وسلّط عليهم ريحًا عظيمة، فخرج منها إلى المنصوريّة، فاشتدّ عليه البرد فأوهن جسمه، ومات أكثر من معه، ووصل إلى المنصوريّة فاعتلّ بها فمات يوم الجمعة آخر شوّال سنة 341 هـ، ودُفن بالمهديّة. ومولده بالقيروان في سنة 302 هـ. -وقيل: سنة 301 هـ-. وكانت مدّة ملكه سبع سنين وستّة أيّام.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج1/ص234 إلى ص236؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص126؛ *الدرّة المضيئة*، ص116؛ ابن خلدون، ج4/ص43؛ ابن عذارى، ج1/ص218؛ *أعمال الأعلام* (القسم الثالث)، ص54.

[2] هو أبو تميم معد، الملقّب المعزّ لدين الله، ابن المنصور ابن القائم ابن المهديّ عبيد الله. وكان المعزّ المذكور قد بويع بولاية العهد في حياة أبيه المنصور إسماعيل ثمّ جُدّدت له البيعة بعد وفاته، ودبّر المعزّ الأمور وساسها وأجراها على أحسن أحكامها إلى يوم الأحد سابع ذي الحجّة سنة 341 هـ،

فجلس يومئذ على سرير ملكه، ودخل عليه الخاصّة وكثير من العامّة، وسلّموا عليه بالخلافة، ولم يظهر على أبيه حزنًا. ثمّ خرج إلى بلاد إفريقيّة يطوف فيها، فانقاد له العصاة من أهل تلك البلاد ودخلوا في طاعته؛ ثمّ جهّز أبا الحسن جوهرًا القائد ومعه جيش كثيف، ليفتح ما استعصى عليه من بلاد المغرب، فسار إلى فاس، ثمّ منها إلى سجلماسة ففتحها. ولمّا وصل الخبر إلى المعزّ المذكور بموت كافور الإخشيدي صاحب مصر أمر المعزّ جوهرًا بالخروج إلى مصر. ولمّا كان منتصف شهر رمضان المعظّم سنة 358 هـ، وصلت البشارة إلى المعزّ بفتح الدّيار المصريّة. ولمّا تقرّرت قواعده بالدّيار المصريّة استخلف على إفريقيّة بلكين بن زيرى بن مناد الصّنهاجي وخرج المعزّ متوجّهًا إلى مصر. وكان خروجه من المنصوريّة دار ملكه يوم ذاك يوم الاثنين لثمان بقين من شوّال سنة 361 هـ. ولّما كان يوم الثّلاثاء لخمس خلون من شهر رمضان المعظّم سنة 362 هـ. عبر المعزّ النّيل ودخل القاهرة. وهذا المعزّ هو الذي تُنسب إليه القاهرة، فيُقال القاهرة المعزّية، لأنّه الذي بناها القائد جوهر له. وكانت ولادته بالمهديّة يوم الاثنين 11 شهر رمضان سنة 319 هـ. وتوفّي يوم الجمعة 11 من شهر ربيع الآخر -وقيل: 13 من الشّهر، وقيل: لسبع خلون منه- سنة 365 هـ. بالقاهرة.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج5/ص224 إلى ص228؛ *المنتظم*، ج5/ص82؛ *أعمال الأعلام*، ج3/ص55؛ *البيان المغرب*، ج1/ص221؛ *الدرّة المضية*، ص119؛ *الخطط*، ج1/ص351؛ *اتعاظ الحنفاء*، ص93؛ ابن خلدون، ج4/ص46؛ ابن الأثير، ج8؛ *النجوم الزّاهرة*، ج4/ص69؛ عبر الذّهبي، ج2/ص339؛ *الشّذرات*، ج3/ص52.

[1] هو أبو منصور نزار، الملقّب العزيز بالله، ابن المعزّ بن المنصور بن القائم بن المهديّ العبيدي، صاحب مصر وبلاد المغرب. ولي العهد بمصر يوم الخميس رابع شهر ربيع الآخر سنة 365 هـ، واستقلّ بالأمر بعد وفاة أبيه، وكان يوم الجمعة 11 الشّهر المذكور، وسترت وفاة أبيه وسلّم عليه بالخلافة. وزادت مملكته على مملكة أبيه، وفتحت له حمص وحماة وشيزر وحلب؛ وخطب له أبو داود محمّد بن المسيب، وهو أخو المقلّد بن المسيب العقيلي، صاحب الموصل، بالموصل وأعمالها في المحرّم سنة 382 هـ، وضُرب اسمه على السكّة والبنود؛ وخُطب له باليمن. ولم يزل في سلطانه وعظم شأنه إلى أن خرج إلى بلبيس متوجّهًا إلى الشّام، فابتدأت به العلّة في العشر الأخير من رجب سنة 386 هـ؛ ولم يزل المرض يشتدّ به إلى أن توفّي يوم الثّلاثاء 28 من شهر رمضان سنة 386 هـ. وكانت ولادة العزيز المذكور يوم الخميس 14 المحرّم سنة 344 هـ. بالمهديّة من أرض إفريقيّة. وقال الفرغاني في تاريخه الصّغير: كان مولد العزيز بالله يوم الأحد 11 شهر المحرّم من السّنة المذكورة.

والظّاهر[2] المشهور والمستنصر[1] في عهده شخص الهدى مستبصر

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج5/ص371 إلى ص376؛ *تاريخ ابن الأثير*، ج8/ص9؛ *المنتظم*، ج7/ص190؛ ابن خلدون، ج4/ص51؛ *خطط* المقريزي، ج1/ص354؛ *الدرّة المضية*، ص174؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص430؛ *عبر* الذّهبي، ج3/ص34؛ *الشذرات*، ج3/ص121؛ *بلغة الظرفاء*، ص71.

[1] هو أبو علي المنصور، الملقّب الحاكم بأمر الله، ابن العزيز بن المعزّ بن المنصور بن القائم ابن المهدي، صاحب مصر. وتولّى الحاكم المذكور عهد أبيه في حياته، وذلك في شعبان سنة 383 هـ، ثمّ استقلّ بالأمر يوم وفاة والده. وكان جوادا بالمال سفّاكا للدّماء، قتل عددا كثيرا من أماثل أهل دولته وغيرهم صبرا. وكانت سيرته من أعجب السّير، يخترع كلّ وقت أحكاما يحمل النّاس على العمل بها، ثمّ ينهى عنها ويعاقب كلّ من يفعلها. وخرج عليه في سنة 395 هـ. أبو ركوة الوليد بن هشام العثماني الأندلسي، وكان خروجه في نواحي برقة. وفي سنة 397 هـ. حمل إلى الحاكم فشهّره وقتله، يوم الأحد 27 من جمادى الآخرة من السّنة. وكانت ولادة الحاكم بالقاهرة ليلة الخميس 23 من شهر ربيع الأوّل سنة 375 هـ. وجزم بموته يوم الأحد ثاني ذي القعدة سنة 411 هـ، إلاّ أنّه لم يعثر على جثّته.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج5/ص292 إلى ص298؛ *الخطط*، ج1/ص354، وج2/ص285؛ *النجوم*، ج4/ص176؛ *تاريخ* ابن خلدون، ج4/ص56؛ *الإشارة إلى من نال الوزارة*، ص31؛ *تاريخ* ابن الأثير، ج9؛ *الدرّة المضية*، ص256؛ *عبر الذّهبي*، ج3/ص104؛ *الشذرات*، ج3/ص192.

[2] هو أبو هاشم علي، الملقّب الظّاهر لإعزاز دين الله، ابن الحاكم بن العزيز بن المعزّ ابن المنصور بن القائم بن المهدي عبيد الله، صاحب مصر. كانت ولايته بعد فقد أبيه بمدّة، لأنّ أباه فقد في 27 من شوّال سنة 411 هـ. فأقام النّاس ولده المذكور في يوم النّحر من السّنة المذكورة. وكانت مملكته الدّيار المصريّة وإفريقيّة وبلاد الشّام، فقصد صالح بن مرداس الكلابي مدينة حلب وحاصرها، وفيها مرتضى الدّولة بن لؤلؤ الجرّاحي، غلام أبي الفضائل ابن شريف بن سيف الدّولة الحمداني، نيابة عن الظّاهر المذكور، فانتزعها منه واستولى على ما يليها، وتغلّب حسّان بن مفّج بن دغفل البدوي صاحب الرّملة على أكثر بلاد الشّام، وتضعضعت دولة الظّاهر. وكانت ولادة الظّاهر يوم الأربعاء عاشر شهر رمضان سنة 395 هـ. بالقاهرة. وتوفّي آخر ليلة الأحد منتصف شعبان سنة 427 هـ.

والمصطفى الدّين المستعلي[2]   والآمر[1] والحافظ[2] المستعلي[3]

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص407–ص408؛ *اتّعاظ الحنفا*،ص271 إلى ص277؛ *الدرّة المضية*، ص316 إلى ص340؛ *الخطط*، ج1/ص254؛ *المنتظم*، ج8/ص90؛ عبر الذّهبي، ج3/ص162؛ *الشّذرات*، ج3/ص231.

[1] في الأصل: **المنتصر**. وهو أبو تميم معد، الملقّب المستنصر بالله، ابن الظّاهر لإعزاز دين الله بن الحاكم بن العزيز بن المعزّ لدين الله. بويع بالأمر بعد موت والده الظّاهر، وذلك يوم الأحد النّصف من شعبان سنة 427 هـ.، وجرى على أيّامه ما لم يجر على أيّام أحد من أهل بيته ممّن تقدّمه ولا تأخّره: منها قضيّة أبي الحارث أرسلان البساسيري، فإنّه لمّا عظم أمره وكبر شأنه ببغداد قطع خطبة الإمام القائم، وخطب للمستنصر المذكور، وذلك في سنة 450 هـ.، ودعا له على منابرها مدّة سنة؛ ومنها أنّه ثار في أيّامه عليّ بن محمّد الصّليحي وملك بلاد اليمن، ودعا للمستنصر على منابرها بعد الخطبة؛ ومنها أنّه أقام في الأمر ستّين سنة، وهذا أمر لم يبلغه أحد من أهل بيته ولا من بني العبّاس؛ ومنها أنّه ولي الأمر وهو ابن سبع سنين؛ ومنها أنّ دعوتهم لم تزل قائمة بالمغرب منذ قام جدّهم المهديّ إلى أيّام المعزّ، ولمّا توجّه المعزّ إلى مصر واستخلف بلكين بن زيري، كانت الخطبة في تلك النّواحي جارية على عادتها لهذا البيت، إلى أن قطعها المعزّ بن باديس في أيّام المستنصر المذكور، وذلك في سنة 443 هـ.، وقال في *تاريخ القيروان*: إنّ ذلك كان في سنة 435 هـ.، وفي سنة 439 هـ. قطع اسمه واسم آبائه من الحرمين الشّريفين، وذكر اسم المقتدي خليفة بغداد؛ ومنها أنّه حدث في أيّامه الغلاء العظيم الذي ما عهد مثله منذ يوسف –عليه السّلام–، وأقام سبع سنين حتّى تحرّك بدر الجمالي والد الأفضل أمير الجيوش من عكا وركب البحر وجاء إلى مصر وتولّى تدبير الأمور فانصلحت. وكانت ولادة المستنصر صبيحة يوم الثّلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة سنة 420 هـ.، وتوفّي ليلة الخميس 17 ذي الحجّة سنة 487 هـ.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج5/ص229 إلى ص231؛ *طبقات السّلمي*، ص83؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص179؛ *طبقات الحنابلة*، ج1/ص381؛ *تاريخ بغداد*، ج13/ص199؛ *حلية الأولياء*، ج8/ص360؛ *الرّسالة القشيريّة*، ج1/ص60؛ عبر الذّهبي، ج1/ص335؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص335.

[2] في الأصل: **المستعلى**. وهو أبو القاسم أحمد، المنعوت بالمستعلي، ابن المستنصر بن الظّاهر بن الحاكم بن العزيز ابن المعزّ بن المنصور بن القائم بن المهديّ عبيد الله. ولي الأمر بعد أبيه المستنصر بالدّيار المصريّة والشّاميّة. وفي أيّامه اختلّت دولتهم، وضعف أمرهم، وانقطعت من أكثر مدن الشّام دعوتهم،

وانقسمت البلاد الشّاميّة بين الأتراك والفرنج. ولم يكن للمستعلي مع الأفضل شهنشاه، المنعوت بأمير الجيوش حكم. وكانت ولادة المستعلي لعشر ليال بقين من المحرّم سنة 469 بالقاهرة. وبويع في يوم عيد غديرخم، وهو الثّامن عشر من ذي الحجّة سنة 487 هـ. وتوفّي بمصر يوم الثّلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من صفر سنة 495 هـ.، وله من العمر 28 سنة وأيّام، فكانت مدّة ولايته سبع سنين وكسرًا.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج1/ص178 إلى ص180؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص282؛ *الدرّة المضية*، ص443؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص142.

[1] في الأصل: أمر. وهو أبو عليّ المنصور، الملقّب الآمر بأحكام الله، ابن المستعلي بن المستنصر بن الظّاهر ابن الحاكم العبيدي. وبويع الآمر بالولاية يوم مات أبوه، وقام بتدبير دولته الأفضل شاهنشاه ابن أمير الجيوش، وكان وزير والده. ولمّا اشتدّ الأمر وفطن لنفسه قتل الأفضل واستوزر المأمون أبا عبد الله محمّد بن أبي شجاع فاتك بن أبي الحسن مختار، المعروف بابن فاتك البطائحي، فاستولى هذا الوزير عليه، وقبّح سمعته وأساء السّيرة. ولمّا كثر ذلك منه قبض عليه الآمر أيضا ليلة السّبت رابع شهر رمضان سنة 519 هـ. واستصفى جميع أمواله، ثمّ قتله في رجب سنة 521 هـ. وكان الآمر سيّء الرّأي جائر السّيرة مستهترًا متظاهرًا باللّهو واللّعب. وفي أيّامه أخذ الفرنج عدّة مدن إسلاميّة كانت تحت سلطانه. وكانت ولادة الآمر يوم الثّلاثاء 13 المحرّم -وقيل: ثاني المحرّم- سنة 490 هـ. بالقاهرة، وتولّى وعمره خمس سنين. وتوفّي متأثّرًا بجراحه في يوم الثّلاثاء ثالث ذي القعدة سنة 524 هـ. ولم يعقب، وهو العاشر من أولاد المهديّ عبيد الله القائم بسجلماسة. وانتقل الأمر إلى ابن عمّه الحافظ عبد المجيد.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج5/ص299 إلى ص302؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص170؛ ابن الأثير، ج10؛ *الخطط*، ج2/ص290؛ *الدرّة المضية*، ص461؛ *تاريخ ابن خلدون*،ج4/ص68؛ *عبر الذّهبي*، ج4/ص62؛ *الشّذرات*، ج4/ص73.

[2] هو أبو ميمون عبد المجيد، الملقّب الحافظ، ابن أبي القاسم محمّد بن المستنصر بن الظّاهر بن الحاكم بن العزيز بن المعزّ بن المنصور بن القائم بن المهديّ عبيد الله. بويع الحافظ بالقاهرة يوم مقتل ابن عمّه الآمر بولاية العهد وتدبير المملكة حتّى يظهر الحمل المخلّف عن الآمر. فغلب عليه أبو عليّ أحمد بن الأفضل شاهان شاه ابن أمير الجيوش بدر الجمالي في صبيحة يوم مبايعته، وكان الآمر لمّا قتل الحافظ اعتقل جميع أولاده وفيهم أبو عليّ المذكور، فأخرجه الجند من الاعتقال لمّا قتل الآمر وبايعوه فسار إلى القصر وقبض على الحافظ المذكور واستقلّ بالأمر وقام به أحسن قيام، وردّ عى المصادرين

أموالهم، وأظهر مذهب الإماميّة وتمسّك بالأئمّة الاثني عشر، ورفض الحافظ وأهل بيته، ودعا على المنابر للقائم في آخر الزّمان المعروف بالإمام المنتظر وكتب اسمه على السكّة، وفي أن يؤذّن "حيّ على خير العمل"، وأقام كذلك إلى أن وثب عليه رجل من الخاصّة بالبستان الكبير بظاهر القاهرة في النّصف من المحرّم سنة 526 هـ. فقتله، وكان ذلك بتدبير الحافظ، فبادر الأجناد بإخراج الحافظ وبايعوه ولقّبوه الحافظ، ودُعي له على المنابر . وكان مولده بعسقلان في المحرّم من سنة 467 هـ. -وقيل: سنة 466 هـ.، وقيل: في 13 أو 15 من شهر رمضان سنة 468 هـ.-. وكان قد بويع بالعهد يوم قُتل الآمر، ثمّ بويع بالاستقلال يوم قُتل أحمد بن الأفضل في التّاريخ المذكور. وتوفّي في جمادى الآخرة سنة 544 هـ. -وقيل: سنة 543 هـ.-.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص235 إلى ص237؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص284؛ *الخطط*، ج1/ص357؛ ابن الأثير، ج11/ص141؛ *الدّرّة المضية*، ص506؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص273 وما بعدها؛ عبر الذّهبي، ج4/ص122؛ *الشّذرات*، ج4/ص138.

1 في الأصل: **المستعلي**.

2 في الأصل: **الظّاهر**. وهو أبو المنصور إسماعيل، الملقّب الظّافر، ابن الحافظ محمّد بن المستنصر بن الظّاهر بن الحاكم بن العزيز بن المعزّ بن المنصور بن القائم بن المهديّ. بويع الظّافر يوم مات أبوه بوصيّة أبيه، وكان أصغر أولاد أبيه سنًّا، وكان كثير اللّهو واللّعب والتّفرّد بالجواري واستماع الأغاني. وكان يأنس إلى نصر بن عبّاس، وكان عبّاس وزيره، فاستدعاه إلى دار أبيه ليلاً سرًّا بحيث لم يعلم به أحد، فقتله بها وأخفى قتله. وكان ذلك في منتصف المحرّم سنة 549 هـ. -وقيل: ليلة الخميس سلخ المحرّم من السّنة المذكورة-. ومولده بالقاهرة يوم الأحد منتصف شهر ربيع الآخر -وقيل: الأوّل- سنة 527 هـ.

حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج1/ص237-ص238؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص286؛ *الدّرّة المضية*، ص557؛ ابن خلدون، ج4/ص73.

3 هو أبو القاسم عيسى، الملقّب الفائز ابن الظّافر بن الحافظ بن محمّد بن المستنصر بن الظّاهر بن الحاكم بن العزيز بن المعزّ بن المنصور بن القائم بن المهديّ عبيد الله. طلب له عبّاس البيعة من الأمراء فبايعوه وسمّوه الفائز، وتقدير عمره خمس سنين -وقيل: سنتان-. وخرج عبّاس إلى داره دبّر الأمور وانفرد بالتّصرّف ولم يبق على يده يد. إلاّ أنّ أهل القصر ظلّوا يخطّطون لقتل عبّاس إلى أن أحدق به الخطر فهرب قاصدًا الشّام، وذلك في 14 شهر ربيع الأوّل سنة 549 هـ. ولم تطل مدّة الفائز في ولايته،

وكانت ولادته يوم الجمعة لتسع بقين من المحرّم سنة 544 هـ، وتولّى في تاريخ وفاة والده. وتوفّي ليلة الجمعة لثلاث عشرة ليلة بقيت من رجب سنة 555 هـ، وتولّى بعده العاضد وهو آخرهم.
حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص494؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص287؛ *تاريخ ابن خلدون*، ج4/ص57؛ *تاريخ ابن الأثير*، ج11/ص191 وص255؛ *خطط المقريزي*، ج1/ص357؛ *الدرّة المضية*، ص566؛ عبر الذّهبي، ج4/ص156 إلى ص158؛ *الشذرات*، ج4/ص174.

[1] هو أبو محمّد عبد الله، الملقّب العاضد، ابن يوسف بن الحافظ بن محمّد بن المستنصر ابن الظّاهر بن الحاكم بن العزيز بن المعزّ بن المنصور بن القائم بن المهديّ، آخر ملوك مصر من العبيديّين. ولّي المملكة بعد وفاة ابن عمّه الفائز. وكان أبوه يوسف أحد الأخوين اللّذين قتلهما عبّاس بعد الظّافر. واستقرّ الأمر للعاضد المذكور اسمًا وللصّالح بن رزّيك جسمًا. وكان العاضد شديد التّشيّع متغاليًا في سبّ الصّحابة -رضوان الله عليهم-، وإذا رأى سنّيًا استحلّ دمه، وسار وزيره الصّالح بن رزّيك في أيّامه سيرة مذمومة، فإنّه احتكر الغلاّت فارتفع سعرها، وقتل أمراء الدّولة خشية منهم، وأضعف أحوال الدّولة المصريّة، فقتل مقاتلتها وأفنى ذوي الآراء والحزم منها، وكان كثير التّطلّع إلى ما في أيدي النّاس من الأموال وصادر أقوامًا ليس بينه وبينهم تعلّق. وكانت ولادة العاضد يوم الثّلاثاء لعشر بقين من المحرّم سنة 546 هـ. وتوفّي ليلة الاثنين لإحدى عشرة ليلة خلت من المحرّم سنة 567 هـ، وقيل إنّ العاضد حصل له غيظ من شمس الدّولة توران شاه ابن أيّوب أخي صلاح الدّين فسمّ نفسه فمات، وقيل إنّه مات يوم عاشوراء.
حول ترجمته راجع: *وفيات الأعيان*، ج3/ص109 إلى ص112؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص287؛ *الدرّة المضية*، ص352 وص512؛ *النجوم الزاهرة*، ج5/ص334 إلى ص357؛ ابن الأثير، ج11/ص368؛ *خطط المقريزي*، ج2/ص294؛ *حسن المحاضرة*، ج2/ص17.

[2] في الأصل: **العجز**.

الباب الخامس

في فرق الخوارج

الباب الخامس
في فرق الخوارج

اتّفقوا على تكفير الفاسق، إلاّ النّجدات[1]، فإنّهم يسمّونه بكافر النّعمة[2]. ولمّا اعتقدوا صدور الفسق عن أصحاب الجمل وصفّين، لا جرم كفّروهم. فقالوا في عليّ -رضي الله عنه-: "إنّ فلانًا فاسق، (وكلّ فاسق)[3] كافر". بيان الأوّل: أنّه رضي بالتّحكيم، (وذلك يدلّ على الكفر. أمّا أنّه رضي بالتّحكيم،)[4]، فلأنّه لو كان مُنكرًا لذلك، لَمَا انقاد له؛ لأنّه كان قويًّا، وفي عسكر عظيم. وأمّا أنّ الرّضى بالتّحكيم يَدُلّ على الفسق، فلأنّه[5] إن لم

---

[1] غير منقوطة في الأصل.
وممّا جاء في تعريف هذه الفرقة في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني، ج2/ص116 إلى ص121 (من طبعة أحمد فهمي محمّد: "النّجدات العذاريّة، أصحاب نجدة بن عامر الحنفي، وقيل عاصم، وكان من شأنه أنّه خرج من اليمامة مع عسكره، يريد اللّحوق بالأزارقة، فاستقبله أبو فديك، وعطية بن الأسود الحنفي، في الطّائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق، فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف بتكفير القاعدة عنه، وسائر الأحداث، والبدع، وبايعوا نجدة، وسمّوه أمير المؤمنين، ثمّ اختلفوا على نجدة، فأكفره قوم منهم لأمور نقموها عليه...
وأجمعت النّجدات على أنّه لا حاجة للنّاس إلى إمام قطّ، وإنّما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم، فإن رأوا أنّ ذلك لا يتمّ إلاّ بإمام يحملهم عليه فأقاموه جاز".
انظر أيضًا: *الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص276 إلى ص278.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت عبارة: **وكلّ فاسق** مضافة في الهامش.

[4] وردت عبارة: **وذلك يدلّ على الكفر. أمّا أنّه رضي بالتّحكيم** مضافة في الهامش.

[5] في الأصل وردت عبارة: **ولأنّه** عوضًا عن عبارة: **فلأنّه**.

يعلم كونه إمامًا، <...>[1] كان اشتغاله[2] بعمل الإمامة فسقًا؛ وإن علم ذلك، كان إيقاعه[3] في الشّورى والتّردّد فسقًا. وإنّما قلنا إنّ الفاسق كافر لقوله -تعالى-: ﴿ومَن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾[4]. والاعتراض لا يسلم أنّه رضي بالتّحكيم، فإنّه -رضي الله عنه- قال لمّا سأله ابن الكوّاء[5] عن هذه المسألة: "أَ لَمْ أقل لكم في ذلك اليوم إنّ أهل الشّام إنّما يريدون الخدعة، فذروني أنا أخيّرهم، فأبيتم وقلتم إنّ القوم قد دعونا إلى كتاب الله فأجبهم إليه، وإلاّ لم نقاتل[6] مَعَك ودفعناك إليهم؟". سلّمنا أنّه رضي بالتّحكيم، لكن لا نسلّم أنّ ذلك يوجب تردّده في كونه إمامًا، وهو -رضي الله عنه- من هذا السّؤال لابن الكواء، فقال: "إن أشرطت على الحاكمين بحضرتكم أن يَحْكُما بما أنزل الله -تعالى- من فاتحته إلى خاتمته أو السّنّة الجامعة"، وهو-رضي الله عنه- كان عالمًا بأنّ الحاكمين لو اعتبرا ذلك لقطعنا بإمامته ونفينا[7] إمامة غيره. سلّمنا الفسق، فلا نسلّم أنّ كلّ فسق كفر، على ما تقرّر في الكتب. فهذا هو البحث الحقيقيّ مع الخوارج.

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **ما**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلا عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] سورة المائدة (5) الآية 44.

[5] هو عبد الله بن عمرو بن الكوّاء، من بني يشكر. كان ناسبا عالما. وكان من الشّيعة من أصحاب عليّ -عليه السّلام-. قال: واحتجّوا بأنّ ابن الكوّاء كان ناسبا. وفيه يقول مسكين الدرامي:

هلمّ إلى بني الكوّاء تقضوا   بحكمهم بأنساب الرّجال

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت) ص90.

[6] في الأصل: **يقابل**.

[7] في الأصل: **نفى**.

واعلم أنّ فرقهم، وإن كثرت جدًّا، إلاّ أنّ اختلافهم في كيفيّة القتل، والسّبي، والذّات؟، وكيفيّة[1] الخروج، لأنّهم ما كانوا [أ=62و] أصحاب نظر وجدل، بل كانوا أصحاب الشّجاعة والمحاربة. فلذلك أردنا أن نختصر الكلام في حكاية أحوالهم.

- **المُحكّمة[2] الأُولى:** هم الذين خرجوا من أوّل الأمر على عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وقالوا: "لا حَكَم إلاّ الله، ولا طاعة لِمَن عصى الله". وقيل إنّ أوّل مَن[3] برئ[4] منهم[5] رجل من ربيعة بن بكر، كان مع [عليّ في][6] صفّين[1]؛ فلمّا رأى الفريقين كتبا

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في *ملل* الشّهرستاني: "وهم الذين خرجوا على أمير المؤمنين عليّ -رضي الله عنه- حين جرى أمر الحكمين، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة. ورأسهم عبد الله بن الكوا، وعتاب بن الأعور، وعبد الله بن وهب الرّاسبي (وهو أوّل مَن بويع منهم بالإمامة)، وعروة بن جرير، ويزيد بن أبي عاصم المحاربي، وحرقوص بن زهير البجلي، المعروف بذي الثّدية ... وإنّما خروجهم في الزّمن الأوّل على أمرين: أحدهما: بدعتهم في الإمامة، إذ جوّزوا أن تكون الإمامة في غير قريش. والبدعة الثّانية: أنّهم قالوا: "أخطأ عليّ في التّحكيم، إذ حكّم الرّجال ولا حَكَم إلاّ الله".

انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص118، و(طبعة بدران) ج1/ص109؛ *التبصير*، ص49؛ *المواقف*، ص424؛ السّفاريني، ج1/ص87؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص82، (طبعة آفاق)، ص62؛ *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد)، ج1/ص157، و(طبعة ريتر) ص86؛ *المنية*، ص31؛ تنبيه، ص54 وص167؛ مروج الذّهب، ج3/ص208؛ *المعارف* لابن قتيبة، ص622؛ المقريزي، ج2/ص354؛ *شرح نهج البلاغة*، ج1/ص380؛ *لسان الميزان*، ج6/ص144.

[3] بداية من هذا الموضع وإلى حدّ قوله: "**لا حَكَم إلاّ الله**" ينقل الرّازي حرفيًّا عبارة الشّهرستاني الواردة في كتاب *الملل والنّحل* (انظر الجزء الأوّل، ص58/س6 إلى ص60/س2 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.).

[4] هكذا في الأصل، وفي كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/س6: **تشري**.

[5] في الأصـــل: **منهم**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/ س6.

[6] الإضافة معلّلة بما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/س8.

كتاب الاتّفاق على الحكمين، ركب فرسه واستسقى[2] من [ماء][3] أصحاب عليّ وأصحاب معاوية، وقال يطوّف[4] دابّته:

"أشرب من ماءكم وماء معاوية	وكلّكم ماؤه[5] نار حامية
أرجو من الله جنانًا[6] عالية	فيها ظلال وقطوف دانية".

ثمّ نادى بين العسكرين، فقال: "ألاَ انّي قد خلعتُ[7] عليًّا ومعاوية[8] وبَرئتُ منهما، ولا حُكْم إلاّ لله". ثمّ قَتَل رجلاً من أصحاب عليّ وآخر من أصحاب معاوية، ثمّ قَتَله قوم من همدان. وقال فيه النّجاشي[9]، شاعر عليّ:

---

[1] في الأصل: نصفين، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/ س9.

[2] في الأصل: استصفى، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي،ص58/ س10.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/س10.

[4] في الأصل: فطوّف.

[5] في الأصل: مأواه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/ س11.

[6] في الأصل: حياة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي ، ص58/ س11.

[7] في الأصل: حلفت.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] اسمه قيس بن عمرو بن مالك بن الحارث بن كعب، النّجاشي، شاعر أهل العراق بصفّين. حول ترجمته راجع: *أعيان الشيعة*، ج10/ص205 .

وما كان أغنى[1] البشكريّ[2] عن التي | أقاد بها جمرا من النّار حاميا
عداه ينادي والحوادث جمّة[3] | خلعت عليّا مرّة ومعاويا
[فضلّ ضلالاً لم ير النّاس مثله | وأصبح يهوى في جهنّم تاويا][4]

[ثمّ أنّ الخوارج، بعد رجوع عليّ من صفّين إلى الكوفة، وانتظاره انقضاء][5] المدّة[6] التي كانت بينه وبين معاوية، إذ تحرّكت طائفة من خاصّة[7] أصحابه في أربعة آلاف فارس، وهم عباد[8] عسكره[9] أصحاب ابن الكواء[10]، فخرجوا عن الكوفة، وخالفوا عليًّا، وقالوا: "لا حكم إلاّ لله، ولا طاعة لِمَن عصى الله". وانحاز إليهم ثمانية آلاف رجل ممّن رأى رأيهم، وساروا حتّى نزلوا بحروراء. فدعا عليّ لعبد الله ابن عبّاس، فقال: "اذهب إليهم، وانظر لماذا اجتمعوا" فلمّا رأوا ابن عبّاس، خرج إليه رجل يُقال له: عتاب الأعور، كان القرآن مُمثّلاً بين عينيه[11]، فجعل يقول ويَحْتَجّ[1] إلى أن ذَكَر أمر التّحكيم، فقال

---

[1] غير منقوطة في الأصل.
[2] في الأصل: البكريّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص59/ س4.
[3] غير منقوطة في الأصل.
[4] الإضافة معلّلة بما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص59/س6.
[5] الإضافة معلّلة بما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص59/س7.
[6] قارن بما أورده البغدادي في كتاب *الملل والنّحل*، ص59/س8، حيث قال: السّنة.
[7] غير منقوطة في الأصل.
[8] في الأصل: العباد.
[9] في الأصل: السّنال، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص59/ س9.
[10] في الأصل: الفراس، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي،ص59/ س10 إلى ص60/س1.
[11] غير منقوطة في الأصل.

ابن عبّاس: "إنّا وجدنا الحكومة في كتاب الله -تعالى-، قال: ﴿فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها﴾[2]، وقال: ﴿يحكم به ذوا عدل منكم﴾[3]. فصاحت الخوارج وقالوا: "كان عمرو بن العاص[4] عندكَ من العدول، وأنتَ تَعلم أنّه كان رأسًا في الجاهليّة ودَيّنًا في الإسلام، وهو الأثير بن الأنير"، فقال ابن عبّاس: "إنّ عمرًا لم يكن حَكمًا لنا فتحتجّون[5] به علينا، إنّما حَكمًا لمعاوية. وقد أراد أمير المؤمنين أن يَجْعلني[6] حَكمًا، فأبَيْتم وقُلتم[7]: قد رَضينا بأبي موسى الأشعريّ[8]. ولقد كان أبو موسى رَضي في نفسه وجهته وإسلامه وسابقته، غير أنّه خدع؛ ولا يلزمنا في خديعة عمرو شيء"، فقالت الخوارج: "يا ابن عبّاس، نحن لا يتولّى علينا بعد هذا، فارجع إليه فقُل له ليخرج إلينا فنسمع كلامه ويسمع كلامنا". فرجع ابن عبّاس وأخبر بما كانوا عليه، فاستوى عليّ على فرسه وركب إلى القوم في مائة حتّى وافاهم بحروراء، فلمّا بلغ الخوارج[9] ذلك ركب إليه عبد الله بن الكواء في مائة رجل من أصحابه، فقال له عليّ: "يا ابن الكواء، أبرز إليّ من أصحابك لأحكم لك"، قال ابن الكواء: "وأنا آمن من سيفك؟"، قال عليّ: "نعم". فخرج[10] ابن الكواء في

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] سورة النّساء (4) الآية 35.

[3] سورة المائدة (5) الآية 95.

[4] عمرو بن العاص.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص3-ص4 وص51 وص87؛ *بحار الأنوار*، ج7/ ص299 إلى ص332.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت عبارة: **فأبيتم وقلتم** غير منقوطة في الأصل.

[8] أبو موسى الأشعري.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص4 وص87 وص125.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

عشرة من أصحابه، ودنا منه عليّ، وذكر اليوم الذي رُفِعت فيه المصاحف وقال: "أ لَمْ أقُل لكم ذلك اليوم إنّ أهل الشّام يريدون أن يخدعوكم، لأنّه عندهم[1] السّلاح، فذروني أنا أخيّرهم[2]، فأَبَيْتم[3] عليّ وقُلْتم: "القوم دعونا إلى كتاب الله، فأَجبهم، وإلاّ لم نقاتل[4] مَعَك، بل دَفَعْناك إليهم؟"؛ ثمّ أردتُ أن أجعل ابن عمّي: عبد الله بن عبّاس حَكَمًا، فأبيتم[5] وجئتموني بأبي موسى الأشعريّ، فقُلْتم[6]: "رَضينا[7] به"، فأجبتُكم إليه كارهًا [...].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

الفهارس

الفهارس

فهرس الآيـات

﴿والكافرون هم الظّالمون﴾

- سورة البقرة (2) الآية 254 | 197

﴿وإذ قال ابراهيم ربّ أرني كيف تحي الموتى قال أ و لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمأنّ قلبي قال فخذ أربعة من الطّير فصرّهنّ إليك ثمّ اجعل على كلّ جبل منهنّ جزءا ثمّ ادعهنّ يأتينك سعيا واعلم أنّ الله عزيز حكيم﴾

- سورة البقرة (2) الآية 260 | 347

﴿يا أهل الكتاب لم تلبسون الحقّ بالباطل وتكتمون الحقّ وأنتم تعلمون﴾

- سورة آل عمران (3) الآية 71 | 311-310

﴿إنّ الذين كفروا بعد إيمانهم ثمّ إزدادوا كفرا لن تقبل توبتهم و أولئك هم الضّالّون﴾

- سورة آل عمران (3) الآية 90 | 308

﴿قل يا أهل الكتاب لم تصدّون عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجا وأنتم شهداء وما الله بغافل عمّا تعملون﴾

- سورة آل عمران (3) الآية 99 | 311-310

﴿سارعوا إلى مغفرة من ربّكم وجنّة عرضها السّماوات والأرض أعدّت للمتّقين﴾

- سورة آل عمران (3) الآية 133 | 312

﴿وما محمّد إلاّ رسول قد خلت من قبله الرّسل أ فأين مات أو قتل إنقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضرّ الله شيئا و سيجزي الله الشّاركين﴾

- سورة آل عمران (3) الآية 144 | 51

﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظّا غليظ القلب لانفضّوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكّل على الله إنّ الله يحبّ المتوكّلين﴾

- سورة آل عمران (3) الآية 159 — 313

﴿وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريد إصلاحا يوفّق الله بينهما إنّ الله كان عليما خبيرا﴾

- سورة النّساء (4) الآية 35 — 446

﴿وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا ممّا رزقهم الله وكان الله بهم عليما﴾

- سورة النّساء (4) الآية 39 — 311-310

﴿إنّ الله لا يظلم مثقال ذرّة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنّه أجرا عظيما﴾

- سورة النّساء (4) الآية 40 — 309

﴿ألم تر إلى الذين قيل لهم كفّوا أيديكم وأقيموا الصّلاة وأتوا الزّكاة فلمّا كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون النّاس كخشية الله أو أشدّ خشية وقالوا ربّنا لم كتبت علينا القتال لولا أخّرتنا إلى أجل قريب قل متاع الدّنيا قليل والآخرة خير لمن إتّقى ولا تظلمون فتيلا﴾

- سورة النّساء (4) الآية 77 — 309

﴿ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب من يعمل سوءا يجز به ولا يجد له من دون الله وليّا ولا نصيرا﴾

- سورة النّساء (4) الآية 123 — 308

﴿فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حقّ وقولهم قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون إلاّ قليلا﴾

- سورة النّساء (4) الآية 155 273

﴿يا أيّها النّاس قد جاءكم الرّسول بالحقّ من ربّكم فآمنوا خيرا لكم وإن تكفروا فإنّ الله ما في السّماوات والأرض وكان الله عليما حكيما﴾

- سورة النّساء (4) الآية 170 312

﴿فطوّعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين﴾

- سورة المائدة (5) الآية 30 308

﴿إنّا أنزلنا التّوراة فيها هدى ونور يحكم بها النّبيّون الذين أسلموا للذين هادوا والرّبّانيّون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا النّاس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾

- سورة المائدة (5) الآية 44 442

﴿وكتبنا عليهم فيها أنّ النّفس بالنّفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسنّ بالسنّ والجروح قصاص فمن تصدّق به فهو كفّارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولائك هم الظّالمون﴾

- سورة المائدة (5) الآية 45 198

﴿يا أيّها الذين آمنوا لا تقتلوا الصّيد و أنتم حرم و من قتله منكم متعمّدا فجزاء مثل ما قتل من النّعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفّارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ليذوق وبال أمره عفا الله عمّا سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام﴾

- سورة المائدة (5) الآية 95 446

﴿فلمّا جنّ عليه اللّيل رأى كوكبا قال هذا ربّي فلمّا أفل قال لا أحبّ الآفلين﴾
- سورة الأنعام (6) الآية 76 318-47

﴿إنّ الله فالق الحبّ والنّوى يخرج الحيّ من الميّت ومخرج الميّت من الحيّ ذلكم الله فأنّى تؤفكون﴾
- سورة الأنعام (6) الآية 95 310

﴿وإن تطع أكثر من في الأرض يضلّوك عن سبيل الله إن يتّبعون إلاّ الظنّ وإن هم إلاّ يخرصون﴾
- سورة الأنعام (6) الآية 116 307

﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضلّه يجعل صدره ضيّقا حرجا كأنّما يصعد في السّماء كذلك يجعل الله الرّجس على الذين لا يؤمنون﴾
- سورة الأنعام (6) الآية 125 317

﴿سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا أباؤنا ولا حرّمنا من شيء كذلك كذّب الذين من قبلهم حتّى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتّبعون إلاّ الظنّ وإن أنتم إلاّ تخرصون﴾
- سورة الأنعام (6) الآية 148 312

﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيّئة فلا يجزى إلاّ مثلها وهم لا يظلمون﴾
- سورة الأنعام (6) الآية 160 308

﴿قال ما منعك ألاّ تسجد إذ أمرتك قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين﴾

- سورة الأعراف (7) الآية 12 144

﴿قالا ربّنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكوننّ من الخاسرين﴾

- سورة الأعراف (7) الآية 23 314

﴿فمن أظلم ممّن افترى على الله كذبا أو كذّب بآياته أولئك ينالهم نصيبهم من الكتاب حتّى إذا جاءتهم رسلنا يتوفّونهم قالوا أين ما كنتم تدعون من دون الله قالوا ضلّوا عنّا وشهدوا على أنفسهم أنّهم كانوا كافرين﴾

- سورة الأعراف (7) الآية 37 315

﴿وقالت أولاهم لأخراهم فما كان لكم علينا من فضل فذوقوا العذاب بما كنتم تكسبون﴾

- سورة الأعراف (7) الآية 39 315

﴿قالوا أرجه وأخاه وأرسل في المدائن حاشرين﴾

- سورة الأعراف (7) الآية 111 38

﴿قال موسى لقومه إستعينوا بالله واصبروا إنّ الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتّقين﴾

- سورة الأعراف (7) الآية 128 313

﴿يا أيّها الذين آمنوا إستجيبوا لله والرّسول إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا أنّ الله يحول بين المرء وقلبه وأنّه إليه تحشرون﴾

- سورة الأنفال (8) الآية 24 312

﴿ذلك بأنّ الله لم يك مغيّر نعمة أنعمها على قوم حتّى يغيّروا ما بأنفسهم وأنّ الله سميع بصير﴾

- سورة الأنفال (8) الآية 53 307

﴿الآن خفّف الله عنكم وعلم أنّ فيكم ضعفا فإن يكن مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصّابرين﴾

- سورة الأنفال (8) الآية 66 411

﴿وإن أحد من المشركين إستجازك فأجزه حتّى يسمع كلام الله ثمّ أبلغه مأمنه ذلك بأنّهم قوم لا يعلمون﴾

- سورة التّوبة (9) الآية 6 202

﴿عفا الله عنك لم أذنت لهم حتّى يتبيّن لك الذين صدق وتعلم الكاذبين﴾

- سورة التّوبة (9) الآية 43 310

﴿المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم نسوا الله فنسيهم إنّ المنافقين هم الفاسقون﴾

- سورة التّوبة (9) الآية 67 197

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردّون إلى عالم الغيب والشّهادة فينبّؤكم بما كنتم تعملون﴾

- سورة التّوبة (9) الآية 105 311

﴿أ و لا يرون أنّهم يفتنون في كلّ عام مرّة أو مرّتين ثمّ لا يتوبون ولا هم يذّكرون﴾

- سورة التّوبة (9) الآية 126 313

﴿قل هل من شركائكم من يبدأ الخلق ثمّ يعيده قل الله يبدأ الخلق ثمّ يعيده فأنّى تؤفكون﴾

- سورة يونس (10) الآية 34 310

﴿ألا إنّ الله من في السّموات ومن في الأرض وما يتّبع الذين يدعون من دون الله شركاء إن يتّبعون إلاّ الظنّ وإن هم إلاّ يخرصون﴾

- سورة يونس (10) الآية 66 307

﴿قال ربّ إنّي أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم وإلاّ تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين﴾

- سورة هود (11) الآية 47 314

﴿وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء لمّا جاء أمر ربّك وما زادوهم غير تتبيب﴾

- سورة هود (11) الآية 101 309

﴿وجاؤوا على قميصه بدم كذب قال بل سوّلت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون﴾

- سورة يوسف (12) الآية 18 314-307

﴿قال بل سوّلت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل عسى الله أن يأتيني بهم جميعا إنّه هو العليم الحكيم﴾

- سورة يوسف (12) الآية 83 314-307

﴿ورفع أبويه على العرش وخرّوا له سجّدا وقال يا أبت هذا تأويل رؤيتي من قبل قد جعلها ربّي حقّا وقد أحسن بي إذ أخرجني من السّجن وجاء بكم من البدو ومن بعد أن نزع الشّيطان بيني وبين إخوتي إنّ ربّي لطيف لما يشاء إنّه هو العليم الحكيم﴾

- سورة يوسف (12) الآية 100 — 314

﴿قل من ربّ السّماوات والأرض قل الله قل أ فاتّخذتم من دونه أولياء لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرّا قل هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوي الظّلمات والنّور أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كلّ شيء وهو الواحد القهّار﴾

- سورة الرّعد (13) الآية 16 — 317

﴿وقال الشّيطان لمّا قضي الأمر إنّ الله وعدكم وعد الحقّ ووعدتكم فأخلفتكم وما كان لي عليكم من سلطان إلاّ أن دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموني ولوموا أنفسكم ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيّ إنّي كفرت بما أشركتمون من قبل إنّ الظّالمين لهم عذاب أليم﴾

- سورة ابراهيم (14) الآية 22 — 308

﴿وما خلقنا السّماوات والأرض وما بينهما إلاّ بالحقّ وإنّ السّاعة لآتية فاصفح الصّفح الجميل﴾

- سورة الحجر (15) الآية 85 — 309

﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشّيطان الرّجيم﴾

- سورة النّحل (16) الآية 98 — 313

﴿وعلى الذين هادوا حرّمنا ما قصصنا عليك من قبل وما **ظلمناهم** ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾

- سورة النّحل (16) الآية 118 — 309

﴿ومن أراد الآخرة و سعى لها سعيا وهو مؤمن **فأولائك كان سعيهم مشكورا**﴾

- سورة الإسراء (17) الآية 19 — 253

﴿**وقضى ربّك ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالدين إحسانا** إمّا يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفّ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما﴾

- سورة الإسراء (17) الآية 23 — 302

﴿وما منع النّاس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى **إلاّ أن قالوا** أبعث الله بشرا رسولا﴾

- سورة الإسراء (17) الآية 94 — 309-213

﴿**ولا تقولنّ لشيء إنّي فاعل ذلك غدا**، إلاّ أن يشاء الله﴾

- سورة الكهف (18) الآية 23 — 138

﴿وقال الحقّ من ربّكم **فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر** إنّا أعتدنا للظّالمين نارا أحاط بهم سرادقها ، إن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشّراب وساءت مرتفقا﴾

- سورة الكهف (18) الآية 29 — 145

﴿**وما منع النّاس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى** ويستغفروا ربّهم إلاّ أن تأتيهم سنّة الأوّلين أو يأتيهم العذاب قبلا﴾

- سورة الكهف (18) الآية 55 — 143

﴿حتّى إذا جاء أحدهم الموت قال ربّ ارجعون لعلّي أعمل صالحا فيما تركت كلاّ إنّها كلمة هو قائلها و من ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون﴾

- سورة المؤمنون (23) الآية 99- الآية 100 316-315

﴿ربّنا أخرجنا منها فإن عدنا فإنّا ظالمون﴾

- سورة المؤمنون (23) الآية 107 315

﴿الزّانية والزّاني فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين﴾

- سورة النّور (24) الآية 2 219

﴿والذين يرمون المحصنات ثمّ لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولائك هم الفاسقون﴾

- سورة النّور (24) الآية 4 219

﴿قال فرعون وما ربّ العالمين﴾

- سورة الشّعراء (26) الآية 23 124

﴿قال ربّ السّماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين﴾

- سورة الشّعراء (26) الآية 24 124

﴿وألق عصاك فلمّا رآها تهتزّ كأنّها جانّ ولّى مدبرا و لم يعقّب يا موسى لا تخف إنّي لا يخاف لديّ المرسلون﴾

- سورة النّمل (27) الآية 10 275

فهرس الأحاديث النّبويّة

"ستقاتل النّاكثين والقاسطين والمارقين"

36

لم يرد هذا الحديث في: *صحيح البخاري*، *صحيح مسلم*، سنن التّرمذي، *سنن النّسائي*، سنن *أبي داود*، سنن ابن ماجة، *مسند أحمد*، *موطّأ مالك*، الدّارمي.

"يخرج من ضئضئ هذا الرّجل أقوام يمرقون من الدّين كما يمرق السّهم"

48–36

ذُكر هذا الحديث –وفق صيغ مختلفة– في:

- صحيح البخاري،كتاب أحاديث الأنبياء، تحت رقم **3095**؛ كتاب المغازي، تحت رقم **4004**؛ كتاب تفسير القرآن، تحت رقم **4299**؛ كتاب التّوحيد، تحت رقم **6880**.
- صحيح مسلم، كتاب الزّكاة، تحت رقم **1762** و**1763**.
- سنن النّسائي، كتاب الزّكاة، تحت رقم **2531**؛ كتاب تحريم الدّمّ، تحت رقم **4032**.
- سنن أبي داود، كتاب السنّة، تحت رقم **4136**.
- مسند أحمد، كتاب باقي مسند المكثرين، تحت رقم **10585** و**11221** و**11270**.

"القدريّة مجوس هذه الأمّة" **37**

لم يرد هذا الحديث على اللّفظ في: *صحيح مسلم*، سنن التّرمذي، *سنن النّسائي*، سنن *أبي داود*، سنن ابن ماجة، *مسند أحمد*، *موطّأ مالك*، الدّارمي.

ولكنّ مفاده ورد في صيغة مغايرة في:

- سنن التّرمذي، كتاب القدر، تحت رقم، **2075**.
- سنن ابن ماجة، كتاب المقدّمة، تحت رقم **4332**.

"لعن الله المرجئة على لسان سبعين نبيّا". قيل: "يا رسول الله، ومن المرجئة؟ ". قال: "الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل"

38

لم يرد هذا الحديث على اللّفظ في: صحيح البخاري-صحيح مسلم-سنن التّرمذي-سنن النّسائي-سنن أبي داود-سنن ابن ماجة-مسند أحمد-موطّأ مالك- الدّارمي.

ولكنّ مفاده ورد في صيغة مغايرة في:

- سنن التّرمذي، كتاب القدر، تحت رقم، 2075.
- سنن ابن ماجة، كتاب المقدّمة، تحت رقم 4332.

"لّما إشتدّ بالنّبيّ -عليه السّلام- مرضه الذي مات فيه قال: "إئتوني بدواة وقرطاس أكتب لكم كتابا لا تضلّوا بعدي". فقال عمر بن الخطّاب: "إنّ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم - قد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله". وكثر اللّغط ، فقال -عليه السّلام: "قوموا عنّي، لا نبتغي عندي التّنازع". قال ابن عبّاس: "الرّزية كلّ الرّزية ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله".

48 إلى 50

ورد هذا الحديث في:

- صحيح *البخاري*، كتاب العلم، تحت رقم 111؛ كتاب المغازي، تحت رقم 4079؛ كتاب المرضى، تحت رقم 5237؛ كتاب الإعتصام بالكتاب والسّنّة، 6818.
- صحيح *مسلم*، كتاب الوصيّة، تحت رقم 3091.
- مسند *أحمد*، كتاب مسند بني هاشم، تحت رقم 2835 و2945.

"جهّزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلّف عنه". وقال قوم: "يجب علينا إمتثال أمره". وأسامة قد برز عن المدينة. فقال قوم: "إشتدّ مرض النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- فلا يسعنا مفارقته والحالة هذه حتّى ننظر أيّ شيء يكون من أمره"

50

"الأنبياء يدفنون حيث يموتون"

51

"نحن معاشر الأنبياء لا نورث"

417-52

ورد هذا الحديث في:

- صحيح *البخاري*، كتاب فرض الخمس، تحت رقم 2862 و2863؛ كتاب المناقب، تحت رقم 3435؛ كتاب المغازي، تحت رقم 3729 و3730 و3913؛ كتاب النّفقات، تحت رقم 4939؛ كتاب الفرائض، تحت رقم 6230 و6231 و6233؛ كتاب الإعتصام بالكتاب والسنّة، 6761.

- صحيح *مسلم*، كتاب الجهاد والسّير، تحت رقم 3302 و3303 و3304 و3305 و3307.

- سنن التّرمذي، كتاب السّير، 1533 و1535.

- سنن *النّسائي*، قسم الفيء، تحت رقم 4072 و4079.

- سنن *أبي داود*، كتاب الخراج والإمارة، تحت رقم 2574 و2578 و2583 و2584.

- مسند *أحمد*، كتاب مسند العشرة، تحت رقم 9 و25 و52 و55 و127 و315 و318 و330 و399 و1319 و1332 و1468 و1570؛ كتاب مسند بني هاشم، تحت رقم 1685 و1686؛ كتاب باقي مسند المكثرين، تحت رقم 10585 و11221 و11270؛ كتاب باقي مسند الأنصار، تحت رقم 23972 و25059.

- *موطّأ مالك*، كتاب الجامع، تحت رقم 1577.

"ستفترق أمّتي على بضع وسبعين فرقة أبرّها وأتقاها: المعتزلة"

191

لم يرد هذا الحديث وفق هذه الصّيغة في: صحيح *البخاري*، صحيح *مسلم*، سنن التّرمذي، سنن *النّسائي*، سنن *أبي داود*، سنن ابن ماجة، مسند *أحمد*، *موطّأ مالك*، الدّارمي.

"لعلّ أحدكم ألحن لحجّته"

262

ورد هذا الحديث في:

- صحيح *البخاري*، كتاب الشّهادات، تحت رقم **2483**؛ كتاب الحيل، تحت رقم **6452**؛ كتاب الأحكام، تحت رقم **6634**.
- صحيح *مسلم*، كتاب الأقضية، تحت رقم **3231**.
- سنن التّرمذي، كتاب الأحكام، **1259**.
- سنن النّسائي، كتاب آداب القضاة، تحت رقم **5306** و**5327**.
- سنن *أبي داود*، كتاب الأقضية، تحت رقم **3112**.
- سنن ابن ماجة، كتاب الأحكام، تحت رقم **2308** و**2309**.
- مسند *أحمد*، كتاب باقي مسند المكثرين، تحت رقم **8044**؛ كتاب باقي مسند الأنصار، تحت رقم 24490 و25286 و25402 و25492.
- *موطّأ مالك*، كتاب الأقضية، تحت رقم **1205**.

"لا تحزن"

275

ورد هذا الحديث في:

- صحيح *البخاري*، كتاب المناقب، تحت رقم **3346** و**3379**.
- صحيح *مسلم*، كتاب الزّهد والرّقائق، تحت رقم **5329**.
- مسند *أحمد*، كتاب مسند العشرة، تحت رقم 3.

"العبّاس بن عبد المطّلب أسعد النّاس يوم القيامة"

417

لم يرد هذا الحديث في: *صحيح البخاري*، *صحيح مسلم*، سنن التّرمذي، *سنن النّسائي*، سنن *أبي داود*، سنن ابن ماجة، مسند *أحمد*، *موطّأ مالك*، الدّارمي.

فهرس الأعلام

-أ-

-ب-

-ث-

-ج-

-ح-

-ر-

-ز-

-س-

-ش-

-ض-

-ص-

-ط-

-ظ-

-ع-

-ف-

-ق-

-ن-

-هـ-

-و-

-ي-

فهرس الجماعات

-أ-

-ب-

-ت-

-ث-

-ج-

-ح-

-خ-

-ظ-

-ع-

-غ-

-ف-

-ق-

-هـ-

-و-

-ي-

فهرس الكتب

-أ-

-ب-

-ت-

-ر-

-ش-

-ط-

-غ-

-ق-

-ك-

-م-

-ن-

-هـ-

فهرس الأماكن

فهرس القوافي

قافية الهمزة

قافية الباء

قافية التّاء

قافية الحاء

قافية الميم

قافية النّون

قافية الهاء

قافية الياء

فهرس المصطلحات

-أ-

–ت–

-ث-

-ج-

-ح-

-خ-

-ذ-

–ر–

-ز-

-س-

-ش-

ـص ـ

-ض-

-ط-

-ظ-

-ع-

-غ-

-ف-

-ق-

-ك-

-ل-

ـمـ

-ن-

-هـ-

-و-

–ي–

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع
المذكورة في المقدّمة

- *تاريخ الحكماء* لجمال الدّين القفطي. تحقيق جوليوس ليبرت. ليبسك. 1903.
- ذيل كتاب *دراسات في الأدب العربيّ* لكارل بروكلمان، ج 1.
- *شذرات الذّهب في أخبار من ذهب* للعماد الحنبلي. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1350 هـ. – 1351 هـ.
- *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء* لابن أبي أصيبعة. في جزأين. المطبعة الوهبيّة. القاهرة. 1300 هـ. (أعيد طبعه في بيروت سنة 1956).
- *كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون* لحاجّي خليفة. في جزأين. بعناية وكالة المعارف. القاهرة. 1941- 1943.
- *وفيات الأعيان* لابن خلّكان. في ثمانية أجزاء. تحقيق إحسان عبّاس. دار الثّقافة. بيروت. د. ت.

قائمة مصادر ومراجع التّحقيق

-أ-

- *الأئمّة الإثنا عشر* لابن طولون. تحقيق صلاح الدّين المنجد. بيروت. 1958.
- *أبجد العلوم* لصدّيق بن حسن القنوجي، ج 2.
- *ابن حنبل* لمحمّد أبو زهرة.
- *ابن الرّاوندي* مقالة لبول كراوس نشرت باللّغة الألمانيّة في *مجلّة الدّراسات الشّرقيّة* وترجمها عبد الرّحمان بدوي في كتابه *من تاريخ الإلحاد في الإسلام* (ص75 إلى ص188). القاهرة. 1945.
- *إتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمّة الفاطميّين الخلفا* لتقيّ الدّين المقريزي. تحقيق جمال الدّين الشيّال. القاهرة. 1967.
- (كتاب) *أخبار الرّاضي والمتّقي* للصّولي.
- *أخبار الظّرّاف والمتماجنين* لابن الجوزي. دمشق. 1347 هـ.
- *أخبار العبّاس وولده*. تحقيق عبد العزيز الدّوري. بيروت. 1971.
- *أخبار العلماء بأخبار الحكماء* للقفطي.
- *أخبار القضاة* لوكيع محمّد بن خلف. في ثلاثة أجزاء. القاهرة. 1366 - 1369 هـ.
- *أخبار النّحويّين البصريّين* لأبي سعيد السّيرافي. تحقيق طه محمّد الزّيني ومحمّد عبد المنعم خفاجة. القاهرة. 1955.
- *أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي.
- *الإستيعاب في معرفة الأصحاب* لأبي عمر بن عبد البرّ. في أربعة أجزاء. تحقيق علي محمّد البجاوي. مطبعة نهضة مصر. القاهرة.

- *أســد الغابة في معرفة الصّحابة* لعزّ الدّين ابن الأثير الجزري. في خمسة أجزاء. طهران. 1342 هـ.
- *الإسماعيليّون في المرحلة القرمطيّة* لسامي العيّاش.
- *الإشارة إلى من نال الوزارة* لابن الصّيرفي. تحقيق عبد الله مخلص. مصر. 1924.
- *الإصابة في تمييز الصّحابة* لابن حجر العسقلاني. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1323 هـ.
- *إصطلاحات الصّوفيّة* للقاشاني.
- *الإعتقادات* للرّازي.
- *الأعلام* لخير الدّين الزّركلي. في عشرة أجزاء. الطّبعة الثّانية. مصر.
- *أعمال الأعلام* للسان الدّين ابن الخطيب.
* تحقيق ليفي بروفنسال. بيروت. 1956.
* القسم الثّالث. تحقيق العبّادي والكتّاني. الدّار البيضاء. 1964.
- *أعيان الشّيعة*، في 23 جزء.
- *الأغاني* لأبي الفرج الأصبهاني.
* في 25 جزء. دار الثّقافة. بيروت.
* في 21 جزء. طبعة السّاسي.
- *إلجام العوامّ عن علم الكلام* لأبي حامد الغزالي.
- *الإمام زيد* لمحمّد أبو زهرة.
- *إنبـاه الـرواة على أنباه النّحاة* لجمال الدّين القفطي. في ثلاثة أجزاء. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصريّة. القاهرة. 1950.
- *الإنتصـار والـردّ على ابن الرّاوندي الملحد* لأبي الحسين عبد الرّحيم بن محمّد الخيّاط المعتزلي. تحقيق نيبرج. دار الكتب المصريّة. 1925.
- *الإنتقاء في فضائل الثّلاثة الأئمّة الفقهاء* لابن عبد البرّ. القاهرة. 1350 هـ.

- *أنساب الأشراف* للبلاذري.
* الجزء الأوّل. تحقيق محمّد حميد الله. دار المعارف. القاهرة. 1959.
* الجزء الرّابع والجزء الخامس. تحقيق جويتاين. القدس. 1936-1938.
- *الأنساب* للسّمعاني. في ستّة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1962-1964.
- *إيران في عهد السّاسانيّين* لكرستنسن.

-ب-

- *البخلاء*.للجاحظ. تحقيق طه الحاجري. القاهرة. 1948.
- *بحار الأنوار*، في 11 جزء.
- *البدء والتّاريخ* لمطهّر بن طاهر المقدسي. في خمسة أجزاء. نشر كلمان هوار. باريس. 1899-1919.
- *بغية الطّلب من تاريخ حلب* لابن العديم. (صورة عن نسخة خطّية محفوظة بمكتبة الجامعة الأمريكيّة في بيروت).
- *بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة* لجلال الدّين السّيوطي. الطّبعة الأولى. 1926.
- *بلغة الظّرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء* لعليّ بن محمّد بن أبي السّرور الرّوحي. مصر. 1327 هـ.
- *البيان المغرب* لابن عذارى المرّاكشي. (القسم الخاصّ بتاريخ الموحّدين). تحقيق أمبروسي هويسي ميراندا ومساهمة محمّد بن تاويت ومحمّد بن إبراهيم الكتاني. تطوان. 1960.
- *البيان والتّبيين* للجاحظ. في أربعة أجزاء. تحقيق عبد السّلام هارون. القاهرة. 1961.

-ت-

- *تاج التّراجم في طبقات الحنفيّة* لأبي العدل زين الدّين قاسم بن قطلوبغا. بغداد. 1962.
- *تاج العروس* للزّبيدي (ج4/ص245). المطبعة الخيريّة. مصر. 1306 هـ.

- *تاريخ* ابن العبري.
- *تاريخ أبي الفدا* لأبي الفداء، ج2.
- *تاريخ الأدب العربي* لكارل بروكلمان. في ثلاثة أجزاء. ترجمة عبد الحليم النّجّار. دار المعارف. القاهرة. 1959- 1962.
- *تاريخ الإسلام* للذّهبي. في ستّة أجزاء. طبعة القدسي. القاهرة.
- *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي. في 14 جزء. (طبعة مصوّرة عن الطّبعة الأولى). نشر دار الكتاب العربي. بيروت.
- *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين. ج 2.
- *تاريخ التّصوّف الإسلامي* لعبد الرّحمان بدوي.
- *تاريخ الجهميّة والمعتزلة* للقاسمي.
- *تاريخ الحكماء* لجمال الدّين القفطي. تحقيق جوليوس ليبرت. ليبسك. 1903.
- *تاريخ الخلفاء* لجلال الدّين السّيوطي.
- *تاريخ* خليفة لخليفة بن خيّاط. تحقيق سهيل زكار. دمشق. 1967-1968.
- *تاريخ الخميس* للدّيار بكري. طبعة بولاق. 1283 هـ. (*تاريخ* الخميس. ج2).
- *تاريخ الدّعوة الإسماعيليّة* لمصطفى غالب.
- *تاريخ* الطّبري للطّبري.
* في 15 جزء. نسخة مصوّرة عن الطّبعة الأوروبيّة. مكتبة خيّاط. بيروت.
* في 11 جزء. المطبعة الحسينيّة. القاهرة. 1326 هـ.
- *تاريخ الفكر العربي إلى آيام ابن خلدون* لعمر فرّوخ. الطّبعة الثّالثة. دار العلم للملايين. بيروت. 1981.
- *تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام* لمحمّد علي أبو ريّان. الطّبعة الثّانية. دار النّهضة العربيّة. بيروت. 1983.
- *تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب*. لمحمّد لطفي جمعة. نشر المكتبة العلميّة. القاهرة. 1927.

- *تاريخ الفلسفة الإسلاميّة* لهنري كوربان. ترجمة نصير مروّة وحسن قبيسي، مراجعة موسى الصّدر وعارف ثامر. الطّبعة الثّالثة. منشورات عويدات. بيروت. 1981.
- *تاريخ الفلسفة العربيّة* لجميل صليبا. الطّبعة الثّانية. دار الكتاب اللّبناني. بيروت. 1973.
- *تاريخ الفلسفة العربيّة* لحنّا الفاخوري وخليل الجرّ. في جزأين. الطّبعة الثّانية. منشورات دار الجيل. بيروت. 1982.
- *تاريخ الفلسفة في الإسلام* لت. ج. دي بور. نقله إلى العربيّة وعلّق عليه محمّد عبد الهادي أبو ريدة. الطّبعة الخامسة. دار النّهضة العربيّة. بيروت. 1981.
- *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا.
- *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* ليوسف كرم.
- *التّاريخ الكبير* للبخاري. في خمسة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1360 هـ-1364 هـ.
- *تاريخ* المسعودي، ج3.
- *التّبصير في الدّين* للإسفراييني. القاهرة. 1955.
- *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري* لأبي القاسم ابن عساكر الدّمشقي. طبعة القدسي. القاهرة.
- *تتمّة المختصر في أخبار البشر* لابن الوردي (المسمّى *تاريخ ابن الوردي*). في جزأين. مصر. 1285 هـ.
- *تحقيق ما للهند من مقولة* للبيروني.
- *تذكرة الحفّاظ* لشمس الدّين الذّهبي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1955.
- (مجلّة) *التّراث العربي*، عدد 5-6 (عدد خاص بمناسبة ألفيّة ابن سينا).
- *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، كارلو نللينو (مقال في) ص173 إلى ص198.
- *ترتيب المدارك وتقريب المسالك* للقاضي عياض. في أرعة أجزاء. تحقيق أحمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة-دار مكتبة الفكر. بيروت-طرابلس.
- *التّصوّف في الأدب والأخلاق* لزكي مبارك، ج1.
- *التّصوّف في الإسلام* لعمر فرّوخ.

- *تفسير الرّازي*، ج3/ص105.
- *تفسير القرآن* للطّبري (المسمّى *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*). ج 1 إلى ج 16. تحقيق محمود محمّد شاكر. دار المعارف بمصر. القاهرة.
- *التّفسير الكبير* للرّازي، (ج3/ص105)
- *التّفكير الفلسفي في الإسلام* لعبد الحليم محمود.
- *تلبيس إبليس* لابن الجوزي.
- *التّنبيه* للملطي.
- *تهذيب الأسماء واللّغات*، ج1، ج2.
- *تهذيب تاريخ ابن عساكر* لعبد القادر بدران. في سبعة أجزاء. دمشق. 1329 هـ - 1349 هـ.
- *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني. في 12 جزء. حيدر أباد الدّكن. 1325 هـ - 1327هـ.

-ج-

- *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري.
- *الجرح والتّعديل* لأبي حاتم الرّازي. في ثمانية أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1371 هـ - 1373 هـ.
- *جمهرة أنساب العرب* لأبي محمّد ابن حزم الظّاهري. تحقيق عبد السّلام هارون. دار المعارف. القاهرة. 1962.
- *الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة* لابن أبي الوفا القرشي. في جزأين. حيدر أباد الدّكن. 1332 هـ.

-ح-

- *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة* لجلال الدّين السّيوطي. في جزأين. تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة. 1967-1968.
- *الحقيقة في نظر الغزالي* لسليمان دنيا. دار المعارف. مصر.
- *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني. في عشرة أجزاء. القاهرة. 1938.
- *الحوادث الجامعة والتّجارب النّافعة في المائة السّابعة* لأبي الفضل عبد الرزّاق ابن الفوطي البغدادي. بغداد. 1351 هـ.
- *الحور العين* لنشوان بن سعيد الحميري. تحقيق كمال مصطفى. القاهرة. 1948.
- *الحياة الرّوحيّة في الإسلام* لمصطفى حلمي.
- (كتاب) *الحيوان* للجاحظ. ج7. القاهرة. 1324 هـ.-1906 م.

-خ-

- *خزانة الأدب ولبّ لباب العرب* لعبد القادر البغدادي. في أربعة أجزاء. طبعة بولاق.
- *خطط* المقريزي (المسمّاة: المواعظ والإعتبار في ذكر الخطط والآثار). في جزأين. طبعة بولاق. 1270 هـ.

-د-

- *دائرة المعارف الإسلاميّة*.
- *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد.
- *الدرّة المضيّة في أخبار الدّولة الفاطميّة* لأبي بكر بن عبد الله بن أيبك الدّواداري. تحقيق صلاح الدّين المنجد. القاهرة. 1961.

- *الدّيارات* للشّباشتي. تحقيق كوركيس عوّاد. بغداد. 1951.
- *الدّياج المذهّب في معرفة أعيان المذهب* لابن فرحون المالكي. مصر. 1351 هـ.

-ذ-

- *ذيل الرّوضتين* لأبي شامة (تراجم رجال القرنين السّادس والسّابع). القاهرة. 1947.

-ر-

- *رجال* ابن حبان. تحقيق فلايشهمر. القاهرة. 1909.
- *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي. تحقيق أحمد الحسيني. كربلاء.
- *رجال* النّجاشي لأحمد بن علي النّجاشي. طبعة طهران.
- *رسالة إفتتاح الدّعوة* للقاضي النّعمان بن محمّد. تحقيق وداد القاضي. بيروت. 1970.
- *الرّسالة القشيريّة* لعبد الكريم القشيري.
  * في جزأين. تحقيق عبد الحليم محمود ومحمود بن الشّريف. القاهرة. 1966.
  * بشرحي الأنصاري والعروسي، ج4.
- *رسالة الهداية والضّلالة للصّاحب* (المقدّمة) لحسين علي محفوظ.
- *روضات الجنّات* للخوانساري. طهران. 1367 هـ.

-ز-

- (كتاب) *الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة* لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرّازي.

-س-

- *سمط الآلي في شرح أمالي القالي* لأبي عبيد البكري. في جزأين. تحقيق عبد العزيز الميمني. القاهرة. 1936.
- *سيرة الغزالي* لعبد الكريم العثمان. دار الفكر. دمشق.

-ش-

- *شـــذرات الذّهب في أخبار من ذهب* العماد الحنبلي. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1350 هـــ.-1351 هـــ.
- شرح *الأزهار* للجنداري، ج1.
- شرح *البسامة* (شرح قصيدة ابن عبدون). القاهرة. 1340 هـــ.
- شرح *عيون المسائل* للحاكم الجشمي. (ضمن كتاب *فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة*).
- شرح *نهج البلاغة* لابن أبي الحديد.

* الجزء الأوّل. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1959.
* ج2.

- *الشّعر والشّعراء* لابن قتيبة. في جزأين. دار الثّقافة. بيروت. 1964.
- *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسن الزّين.

-ص-

- *صفة الصّفوة* لابن الجوزي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1355 هـــ.
- *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي.

- *طبقات الأطبّاء والحكماء* لابن جلجل. تحقيق فؤاد سيّد. القاهرة. 1955.
- *طبقات الأمم* لصاعد الأندلسي. نشر لويس شيخو. بيروت. 1912.
- *طبقات الحنابلة* لأبي الحسين محمّد بن أبي يعلى. في جزأين. القاهرة. 1952.
- *طبقات* خليفة.
- *طبقات الشّافعيّة* لجمال الدّين عبد الرّحيم الأسنوي. الجزء الأوّل. تحقيق عبد الله الجبور. بغداد. 1970.
- *طبقات الشّافعيّة* للحسيني. بغداد. 1356 هـ.
- *طبقات الشّافعيّة الكبرى* لتاج الدّين السّبكي. في ستّة أجزاء. المطبعة الحسينيّة. القاهرة. 1324 هـ.
- *طبقات الشّعراء* لابن المعتزّ. تحقيق عبد السّتّار أحمد فراج. دار المعارف. القاهرة.1956.
- *طبقات الصّوفيّة* لأبي عبد الرّحمان السّلمي. تحقيق نور الدّين شربيه. القاهرة. 1953.
- *طبقات القرّاء* للجزري. ج1.
- *طبقات الفقهاء* لأبي إسحاق الشّيرازي. تحقيق إحسان عبّاس. بيروت. 1970.
- *طبقات الفقهاء الشّافعيّة* لأبي عاصم العبادي. تحقيق فيتستام. ليدن. 1963.
- *طبقات الفقهاء المالكيّة* للقاضي عياض.
- *الطّبقات الكبرى* لابن سعد.
* في ثمانية أجزاء. دار صادر ودار بيروت. بيروت. 1957-1958.
* في تسعة أجزاء. تحقيق إدور سخو. ليدن. 1904-1940.
- *الطّبقات الكبرى* للشّعراني (المسمّاة *لواقح الأنوار في طبقات الأخيار*). في جزأين. القاهرة. 1299 هـ.
- *طبقات المعتزلة* لأحمد بن يحيى ابن المرتضى. تحقيق سوسنه ديفلد-فلزر. بيروت. 1961.

- *طبقات المفسّرين* لجلال الدّين السّيوطي.
* ليدن. 1839.
* طهران. 1960.
- *طبقات النّحويّين واللّغويّين* للزّبيدي النّحوي. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1954.

-ع-

- *العبر في خبر من غبر* للحافظ الذّهبي. تحقيق صلاح الدّين المنجد وفؤاد السّيّد. الكويت. 1960-1966.
- (كتاب) *العبر وديوان المبتدأ والخبر* لابن خلدون. في سبعة أجزاء. بولاق 1284 هـ.
- *العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين* لتقيّ الدّين المكّي. تحقيق فؤاد سيّد ومحمّد طاهر الطناحي. القاهرة. 1959-1969.
- *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف. بيروت. 1956.
- *عمدة الطّالب في أنساب آل أبي طالب* للسيّد أحمد بن علي الدّاودي الحسني. تحقيق نزار رضا. دار مكتبة الحياة. بيروت.
- *عوارف المعارف* للسّهروردي.
- *عيون الأخبار* لابن قتيبة. في أربعة أجزاء. طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب. القاهرة. 1963.
- *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء* لابن أبي أصيبعة. في جزأين.
* المطبعة الوهبيّة. القاهرة.
* بيروت. 1956.
- *عيون التواريخ* لابن شاكر الكتبي. (مخطوط). (مخطوطة طوبقبوسراي رقم:2922/21 ومخطوطة كوبللي رقم: 1121).

- *العـــيون والحدائق في أخبار الحقائق* لمؤلّف مجهول. تحقيق دي خويه ود. يونج. ليدن. 1869.

-غ-

- *الغرر والدّرر* للشّريف المرتضى.
- *الغزالي* لكارّا دي فو. ترجمة عادل زعيتر. القاهرة. 1959.
- *الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة* لعبد الله سلوم السّامرّائي.

-ف-

- *فتوح ابن أعثم* لابن أعثم. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1968-1971.
- *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي.
* تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة.
* طبعة آفاق.
- *فرق الشّيعة* للنّوبختي. تحقيق هـــ. ريتر. إستنبول. 1931.
- *فرق وطبقات المعتزلة* للقاضي عبد الجبّار.
- *الفصــــل في الملل والأهواء والنّحل* لابن حزم (وبهامشه *الملل والنّحل* للشّهرستاني). في جزأين. القاهرة. 1347 هـــ.
- *الفهرست* لابن النّديم. طبعة مصوّرة عن الطّبعة الأوروبيّة بتحقيق فلوجل. مكتبة خيّاط. بيروت. 1964.
- *فهرست الطّوسي*
- *فوات الوفيّات* لابن شاكر الكتبي.
* في جزأين. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1956.
* في خمسة أجزاء. تحقيق إحسان عبّاس. دار صادر. بيروت.

- *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1.

-ق-

- قاموس هيوقس الإسلامي.

-ك-

- *الكامل في التاريخ* لابن الأثير. في 13 جزء. دار صادر-دار بيروت. بيروت. 1965-1967.
- *كشاف إصطلاحات الفنون* للتهانوي.
- *كشف الظنون* لحاجي خليفة. في جزأين. بعناية وكالة المعارف. 1941-1942.
- *الكشف والبيان* للقلهاتي.

-ل-

- *اللباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير. في ثلاثة أجزاء. القاهرة. 1356 - 1369 هـ.
- *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني. في ستة أجزاء. حيدر أباد الدكن. 1331 هـ.

-م-

- *مؤلفات الغزالي* لعبد الرحمان بدوي. القاهرة. 1961.
- *المؤنس في تاريخ إفريقيا وتونس* لابن أبي دينار. تحقيق محمد شحام. تونس. 1967.
- *مجالس الشيخ مفيد*، ج2.
- *مجالس المؤمنين*
- *المحبر* لابن حبيب. حيدر أباد الدكن. 1361 هـ.

- *مختصر الدّول* لابن العبري. نشر أنطوان صالحاني اليسوعي. الطّبعة الثّانية. بيروت. 1958.
-*مختصر الفرق بين الفرق* لعبد الرزّاق ابن رزق الله الرّسعني. تحقيق فيليب حتّى. مصر. 1964.
- *المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ عبد الله الدّبيثي* لأبي عبد الله الدّبيثي. تحقيق مصطفى جوّاد. بغداد. 1951.
- مدخل *التّعريفات* للجرجاني.
- *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة.
- *المذاهب الإسلاميّة للمتكلّمين في الإسلام* لماكس هرتان.
- *مرآة الجنان* لأبي محمّد اليافعي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1337-1339 هـ.
- *مراتب النّحويّين* لأبي الطيّب عبد الواحد بن علي اللّغوي. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1955.
- *مروج الذّهب* للمسعودي. في أربعة أجزاء. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. الطّبعة الثّالثة. القاهرة. 1958.
- *مطالع البدور في منازل السّرور* لعلاء الدّين الغزولي.
- *المعارف* لابن قتيبة. تحقيق ثروت عكاشة.. دار الكتب المصريّة. 1960.
- *معالم العلماء* لابن شهراشوب.
- *معاهد التّنصيص* لعبد الرّحيم العبّاسي. في أربعة أجزاء. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1947.
- معجم *الأدباء* لياقوت الحموي. في 20 جزء. القاهرة. 1936-1938.
- معجم *البلدان* لياقوت الحموي. في خمسة أجزاء. دار صادر ودار بيروت. بيروت. 1955-1957.
- معجم *الشّعراء* للمرزباني. تحقيق عبد السّتّار أحمد فراج. القاهرة. 1960.
- *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا. في جزأين. بيروت.

- *المعجم الكبير* للطّبراني، ج8.
- *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2.
- *المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام* لجواد علي، ج6/ص586.
- *مقاتل الطّالبيّين* لأبي الفرج الأصبهاني. تحقيق أحمد صقر. القاهرة. 1949.
- *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري.
* تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. في جزأين.
* تحقيق هلموت ريتر. الطّبعة الثّانية. فيسبادن. 1963.
- *المقدّمة* لابن خلدون. في أربعة أجزاء. تحقيق علي عبد الواحد وافي. القاهرة. 1957-1962.
- *مقدّمة تبيين كذب المفتري* لمحمّد زاهد الكوثري.
- (كتاب) *المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى* لأبي حامد الغزالي.
- *الملل والنّحل* للشّهرستاني.
في جزأين. تحقيق محمّد سيّد كيلاني. دار المعرفة. بيروت. 1961.
في جزأين. تحقيق. بدران. مكتبة الأنجلو المصريّة. القاهرة.
في جزأين. (على هامش *الفصل* لابن حزم). القاهرة. 1347 هـ.
- *مناقب الإمام أحمد* لابن الجوزي.
- *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة. في جزأين. تحقيق محمّد رشاد سالم. مكتبة خيّاط. بيروت.
- *من تاريخ الإلحاد في الإسلام* لعبد الرّحمان بدوي. القاهرة. 1945.
- *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم* لابن الجوزي. في عشرة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1357 هـ.
- *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا. الطّبعة الثّانية. منشورات بحر المتوسّط ومنشورات عويدات. بيروت-باريس. 1981.
- *المنقذ من الضّلال* لأبي حامد الغزالي.

- *المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي* لابن تغري بردي. الجزء الأوّل. تحقيق أحمد يوسف نجاتي. مطبعة دار الكتب. القاهرة. 1956.
- (كتاب) *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل* لابن المرتضى.
- (كتاب) *مهرجان الغزالي* في دمشق 1961.
- *الموسوعة الإسلاميّة*، ج1.
- موسوعة *الدّين والأخلاق* (ج3/ص574)
- موسوعة *الفلسفة* لعبد الرّحمان بدوي. في جزأين.
- *الموسوعة المختصرة للإسلام* بإشراف هـــ. جب، ص440 إلى ص444.
- *الموشّح* للمرزباني. تحقيق علي محمّد البجاوي. القاهرة. 1965.
- *مـــيزان الإعـــتدال في نقد الرّجال* للذّهبي. في أربعة أجزاء. تحقيق على محمّد البجاوي. مصر. 1963.

-ن-

- *الـــنّجوم الزّاهـــرة في ملوك مصر والقاهرة* لابن تغري بردي. في 13 جزء. دار الكتب المصريّة. القاهرة.
- *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي.
- *نـــزهة الألباء في طبقات الأدباء* لكمال الدّين ابن الأنباري. تحقيق إبراهيم السّامرائي. بغداد. 1959.
- *نشأة التّصوّف الإسلامي* لإبراهيم بسيوني.
- *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص194.
- *نكت الهميان في نكت العميان* للصّلاح الصّفدي. طبعة مصر.
- *نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني* لأبي المحاسن اليغموري. تحقيق رودلف زلهام. بيروت. 1964.

-و-

- *الــوافي بالوفــيّات* للصّــلاح الصّفدي. ج1 وج4 وج7. باعتناء هلموت ريتر وس. ديدرينغ. من سلسلة النّشرات الإسلاميّة لجمعيّة المستشرقين الألمانيّة. مطابع مختلفة. 1931 -1959.

- *الوزراء والكتّاب* لمحمّد بن عبدوس الجهشياري. تحقيق مصطفى السقّا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي. القاهرة. 1938.

- *الوفيّات* لابن قنفد.

- *وفيّات* أبي الفدا لأبي الفدا، ج1.

- *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان. تحقيق إحسان عبّاس. في ثمانية أجزاء. دار الثّقافة. بيروت.

- *ولاّة مصر* للكندي.

- *الولاّة والقضاة* لأبي عمر محمّد بن يوسف الكندي المصري. بيروت. 1908.

-ي-

- *يتــيمة الدّهــر* للــثّعالبي. في أربعة أجزاء. تحقيق الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1375 هـــ-1377 هـــ.

محتويات الكتاب

محتويات كتاب

الرّياض المونقة في آراء أهل العلم

مطبعة علامات
13، نهج 8612 ـ الشرقية 1 ـ 2035 تونس
الهاتف : 702.798 71 ـ 072.797 71 ـ الفاكس : 133.771 71